


KÖPRÜLÜ KÜT.
562
M. Asım BY.

شرح اوضح المسالك

٥٦٢



ماحذفت فاؤه او لامه وعوض عنها ها التانيث ثم سمي به وقال
ابو حيان هذا القيد فيما فيه تا التانيث قل ما ذكره احد
من اصحابنا وذكره ابن السراج وذلك ان ما لحقته تا التانيث
عوضا من فا الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وسميت به رجلا
فيجوز لك ان لم يكن قبل التسمية به ولم تعتل لامه ان
تجمعه بالواو والنون رفعا وبالياو النون جرا ونصبا وبالالف
والتا فتقول جاعدون وثبون وجاعدات وثبات فان كسر
قبل العلمية نحو شفة فانك اذا سميت به رجلا لا يجوز الا
تكسيره وان اعلت لامه نحو دية وسميت به رجلا فلا يجوز
جمعه الا بالالف والتا **قوله** الثاني ان يكون لمذكر وذلك
لمناسبة بينهما من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير
كما ان المذكر اشرف من المونث **قوله** فلا يجمع نحو زينب يفهم
منه ان زينب اذا كان اسما لرجل يجمع على هذا الجمع اي بالواو
والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا والحكم كذلك وقوله
لعاقل وذلك للمناسبة ايضا وقوله اما علما وذلك لان العلم
لما لحقه الضعف بزوال العلمية عنه لاجل الجمع جبر ضعفه
بالتصحيح ولان المحافظة علي العلم من التصرف واجبة بقدر الامكان

لعله تكسير

نحو وفظ عليه بالتصحيح لان في جمع التكسير تصرفات كثيرة قوله
ولا امتزاجيا قال الرضي في باب الجمع والعلم الذي بني جزؤه
الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي
كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين
ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان
واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين
فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة
عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ان يقال ذوا
سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وهذا كما
يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اتفاقا
وذوا شاب قرناها وذوو شاب قرناها لان الجملة يجب
حكايتها ولا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا اللتان تقول في المسمى
بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين
لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين
الاثانين واضافة ذوا ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى
الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهان
والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في خمسة عشر

علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك
كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى
ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبد و مناف
واذا كان كنيته جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا
كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين والاقتصار
فيها على تثنية المضاف وجمعه فيها اولى انتهى وفيه مخالفة
لما ذكره الشيخ قوله فلا يجمع نحو جريح وصبور قال
المصنف في باب التانيث فصل الغالب في التاء ان يكون
لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ولا
تدخل هذه التاء في خمسة اوزان احدها فعول بمعنى فاعل
كرجل صبور وامراة صبور ثم قال ولو كان فعول بمعنى
مفعول لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة الثاني
فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح ثم قال
فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو امراة رحيمة وظريفة
فان قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية
الالباس لانك لم تذكر الموصوف انتهى وهو مخالف لما
اطلقه هنا فان قلت اجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو

والنون من اى القبيلين اهو من قبيل العلم ام الصفة قلت الذى
يظهر انه من قبيل القسم الثانى اعنى الوصفية نظرا الى اصله
لانه فى الاصل افعل التفضيل وكان نحو معنى قرأت الكتاب
اجمع اتم جمعا فى قراءتى من كل شئ ثم ازيل عنه معنى الوصفية
وجعل بمعنى جمعه نفسه بقى عليه من الشروط ان يقول
وان لا يكون معربا بحرفين كما فى التسهيل ليحترز عن المسمى
بزيدين وزيدين واثنين وعشرين ونحوها قوله وهى
اولوا وعالمون الى اخره اولوا اسم جمع لا واحد له من لفظه
وانما واحده من معناه وقال الرضى ومنها اولوا فانها
جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع ايضا لان واحده
اعم من العاقل وغيره والعالمون مختص بالعقلاء والخاص
لا يكون جمعا لما هو اعم منه وقال فى الصحاح والعالم الخلق
والجمع العوالم والعالمون اصناف الخلق وهذا يدل على
انه ليس مختصا بالعقلاء وقال الرضى ومنها العالمون لانه
لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون من جهة التغليب
بكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم
هو الذى يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو

فيكون

بمعنى الدال اسمى وفيه دلالة على انه لا يشترط اتصاف
كل فرد من افراد هذا الجمع بالعقل بل اتصاف البعض كاف
واما قوله ويجوز ان يدعى فيه الوصفية ففيه بحث وعشرون
اسم جمع ولا يصح ان يكون جمعا لانه لو كان جمعا لكان اقل ما يصدق
عليه ثلاثين وهو معلوم البطلان قوله والثانى جموع
تكسير الى اخره القياس ان يقال ابنون حيث جمع هذا الجمع
ولكنه جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا
فى الجمع كما حذف فى الواحد واحرون جمع حرة وهى ارض
ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار وحكى يونس
فيها فتح الهمزة وكسرها واما عضة فقيل لامها هاء وقيل
واو فعلى الاول اصلها عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان
وفى الحديث لا تعضه بعضكم حذفت لامها وعوض عنها الهاء
ويدل لهذا القول تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى
اصلها عضوة من قولهم عضوته تعضية اذا فرقته قال
رؤبة وليس دين الله بالمعضى يعنى بالمفرق ويدل
لهذا القول انها تجمع على عضوات والجمع يرد الشئ الى
اصله واما عزة وعزين فالعزة الفرقة من الناس

واصلها عزوي فالهاء عوض من اليا وتجمع على عزى
فُعول وعلى عزين كما ذكره المصنف والعزين ا
كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه
و [illegible]
والجمع ثبات وثبون وثبون واثابي ثم قال والثبة ايضا
وسط الحوض الذي يثوب اليه الما والهاء هاء
من الواو الذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما
اقامة واصله اقوام فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة
عين الفعل وقال في باب الباو ثاب الرجل يثوب ثوبا
وثوبانا رجع بعد ذهابه وثاب الناس اجتمعوا وكذلك
الما اذا اجتمع في الحوض ومثاب الحوض وسطه الذي يثوب
اليه الما اذا استفرغ وهو الثبة ايضا والهاء عوض من الواو
الذاهبة من عين الفعل انتهى وحينئذ فالثبة التي بمعنى
وسط الحوض لا تجمع بالواو والنون اصلا لان المحذوف
عينها لا لامها قوله والباقي جموع تكسير الى اخره ان قيل
قوله بعد ذلك ولم يكسر في باب سنة جمع قوله جموع تكسير قيل
ان مراده بقوله جموع تكسير اي جموع تغير فيها بنا الواحد

وقوله

وقوله ثانيا ولم يكسر اي لم يجمع على صيغة من صيغ جموع
التكسير الى ياتي في باب جموع التكسير فلا تنافي فائدة
قال في التسهيل وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء
التانيث المغايرة لما في نحو عدة وثبة علمين ومن اعراب
بحرفين ومن تركيب اسناد او مزج وبكونه لمن يعقل
او مشبها به علما او مصغرا او صفة تقبل تا التانيث ان
قصد معناه خلافا للكوفيين في الاول والاخير وكون
العقل لبعض مثنى او مجموع كاف انتهى قوله او
مشبها به ليدخل فيه نحو رايتهم لي ساجدين وقوله او
مصغرا يريد به انه اذا اجتمعت الشروط وانتفى كونه
علما وخلفه كونه مصغرا فانه يجمع بالواو والنون حينئذ
فيقول في رجل رجيلون وفي احيمر احيمرون وقوله
في الاول يعني الخلو من تا التانيث فانهم يجيزون جمع طلحة
على طلحون وقوله وفي الاخير يعني ان الكوفيين لا يشترطون
قبول تا التانيث ان قصد معناه قوله ولا في نحو اسم
واخت وبنت هذا راجع الى قوله اولا وعوض عنها هاء
التانيث فان كان العوض فيه غيرها لا يجمع هذا الجمع فان

المراد بعدة وثبة ما حذف [illegible] واحد وعوض عنه [illegible]
[illegible]

جمع يكون شاذا كما ذكر واعلم ان اسما اصله سمو عند البصريين
لانه عندهم مشتق من السمو فيكون حذف لامه وعوض منها
الهمزه واصل اخت اخو وبنت بنو حذفت لامها وعوض عنها
تا التانيث لا هاؤه قوله ولا في نحو شاة الى اخره ورجع
الى قوله ولم يكسر ومقتضاه ان كلما يكسر مما هو ثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها تا التانيث انه لا يجمع هذا الجمع فان وجد
منه ما جمع هذا الجمع كان شاذا قوله نون المثنى ونحو
حال مكسورة لانها كانت مكسورة بخلاف نون الجمع لان
اصل هذه النون ان يكون ساكنه لانها حرف مبني الا انها
حركت لالتقا الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسره
فاستاثرت بالاصل لانها قبل نون الجمع فرقا بينهما ولم تضم
لثقل الضمه ثم اعلم ان الرضي اختار ان نون المثنى والمجموع
كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمه وانها
غير مضافه وفرق بينهما بان التنوين مع افادته هذا المعنى
يكون على خمسه اقسام بخلافهما فانها لا يشوبها من المعاني الخمسة
شي وبسقوط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع
حرف التعريف مع ما يكون علامة للتنكير في الجمله ولا

يدك النون وكذا تسقط النون في نحو يا زيدان ولا
رجلين بخلاف النون لانها ليست للتمكين كالتنوين ونقل عن
سيبويه ان النون في الاصل عوض من حركه الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من
الحركة فجي النون بعدها عوضا من الحركه والتنوين اللذين
كان المفرد يستحقهما ثم انه رجح جانب الحركه مع اللام
اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات
الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذفه
فهي في نحو جاني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي
الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد بدل من التنوين
وفي رجلان وتقا ليس عوضا منهما واستبعد ما قاله وحكي
عن بعضهم انه بدل من الحركه وحدها وعن بعضهم ايضا انها
بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجمع قوله وقد
جاوزت حد الاربعين في مثله به تنبيه على ان هذا لا يصلح
ان يكون شاهدا على ان جمع المذكر السالم وما يلحق به يلزمه اليا
ويعرب بالحركات على النون قوله الباب الرابع الى اخره
لم يقل جمع المونث السالم كما قال جمع المذكر السالم لانه بصدد

ما اعرب بطريق النيابة بالكسر عن الفتحة وهو لا يختص بجمع
المونث السالم قال في التسهيل يجمع بالالف والتا قياسا
ذو تا التانيث مطلقا وعلم المونث مطلقا وصفة المذكر الذي
لا يعقل ومصغره واسم المونث الجنس بالالف ان لم يكن فعلى
فعلان او فعلا افعل غير منقولين الى الاسمية حقيقة
او حكما وما سوى ذلك مقصور على السماع انتهى وقال الرضي
في باب جمع المونث السالم ويجمع هذا الجمع مطردا وان لم يكن مونثا
علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو واخوا ابن عرس
وذو القعده وذو الحجة ثم قال وان كان المونث صفة
فلا يخلوا من ان يكون فيه علامة تانيث او لا فان كان فيه
جمع بالالف والتا سوا كان صفة لمذكر حقيقي غير حال
او لا كضاربات وحبليات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلا
افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتا حملا على مذكريهما اللذين
لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان مما ذكرنا
حمراوات وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان
غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله
عليه وسلم ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلا او

او فعلى سمي به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المونثة
علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم
تجمع بالالف والتا سوا كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح
وصبور وساير ما يستوي مذكره ومونثه حملا لها على
مذكراتها الممتنعة الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر
كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التا وبين غيره
التا فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل
المونث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق ذو التا ايضا
علامة جمع المونث اي الالف والتا واما المجرد فلم يكن فيه
معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المونث اياه
بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان
كان صفة المونث المجرد عن العلامة سوا اشترك فيها
المذكر والمونث او اختصت بالمونث خماسية اصلية الحروف
كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف
والتا لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات
انتهى ولنذكر شيئا من احكام هذا الجمع فنقول كلما هو على
وزن فعلة وهو مونث بتا ظاهرة او مقدرة كدعد وجفنة

فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمرّة او معتل العين
كبيضه وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتا
وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه كتمرات ودعدات
والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبه لغتين
فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور
وقيل لما التزم التاء في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها
يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء
نحو جفنه وقصعه واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا
لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة ليجوز بعضهم فتح عين الواحد
ويجوز اسكان ما يستحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال
ذو الرمة اتت ذكر عوّدن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى في
المفاصل نص على هذا الرضي **قوله** كقضاه وغزاه اصل قضاة
قضية وغزاه غزوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
قلب الفا **قوله** نحو رايت عرفات ليس التنوين في عرفات
للصرف لانه غير منصرف للعلمية والتانيث بل للمقابلة
قوله وبعضهم يترك تنوين ذلك واعلم انه قد اجتمع
في عرفات حالة التسمية به امران مراعاة احدهما مخلة

بمراعات الاخر لان جر ما لا ينصرف محمول على نصبه ونصب
جمع المؤنث السالم محمول على جره فان راعينا الجمع اتبعنا
نصبه جره وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولا على
نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف
التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة
مراعاة لما لا ينصرف واعربه في حالة النصب بالكسر مراعاة
لجمع المؤنث السالم **قوله** الا اذا اضيف ينبغي ان يكون استثنا
من قوله فانه يجر بالفتحة ويكون المقدر على هذا الا ان
اضيف او دخلته ال فانه لا يجر بالفتحة ويفهم منه انه
يجر بالكسرة وحينئذ يكون المصنف ساكتا عن تسميته منصرفا
او غير منصرف او مفصلا في تسميته **تنبيهات الاول** قوله
الا ان اضيف ظاهر في ان الاسم اذا كان غير منصرف واضيف
او دخلته ال يكون منصرفا وفي المسئلة مذاهب احدها انه
يصير منصرفا مطلقا وثانيها انه [illegible] غير منصرف مطلقا وثالثها
ان كان في حالة الاضافة او دخول ال عليه شيء يقتضي منع
صرفه فهو غير منصرف والا فلا فكلام المصنف ماش على المذهب
الثاني لا الاول الارجح الثالث **الثاني** الاضافة المقدرة في حكم

الملفوظة نحو قولهم ابدا ابدا من اول في روايه من خفض على
نية لفظ المضاف اليه واول فيه الوصف ووزن الفعل
الثالث انما جر بالكسرة اذا دخلته ال او اضيف لانه اتصل
به ما هو من خصائص الاسما فبعد عن شبه الفعل فاعرب بالكسرة
على الاصل لا بقبال حرف الجر انما من خصائص الاسما فينبغي ان
يرجع معه الى الاصل كما ذكرت لانا نقول فرق بين خاصية
وخاصية لان كلا من الاضافه وال من الخصائص الممتزجة من
بالاسم الصايرة معه ككلمة واحدة الا ترى الى ان العامل
يتخطى ال ويعمل فيما هو مدخولها لاجل شده الامتزاج وان
المضاف يتعرف بالمضاف اليه ويكتسب منه التذكير والتانيث
ويصير المضاف اليه علامة تامة وهذا ادل دليل على شده
الامتزاج ولا كذلك حرف الجر قوله كالاعمى والاصم
في تمثيله بهما لما ال فيه موصولة نظر لانهما صفتان مشبهتان
وال الداخلة عليهما معرفه لا موصوله على الصحيح من الاقوال
الثلاثه والجواب ان هذا مثال فيكفي لصحة التمثيل به كونه
صحيحا على قول قوله رايت الوليد ان اليزيد ال
في الوليد للمح الصفه مثلها في الحسن والحسين وفي اليزيد زايده

ورأى بمعنى علم فيتعدى كما مفعولين لا حال قاله الرضي
قوله في الامثله الخمسه الف الاثنين يشمل ما اذا
كان ضميرا او حرفا قوله فان رفعها الى اخره اعلم
انهم ارادوا ان يعربوا هذه الافعال بالحروف كاعراب
نظيرها من الاسما لكون يضربان مثل ضاربان ويضربون مثل ضاربون
وتضربين مثل ضاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد
جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في
يضربون لانه يودي الى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علامة
الرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره
من الاسما واما يقومان فلا يمكنهم ان يجعلوا علامة رفعه
الفا كضاربان لانه يودي الى اجتماع متماثلين وقد ثبت
ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان
وتقومين قوله فان جزمهن بحذف الاخر المخففون
على ان الجازم انما يحذف الحركة المقدرة وحرف العلة
انما يحذف عند الجازم لا به وانما حذف لئلا يلتبس المرفوع

بالمجزوم قوله واما على العطف على المعنى هذا هو الذي
يسميه النحويون العطف على التوهم في غير القران واما فيه
فلا يحسن ذلك وقال ابن مالك في توضيحه على البخاري
في قوله صلى الله عليه وسلم فلاصلي لكم ويحتمل ان يكون
بلام امر وثبت اليا في الجزم اجرا للمعتل مجرى الصحيح
كقراة قنبل من يتقي ويصبر قوله ويجوز منع الجازم
الى اخره فيه لف ونشر مشوش لان قوله بنا على الاعتداد
بالعارض راجع الى الحذف وقوله وعدمه راجع الى الاثبات
قوله الاسم يحترز به عن الفعل وقوله المعرب يحترز به عن
المبني نحو ذي وتي وقوله لازمه يحترز به عن الاسما السته
حالة الجر وقوله مكسور ما قبلها يحترز عن نحو ظبي هذا

باب النكرة والمعرفة النكرة والمعرفة مصدران
في الاصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسما والنكرة ما لم يخص
الواحد من جنسه واعلم انه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد
المندرجة تحتها بل العبرة ان يكون وضعها على الشيوع الا
ترى الى ان شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد منهما الا شمس

واحدة وقمر واحد واما جمعهما فباعتبار تجدد الشمس في
كل يوم والقمر في كل شهر فكان افرادهما متعددة والمعرفه
على ما قال ابن الحاجب ما وضع لشي بعينه وهو المضمرات
والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او النداء
والمضاف لواحد منها قال الرضي قوله بعينه احتراز
عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصده في حال وضعه
واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام
ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب
لقيتهما لانهما وضعا لشي معين ويدخل المضمر في ربه رجلا
ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا
الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصه قبل الحكم من الاحكام نحو
جاني رجل فضربته لان الضمير للجاري دون غيره ثم قال والاصح
في رسم المعرفه ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة
وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات
والمعرف بالام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان
المنكر المعهود لبه او المعهود مخصوصا قبل الحكم لانه اشير بها

الى الخارج مخصوص وإن كان منكرًا وأمّا إن لم يخص المعود اليه
بشى قبل نحو ارجل قام ابوه واظنى كان امك ام حمار كما يجى
فيه البحث فى باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا
وبالجارقصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق
اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه
لم يجز ثم قال وقد دخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد
وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج
منه النكرات المعينة للمخاطب نحو جاءنى رجل تعرفه او
رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص ثم قال
فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم
الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر فى
بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن
ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته
له والنكرة قال ابن الحاجب ما وضع لشى لا بعينه قال
الرضى حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج

اشارة

اشارة وضعه والاحترازات تفهم من حد المعرفة ثم ذكر ما
حاصله ان النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام
تستغرق الجنس ظاهرا مفردة كانت او غيرها ويحتمل ان لا
تستغرق احتمالا مرجوحا فلهذا اتى بالقرينة نحو ما
جاءنى رجل واحد بل رجلان او بل رجال ومع الاطلاق
ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان
لا رجل ظاهرا فى الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من
ظاهرا نحو ما جاءنى من رجل او مقدرا نحو لا رجل اى لا
من رجل فهى نص فى الاستغراق ومن هذه وان كانت
زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان
اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه
بالجانب المتناهى وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذى
لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاءنى هذا الجنس من
واحدهم الى ما لا يتناهى وان وقعت فى غير الاستفهام فى سياق الاشياء
الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق
مجازا كثيرا ان كانت مبتدا ان كتمرة خير من الزيتون ورجل
خير من امراة وقليلا فى غيره كقوله تعالى علمت نفس

الادنى

النكرة

ما قدمت والدليل على كونه مجازا في العموم مع الموجب
خلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا نحو الدينار خير من الدرهم
أن الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع
اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا
قرينة من اقوى دلايل الحقيقة ولهم في حدها ايضا
عبارات اخر احدها ان النكرة ما دل على شي لا بعينه
وقيل ما شاع في امته والمعرفة ما خص واحدا دون
الاخر وقيل ما دل على شي بعينه **قوله** نكره وهي
الاصل انما كانت اصلا لان النكرة لا تحتاج في دلالتها
الى قرينة والمعرفة تحتاج الى قرينة وما تحتاج فرع
عما لا تحتاج واعلم انه حصر النكرة في نوعين احدهما
ما تقبل ال المؤثرة للتعريف والثاني ما لا تقبلها ولكنه
واقع موقع ما تقبلها فيرد عليه الاسما المتوغلة في الابهام
فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما تقبلها
فتخرج من حد النكرة مع انها نكرات ويرد عليه اسما
الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف
ولا تقع موقع ما تقبلها ويمكن ان تقال انها تقبلها اذا

غلب عليها الاسمية وحينئذ فلا اشكال وفي هذا
الجواب نظر لان الاعلام على هذا تكون نكرات لانها تقبل
ال المؤثرة للتعريف في الجملة **قوله** نحو ذي لا تقال
القول بان ذي نكرة لكونها واقعة موقع ما تقبل ال
المؤثرة للتعريف مشكل لان الذي تقع هو موقعه صاحب
وهو اسم فاعل وال الداخلة على اسم الفاعل فيها اقوال
اصحها انها موصول اسمي فلا تكون صاحب نكرة لانه لا
تقبل ال المؤثرة للتعريف فينبغي ان تكون ذو معرفة
لانا نقول صاحب من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية
فتكون ال الداخلة عليه معرفة فتكون نكرة فيلزم
ان تكون ذو نكرة **قوله** سكوتنا انما قال ذلك لتنبيه
على ان التنكير في اسم الفعل راجع الى المعنى المصدري
لا الى مدلوله لان مدلوله المعنى المصدري مع الزمان
اما بواسطة او بلا واسطة هذا ان قلنا ان مدلوله
الحدث والزمان او اللفظ الدال عليها **قوله** وهي
عبارة عن نوعين الى اخره فيه بحث لانه يرد عليه اسما
الفاعلين والمفعولين حالة اقترانها بال فانه تصدق

عليها انها لا تدخل ال الموثرة للتعريف ولا هي واقعه موقع
ما تدخل ال الموثرة للتعريف قوله كالجزء الاصل اولى
من قول بعضهم كالجزء الوصف لان ال هذه مدخولها قد
يكون وصفا وقد لا يكون وصفا قوله بادخال المعنى
انما قيد به لانه اذا لم يكن معينا يكون من قسم النكرة قوله
المضمر والضمير ابن اخرى اعلم ان مدلولها الالفاظ الموضوعه
لمتكلم او مخاطب او غايب وليست او في قوله او مخاطب
للشك بل للتقسيم واعلم ان قوله ما وضع لمتكلم كانا ظاهره
موافقة الكوفيون وانهم يقولون ان الضمير انا واما البصريون
فانهم يقولون ان الضمير نفس ان وهو مشترك بين المتكلم
والمخاطب واورد الرضي على كلام ابن الحاجب بانه يدخل
فيه لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم به
او مخاطب به اي لمتكلم بهذا اللفظ الموضوع للمخاطب
به واجيب ايضا عن كلام المصنف بان كلامه في المبنيات
وكل من متكلم ومخاطب وغايب معرب فليس مما هو بصدده
فلا يرد وعلى هذا فكانه قال المضمر المبني الموضوع
لمتكلم او مخاطب او غايب وحينئذ فلا اشكال قال

[illegible]

الرضي اعلم

الرضي اعلم ان المقصود من وضع الضماير رفع الالتباس
فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب
نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واياه
ضربت وفي المنفصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
وليس الاسماء الظاهره كذلك فانه لو سمي المتكلم والمخاطب
بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب
فربما توهم انه غير الاول وبنيت اما الشبهها بالحروف
وضعا كالتا في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقيه
المضمرات نحو انا ونحن مجراها طردا للباب واما لشبهها
بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في التكلم
والمخاطب ولعدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى
لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب
فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفه
على صيغه واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف
صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد
من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله
والغايب المراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا

الحاضر

فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى
عن الله سبحانه وتعالى مع ان الغائب لا نطلق عليه تعالى
قوله او المخاطب ثانية ولغائب اخرى يريد به
ادخال الضمائر المشتركة لانها لم توضع لغائب فقط ولا
لمخاطب فقط وهذا بناء على ان المتبادر من قوله ما وضع
لمتكلم او لمخاطب او لغائب كونه موضوعا لكل واحد منها
لا غير ولك ان تقول لا حاجة الى قوله او المخاطب ثانية
ولغائب اخرى لانه اذا وضع لاحدها يكون التعريف
صادقا عليه بالنظر الى تلك الحيثية ثم اذا وضع لاخر منها
يكون التعريف صادقا ايضا من حيثية اخرى فلا حاجة
الى ما ذكر قوله فالى مستتر وهو خلافه اي ما ليس
له صورة في اللفظ قال الرضي وقول النحاة ان الفاعل
في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تقريب لضيق
العبارة عليهم لانه لم توضع لهذين الضمير لفظ فعبروا
عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر
لا ان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل
بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان

قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى
هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت
ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
لان ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى انتهى وفيه بحث
لانهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شي لان الدلالة
تابعة للموضوع وايضا يلزم منه ان يكون الكلام من كلمة
واحدة ولا قائل به وايضا قوله عبروا عنه بمثل ذلك
المقدر فيه بحث لانه اذا انتفى الوضع في احدهما انتفى
مرادفته للاخر لان الترادف انما يكون باعتبار وضع اللفظين
لمعنى واحد ولكن ان يجاب عن هذا بان مراده بانه مرادف
اي على تقدير ان يكون موضوعا وفيه تكلف والحق ان
الكل نوع بادنى تامل قوله وينقسم البارز الى
اخره اعلم انه قد قال في باب العطف ما يخالف قوله
هنا لانه جعل في باب العطف المنفصل المقسم وقسمه
الى مستتر والى بارز وههنا جعل البارز المقسم
ثم قسمه الى متصل والى منفصل قوله وهو ما لا
يفتتح به النطق الى اخره اي بحسب وضع العرب لا بحسب

العقل لان النطق بالمتصل فى الافتتاح ممكن عقلا قوله
وينقسم المتصل الى اخره شروع فى بيان اقسام المتصل
والمنفصل بحسب مواقع الاعراب وهى خمسه اقسام
لا غير ثلاثه للمتصل واثنان للمنفصل فالمتصل مرفوع
ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب واعلم
ان كل واحد من هذه الاقسام لثمانية عشر معنى لان
كل واحد منها اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت
تسعة من ضرب ثلاثه فى ثلاثه وكل من التسعة اما لمذكر
او لمونث فلكل من المتكلم والمخاطب والغايب بحسب القسمة
ستة الفاظ لكن الموجود للمتكلم لفظان وللمخاطب خمسة
وكذا للغايب ولكل من المخاطب والغايب اربعة نصوص
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار
المجموع من كل واحد من هذه الاقسام الخمسه اثنا عشر لفظا
لثمانيه عشر معنى وانما قدم المتصل على المنفصل لانه
اخصر من المنفصل والمقصود من وضع الضمير الاختصار
وعدم اللبس وقدم المرفوع فى الذكر لانه سابق على
المنصوب والمجرور وتنبيه الضماير المرفوعة المتصلة

البارزه

البارزه احد عشر ضميرا ثلاثه سواكن وثمانيه متحركه
الالف والواو والنون المتحركه مشتركه بين الافعال
الثلاثه اعنى الامر والمضارع والماضى واليا مشتركة
بين المضارع والامر ولا تلحق الماضى والبواقى من المتحركه
وهى التا مضمومة ومفتوحة ومكسورة وتما وتم وتن
وتا مختصه بالماضى قوله وقال بعضهم لا تختص الى
اخره اى لان الدال فى ضمير معناه واحد يصلح لكل من
المواضع الثلاثه من غير ان يختلف معناه والتاليست
كذلك لان الاشتراك فيها باعتبار الموضوع له لا باعتبار
المحال الثلاثه فمعناها متعدد فلا يكون مما الكلام فيه
قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع الى اخره قال
الرضى اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان
المنصوب والمجرور فضله لانهما مفعولان والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير المتصلة التى وضعها
على الاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر
الكلمة المشتهى شى ويكون فيما ابقى دليل على ما القى كما

في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت

ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته

وفي المضارع في أفعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا

وغائبة وافعل وفي جمع الصفات واسما الافعال

والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا

ولا مضمرا وهي أفعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل

امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى

والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة

توكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول

لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت

ويفعل وتفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير

المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب

هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم

الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي

اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في

اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل نحو هيهات زيد

والمضمر المنفصل نحو هيهات هما انتهى بم والله اعلم ..

ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخصر ثم المتصل

البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من

المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال

ضرب انا لان ضربت مثله واخصر منه لفظا انتهى وهو

منقول لجلال الشيخ فيما ذكره من قوله والتحقيق الى اخره

وفي دعواه انه لا يقال قام هو على الفاعلية

الاول انما استتر الضمير في افعل ونفعل لاستشعار حرفي

المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل

مشعر بان فاعله لمعظم بالهمزة والنون بالنون وكذا تفعل

نص في الغائب المفرد فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما

تفعل فانه وان كان محتملا للغائبة والمخاطب لكنهم لم

يبرزوا ضميرها اجرا المفردات المضارع مجرا واحدا في عدم

ابراز ضميرها وانما استتر في افعل امرا ولا تفعل نهيا

لان حكمها حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان

منه الثاني قيد الخطاب بكونه للواحد لانه لو كان للواحدة

او للمثنى او للمجموع لبرز الضمير حينئذ الثالث انما وجب

الاستتار لبعد فعل الاستثناء لانهم ارادوا ان يعبروا المستثنى

على وتيرة واحدة وهي كونه مذكورا بعد اداة الاستثناء من
غير فاصل وهو لا يتاتى اذا كانت الاداة فعلا الا باستتار الضمير
فلذلك اوجبوا استتاره **قوله** باسم فعل غير ماض لان
اسم الفعل بمعنى الماضي يرفع الظاهر نحو هيهات هيهات
العقيق ومن به وحينئذ فلا يكون المستتر فيه على سبيل الوجوب
لانه قد خلفه ظاهر وفي حكمه فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا
والمرفوع بصفة جارية على صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه
لانه لو برز في هاتين الصورتين اعني مرفوع الوصف والمصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل على احد الرايين نحو ضربا
زيدا **قوله** لا يقال قام هو على الفاعلية لكن قد
اجاز سيبويه وجهين في قولك مررت برجل مكرمك
هو ان يكون فاعلا وتوكيدا وهذا صريح في جواز زيد قام
هو على ان يكون فاعلا وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن
يعيش وغيرهما الا انه يشكل على كلام سيبويه وكلامهم
القاعدة المجمع عليها وهي انه اذا تاتى الاتصال لا يعدل
الى الانفصال الا فيما استثني وهذا ليس مما استثني
وكلام الشيخ رحمه الله ماش على هذه القاعدة المتفق عليها

قوله

قوله وهو انا وانت قال في المغني ان المفتوحة الهمزة
الساكنة النون على وجهين اسم وحرف فالاسم على وجهين
ضمير للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون
على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف وقفا وضمير المخاطب
في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور
ان الضمير هو ان والتا حرف خطاب انتهى اذا علمت ذلك
علمت ان في قوله انا وهو وانت تسامحا لان ظاهره ان
الضمير انا وانت وليس كذلك بل الضمير فيهما ان كما قدمناه
عنه وعلمت ايضا ان اصل انا وانت واحد وهو ان ففي انا
تصرفات ابدال همزته هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو
آنا وقد تسكن نونه في الوصل وقد يوقف على نونه ساكنة
وقد تبين فتحته وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا
فزدي انه وبنو تميم يثبتون الفه في الوصل في السعة
وغيرهم لا يثبتها في الوصل الا ضرورة وجاء في قراءة نافع
اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة قال
ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا
تثبت الالف وصلا في موضع قاله الرضي **قوله**

وانتما اعلم انه زيد الميم قبل الف المثنى فى انتما وقبل
واو الجمع فى انتم اذ اصله انتموا لئلا يلتبس المثنى بالواحد
المشبع فتحته والجمع بالمتكلم المشبع ضمته واختصت الميم فى
دفع هذا الالتباس لقربها من حروف العلة فى الغنة والمخرج
ولم تزد النون هنا وان كان الضمير غير متمكن كما فى هذان
لفصل الظاهر على المضمر ولان القصد من وضع الضمير
المتصل التخفيف وانما كسر التاء فى المونث فرقا بينه وبين المذكر
وانما زيد فى الجمع المونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو
فى الجمع المذكر والاختصاص بالنون لمشابهتها الميم والواو
بالغنة **قوله** تنبيه نقل الامام ان التنبيه فى اصطلاح
ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى فى اثباته مجرد المسند اليه
والمسند او النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر ان اهل
الادب لا يوافقونه على ان هذا هو معناه **قوله** المختار
ان الضمير نفس انا الى اخره لا يقال قد علم من قوله اما مردفا
الى اخره ان الضمير نفس ا ما وان هذه لواحق له يدل على
المعنى المراد فلا فائدة فى التنبيه لانا نقول ان قوله اما الى
اخره هو وان علم منه ما ذكر يحتمل ان يكون المراد ان المجموع

الضمير وما ذكر فى التنبيه دافع لهذا الوهم فعلم منه ما لم
يعلم مما تقدم وايضا يعلم منه ان فى المسئلة خلافا ولا
كذلك ما تقدم **قوله** وما اصاحب من قوم البيت
قال ابن مالك اصله الا يزيدون انفسهم الى حبا وانما
قال الا يزيدون انفسهم ولم يقل الا يزيدونهم لانه
لا يجوز الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لمسمى واحد
الا فى افعال القلوب وفقدتنى وعدمتنى واعترض
عليه المصنف بانه قال يجوز ان يكون الاصل الا يزيدونهم
والضميران مختلفين لا لواحد ويكون المعنى على ما قاله
الشيخ الا يزيد وانى المصاحبون محبة فى المفارقين وعلى
ما قاله ابن مالك الا يزيدنى الذين فارقتهم محبة فيهم
بتذكرى او مايهم الحسنة **مسئلة** مما لا يتاتى فيه الاتصال
ان يكون العامل محذوفا كقولك اياه ضربته تتقدر ان ضربته تفسير
ضربته واياه جوابا لمن قال لك اضرب زيدا **قوله**
فالفصل ارجح هذا بلا خلاف وكذا اذا كان العامل
فعلا غير ناسخ فان الوصل ارجح بلا خلاف **قوله**
كقوله بلغت بالضم ومعنى البيت انه اخبر ان شخصا

من الناس افعاله محمودة فظن انه ذلك الشخص ومستند
ظنه قوله اذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا وقوله
في البيت اخالك يروى بكسر الهمزة وعليه جمهور العرب
وهو مخالف للقياس اذ القياس الفتح وبنوا اسد يقولون
أخالك بفتح الهمزة وهو القياس قوله الثانية الى
اخر هذه المسئلة تفارق ما قبلها من جهة انه لا تشترط
ان يكون عامل الضمير الذي يكون فيه الوجهان عاملا في ضمير
اخر بل يجوز ان يكون عاملا في ضمير اخر والا يكون واذا
كان عاملا في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعا والمسئلة
الاولى لا بد وان لا يكون الضمير الاول مرفوعا وانما كان
المختار الانفصال في خبر كان واخواتها لان اسمها
في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد
قائما قيام زيد ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله واختلف لفظ
الضميرين اي بان كانا لمذكر ومونث نحو اعطاهوها واعطاها
او لمذكرين مختلفين بالتثنية والافراد او لمونثين كذلك

وانما

[illegible]

وانما جاز الانفصال حال كونهما غايبين ولم يجز اذا كانا متكلمين
او مخاطبين لعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف
المتكلمين والمخاطبين اذ يستقبح اجتماع
المثلين لفظا ومعنى قوله ولو كان غيرا عرف تصدق
بصورتين احداهما ان يكون الثاني اعرف وثانيتهما ان يكونا
متساويين قوله فان نصبها فعل انما وجب لحاق نون
الوقاية لان يا المتكلم حيث وقعت في التركيب التزموا كسر ما قبلها
والفعل لا يدخله جر والكسر اخو من جهة الصورة فصين
عنه كما صين عن الجر واما قولهم قومي فلم يقع الكسر فيه في
الاخر لان الفاعل كالجزء من عامله فكان الحركة واقعة في الحشو
لا في الاخر وهم انما يصونون الاخر لا الحشو واعلم انهم يلحقون
بالفعل نون الوقاية اذا كان ناصبا ليا المتكلم متصلة به سوا
كان موكدا بالنون او لا واعلم ان المسوغ للحاق نون الوقاية
بالفعل الموكد بالنون كونها صارت كالجزء من الفعل فلذلك
صين كما لو لم يلحقه النون الا انه يشكل بما اذا كانت نون
التوكيد في تقدير كلمة مستقلة وذلك اذا لم تكن مباشرة
للفعل بان فصل بينهما الضمير البارز المنفصل نحو لا تضربنني

وجه العدول الى كون عدم عائد على
الى هذا واختلف لفظ الضميرين

واصله لا تضربوننى حذف نون الرفع لاجل الجازم ثم اجتمع
ساكنان اولهما مدة حذفناه لان اجتماع الساكنين انما يغتفر
اذا كان على حده وهذا ليس منه لانه لا بد وان يكون الاول
منهما مدة او يا التصغير وان يكون الثاني منهما مدغما وان
يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف اللين والمدغم
فيه مع المدغم ليسا هنا كذلك فلذلك حذفوا ضمير المذكرين
اذا تقرر هذا اعلم ان اتيانهم بنون الوقاية مع نون
التوكيد الغير المباشرة يدل على انها منزلة الجزء وحذفهم
الضمير يدل على ان نون التوكيد ليست كالجزء فيلزم من
هذا ان يجعل جزوا وغير جزو في حالة واحدة قوله
فبنى على ان احسن الى اخره قال ابن مالك في شرح الكفاية
ان بعض الكوفيين نقل ذلك سماعا عن العرب لا يجوز امن عنده
نفسه قوله فان كان من او عن وجب النون انما وجب
لحاقها لانهما مبنيان على السكون وهو اصل البنا فلو لم يات
بنون الوقاية لزال البنا على السكون وانما لم ياتوا بنون
الوقاية في غير هذين الحرفين مع ان فيها ما هو مبني على السكون
لان ذلك الغير اذا كان ساكنا لا يبين ولا سكونه عند اتصاله

بيا المتكلم كما هي في مثلا فان ياوها تبقى ساكنة مدغمة في يا المتكلم
فتقول في هذا باب العلم قوله تعيينا
مطلقا اي بلا قيد الا ان هذا الحد يصدق على علم الجنس
ايضا لانه يعين مسماه بغير قيد وتعيينه وان كان مخصوصا
وهو تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية الا انه
يصدق عليه انه يعين مسماه بغير قيد الا ان يقال مراده
انه يعينه بغير قيد وليس يعين ذي الاداة الجنسية
او الحضورية قوله ومسماه نوعان اي علم الشخص
وخرنق بكسر الخا والنون قوله وهو ما استعمل قبل
العلمية لغيرها قال صاحب اللب ما وضع قبل العلمية
لغيرها فان فرعنا على كلام الشيخ كان الموضوع الذي لم
يستعمل ثم سمي به لا يسمى منقولا وعلى كلام صاحب اللب
يكون منقولا قوله اما الفاعل كحارث ولم يقل الاسم
فاعل لانه اراد ان يدخل الصفة المشبهة فيما كان لفاعل
وهو حسن قوله واما من جملة اما فعلية الفعلية
قد يكون فاعلها ظاهرا وهو اما بارز كما في قول الشاعر
على اطرقا باليات الخيام او مستترا كما في قوله يزيد اخوالي

اسم موضع اصله ان هلالا الصحابة
هناك اطرقا اي سكتا [illegible] الارض
فسمي المكان بذلك وصار علما

بني تريد نطاعلينا لم تردني وقد يكون اسما ظاهرا كما ذكر المصنف
وزاد بعضهم في المنقول ما نقل من صوت وعد منه ابن مالك ببة
وهو لقب لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل
وهو الصوت الذي كانت ترقصه امه به وهو صبي في
قولها لانكحن ببه جارية خدبه تجب اهل الكعبه ورده
ابن مالك بانه منقول من قولهم للغلام السمين ببه قوله
كشمر الى اخره سكت عن الامر وفيه خلاف فمنهم من يقول
سمي به وتمثل له باصمت ومنهم من يقول لم يسم به ق
ونازع في اصمت من حيث كونه فعل امر وقال
لا يجوز ان يكون اصمت فعل امر لانه لو كان فعل امر لكان
اما من اصمت واما من صمت فان كان من اصمت فيكون اصمت
بفتح الهمزة لا بكسرها وان كان من صمت فيكون اصمت بضم
الهمزة والعين لان مضارع صمت يصمت بضم العين وقد
انتفى فتح الهمزة وضمها مع ضم العين فانتفى ان يكون امرا
لانه لم يسمع في الماضي الا اصمت وفي المضارع من صمت
الا يصمت ورد عليه بانه يجوز ان يكون من صمت ولكنهم
غيروا حركة عين المضارع بالكسر فتبعتها حركة الهمزة ليكون

لقب

التغيير في اللفظ دليلا على التغيير في المعنى وقال بعضهم
انما سمي به مع الضمير ورد بانه قد سمع بوحش اصمت على
انه معرب اعراب ما لا ينصرف والجمل لا تعرب وانما تحكى
واعلم ان اصمت علم على برية وقد يلحقه التاء فيقال اصمتة
فارقة بين المنقول عنه والمنقول اليه لا للتانيث وعبارة
الرضي في العلم المنقول واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل
هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة ثم قال وكسر ميم اصمت
والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند
النقل قوله او اسمية الى اخره قيل اذا لم يكن مسموعا
من كلامهم فكيف يكون قسما من اقسام المنقول وهو قد قال
في تعريف المنقول ما استعمل قبل العلمية لغيرها مع
اشتراط التسمية به قوله ومركب مزجي الى اخره
كان عليه ان يذكر بقية المركبات وهو المتضمن معنى الحرف
سواء كان واو العطف او غيره مثال الاول خمسة عشر
اذا سمي به ومثال الثاني بيت بيت من قولهم هو جاري
بيت بيت فان في كل منهما مذهبين احدهما استصحاب
بنائه والثاني اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب

قوله منزلة ثانيهما منزلة تاء التانيث اي من جهة امتزاجه
بالاول وصيرورته معتقب الاعراب وفي هذا المركب لغتان اشهرها
اعرابه اعراب المتضايفين وبنا الجزئين على الفتح قوله
في اللقب ما اشعر انما قال ما اشعر ولم يقل ما وضع
لان الواضع لا يضعه الا لتعيين الذات ثم قد يلحظ معنى
المدح او الذم قوله ويوخر اللقب انما وجب تاخير
اللقب عن الاسم لئلا تضيع فايدة الاسم لو ذكر قبله لانه
يفيد ما يفيده الاسم وزياده على ذلك كذا قيل وهي كما
قاله الرضي لكونه اشهر لان فيه العلمية مع شي من معنى
النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا وقيل
لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة
فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون
بتاخيره وكل من التعليلين يقتضي ان يجب تاخيره عن الكنية
ايضا قوله انا ابن مزيقيا عمرو وهو لقب عمرو بن عامر
ملك من ملوك اليمن زعموا انه كان يلبس في كل يوم حلتين
فيمزقهما بالعشي ويكره ان يعود فيهما ويخاف ان يلبسهما
احد غيره قوله وفي نسخة من الخلاصة الى اخره تشير

الى قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وفي ابن قاسم وفي بعض
نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وما سبق اولى
لان هذه النسخة لا تفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى وهو
مقتضى نسخة واخرن ذا ان سواه صحبا وكذلك شرح ابن الناظم
والصواب ما ذكره الشيخ قوله وان كانا مفردين الى
اخره اعلم ان مذهب جمهور البصريين على وجوب الاضافة
من غير تجويز شي اخر معها كما حكاه الشيخ واما قول من قال
ان البصريين انما ذكروا ذلك مقتصرين عليه لينبهوا
على جوازه لا لتعيينه فبعيد اذ لم ينقل عنهم تجويز غيره
لا صريحا ولا ايما وكان القياس يقتضي ان لا يجوز لان مسمى
الاول والثاني واحد الا انهم اذا اضافوا اولوا الاول
بالمسمى والثاني بالاسم وانما اولوا الاول بالمسمى والثاني
بالاسم لانهم يسندون اليه ما لا يسند الى الالفاظ كقولك
جاني سعيد كرز فان معناه جاني مسمى هذا الاسم الا ان ما
قالوه ليس بمطرد فانهم قد يسندون الى الاول ما هو
مختص باللفظ كقولك سعيد فعيل والمعنى على هذا
لفظ هذا المسمى وزنه فعيل فلو قالوا انما يجوز تاويل

الاول من غير تقييد لكان حسن واعلم ان بعضهم اشترط
في وجوب الاضافة ان لا يكون اللقب في الاصل وصفا
كما في ابراهيم الخليل كان وصفا ثم صار لقبا واشترط بعض
اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته كما في الحارث مثلا
فان فيه ما يمنع اضافته وهو ال تنبيه قال الرضي
الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك
اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب
باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المومنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وقد يكنى في
الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك
قوله وان كانا مفردين الى اخره قال الرضي مذهب
الزجاج والفرا الاتباع وهو الاولى لما روى الفراقيس
قفة وحكى عنيان لرجل ضخم العينين واتى قيس الرقيات
بتنوين قيس واجرا الرقيات عليه قوله والعلم الجنسي
الى اخره اختلفوا في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على

قولين

قولين في كل منهما فقال قوم ان علم الجنس موضوع للحقيقة وكذلك
اسم الجنس الا ان علم الجنس موضوع لها مع قيد حضورها في الذهن
وقال بعض ان علم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي هي واسم
الجنس موضوع للفرد الخارجي والكل مما اشتبه واما اسم الجنس
العاري من ال المقترن بعلامة الوحدة اعني التنوين فلا
اشتباه بينه وبين اسم الجنس المعرف بال الجنسية فان المعرف
بال الجنسية المراد منه الحقيقة والمجرد منها المقترن بعلامة
الوحدة المراد منه الفرد وانما الاشتباه بين اسم الجنس العاري
من ال ومن علامة الوحدة كما في رجعى وبشرى وذكرى فانها
لا تنوين فيها لاجل الف التانيث المقصورة والمقترن كما في الرجعى
والبشرى والذكرى فانه لا فرق بينهما بحسب الظاهر لان كل
واحد منهما للحقيقة الا ان يقال ان الفرق بينهما هو ان المقترن
بال المراد منه الحقيقة مع قيد الحضور والمجرد منها الحقيقة
لا مع قيد الحضور فانه لا يلزم من حضوره اعتباره ولا من عدم
اعتباره عدم حضوره لان عدم اعتبار الشي ليس اعتبار العدم
اذا تقرر هذا علمت انه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف
بال من جهة المعنى لان كلا منهما للحقيقة مع قيد الحضور

وعلمت الفرق ايضا بين علم الجنس واسم الجنس المنكر واعلم
ايضا ان مدلول كل من علم الشخص وعلم الجنس اللفظ الذي
يعين مسماه بغير قيد ولكل من مدلوليهما ماصدقات
فما صدقات علم الشخص نحو لفظ زيد وعمرو وبكر وما
صدقات علم الجنس كلفظ اسامة وابي جعدة وام عريط
والفرق بين علم الشخص وعلم الجنس ان تعيين علم الجنس
تعيين مقيد بتعيين ذي الاداة الجنسية وتعيين علم
الشخص غير مقيد اذا علمت هذا علمت ان قول المصنف
او الاداة الحضورية لا حاجة اليه بل ينبغي اسقاطه
لانه مناف لقوله بعد ان علم الجنس مشبه للنكرة من
جهة المعنى لان المقترن بال الحضورية لا مشابهة
بينه وبين النكرة فالاولى ان يقول اسم يعين مسماه
بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية ثم يقول بعد ذلك
وهو مشبه للنكرة من جهة المعنى لا يقال قد قلت ان
لنا بين علم الجنس وبين اسم الجنس فرقا من جهة المعنى
وانما الاتحاد بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بال الجنسية
لانا نقول مشابهة علم الجنس للنكرة من حيث ماصدقاته

وعدم

وعدم مشابهته له من حيث مفهومه فلا اشكال وعلى هذا
يحمل كلام المصنف قوله كهيان ابن بيان للمجهول
العين والنسب اي من الادميين ولا يجوز ان يكون المراد
من غيرهم فان غيرهم لا يوصف بكونه مجهول النسب قوله كسبحان
قال ابن اياز في شرح الفصول سبحان علم للتسبيح
ينتصب كما ينتصب مسماه ثم استعملوه مكان
تسبيح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من
السوء ولا ينصرف للعلمية والالف والنون الزائدتين
وقد يصرف للضرورة واذا نكر جازت اضافته ولم تعرفه
باللام تنبيه وهو ان ابا العباس ثعلبا نقل عن الفرا انه
قال سبحان في قول الاعشى سبحان من علقمة الفاخر
انه يريد الاضافة وفتح نونها وان قول البصريين انه
غير مصروف خطأ لانشادهم ذلك مصروفا في قوله سبحانه
ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد قال وما
كان مضافا واسقط المضاف اليه منه لا يكون نكرة بل والكلام
معه مشروح في المسائل الخلافية انتهى وقال الرضي
قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر

بأن يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا
في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح
الجودي والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان
فالواو لكل علميته سبحان من علقمة الفاخر ولا مانع من ان
يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف
على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا قوله للتسبيح اي
بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان
الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ هذا باب
اسماء الاشارة قوله اولاء ممدودا الى اخره صوابه
ان يقول مقصورا عند غيرهم حتى يلتئم مع قوله وفي الجمع
في لغة من مدّ ولا وتميم لا يأتون باللام واعلم ان في قوله
ممدودا ومقصورا مسامحة لانهما من القاب المعربات لا المبنيات
قوله بعد اولئك الاسام اولئك بفتح الكاف لا كسرها
بدليل الاوجه الجارية في قوله ذم من الكسر على اصل التقاء
الساكنين والفتح طلبا للتخفيف والضم على الاتباع لانه
لو كان الخطاب لمؤنث لم يجز الا وجه واحد وهو الكسر

قوله

قوله لحقته كاف الى اخره اكثر النحويين على ان
المشار اليه اما قريب او متوسط او بعيد وخالفهم في
ذلك جماعة منهم ابن مالك ورد عليهم باشياء ذكرها في
شرحه على التسهيل منها ان الحجازيين لا يأتون الا باللام
والكاف معا سواء كان متوسطا او بعيدا وبنو تميم
لا يأتون بها فلو كان كما قال اكثر النحويين لم يسغ ذلك
واما غيرهما فمشكوك فيه لا نعلم حاله في توسط ولا بعد
وقال ابن ام قاسم ان هذا الوجه اقواها وفيه نظر لانه
لا يلزم من عدم علمه هو لا غير الحجازيين والتميميين ان لا
يعلمه غيره قوله وتشار الى المكان الى اخره اعلم ان
هذه الالفاظ المذكورة في هذا الفصل الاخير مقصورة على
الاشارة الى المكان بحسب اصل الوضع وقد يستعار بعضها
للزمان واما الالفاظ المذكورة قبل هذا الفصل فيشار بها
الى المكان وغيره هذا باب الموصول انما
قدم المصنف رحمه الله الموصول الحرفي لانه اشبه
من الاسم بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم
الاستقلال كما ان الموصولات كذلك فلهذا استحق التقدم

واما تقدم غير الموصول الاسمي فلانه اكثر استعمالا
قوله ولو علامته كونها مصدرية صحة احلال ان
محلها كما في قوله تعالى يود احدهم لو تعمر فانه لو قيل
يود احدهم ان يعمر لكان جائزا والغالب على لو هذه ان
تقع بعد ما يفيد التمني قوله والذي قد عدها
ايضا في الموصول الاسمي فعلى هذا يكون مشتركة بين
الموصول الاسمي والحرفي ومنهم من لا يقول بانها موصول
حرفي ويجيب عن الاية اعني قوله كالذي خاضوا بان
الاصل كالذين الا انه حذف النون وهو لغة او
بان الاصل كالخوض الذي خاضوه بحذف الموصوف
والعائد واعلم ان المصنف لم يعرف الموصول الاسمي
بل اكتفى بعده وحده الزمخشري بقوله هو ما لا يتم
اسما الا بجملة تردفه من الجمل التي تقع صفات وقال
ابن الحاجب لو قيل جزء عوض اسم لكان اولى فان الذي
بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة
وعائد واعلم ان ال في الذي زائدة لان الموصول معرفة
بصلته ويجوز ان يقال انها معرفة بناء على انه يجوز اجتماع

تعريفين

تعريفين واعلم ايضا انها ليست لازمة لانه قرئ شاذا
صراط لذين قوله الذي للعالم وغيره قد اخص
في قوله للعالم لانه على هذا لا يدخل فيه البارئ تعالى بخلاف
ما لو قال العاقل فانه لا يطلق عليه تعالى عاقل الا
انه قد قال المذكر والاولى ان لا يذكره حتى يكون كلامه
شاملا للبارئ وغيره قوله ولتثنيتها ليس
كما ينبغي لانهما ليسا بتثنيين وانما هما صيغتان على صورة
المثنى كما ذكر ذلك في باب المثنى قوله او تاكيدا
للفرق اي بين تثنية المبني والمعرب هذا على راي من
يقول انها مثنيات اما من يقول انها صيغ تثنية فيقول
للفرق بين ما صورته صورة المثنى من المبني وبين مثنى
المعرب قوله والجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي
لغير العاقل بدليل قوله وقد يتعارض الاولى واللاتي
اذ لو لم يحمل كلامه على هذا وحمل قوله ولغيره على المذكر
العاقل لكان يلزم منه ان يكون الاولى موضوعا للمؤنث
واذا كان موضوعا له امتنع ان يكون استعماله فيه على
طريقة التعارض فلا يصح قوله ثم وقد يتعارض الاولى

الناظم

واللا **قوله** والذين بالياء مطلقا اعلم ان القياس يقتضي
ان يكون الذين معربا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا
كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على صورة الجمع وسننه فيكون
معارضا للبناء كما قالوا نظيره في اللذان واللتان وذان
وتان واما قول بعضهم انما بني الذين ولم يعرب لانه ليس
على سنن الجموع لان واحده اعم من جمعه ففيه نظر لان
المدعي انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم انه جمع
فليس جمعا للواحد باعتبار كون الواحد اعم بل مرادا بالواحد
حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه كما قال ابن مالك
وان عني بالذي من يعقل وشبهه جمعه الذين **قوله**
يوم النخيل النخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة اسم موضع
قوله وقد يتقارض الاولى واللاء هو شامل لوقوع
ما للمذكر للمؤنث وماله للمذكر وبهذا انظر حكمه تمثيل
المصنف بقوله فما اباؤنا البيت **قوله** ومن وما
قال ابن اياز في شرح الفصول ومن معناهما وهي اسم
لعود الضمير اليها وتختص بالعقلاء الا في التغليب ولا
توصف ولا يوصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

التمكن وقوة شبهها بالمضمر لكونها على حرفين ولم ينقل
هذا انما وقياس ما قاله في من ان يكون كذلك وقال
في اللباب ولا تقع ما صفة ثم قال ولا يعطف على من وما موصولتين
موصوفتين وقال السيد في شرحه لان وضعهما وضع
الحروف فلا يجوز ان يوصفا ثم قال في اللباب ايضا
ويؤكد ان مثلها نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك
نفسه وقال في الشرح ايضا وانما يجوز تأكيدهما ولا يجوز
وصفهما لان مشابهتهما الحرف لا تمنع التاكيد كما تمنع الوصفية
لان الحرف يؤكد ايضا اذا علمت هذا علمت ان صاحب اللباب
قد نقل منع وصف ما وكونها صفة وخص من يمنع كونها يكون
صفة والذي يظهر انه لا فرق بينهما في هذا الحكم ولقائل ان
يقول انهما افترقا في هذا الحكم لان ما استقر بها انما من من
فاذا وصف بها تحصل فائدة لا تحصل من ما الا ان الحق كما
قال ابن اياز انهما لا يوصف ولا يوصف بها كما تقدم **قوله**
وانما ما الى اخره ما في الغالب لما لا يعقل وفي الغالب احتراز
من نحو قوله ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي ومن قول
بعض العرب سبحان ما سخركن لنا ذكره ابن مالك في شرح

التسهيل **قوله** ويرده قوله اذا ما القت بني مالك
الى اخره وجه الرد عليه ما ذكر ان ايا اما ان تكون
استفهامية او شرطيه او وسيلة الى نداء ما فيه ال
او صفة لنكرة او حالا من المعرفة او موصولة لا جائز ان
تكون استفهامية لان المعنى على الاستفهام فاسد ولانه
قد دخل على اسم بالضم ولو كانت استفهامية لامتنع ذلك
ووجب اعرابها لانه لم يقل احد ببنائها اذا كانت استفهامية
ولا جائز ان تكون شرطيه لما تقدم ايضا ولا وسيلة لانه لا
نداء في البيت ولا صفة ولا حالا لانها في هاتين الحالتين
لا تضاف الا الى نكرة كما تقول مررت برجل اي رجل
وجاني زيد اي فتى فاذا بطلت هذه الاقسام فلم يبق الا ان
تكون موصولة **قوله** ولا يعمل فيها الا مستقبل الى اخره
قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه
خلافا للكوفيين فالشيخ مخالف للبصريين وابن مالك وهو
الظاهر بدليل ما سنذكره في توجيه قول الكسائي
اي كذا خلقت **قوله** اي كذا خلقت قال السراج
موجها قول الكسائي ان ايا لبعض ما تضاف اليه مبهم مجهول

فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضعت له اي والمستقبل ليس
كذلك وانما كان العامل متعديا مع كونه مستقبلا لاجل
الفرق بين الشرطية والاستفهامية والموصولة لان الشرطيه
والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر **قوله** وقال
سيبويه مبني على الضم علة بنائها في هذه الحالة بان
قياسها البنا واعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي
هي موضحة ومبينة لها رجعت الى ما عليه اخواتها وقيل
بنيت لاجل انها خالفت بقية الموصولات بحذف صدر
صلتها فرجعت الى البنا لخروجها عن نظايرها وحمل ابو
البقا قراة الفتح بنا لانه اخف في البنا ويرده على اسم
البيت **قوله** واما ال الى اخره الدليل على ان ال
اسم عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه لان الضمير
لا يعود الا على اسم واعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي
قوله وليست موصولا حرفيا اما كونها موصولا ليست مع
حرفيا فلانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر واما كونها
ليست حرف تعريف فلان الوصف يعمل معها بلا شرط

فلو كانت حرف تعريف لكانت تبعده من شبه الفعل وكان
الوصف اولى بان لا يعلم معها قوله مبنى من ذى عندهم بسال
عن اعرابها فان سبب البنا وهو الافتقار الى الجملة قائم قوله
والمشهور ايضا افرادها ان قيل كيف ذا والمشهور عندهم افرادها
وتذكيرها قلنا وكلهم حكى ذات للمفردة وذوات للجمع
قيل الذين حكوا ذلك حكوه على وجهين بعضهم حكى ذلك
على ان يكون ذات وذوات موصولين مستقلين مرادفين
التي واللاتي وبعضهم حكى ذلك على انهما فرعان لذو الطائية
فلا تنافى قوله جمعتها من اينق اينق اصله انوق جمع
ناقة نقلت العين الى مكان الفا فصار اونق ثم ابدلوها
ما ابدالا شاذا فقيل اينق فوزن اينق اعفل واصل ناقة
نوقة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب الفا قوله
وحكى اعرابها اعراب ذات وذوات اى حكى اعراب ذات
وذوات المضمومتين اللتين بمعنى التى واللاتى اعراب ذات
وذوات المعربتين اللتين بمعنى صاحبة وصاحبات وحينئذ
فيقال جاءتنى ذات قامت بالرفع مع التنوين ورايت ذاتا
قامت ومررت بذات قامت واما ذوات فبالضم مع التنوين

ورفعا وبالكسر مع التنوين جرا قوله ماذا صنعت يحتمل هذا
التركيب وجهين احدهما ان يكون ما مبتدا وذا اسم موصول
وصنعت صلته والعائد محذوف والثانى ان يكون ماذا اسما
في محل نصب بصنعت ويتفرع على هذين الوجهين جواب
السائل فعلى الاول يكون المذكور في جواب المجيب مرفوعا
على انه خبر لمبتدا محذوف ليطابق الجواب السؤال
وعلى الثانى يكون منصوبا لاجل المطابقة ايضا فتقول على
الاول خير بالرفع اى المصنوع خير وعلى الثانى خيرا
اى صنعت خيرا لكن يجوز مرجوحا الرفع على الثانى والنصب
على الاول واما قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون
قل العفو فانه قرئ بنصب العفو ورفعه فالرفع على
جعل ماذا ينفقون جملة اسمية والنصب على جعلها
جملة فعلية قوله بما باتفاق او بمن على الاصح يعنى
ان الشرط احد الامرين لا بعينه لكن احدهما متفق عليه
وهو ما والاخر مختلف فيه وهو من قوله الا تسالان
المرء البيت ما اسم استفهام وذا اسم موصول بمعنى الذى ويحاول
صلة له وحذف العائد التقدير يحاوله واسم الاستفهام

مع الموصول جملة في محل نصب بتسأل لانه قد علق
عن العمل بالاستفهام وانما علق وان لم يكن من افعال
القلوب لان السؤال سبب للعلم فاعطي حكم افعال
القلوب لذلك وانما قلنا الجملة في محل نصب بتسأل لان المعلق
عن العمل فيها لانه قد ابدل من ما اسما مرفوعا مقترنا بحرف
الاستفهام قوله وعندنا ان هذا اطلق الى اخره منع
صاحب المفصل من تقدم الحال على عاملها اذا كان صفة
مشبهة وبه يصح استدلال الكوفيين عنده الا ان
تخريج البصريين له على ما ذكره الشيخ ظاهر في الرد
على ما يقوله صاحب المفصل قوله وتفتقر كل الموصولات
الى اخره الموصول يفتقر الى الصلة مطلقا سوا كان حرفيا
او اسميا والذي يفتقر الى الضمير منها انما هو الموصولات
الاسمية قوله وشرطها ان تكون خبرية بمحله ما لم يكن
الموصول أن اما اذا كان أن فانه يوصل بالجملة الانشائية
حكى سيبويه كتبت اليه بان قم الا ان ابا حيان انكر كون
أن توصل بالامر واستدل بانا اذا قدرنا أن والفعل
الامر بالمصدر فات معنى الامر وبانه لا يصح التعجب ان قم

ولا كرهت ان قم وليس بشي قوله ولا يجوز ان يكون
انشائية ولا طلبية لو اكتفى بقوله انشائية عن الطلبية
لكفاه وقال بعضهم مع تقييده بان لا تكون انشائية
ويشترط ان لا تكون تعجبية وليس بشي لان التعجبية من
قسم الانشا لا بحسب اصل الوضع لان معناها بحسب الاستعمال
انشا التعجب قوله بخلاف ما غلبت عليها الاسمية اي
الاسمية التي تشابه الفعل قوله ومضروب وحسن
في قوله وحسن نظر لان الصحيح عند المصنف وغيره
من المحققين ان ال الداخلة على الصفة المشبهة ليست
اسما موصولا واجاب بانه انما مثل بحسن لان ابن مالك
قال وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين
والصفات المشبهة باسما الفاعلين قوله كالابطح
معناه بحسب الاصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا
بالارض المتسعة وكذلك اجرع معناه بحسب الاصل ذات
ما جرع ثم صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل
التي لا تنبت شيا قوله ويجوز حذف العائد الى اخره
اعلم انهم يتصرفون في الموصول تارة بحذف بعضه وتارة

بحذفه مثال الاول قولهم في الذي ألذ بحذف اليآء
والقا ما قبلها على كسره او باسكانه ومثال الثاني قوله
امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اي
ومن يمدحه ومن ينصره سواء بحذف بعض الموصول في الاول
وكله في الثاني وقد يتصرفون في الصلة بحذف بعضها
تارة وبحذفها اخرى مثال الاول ما ذكره ومثال الثاني
قولهم كناية عن الداهية الصعبة والعظيمة جاء بعد اللتيا
والتي قوله اذا كان مبتدأ انما اشترط ان يكون مبتدأ
لا فاعلا لان المبتدا يجوز حذفه بخلاف الفاعل فانه لا يحذف
الا في ثلاثة مواضع ليس هذا منها قوله والكوفيون يقيسون
على ذلك اي يجوزون الحذف طالت الصلة ام لم تطل
وانما اشترط في صلة اي الطول بخلافها لان الطول ملازم لها
فاشتراطه تحصيل الحاصل قوله او وصف غير صلة
الالف واللام انما كان حذف المنصوب بصلة الالف
واللام شاذا لان ال موصول اسمي واسميته خفية
والضمير اذا كان مذكورا تكون اسميته اذ ذاك نصا فاذا
حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على كونه
اسما

اسما قوله وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة
انه حذف الضمير والناصب وصف صلة الالف واللام
ويمكن ان يقال انه لا حذف في البيت بان يقال في مستفز
فاعل به والهوى مفعول ومحمود عاقبة خبر ومضاف
اليه ويكون المعنى على هذا الذي استفز الهوى اي اخبره ليس
محمود عاقبة لانه قد عرض نفسه الى البلاء قوله ابح بالتاء المثناه
من فوق اي قدر يقال اتاح الله كذا قدره واتيح له قدر
قوله ويجوز حذف المجرور بالاضافة ان كان المضاف
وصفا غير ماض لانه حينئذ مثل المنصوب في المعنى بخلاف
المخفوض بالوصف الماضي قوله بخلاف الى اخره وذلك
لان الضمير منفصل في الاول ومنصوب بالحرف في الثاني
وفي الثالث بصلة الالف واللام قوله والمجرور بالحرف
الى اخره اعلم ان الجار للموصول والجار للضمير اما ان يكونا متفقين
في اللفظ والمعنى او مختلفين فيهما او متفقين في اللفظ دون المعنى
او متفقين في المعنى دون اللفظ فان كانا متفقين في اللفظ والمعنى والعامل
فيهما واحد من جهة اللفظ والمعنى او من جهة المعنى جاز
حذف الجار والمجرور معا وكذلك اذا كانا متفقين في المعنى

ليس غير ويمتنع في القسمين الاخرين مثال اتفاقهما في اللفظ
والمعنى مررت بالذي مررت به ومثال اتفاقهما في المعنى
حللت في الذي حللت به فانه يجوز حذف المجرور فيهما وانما
اكتفي بالاتفاق من جهة المعنى في عاملي الجار للموصول والجار
للضمير لانهم قد قالوا في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر على راي
من يقول ان الضمير المحذوف مجرور بناء على ان امر يتعدى
بحرف الجر الى المفعول الثاني ان معنى اصدع أُمِر فهو موافق
له من جهة المعنى فقط فلولا جواز الاكتفا بمثل هذا لامتنع
منهم ذلك قوله وشذ قوله ومن حسد البيت لا يقال
قد وقع ذلك في القران كما في قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
لحذف الضمير المجرور مع انتفا جر الموصول لانا نقول
ما ذكره المصنف شرط للحذف القياسي لا الجائز والحذف
الواقع في الاية جائز غير قياسي وانما كان جائزا لان الحرف متعين
والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا وانما كان
حذفه عند ما شرطه المصنف قياسا لان الضمير عبارة عن الموصول
والجار لهما من جهة المعنى واحد فاذا حذف الجار مع المجرور
كان في الكلام ما يدل عليهما وما كانه بدل عنهما قوله

وهو

وهو في البيت بالتشديد لغة في هو قوله صب وعلم
علم عامل في على من لانه بمعنى موصوف عامل في عليه
المحذوف هذا باب المعرف بالاداة قوله ان
وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه قال ابن الحاجب
وما عرف باللام قال الرضي هذا مذهب سيبويه اعني
ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت
مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف
والدليل على ان اللام هي المعرفة تخطي العامل الضعيف
اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجهما بالكلمة وصيرورتها
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال
فلم يتخطها العامل الضعيف ثم قال وايضا دليل التنكير
اي التنوين على حرف فكذا ولي كون دليل التعريف مثله
انتهى وهذا صريح في ان اداة التعريف عند سيبويه اللام
وحدها خلافا لما يوهمه كلام المصنف مع ان القول بان المجموع
اداة التعريف والهمزة زائدة غير ظاهر قوله او غلبة
نحو اليوم اكملت الاية تشمل الحضوري كما مثل والذهني
كما في قوله تعالى اذ هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة الخ

قوله قارنت وضعه اي سوا كان ذلك الوضع مسبوقا
باستعمال كما في اللات والعزى او لم يكن مسبوقا بنقل كما في
السموال واعلم انهم اختلفوا في اداة التعريف هل هي
ثنائية الوضع ام احادية الوضع والذي قال انها ثنائية
الوضع منهم من يقول ان الهمزة اصلية عوملت معاملة همزة
الوصل ومنهم من يقول انها زايدة والذي قال انها احادية
منهم من قال اللام وهو المشهور ومنهم من قال الهمزة ونسب
الى الفرا وانما زيدت اللام للفرق بين الهمزة التي للاستفهام
والتي للتعريف قوله اليسع اصله يسع قوله واللات
اصله اللاتي هو اسم موصول حذفت ياؤه لم سمي به قوله
واما عارضة اي زايدة غير لازمة قوله ولقد نهيتك
عن بنات الاوبر اختلف في ال الداخلة على بنات الاوبر
فقيل زايدة وقيل معرفة وقيل زايدة للمح الاصل وبنات
الاوبر جمع ابن اوبر جمعوه هذا الجمع فرقا بين جمع من يعقل
ومن لا يعقل كما قالوا في جمع ابن عرس بنات عرس وللقايل
ان يقول لا نسلم انها زايدة لان بنات اوبر جمع لابن اوبر الذي
هو علم والعلم اذا جمع ينكر واذا قصد جبر تعريفه الغالب

ادخل عليه ال المعرفة وبنات اوبر لم لا يجوز ان يكون
من هذا القبيل وعلى هذا فيكون ال غير زايدة الا ان
هذا التجويز لا يضر الشيخ رحمه الله لانه ذكره مثالا والتمثيل
يصح بالوجه المحتمل نعم لو ذكره شاهدا لامكن منازعته
بما ذكر قوله واما مجوزة للمح الاصل هو ثاني قسمي
العارضة فيكون التقدير واما عارضة مجوزة للمح الاصل
وقوله للمح الاصل عبارة حسنة لان الاصل المنقول
عنه الذي يقبل ال ليس موقوفا على ان يكون صفة
بل قد يكون صفة ومصدرا وغير ذلك فعبارة لمح الاصل
اولى من لمح الصفة قوله او اسم عين كنعمان مثله لما
يدخل عليه ال النراموه غير لازمة وقد مثل ابن مالك
في شرح التسهيل لما فيه ال الزايدة اللازمة بالنعمان
فلا يستقيم التمثيل به على قول المصنف اللهم الا
ان يقال ان العرب سموا بالنعمان فتكون الالف لازمة
وسموا بنعمان فلا يكون لازمة وبهذا استقيم كلام المصنف
قوله من المعرف بالاضافة الى اخره اعلم ان هذا
المعرف من الاعلام الاتفاقية والعلم الاتفاقي هو الذي يصير

علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل الغلبة
وكثرة الاستعمال في فرد من افراد جنسه بحيث
لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما بيننا وله اللفظ
ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا
كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على
قسمين معرف باللام ومضاف قوله حتى التحق
بالاعلام الى اخره ظاهره ان هذا المعرف ليس بعلم وقال
ابن مالك في التسهيل باب الاسم العلم وهو المخصوص
مطلقا غلبة او تعليقا الى اخره وذكر في تفسير غلبة
ان المراد بالغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات
بشايع اتفاقا كتخصيص عبد الله بابن عمر وتخصيص الكعبة
بالبيت وقال في اللباب قصدنا كان العلم نحو زيد
وعمرو او اتفاقا نحو ابن عمر والنجم وهذا الكلام صريح
في ان هذا المعرف علم على ان عبارة الخلاصة تدل على
انه علم لانه قال وقد يصير علما بالغلبة مضاف
او مصحوب ال كالعقبة وعلى هذا فكلام المصنف مشكل
اللهم الا ان يكون مراده بقوله حتى التحق بالاعلام انه التحق

بالاعلام الشخصية في احكامها وعلى هذا فلا اشكال
لان كونه بالعلم الشخصي لا ينافي كونه علما بالغلبة قوله
وابن مسعود ولا يقال الصحيح عد ابن الزبير بدل ابن مسعود
لان العبادلة انما غلبت على ابن عباس وابن عمر وابن عمرو
ابن العاص وابن الزبير لانا نقول كلام المصنف فيما غلب
على العبادلة قوله كالنجم للثريا كذلك الدبران والعيوق
والسماك غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف
بهذه الاوصاف وهي الدبور والعوق والسموك واما الثريا
فتصغير الثروى التي هي تانيث ثروان من الثروة وهي الكثرة
سميت بذلك لانها ذات الثروة المحققة اما ثرونها فانها
ستة انجم ظاهرة في خللها نجوم متكثرة خفية واما تحقيق
ثرونها فظاهر والدبران فعلان بمعنى الفاعل كالعدوان
بمعنى العادي وانما سمي بذلك لانه يدبر الثريا والعيوق
فيعول بمعنى الفاعل كالقيوم بمعنى القائم وانما سمي بذا لان
الدبران خطب الثريا وهو يعوقه عن ذلك فلذلك هو فيما بينهما
على ما يزعم العرب والسماك فعال بمعنى الفاعل بذلك لسموكه
وارتفاعه هذا باب المبتدا والخبر قوله وسوا عليهم

الى اخره في اعرابها اقوال فمنهم من يقول سوا مبتدا وعليهم
متعلق به وانذرتهم خبر وكذلك ام لم تنذرهم ومنهم من
يقول ان انذرتهم مبتدا وكذلك ام لم تنذرهم وسوا خبر
مقدم يعني مستويان وقال الرضي ان سوا خبر مبتدا
محذوف تقديره الامران سوا ثم قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم
بتقدير ان انذرتهم ام لم تنذرهم فالهمزة قايمة مقام اداة الشرط
للمناسبة بينهما وهو بيان للمبتدا المحذوف وهو الامران
وسوا مع المبتدا سادان مسد جواب الشرط لانهما دالان عليه
قوله ومنه عند سيبويه بايكم المفتون انما قال
سيبويه ان ايكم مبتدا والبا زايدة فيه لان المفتون على صيغة
مفعول وصيغة مفعول عنده لا يكون بمعنى المصدر واما
غيره فانه يجوز ان يكون المفتون بمعنى الفتنة فيكون المفتون مبتدا
وبايكم الخبر او يبقيه على معناه فيكون مثل ما قال سيبويه
قوله وعند بعضهم الى اخره هذا بنا على ان عليه جار
ومجرور خبر مقدم وبالصوم المبتدا والبا زايدة اما عند من
يجعل عليه اسم فعل بمعنى الزم وبالصوم مفعول والبا
زايدة فيه فلا يكون مما نحن بصدده قوله والوصف لبس

المراد اسم الفاعل والمفعول فقط بل يدخل فيه الصفة
المشبهة وكذلك امثلة المبالغة والجاري مجراه كالمنسوب
نحو ما قرشي ابواك واما افعل التفضيل فلا يكون من هذا
الباب لانه لا يرفع الا الضمير المستتر والظاهر بالشروط
المذكورة في بابه والضمير المستتر غير مكتفى به وهم يشترطون
في المرفوع ان يكون مكتفى به واذا رفع الظاهر بالشروط لا
يكون مبتدا اللهم الا اذا قيل انه يرفع الظاهر مطلقا بنا
على اللغة الضعيفة فانه يكون من هذا الباب وانما اشترط
في الوصف تقدم النفي او الاستفهام لاجل الاعتماد دون غيرهما
مما يعتمد عليه الوصف لان ابتداءه انما يبقى مع احد هذين
دون ما عداهما مما يعتمد عليه ومن النحويين من يجعل المبتدا مقدما
على الفاعل ومنهم من يعكس ولكل وجه لانا ان نظرنا الى الفاعل
من جهة ان عامله اقوى من عامل المبتدا فانه يستحق التقديم
بهذا وان نظرنا الى المبتدا من حيث ان لفظه وفق معناه فانه يستحق
التقديم وذلك لان حق المخبر عنه ان يكون مقدما والخبر ان يكون
موخرا وهو موجود في المبتدا بخلاف الفاعل فانه خبره مقدم
عليه وجوبا عند البصريين قوله على حد والملايكة بعد

ذلك ظهير وذلك لان المبتدا جمع وقد اخبر عنه بمفرد وانما
صح الاخبار عنه لان فعيلا على زنة المصادر نحو الصهيل
والنهيق والزئير والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى
والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته في صحة كونه خبرا عن
جمع وهو مفرد **قوله** تعينت ابتدائيته فان قيل اذا
قلت اكرم منك الزيدان وجوزت ان يكون اكرم رافعا
للظاهر مطلقا لم تتعين ابتدائية الوصف بل يجوز ان
يكون خبرا مقدما ولا يجوز تثنيته لان افعل التفضيل
ما دام مع من يلزم افراد الضمير وتذكيره فالجواب ان
قوله تعينت ابتدائيته انما هو على اللغة الجارية المشهورة
فلا يرد هذا **قوله** وارتفاع الخبر بالمبتدا اعترض
ابن عصفور عليه بوجهين احدهما ان المبتدا قد يرفع
فاعلا نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى
الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير ان يكون
احدهما تابعا للاخر وهذا لا نظير له والثاني ان المبتدا
قد يكون اسما جامدا نحو زيد والعامل اذا كان غير متصرف
لم يجز تقدم معموله عليه والمبتدا يجوز تقدم الخبر عليه

فدل على انه غير عامل فيه واعترض عليه بان طلبه للفاعل
يخالف طلبه للخبر فقد اختلف جهتا الطلب وقد احتج هو
على ابن الطراوة بهذا في مسئلة الكتاب ونقول اعلمت
زيدا عمرا قائما العلم اليقين اعلاما فينتصب مصدرين
فانفصل بان جهة الطلب قد اختلفت واما قوله ان
العامل اذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله فانما
ذلك في العامل المحمول على الفعل والمشبه به والمبتدا
ليس من هذا القبيل **قوله** وعن الكوفيين انهما ترافعا
قال ابن الناظم ويبطله ان الخبر يرفع الفاعل كما في نحو
زيد قائم ابوه فلا يصلح لرفع المبتدا لان اقوى العوامل
وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس اقوى
لا ينبغي ذلك انتهى وهو موافق لما اورده ابن عصفور على النحويين
في ان رافع الخبر المبتدا لانه قد يرفع فاعلا وحينئذ يمتنع
ان يكون عاملا في الخبر الرفع لما ذكر واما ما قيل ان جهة
الطلب مختلفة فلا يلاقي ما قاله ابن عصفور لانه انما اعترض
بانه لو قيل انه عامل في الخبر لزم منه الخروج الى ما لا
نظير له **قوله** وهو اما مفرد المراد بالمفرد ههنا ما ليس

تسلط عوامل الاسما عليه **قوله** ويبرز الضمير المتحمل
الى اخره قال ابن الحاجب ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل ثم قال او لكونه مسندا اليه صفة جرت على غير
من هي له قال الرضي قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم قال ونعني بالصفة اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري
ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك
جئتماني وجاني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه
انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو انتهى وهو مخالف
لما ذكره النحويون من جهة ادعا انه توكيد وقال الرضي
ايضا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد
ضميره البارز لم يلبس انتهى فقول المصنف الوصف
يحترز به عن الفعل **قوله** تمسكا بنحو قوله قومي ذرى
المجد الى اخره وجه التمسك ان قومي مبتدا ومضاف
اليه وذرى المجد مبتدا ثان ومضاف اليه وبانوها
خبر عن الذرى ومضاف اليه وقد جرى الوصف اعني
بانوها على غير من هو له لانه خبر عن الذرى وهي مبنية

لا بانية ولم يبرز الضمير لان اللبس مامون للعلم بان
الذرى مبنية لا بانية اذ لو برز الضمير لقيل بانوها هم
وقول بعضهم اذ لو ابرز الضمير لقيل بانوها هم خطا على
لغة من لم يقل اكلوني البراغيث لان الوصف اذا رفع الضمير
البارز يلزم افراده عندهم واعلم انه قد اجيب عن الاحتجاج
بهذا البيت بانا لا نسلم ان الذرى مبتدا بل منصوب
باسم فاعل محذوف دل عليه هذا المذكور على شريطة التفسير
قوله ومنه الى اخره اى مما كان المبتدا مخبرا عنه بجملة
هي بنفسه لكن هذا في التحقيق ليس من باب الاخبار بالجملة
لان الله حسبي اطلق واريد به لفظه فيكون علما على اللفظ
وهل هو علم شخص او جنس فيه قولان وقال في المغني عند
الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقولهم الجملة لا
تكون فاعلا ولا نايبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم
المفردات ولهذا تقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا
لم تحتج الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه
الخبر المفرد ومما نحن فيه قوله عليه الصلاة والسلام افضل

ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وكذلك خبر
ابي بكر لا اله الا الله اي قوله في المهاجرة لا اله الا الله
اي هذا اللفظ **قوله** واما غيره فلا بد من احتوائها على
معنى المبتدا الى اخره لقائل ان يقول ما الحكمة في جعل الرابط
للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه اعم مما في رابط جملة الصلة
بالموصول وكذا في الجملة الواقعة صفة او حالا ويجاب
بانه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من كل من الوصل بها والوصف
بها والحال بها ناسب ان يكون رابطها اعم من رابط كل منها
لان الشي اذا كثر في الكلام استحق ان يوتى على الحالة متعددة
قوله قال الاخفش وغيرهما اي غير الضمير وغير اسم
الاشارة والحاصل ان الجملة الواقعة خبرا اذا اشتملت على
اسم بمعنى ما هي خبر عنه اشترط عند الجمهور ان يكون ذلك
الاسم اما ضميرا واما اسم اشارة وابو الحسن الاخفش
لا يشترط ان يكون ذلك الاسم احدهما مستدلا بقوله تعالى
والذين يمسكون بالكتاب الايه وجوابه منع كون الذين مبتدا
بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله تعالى
والدار الاخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم

لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال
الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله **قوله**
او على اسم اعم منه قال في المغني في روابط الجملة بما هي خبر
عنه في الباب الرابع والخامس عموم يشمل المبتدا نحو
زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا
ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة
المبتدا بمعناه بنا على قول ابي الحسن في صحة تلك المسالة
وعلى القول بان ال في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس
واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم
فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له على
عن شي انتهى **قوله** والصحيح ان الخبر في الحقيقة الى اخره
ابن مالك ومن تبعه الخبر عندهم هو العامل المقدر واما الرضي
فيرى ان الخبر العامل والمعمول واعلم ايضا انهم اختلفوا في
العامل المقدر هل هو فعل لان الاصل في العمل للافعال
او اسم لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا على ان الرضي لا يرضى
ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وفيما ذهب اليه نظر واعلم

ايضا انهم اختلفوا في الضمير الذي كان مع العامل هل حذف
بتمامه ام انتقل الى الظرف والجار والمجرور وغيرهم يرى انه
حذف تبعا والفاعل وان كان لا يحذف الا انه يغتفر في التبعية
ولا يغتفر استقلالا وقال في المغني في الباب الثالث في
الكلام على حكم الظرف والجار والمجرور اذا وقع بعدهما مرفوع
ما نصه وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف
او الظرف والمجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما
فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع
تقدم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
لم يمتنع ولقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير
المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان
يكون توكيدا للضمير محذوفا مع الاستقرار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتدا لان الطالب
للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه
بان الضمير مستتر في الظرف وهذا متناقض فان الضمير لا يستكن
الا في عامله انتهى ثم قال بعده في الكلام على المتعلق الواجب
الحذف والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل

بحسب المعنى كما سابينه انتهى وهو مخالف لما ذكره هنا **قوله**
فوادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون تاكيدا للدهر لانه منصوب ولا لفوادي لانه
اسم ان وهو منصوب ولا للضمير المحذوف لان التوكيد ينافي
الحذف لان فيه توهينا وفي التوكيد تقوية فتعين ان يكون توكيدا
للضمير الذي انتقل فيه الظرف هكذا ذكروا ويمكن ان ينافشوا
في ذلك بان يقال لم لا يجوز ان يكون اجمع توكيدا لاسم ان باعتبار
ما كان قبل وجود الناسخ كما في المعطوف بعد استكمال الخبر وعطف
البيان ايضا نص على ذلك ابن مالك فانه قال وحكم التوكيد وعطف
البيان حكم المعطوف بعد استكمال الخبر يجوز رفعه وكذلك
ههنا ويمكن ان يقال لا نسلم ان الحذف يقتضي التوهين بل
قد يكون مقتضيا للتقوية كما نص عليه اهل المعاني **قوله**
عن اسما المعاني يستثنى منه ما اذا كان الحدث مستمرا فانه لا يجوز
فلا يقال طلوع الشمس يوم الخميس واسم الزمان اذا كان خبرا
عن حدث اما ان يكون مستغرقا له او لا كثيرة او واقعا في بعضه
فالرفع غالبا في الاولين وان كان اسم الزمان نكرة ويجوز جره
بفي ونصبه وان كان الثالث فالرفع غير غالب عند الفريقين

سواكان الزمان نكرة او معرفه واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فتقديره اشهر الحج اشهر **قوله** كان يخبر عنها بمختص الى اخره
اعلم ان بعضهم يقول ان تقدم الظرف والمجرور شرط في
صحة الابتداء بالنكرة ورد عليه الشيخ ذلك بان ذلك
المسوغ هو الاخبار بالظرف والمجرور المختصين واما وجوب
التقدم فلئلا يتوهم ان الخبر صفة لان احتياج النكرة الى
الصفة اشد من احتياجها الى الخبر ونقل بعضهم انه ذكر هذا
في وجوب التقدم لاجل خوف اللبس واستصوبه الا انه
قال على هذا ما وجه تخصيص هذه الامور اعني الظرف والجار
بشرط كونهما مختصين وكذلك الجملة المتقدمة تسوغ الابتداء
بها وغيرها من المسوغات واعلم ان المصنف اعترض في حاشية
التسهيل على قول ابن مالك في التسهيل او ظرف مختص بانه
يلزم عليه اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان
الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال الظرف
مختص يصلح للاخبار عنه فينقل هذا الاعتراض بعينه الى
كلام الشيخ هنا قلت يمكن ان يكون مراد الشيخ هنا وكذلك ابن
مالك بالظرف المختص الذي اختص يصلح للاخبار عنه وحينئذ

فلا

فلا اعتراض عليهما ويبطل ما قاله في الحاشية **قوله**
ويقاس على هذه المواضع الى اخره ذكر في المغني من جملة
المسوغات ان يكون المبتدا بمعنى الفعل كما في سلام عليك
وويل لزيد او خارقا للعادة كما في بقرة سجدت وحصاة سبحت
او يكون واقعا بعد واو الحال كما في سريت ونجم قد اضاء
او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل قائم او معطوفا
عليها اي على تلك النكرة ما هو مبتدا نحو رجل وعمرو قائمان
او كان المبتدا عاما كما في كل له قانتون وسوا كان العموم
شموليا كما في هذا المثال او بدليا كما في ارجل عندك ام
امراة لا يقال رجل مما عمومه بدلي فيصح ان يبتدا به من
غير مسوغ لانا نقول العموم الذي فيه متوهم بخلاف
ما اذا دخل عليه الاستفهام مثلا فان عمومه البدلي اذ ذاك
نص **قوله** احداها ان يخاف التباسه الخ جزم بالامتناع
من غير حكاية خلاف في ذلك وذكر في باب الفاعل حيث
تكلم على وجوب تقدم الفاعل وتاخر المفعول اذا خيف
اللبس وحكى فيه خلافا ومقتضاه حكاية الخلاف ههنا
فان لم يكن ثم خلاف فللقائل ان يقول ما الحكم في الاتفاق

على المنع هنا حيث خيف اللبس قوله واخواك فاما
انما لم يلتبس المبتدا بالفاعل لو قيل فاما اخواك لان الفاعل
لا يتعدد لان الفعل قد رفع الضمير واما لغة اكلوني البراغيث
فالحمل عليها ضعيف الا انه لا يمتنع ان يكون اخواك بدلا
فيحصل التباس المبتدا بالبدل فينبغي امتناع التقدم
في مثل هذه الصورة وجوابه ان الظاهر في مثله الاخبار
عن الاسم الذي بعد الجملة بها واما البدل فهو خلاف الظاهر
قوله الثالثة ان يقترن بالا الى اخره انما وجب تاخير
الخبر حيث كان محصورا واداة الحصر انما لان المحصور فيه
اذا كانت الاداة انما هو الجزء الاخر فلو قدم انعكس المعنى
فوجب تاخيره لذلك واما اذا كانت اداة الحصر ما والا
فمنهم من منع التقدم ايضا حملا على الحصر بانما ومنهم من جوز
التقدم لانه لا يلبس لانه اذا تقدم مع الا يعلم انه محصور
فيه قوله فاما قوله ام الحليس الى اخره في الظاهر
يرى انه ليس مما هو بصدده لان كلامه في تقدم وجوب المبتدا
حيث اقترن بما له صدر الكلام وما ذكر في البيت ليس من هذا
القبيل والجواب انه يتكلم في وجوب التقدم لاجل ما له الصدارة

ومقتضاه

ومقتضاه وجوب تقدم لعجوز على ام الحليس لانه قد اقترن
بما له الصدارة فاجاب عنه بما ذكر مسئلة مذ ومنذ اذا
وليهما اسم مرفوع قيل انهما مبتدآن وما بعدهما خبر وقيل
ظرفان يخبر بهما عما بعدهما وقيل ظرفان مضافان لجملة
حذف فعلها وبقي فاعلها وعلى القول بانهما مبتدآن فيكونان
من المبتدا الذي يجب تقدمه على خبره وعلى القول بخبريتهما
يكونان من الخبر الذي يتقدم على مبتدائه قوله ف
في الدار رجل ان قيل مع تقدم الخبر يلتبس ايضا بالحال
فينبغي امتناع التقدم ايضا قيل احتمال كون الخبر حالا
في غاية البعد فلا يمتنع تقدمه بخلاف ما لو اخر فان المتبادر
كونه صفة لا خبرا والخبرية مرجوحة جدا قوله
يوقع في الباس ان المؤكدة الى اخره اعلم ان من جملة لغات
لعل ان تفتح الهمزة فلو قيل في المثال المذكور انك فاضل
عندي لاوهم ان هذه ليست المؤكدة وانما هي التي لغة
في لعل فيكون الكاف اسمها وفاضل الخبر وعندي
متعلق بفاضل بخلاف ما لو قيل عندي انك فاضل
فانه لا لبس لان فاضل على هذا التقدير لا يصح ان يكون

عاملا في عندي سوا قلنا ان اذ هي المؤكدة او التي بمعنى
لعل لانها اذا كانت مؤكدة تكون موصولا حرفيا وما
في حيز الموصول لا يتقدم عليه وان قلنا انها بمعنى
لعل لان ما في حيز لعل لا يتقدم عليه وما زاد فيها لا
يتقدم عليها ولا على ما زاد فيها فتعين ان يكون عندي
خبرا مقدما واشتبه البناس ان المفتوحة بالتي بمعنى
لعل لان التي بمعنى لعل لا تقع مبتدا قوله لان التي
بمعنى لعل لا تدخل هنا وذلك انها اذا كانت بمعنى لعل
تكون مع ما في حيزها جملة تامة واما لا تفصل بينها وبين
جوابها بجملة تامة وقولنا تامة محترزة من نحو واما ان
كان من المقربين فانه قد فصل فيه بين اما وجوابها بجملة
الا انها غير تامة لان جملة الشرط ليست تامة قوله
الثالثة ان يكون لازم الصدرية الى اخره ظاهره ان المراد
بلازم الصدرية ما كان بذاته لازما لها والا فلو اراد
الاعم من ذلك لم يخبر قوله او مضافا الى لازمها ويرد
عليه الخبر المقترن باللام فانه يجب تقديمه معها قال
في المغني في الباب الرابع عند الكلام على اقسام العطف

اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا حتى يتقدم نحو لقائم زيد
وكان الاولى ان يقول هنا كما قال في وجوب تقدم المبتدا
ونصبه ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه او بغيره
اما متقدما او متاخرا قوله على بعض الخبر يحتمل ان يكون
هذا بناء على ان الخبر العامل والمعمول ويحتمل ان يكون تجوز
في تسميته بعض الخبر لانه قد قيل ان الخبر العامل
قوله واما حذفه وجوبا انما كان حذف المبتدا وجوبا
اذا اخبر عنه بنعت مقطوع اي بنعت في الاصل والا
فهو في حالة كونه خبرا لا يكون نعتا لانهم ارادوا ان يستصحبوا
له الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا وهو ايلاؤه المنعوت
ولذلك لو صرح بالمبتداء قوله او بمصدر جيء به بدلا
الى اخره اعلم ان اصل سمع وطاعة اسمع سمعا واطع طاعة
ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه فصار بدلا من اللفظ
بالفعل لا يجوز ان يجمع بينه وبين الفعل لانه جمع بين العوض
والمعوض عنه ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام
والثبوت فهو في الاصل بدل من اللفظ بالفعل وانما
التزم حذف المبتدا ههنا لان المصدر حيث كان منصوبا

لا يجوز ان يذكر ناصبه ثم استصحبوا له عدم ذكر العامل
حيث كان نوعا اجرا للحالة الفرعية مجرى الحالة
الاصلية **قوله** ومن ذلك قولهم من انت زيدا الى اخره اعلم
ان قولهم من انت زيدا يروى بوجهين رفع زيد ونصبه
اما رفعه فعلى ما ذكره المصنف من انه خبر لمبتدا محذوف
واما نصبه فعلى انه مفعول به والتقدير من انت تذكر
زيدا او من انت ذاكرا زيدا ويذكر في محل نصب على الحالية
والعامل فيه يكون مقدرا لان معنى من انت من يكون كما
في قولهم كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون وقصعة
وكذلك ذاكرا حال والعامل فيه ما قلنا وانما كان ما قاله
المصنف اولى مما قاله سيبويه لان الكلام مشترك بين
معنيين احدهما لا يتاتى هاهنا وهو الكلام بمعنى اصطلاح
النحويين ففي تقدير سيبويه ابهام اسمي وتقدير المصنف
ليس فيه ابهام **قوله** وقولهم في ذمتي الى اخره انما قال
وقولهم ولم تقل كما قال ابن مالك او اخبر عنه بصريح في القسم
لان في ذمتي ليس بصريح في القسم فالاولى ما قال الشيخ الا ان يلتزم
ما قاله ابن مالك ويمثل له بقولهم لعمرك لافعلن على راي

ابن عصفور حيث جوز ان يكون المبتدا محذوفا كما حكاه
عنه المصنف بعد لكن لا يتضح ذلك لان ابن مالك يرى
ان لعمرك من باب حذف الخبر وجوبا **قوله** فلولا
الغمد يمسكه الضمير في يمسكه للسيف الغمر الممدوح
وفي قوله لسالا له ايضا والمعنى لولا الغمد لهذا السيف
الغمر الممدوح اذاب ولا يصح ان يكون الضمير في لسالا
راجعا للممدوح لانه يفسد المعنى فليتامل **قوله**
لعمري لافعلن عمر مصدر محذوف الزوايد والاصل
تعمرك ففيه زيادتان التا والبا لحذفتا ومعناه الوصف
بالبقا والبقا ومعنى لعمرك لافعلن اقسم ببقايك لافعلن
واعلم انهم يستعملون عمرك مفعولا مطلقا في قولهم عمرك
الله واصله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا لحذف
الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول
به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله
ان يعمرك فلما ضمن عمرت معنى السوال تعدى الى المفعول
الثاني وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون فاعلا
اي عمرك الله تعميرا فيرتفع لعمرك ويجوز ان يكون نصب

عمرك على انه مفعول به اى اسال عمرك الله او على نزع
الخافض اى اسالك بحق تعمرك الله اى باعتقادك بقاوه
قوله الثالثه ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسمي الى
اخره اعلم انهم انما يحذفون الخبر وجوبا بشرطين ان يدل عليه
دليل وان يسد شي مسده فحيث انتفيا او احدهما لا يكون
الحذف واجبا اذا علمت ان قولهم كل رجل وضيعته مما
حذف فيه الخبر وجوبا مردود لانه لم يسد شي مسد الخبر
لان التقدير مقرنان بعد قولهم كل رجل مقترن بضيعته
وضيعته مقرنة به ويكون الكلام على هذا جملتان لانك
لا تجد بك تعاني وجوب حذف خبر وضيعته لانه لم
يسد شي مسده والاولى ان يقال ان وضيعته هو
الخبر وان الواو بمعنى البا والمعنى كل رجل بضيعته اى
موجود بسبب ضيعته اى حرفته ولكنهم قصد واشاركه
ضيعته ما قبله في الاعراب لا المعنى فابدلوا البا واوا
وهذا نظير قولهم انت اعلم ومالك برفع مالك فانه لا
جايز ان يكون معطوفا على انت ولا على العلم ولا على
الضمير المستتر فيه اما انه لا يصح ان يعطف على انت الذي

هو

[illegible]

هو مبتدا فلفساد المعنى لانه يلزم منه ان يشارك انت
فيما ثبت له وهو اعلم فيلزم ان يكون المال اعلم وهو لا
يصح واما انه لا يصح ان يعطف على اعلم فلانه يفسد المعنى
ايضا لانه يكون خبرا لانت فيلزم ان يكون التقدير انت ومالك
وهو فاسد واما على الضمير فعدم صحته لانه عطف على
الضمير المرفوع من غير فصل ولا توكيد وهو لا يصح ولانه
يلزم ان يكون افعل رافعا للظاهر وهو لا يجوز الا فيما
استثني فقيل ان التقدير نظرا الى الاصل ان اعلم بمالك
لكنهم ارادوا ان يشركوا بينهما في الاعراب فحسب فابدلوا البا
واوا فقالوا ومالك بالضم اجرى له مجرى نعت الشاشاة
ودرهما اى بدرهم على هذا فلا اشكال في المسايل كلها
ذكر في المغني لما تكلم على ما في ما احسن زيدا في حرف الميم
ان الاخفش جوز فيها ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها
نعت لها وان الخبر محذوف وجوبا على التقدير بن قوله
اكثر شربي السويق ملتوتا نصب على الحال ولا يجوز
ان يكون خبرا للكلام المقدرة لامور احدها التزام تنكيره
وثانيها انه قد تعين في بعض التراكيب كونه حالا وهو

قوله عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجد قال في المعنى اقوى الادلة على ان
المنصوب بعد قولك ضربي زيدا قائما حال لا خبر قوله
عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد لان الخبر لا يقترن بالواو قوله والاصح جواز
تعدد الخبر قال في المعنى في الكلام على حكم الجمل بعد النكرات
وبعد المعارف وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود
احدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا
عبدك بعتكه يريد بالجملة الانشا وهذا عبدي بعتكه
كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشا لا يكون نعتا
ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين اخرين الا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع
وقوع الانشا خبرا وهم طائفة من الكوفيين انتهى وهذا
من مسائل التمرين اعلم انه اذا اجتمع مبتدات فهو على
وجهين احدهما ان تذكرها معراة من ضمير متصل بها
وحينئذ يخبر عن المبتدا الاخير بخبر وتجعل الجملة من
المبتدا والخبر في موضع خبر المبتدا الذي قبلها حتى ينتهي

الى

الى المبتدا الاول ولا بد ان ياتي بعد خبر المبتدا الاخير
بالروابط مرتبة ترتيب المبتدات المخبر عنها فتجعل
اول الروابط لاقرب المبتدات والذي يليه من
الروابط للذي يلي الاقرب الى ان تصل الى اول
المبتدات وذلك نحو زيد عمرو بكر هند ضاربته في
داره من اجله فهند مبتدا وخبره ضاربته والرابط
الضمير المستتر والجملة التي هي هند ضاربته خبر بكر
والمنصوب في ضاربته يعود عليه وبكر وخبره خبر عن
عمرو والعائد الضمير في داره وعمرو وخبره خبر زيد
والرابط الضمير في من اجله والمعنى هند ضاربة بكر
في دار عمرو من اجل زيد والوجه الثاني ان تضيف كل
مبتدا الى ضمير يعود على المبتدا الذي قبله وحينئذ
فتخبر عن المبتدا الاخير وتجعله مع خبره خبرا عن المبتدا
الذي قبله الى ان ينتهي الى المبتدا الاول ولا يحتاج الى ذكر
ضمائر بعد خبر الاخير لافتقار كل مبتدا بما يعود على
المبتدا الذي قبله نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم فابوه
مع قائم خبر عن الاخ والاخ وخبره عن الخال والخال وخبره

عن العم وهو وخبره خبر عن زيد والمعنى ابو اخي خاله
عمرو زيد قائم ولتخليص هذين النوعين لمن رام فهم معناهما
ان تجعل المبتدا الاخير وخبره ثم تجعله بدل كل مضمر
الظاهر الذي كان المضمر يعود عليه هذا في الوجه
الاول وان تضيف المبتدا الاخير الى الذي قبله الى ان
تنتهي الى المبتدا الاول ثم تاتي بعد ذلك بالخبر وهذا في الوجه الثاني

باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر

عرفها ابن الحاجب بقوله ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وقال الرضي كان ينبغي ان يقيد الصفة
بكونها غير مصدرية فان زيدا في ضرب زيد متصف بصفة
الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير
فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد
قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف
بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان
لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي تجعله وتثبيته
عليها ثم قال ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان من نحوهن من الفعل مما لا

يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول تم التسعة
بهذا عشرة اي صير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار
عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل
بشر انتهى والنواسخ على ثلاثة اقسام منها ما يرفع ثم ينصب
وهو كان واخواتها ومنها ما ينصب ثم يرفع وهو ان واخواتها
وما ينصب بحسب وهو افعال القلوب وانما سميت
نواسخ لانها ترفع حكم المبتدا والخبر اخذا من النسخ وهو
الرفع يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته قوله
ويسمى اسمها تسميته باسمها في الحقيقة وانما تسميته
فاعلا مجاز وكذلك منصوبها اذا سمي خبرا كانت التسمية
حقيقة واذا سمي مفعولا كانت مجازا واعلم ان هذه الافعال
لا تدخل على كل مبتدا بل تشترط في المبتدا الذي تدخل عليه
الا ان يخبر عنه بجملة طلبية ولا يلزم التصدير ولا الحذف
ولا عدم التصرف ولا الابتداء سواء كانت لنفسه او
لمصحوب لفظي او معنوي واما قوله كوني بالمكارم
وكوني فنادر قوله كان وهي لاقتران مضمون الجملة

بعدها اي بتقدير خبرها مضافا الى اسمها سوا كان ذلك
دايما كقوله وكان الله على كل شي قديرا ام منقطعا كقولك
كان زيد قايما **قوله** واصبح وامسى واضحى وظل وبات
لاقتران معاني الجمل التي بعدها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها
بمادتها وصيغتها نحو قولك ظل زيد متفكرا اي اقترن تفكره
بجميع النهار في الزمن الماضي وبات زيد متفكرا اي اقترن
تفكره بجميع الليل في الزمن الماضي وما زال واخواتها معناها
استمرار خبرها لاسمها من قبل وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
اسمها لخبرها وليس لنفي الحال عند الاكثرين وقيل مطلقا وهو
مذهب سيبويه وصار للانتقال كقولك صار الطين خزفا
وصار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو **قوله** بشرط ان يتقدمه
نفي اي سوا كان النفي مستفادا من حرف او اسم او فعل مثال
الحرف ما ذكر ومثال الاسم غير منفك اسير هوى ومثال
الفعل ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع
قوله الا يا اسلمي يجوز في يا ان يكون للندا والمنادي محذوف
وان تكون للتنبيه وقوله اسلمي جملة دعائية **قوله**
احترازا من ماضي يزال كان عليه ان يقول من ماضي يزال بمعنى

ما زال لان الفرا والكساي حكيا لزال التي ترفع الاسم وتنصب
الخبر مضارعا آخر وهو يزيل فيكون يزيل مشتركا بين زال
التي هي من هذا الباب وزال التي لا تكون من هذا الباب
قوله لم يذكر لزال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر
مصدرا وذكر لماضي يزيل وهي زيل مصدرا لانه سيذكر
بعد ذلك انه لا مصدر لها ولا امر **قوله** والثالث
ما العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية انما شرطوا هذين
الشرطين لانه اذا لم يتقدم ما لا تكون دام من هذا الباب اصلا
كما اذا قلت دمت صحيحا فان المنصوب بها ليس خبرا وانما هو
حال وكذا اذا انعدمت ما ولكن لم تكن ظرفية بل كانت مصدرية
فحسب نحو عجبت مما دمت محسنا فان ما في هذا المثال ليست
ظرفية لان المعنى عجبت من دوام الاحسان لا من مدة دوامه
وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام زيد سقيما واعلم ان المنسبك
من ما دمت في ما دمت حيا مدة دوامي حيا ولهذا يفتقر
الكلام الى عامل في الظرف يتم بالجملة ومن هنا امتنع ان
تقول مبتدا ما دام زيد مقيما لانا اذا اولناه بقولنا
مدة دوام زيد مقيما لا يكون للظرف عامل **قوله**

ودام عند الفرا انما لم تتصرف دام لان الغرض من المضارع
حاصل بها الا ترى انك اذا قلت اكرمك ما دمت محسنا
انما يشترط له اتصاف الاكرام ودوامه قوله وقال
الشاعر لا طيب للعيش البيت ويجوز ان يكون من باب
التنازع على اعمال الثاني والاضمار في الاول فيكون
الضمير المستتر اسمها وهو مقدم على الخبر ولذاته فاعل
بمنغصة الذي هو خبر دام فان قيل لا يصح ان يكون من
باب التنازع لان المتنازع فيه سببي مرفوع وهو لا يجوز
التنازع فيه قلت العلة الذي ذكروها في امتناع التنازع
في السببي المرفوع مفقودة هنا وينبغي ان يستشهد له
لقوله ما دام بقوله ما دام حافظ سري من وثقت به
فهو الذي لست عنه راغبا ابدا قوله وتقديم اخبارهن
جائز المراد بالجواز ههنا ما يقابل الممتنع فيدخل فيه ما
اذا كان واجبا كان يكون الخبر اسم استفهام نحو اين كان
زيد وما اذا كان غير واجب نحو قائما كان زيد قوله
بدليل اهؤلاء اياكم الايه وجه الاستدلال ان المتقدم
معمول الخبر وتقدم المعمول يؤذن بتقدم عامله لا

يقال لا يلزم من تقدم المعمول تقدم العامل بدليل
صحة قولك زيدا لن اضرب مع امتناع تقدم اضرب
على لن لانا نقول انما امتنع تقدم اضرب حيث تقدم
زيد الذي هو معمول لاجل كون اضرب معمولا لعامل
ضعيف وهو لن ولا كذلك زيدا لانه معمول عامل
قوي قوله الا خبر دام اتفاقا اي حيث تقدم على
ما اما اذا توسط بين ما ودام فان في المسئلة خلافا والصحيح
المنع لانه يلزم منه انه لو قدم على دام الفصل بين الموصول
الحرفي وصلته بمعمولها والصحيح انه لا يفصل بين الموصول
الحرفي وصلته بشيء قوله واجيب بان المعمول
ظرف الى اخره يمكن ان يقال ان يوم في محل رفع على الابتدا
لكنه بني لاضافته الى الجملة وهي يأتيهم والجملة بعده
خبره قوله وامتنع التقدم على ما انما امتنع التقدم
على ما لان لها صدر الكلام وكذلك غيرها من حروف النفي
والدليل على ان لها صدر الكلام ما قالوه في معلقات
افعال القلوب فانهم عدوا من جملتها ما يكون له صدر
الكلام ومنه ما ومثلوا له بعلمت ما زيد قائم ولم يعدوا

لا وان من المعلقات الا اذا كانتا في جواب قسم قوله
لان نفيها ايجاب فكان الخبر لم يتقدم على فعل منفي بل فعل
موجب والفعل اذا كان موجبا لا يمتنع تقدم خبره عليه
قوله ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال الى اخره
انما جاز تقدم معمول الخبر اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا
لانهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لم يتسعوا
في غيرهما وانما امتنع الفصل بغيرهما لانه يلزم منه الفصل
بين العامل والمعمول باجنبي لم يتوسع فيه فافهم قوله
قنافذ هداجون قال المصنف في شرح الشواهد قنافذ
بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفا وفتحها قوله واضمار
الاسم الى اخره يشير به الى قول الالفية ومضمر الشان
اسما البيت قوله وهذا متعين الى اخره اي القول
بانه ضرورة فان قلت ليس ما ذكر بلازم لجواز ان يكون
فوادي منادى قيل متعين بالنسبة الى ما ذكر من الوجوه
المتقدمة لا بالنسبة الى كل وجه قوله وقد تستعمل
هذه الافعال تامة الى اخره اعلم انهم اختلفوا في تسميتها
نواقص فقال قوم سببه كونها لا يكتفي بمرفوعها وقال اخرون

سببه كونها تدل على زمن دون حدث والصحيح الاول
واستدل له بامور احدها انها تستعمل اوامر نحو
كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لتحصيل طلب
الحدث دون الزمان وثانيها انها يستعمل لها اسم فاعل
نحو كائنا اخاك واسم الفاعل دال على ذات باعتبار حدث
قام بها وثالثها انها تقع صلة لحرف مصدري نحو الا ان
يكونا ملكين ورابعها انه قد جا وكونك اياه عليك يسير
فيه رد على من قال ان المنصوب بعد الكون حال وخامسها
ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان
لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف تجرد من
المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويجعل دالا على المعنى الذي
دلالته عليه اضعف قوله اي مستغنية بمرفوعها
قال في التسهيل وسميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع
لا لانها تدل على زمن دون حدث فالاصح دلالتها عليه
الا ليس قوله احدهما كونها بلفظ الماضي انما اشترط
كونها بلفظ الماضي لاجل الخفة قوله بليل اي عظيم وقوله
شمال هي ريح معروفة وقوله بليل اي في تلك الريح نداوة

وبك قوله الثاني كونها بين شيئين انما اشترط كونها بين
الشيئين لاجل الاحتراز عن صدر الكلام واخره لان ما ذكر
صدرا يكون معتنى بشانه وكونه زايدا ينافي ذلك واما كون
المذكور اخرا لا يكون زايدا فلان الاخر محط الفايدة وهو
ينافي الزيادة ايضا فتعين ان يكون الزيادة حشوا وانما اشترط
كونها ليست جارا ومجرورا لان الجار شديد الاتصال بعامله
قوله وجيران لنا كرام انما لم يكن كان زايدة لانها قد
رفعت الضمير والزايد لا يعمل ولانها قد افادت معنى المضي
والزايدة لا تفيد معنى المضي وانما تفيد التوكيد اذا علمت هذا
علمت ان في تمثيل المصنف بما كان احسن زيدا لما كانت فيه كان
زايدة يجوز لانها قد افادت معنى المضي ولو كانت زايدة لم
تفد معنى المضي فان قلت فاذا لم تكن زايدة فما بالها لم تعمل قيل
لم يات بها الا لاجل الدلالة على المضي بحسب فتكون بمنزلة العامل
الملغى واعرابه ان كرام صفة لجيران ولنا خبر مقدم ثم اختلف
على قولين احدهما ان خبر مبتدا والاصل لنا هم ثم زيدت
كان بينهما فصار لنا كان هم ثم وصل الضمير اصلاحا للفظ لانه
يقبح وقوعه منفصلا الى جانب فعل غير مشتغل بمعمول

والثاني

والثاني انه خبر كان وانها ناقصة وهو قول المبرد وجماعة
وعليه فالجملة صفة لجيران وتقدمت على الصفة المفردة
والاكثر في الكلام تقدم المفردة قال الشيخ في المغني لما تكلم
على لعل وقول الجمهور ان الزايدة لا تعمل شيا فقيل الاصل
هم لنا ثم وصل الضمير اصلاحا للفظه لئلا يقع الضمير المرفوع
المنفصل الى جانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في
لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وقيل هو معمول
لكان بالحقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل
على انها زايدة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل
الملغى نحو زيد ظننت عالم قوله لرفعها الضمير قال
في شرح اللب واسنادها الى الضمير لا يمنع من زيادتها عند
سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الالغا نحو زيد ظننت قايم
قوله وقوله الناس يجزون باعمالهم الى اخره اعلم
ان محل جواز الاوجه الاربعة مشروط بان يذكر ان ويذكر
بعدها اسم مفرد ثم يذكر فا الجزا ويذكر اسم مفرد بعدها
مع صحة تقدير فيه او معه قبل فا الجزا كما في الامثلة
المذكورة اما اذا لم يصح تقدير فيه او معه قبل فا الجزاء

فانه لا يتاتى الاوجه الاربعة نحو اسير كما يسران راكبا
وان ماشيا فانه لا يصح تعدد فيه ولا منعه ولم توجد فا الجزاء
قوله والاول ارجحها انما كان ارجحها لان الحذف فيه
اقل من الحذف في غيره ولان المعنى مع حذف الاسم وبقا الخبر
هو المقصود ولان المعنى في حال حذفه وبقا الخبر ان كان جميع
عملهم خيرا فجزاوهم خير وان كان جميع عملهم شرا فجميع جزائهم
شرا ويلزم منه ان يعلم الحالة المتوسطة وهي ان يكون بعض
عملهم خيرا وبعضه شرا وما يترتب عليها من الجزاء وهو
الخير والشر معا ولا يجوز ان يكون كان تامة في ان خير
فخير لانه يلزم منه انه اذا وجد خير في الجملة يجزون
خيرا وليس الامر كذلك قوله تقدير من لد ان كانت
شولا فالى اتلائها قال ابن مالك وعندي ان تقدير
ان مستغنى عنه كما استغنى عنه بعد مذ انتهى وحمل
كلام سيبويه على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب لانه
منع في بعض المواضع حذف بعض الموصول وابقا بعضه
والشول جمع شايلة على غير قياس وهي الناقة التي ارتفع
لبنها وقوله فالى اتلائها عطف على مقدر اي الى انتاجها

وهو ما بدا الفحل لها فالى اتلائها وهو ان يتلوها ولدها
ويتبعها وانما قدر سيبويه من لد ان كانت شولا لان الغالب
على لدن ان تضاف الى المفرد واما اضافتها الى الجملة كما
في لدشبت قرناها فقليله فاتى بان ليكون مع ما بعدها
بتقدير مفرد واعلم ان بعضهم قدره لقوله من لد شالت
شولا فشولا على هذا مفعول مطلق انتهى وقال في المغني
قبيل الجملة الخامسة من الجمل ذات المحل عند
الكلام على الجملة بعد لدن وريث وزعم ابن مالك في كافيته
وشرحها ان الفعل بعدهما على اضمار ان والاول قوله
في التسهيل وشرحه وقد تعذر في ريث لانها ليست
زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدا الغايات
مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه
لا يرى بجواز اضافتها الى الجملة وكذا قال في قوله من لد
شولا ان تقديره من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد
كانت انتهى قوله لم ياكلهم الضبع الضبع السنة المجدبة
قوله ازمان قومي والجماعة قومي اسم كان والجماعة
مفعول معه وكالذي الى اخره خبر عن كان وانما

قد ركان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها
لفظ الفعل او معنى الفعل وحروفه قوله ومنها
ان لام مضارعها انما اشترط كونها بلفظ المضارع لانها اذا
كانت بلفظ الماضي يكون النون لازمة الحركة والحرف
المتحرك لا يحذف لقوته بالحركة قوله بشرط كونه
مجزوما انما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف
حرف العلة او بحذف الحركة والحذف يونس بالحذف
واشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف
النون كما في ويكونوا من بعده لم يجز حذف النون
لانها انما تحذف لاجل كونها اخرا وغير ذلك ولما اتصل
الفاعل بالفعل لم تصر النون اخرا لان مرفوع الفعل
منزل منه منزلة جزئه غير متصل بضمير نصب انما لم تحذف
اذا اتصلت بضمير نصب لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها
كما في القسم فانك تقول والله لافعلن وبالله لاقومن
ولو اردت ان القسم بضمير لم يجز ان تاتي بالواو لانها
فرع الباء بل تقول بك لافعلن قوله كقوله ولك
اسقني اصله ولكن اسقني فحذف النون ضرورة

فصل ما

قوله اربعه شروط حكى الشيخ بهاء الدين ابن
عقيل في شرح الالفية شرطين اخرين احدهما ان
لا تتكرر ما فان كررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم الثاني
ان لا يبدل من خبرها موجب فان ابدل بطل عملها نحو
ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به قوله احدها ان
لا تقترن بان الزائدة هذا مذهب البصريين واما مذهب
الكوفيين فهو انها نافية وانما اهملت ما على المذهبين لانها
على مذهب البصريين في صورة ان النافية فيكون في صورة الناقصة
للنفي واذا انتقض نفي ما بطل عملها وعلى مذهب الكوفيين فهي
نافية مؤكدة لكنها ايضا في صورة الناقص المنفي فبطل عملها
لذلك مراعاة لصورة لفظ ان اسمي ثم قال الصواب في
التعليل غير ما ذكرهنا قوله ولاجل هذا الشرط
وجب الرفع انما وجب الرفع لان ما لا تعمل في موجب
والمعطوف ببل ولكن بعد النفي يكون موجبا ولذا اذا
كان العطف بالواو ونحوها مما لا يدل على الايجاب
بعد النفي يصح النصب قوله والثالث ان لا يتقدم
الخبر فيه ثلاثة مذاهب منهم من يجيزه مطلقا ومنهم من يمنعه

مطلقا وهو الصحيح ومنهم من يفصل فيقول ان كان الخبر
ظرفا او جارا ومجرورا جاز التقدم والا فلا قوله
واذ ما مثلهم بشر اعلم انه اذا قلنا بان مثلهم حال يمتنع ان
يكون ما عاملة على الصحيح لانه قد فصل بينها وبين اسمها
بالحال واما قول المصنف ما في الوجود الى اخره فالخلاف
في اعمالها في تركيبه هو الخلاف المتقدم فمن منع مطلقا
منعه ومن جوز مطلقا جوازه ومن فصل ايضا جوزه
قوله اي ما في الوجود بشر مثلهم انما قدر الخبر مقدما
لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع قوله
قليل يريد انه قليل او مخصوص بالشعر لان اعمال
لا هذا العمل مخصوص بالشعر واعلم انها حيث عملت هذا
العمل لا تكون التي لنفي الجنس لان تلك انما تنفي على سبيل
الخصوصية والعاملة عمل ليس انما تنفي على سبيل الظهور
قوله ما عدا الشرط الاول اي لا يقترن بان الزائدة
قوله ثم زيدت التا زيادتها اما لتانيث اللفظ او
للمبالغة في معناه ولو قيل بانها لهما لم يمنع منه مانع
قوله كون معمولها اسمي زمان اختلف في اسم الزمان

بعضهم

فبعضهم يخصه بالحين وبعضهم يخصه بالحين والساعة والاوان
وبعضهم يقول انها تدخل على الحين وما رادفه وهذا الاخير
راي ابن مالك فانه قال فتختص بالحين او مرادفه قوله
والغالب كونه المرفوع انما كان الغالب حذف المرفوع
لان الخبر محط الفائدة ومما حذف فيه اسم لات وابقي الخبر
قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء الاصل ولات الاوان اوان حذف صح الاسم وابقي
الخبر وقطعه عن الاضافة في اللفظ وبناه على الكسر تشبيها
له بنزال ثم نونه للضرورة قوله ومثله قوله
لات هنا اعلم ان لات اذا وليها هنا هل تكون عاملة او
مهملة فيه خلاف والاصح انها مهملة وقوله اذا المبتدا ذكري
انما لم يعرض لنفي الزمان عن هنا لانها قد ترد له وهذا منه
قال ابن الناظم وقد يراد بهنا الزمان كقول الاخر حنت
نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت
قوله فلما دعاني الى اخره فيه نظر من جهة التمثيل
به لما زيدت التا في خبره وهو ناسخ منفي لان نجد وان كان
من الافعال النواسخ الا انه ليس من النواسخ التي لها خبر

اللهم الا ان يقال ان المقدر وبعد كل ناسخ منفي فلا اشكال
قوله وانما دخلت الباء في خبر ان في اولم يروا ان الله لما
كان في معنى اوليس الله قال في الكشاف في تفسير قوله
تعالى قل ما كنت بدعا من الرسل وما ادري لما كان مشتملا
عليه لتناوله ما وما في خبره صح ذلك وحسن الا ترى الى
قوله اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم
يعي بخلقهن بقادر كيف دخلت الباء في خبر ان وذلك
لتناول النفي اياها مع ما في خبرها انتهى هذا باب
افعال المقاربة ان قيل ما وجه افراد هذه الافعال
عن كان واخواتها مع انها مساوية لها في العمل قيل وجه
افرادها بباب على حدة لاجل اختصاصها بامور ليست
لكان واخواتها قوله وما وضع للدلالة على رجائه
وهو عسى اعلم ان كلام الجزولي وابن الحاجب
يفهم منه ان عسى معناه رجاء دنو الخبر فاذا قلت عسى
مريض ان يشفى دل على انك ترجو قرب شفائه ونازع
الرضي في هذا بان قال ليس عسى متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا

سوا ترجى عن قرب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان
يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي واذا امل عسى زيد
ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وبهذا
يعلم حسن صنيع الشيخ رحمه الله في قوله رجائه



قوله وما كدت ايبا قال ابن جني ان المقدر وما
كدت اكون ايبا وعليه فلا شاهد فيه الا انه خلاف
الظاهر قوله وقولهم عسى الغوير ابؤسا
اصل هذا المثل ما نقل من ان الزباء قالت لقومها عند
رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير
وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل
الشر ياتيكم من قبل الغوير والابؤس جمع بؤس انتهى
ومنه اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت
صائما قوله واما فطفق مسحا الى اخره فيه سؤال
مطوي يرد على قوله وشرط الخبر ان يكون جملة وسند
مجيئه مفردا هو ان ظاهر الاية يحتمل ان يكون مسحا
خبرا فيلزم منه ان يكون خبر طفق مفردا واذا كان
مفردا يكون شاذا والشاذ مخصوص بالشعر فاجاب

عنه بقوله فالخبر محذوف فلا يكون هذا المذكور خبرا
فلا اشكال قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
لا يصح ان يكون رافعا لضمير المتكلم فكيف يقال انه رافع
لصفة المتكلم ويوتي بدل اشتمال قيل انهم تارة يراعون
البدل وهو الاكثر وهذا البيت منه وقد يراعون
المبدل منه وهو قليل انتهى قال هذه الحاشية فاسدة
قوله ويجوز في عسى خاصة اي في خبر عسى والا
يكون الكلام فاسدا قوله يكون وراه فرج قريب
اسم يكون ضمير مستتر فيها عايد على الكرب ولا يصح
ان يكون فرج اسمها لانه يلزم منه ان يكون رافعة
لغير ضمير اسم عسى وهذا لا يصح لان خبر هذه الافعال
يجب ان يكون رافعا لضمير اسمايها ووراه بمعنى امامه
كما في قوله تعالى وكان وراهم ملك والفرج انكشاف
الهم قوله وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي
مقتضاه ان عسى مما لزم صيغة الماضي وحكى ابن ظفر
في شرح المقامات عسيت اعسى قال الشلبي وعلى
هذا فيقال عاس وقال اللخمي في شرح الفصيح وزعم

بعضهم انه يقال عسى يعسوا وعسى يعسى فيكون على
هذا متصرفا وربما اعتقبت الواو والياء على لامه وفي
حلا العلا لعبد الدايم القيرواني لا يقال من عسيت
يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عس قال وقد قال
المعري فان مثلي بحران القريض عس قال الشلبي انما
عس هنا بمعنى خليق قال المصنف وقد وقع هذا الوهم
بعينه لابن مالك في شرح التسهيل وذلك انه قد قال
في باب التعجب شذ قولهم ما اعساه بكذا واعس به بمعنى ما احقه
واحقق به وهذا اشد في الغلط لانه معترف بالمعنى
مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التي للمقاربة
قاله الدماميني في حاشيته على المغني قوله
واستعمل اسم فاعل لثلاثة فيه كلام يعلم مما تقدم قوله
يوم الرجام الرجام بالرا المكسورة وبالجيم اسم موضع قوله
والصواب ان الذي في البيت الى اخره حكي ولد المصنف
عنه انه رجع بعد ذلك وكان يقول الصواب ما قال
ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع في
النسخ لكن على تقدير صحته كايد كما قال ابن مالك لا دليل

له في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز
ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض
باق قوله كابدا اعلم انه على ما قال المصنف يكون
كون كابدا اسم فاعل من المكابدة شاذا والقياس مكابد
قوله ويختص الى اخره اعلم انه اذا اكتفى واحد من
هذه الافعال بان والفعل يكون تاما قوله
اذا قلت عسى ان يقوم زيد في داره يتعين ان يكون
زيد مرفوعا بيقوم وعسى تامة لانه لو لم يكن مرفوعا
به لكان مرفوعا بعسى واذا كان مرفوعا بها يكون
اجنبيا من يقوم فيمتنع الفصل به بين يقوم وفي
داره لانها صلة لان والموصول لا يفصل باجنبي
بين اجزاء صلته ولك ان تقول قولهم عسى زيد ان
يقوم مشكل لان ان يقوم بمنزلة القيام الذي هو مصدر
لا يصح ان يخبر به عن الذات فان يقوم كذلك ويجيب
عنه بان يقوم وان كان بمعنى القيام الا ان القيام بمعنى قائم
فان يقوم بمعنى ما يصح ان يكون خبرا فليكن هو كذلك وان
في الكلام مضاف محذوف اما من الاول او من الاخر او يقول

ان ان زائد وفي هذا نظر ونقول انه لا يلزم اعطاء حكم المقول صح
المسؤول به او نقول ان عسى ليست مما يرفع الاسم وينصب
الخبر بل مرفوعها فاعل وان يقوم بدل منه بدل الاشتمال
قوله ومنع الشلوبين الى اخره الحق ما قاله الجمهور
وهو جواز توسط هذه الافعال بين الاسم وهذه الافعال
لان هذه ليست في قوة كان فتعطى حكمها في جواز تقدم الخبر
عليها وليست في الضعف كان واخواتها حتى يلزم
عدم توسط الخبر وانما هي متوسطة بين كان وان
فاعطيت حكم كان من وجه وحكم ان من وجه ولهذا
ذكرت بين البابين قوله وليس ذلك مطلقا اي
فان الفارسي يعمم ولا يفصل بين ان يكون مسندا الى
ما ذكره المصنف اولا هذا باب الحروف الخمسة الداخلة
على المبتدا والخبر اعلم ان هذه الاحرف
اذا دخلت على المبتدا والخبر يجوز ان يكون اسمها وخبرها
نكرتين اذا حصلت الفائدة ويجوز ان اسمها نكرة وخبرها يكون صح
معرفة قاله في التسهيل قوله فنصب المبتدا ان
قيل لاي شي عملت هذه الاحرف عكس الافعال التي شاركها

في كونها ناسخة قيل انما عملت كذلك لانها فرع عن الافعال
في العمل فاحبوا ان ينصبوا على ذلك قرينة فقدموا الفرع
الذي هو المنصوب على الاصل الذي هو المرفوع ولانها
لو قدم مرفوعها على منصوبها لتوهم انها افعال لان معانيها
معاني الافعال ولفظها لفظ الافعال ويسمى
اسمها قال ابن عصفور في شرح الجمل نما كان من مبتدا كان
اسما لها الا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية
وايم الله في القسم وسبب ذلك ان هذه الاسما لها صدر الكلام
وجعلها اسما لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية
وما كان من خبر المبتدا كان خبرا لها الا اسم الاستفهام وكل جملة
غير محتملة للصدق والكذب فلا يجوز ان تقول ان زيدا
اضربه وان عمرا لا تضربه فان جا ما ظاهره وقوع الجملة
غير المحتملة للصدق والكذب خبرا تؤول نحو قوله ان
الذين قتلتم بالامس سيد ثم لا يحسبوا الليلهم عن لبالكم
نا يما فينبغي ان يحمل على اضمار القول ثم قال وانما لم تقع
الجمل غير المحتملة للصدق والكذب اخبارا لهذه الحروف
لمناقضة معناها معاني هذه الحروف وذلك ان هذه

معناها الطلب وهو ثابت والتمني والترجي انما يكون لما
لم يثبت واما ما ثبت فلا فايدة في ترجيه وتمنيه فلم
تقع هذه الجملة خبرا لها واما وان ولكن فللتوكيد ولا
توكيد الا لما يحتمل ان يكون او لا يكون في حق المخاطب ولم
تقع خبرا لكان لانها للتشبيه فلو وقعت هذه الجملة خبرا
لها لكان اسمها مشبها بطلب مضمون خبرها وهو غير متصور
الا ترى الى قال زيدا اضربه في انه يلزم منه ان يكون
اسمها مشبها بطلب الضرب ويرتفع
خبره اختلف البصريون والكوفيون في رافع خبر ان
فالبصريون على انها رافعة له والكوفيون على ان رافعه
المبتدا وبني على الخلاف مسلة وهو العطف بالرفع
على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن قال ان ان رافعة
له منع العطف قبل استكمال الخبر لئلا يتوارد عاملان
على معمول واحد ومن قال ان الرافع المبتدا جوز
العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين على معمول
واحد لان الرافع المبتدا لا غير فالاول
الى اخره اعلم انهم يقولون ان ان للتوكيد ويطلقون

فيشمل توكيد الايجاب والسلب وذهب بعضهم الى انها
لتوكيد الايجاب فحسب ويشهد له قولهم في باب لا العاملة
عمل ان انما عملت عملها لان ان لتوكيد الاثبات ولا لتوكيد
النفي والشي قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره فحملوا لا
عليها حملا للنقيض على نقيضه الا ان هذا معترض بان
ان توكد النفي ايضا كما في قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس
شيا الا ان يحمل قولهم انها لتوكيد الاثبات على معنى انه حيث
كان في خبرها نفي يكون القضية الواقعة بعدها معدولة
المحمول فلا اشكال الا ان في هذا بعدا من اصطلاح النحويين
وهو للاستدراك وهو رفع ما يتوهم ثبوته
من الكلام السابق هذه هي العبارة المشهورة والاولى
ان يقال رفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق
والخامس ليت قال الشيخ في المغني تنبيه
من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد ابن الحكم فليت
كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي
واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذا
الظاهر ان كفافا اسم ليت وان كان تامه وانها وما عملها

الخبر

الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليقه عن مرتو والثالث
اقتضاعه الى فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب
والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها
وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك
او فليته اي فليت الشان ومثله قوله فليت دفعت الهم
عني ساعة وخيرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت
واما شرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك لخبره اما محذوف
تقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى واما مرتو على انه سكن
للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى
حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب على انه اسم ليت
محذوفه وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف
كل وبقا الخفض في قوله اكل امرء تحسبين امرءا ونارا توقد
في الليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر
ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف
وهو محذوف ومرتو على الوجهين مرفوع اما لانه خبر ليت
المحذوفه او لانه عطف على خبر ليت المذكورة وعن الثاني
انه ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما في

قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يخالفون معنى
يعدلون ويخرجون وان علقته بحقا فاما محمد وقاعلى وجه مر
ذكره فلا اشكال وعن البالات انه اما على حذف مضاف
اي شارب الما او على جعل الما مرتويا مجازا كما جعل صاديا
في قوله وجدت حجرا اترك الما صاديا ويروى الما بالنصب
على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين ففاعل
ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الما شارب انتهى
قوله وهو للتوقع فسر المصنف التوقع في المغني بقوله
وهو ترجي المحبوب والاشفاق في المكروه وعلى هذا
فالتوقع عبارة عنهما وحينئذ فلا فرق بين الجمهور والقوم
من جهة المراد بل من جهة التعبير ويختص بالممكن وقول
فرعون لعلي ابلغ الاسباب انما قاله جهلا او كذبا قوله
وللتعليل قال في المغني اثبته جماعة منهم الاخفش
والكسائي وحملوا عليه قوله تعالى فقولا له قولا لينا
لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء
ويصرفه للمخاطبين انتهى قوله وللاستفهام قال
في المغني اثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في

نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ثم قال
قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرا فاطلع
انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك
امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جواب الله
يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك جواب ازكى واعلم
انهم قد خرجوا عليه قوله عليه الصلاة والسلام لعلنا
اعجلناك فالتقدير عندهم اعجلناك واعلم ان صاحب الكشاف
قد قال في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى واي
شي يجعلك داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى اي يطهر
بما يتلقى اليه من الشرايع انتهى وحينئذ فيدريك ليس متعلقا
بما بعد لعل حتى تعلق عنه لانه يجعل مفعوله بحال هذا
الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى اداة الاستفهام في
الاية قوله وعقيل يجر بها اسمها قال في المغني وقد
مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا كقوله لعل ابي المغوار
منك قريب ثم قال فاعلم ان مجرور لعل في موضع رفع
بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله

فرد وخبر ذلك المبتدا ومثله لولاي لكان كذا على
قول سيبويه ان لولا جارة في عسى وهو
حينئذ حرف وفاقا للسيرافي الى اخره قال في المغني
عسى ولعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج
وثعلب ولا حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا
علك او عساكا خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي وكلامه
هنا مخالف لما اختاره في المغني وعلى ما قاله في المغني يخرج
قوله عساها نار كاس على ان نار كاس هو اسمها والضمير
المنصوب خبرها لانه يأتي خبرها مفردا شاذا انتهى ويجوز
ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى
زيد قائم على ما حكاه ثعلب قال الدماميني في الحاشية
تعرن خبر لعل بحرف التنفيس قليلا كقوله
فقولا لها قولا رفيقا لعلها ستر حمني من زفرة وعويل
لا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري
وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال
اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقول الشاعر
لعل منايانا تحولن ابؤسا قاله في المغني والله يشهد

الى اخره ان قيل يشهد ليس من افعال القلوب والتعليق
انما يدخلها لا غيرها على الصحيح فلا يصح التمثيل به لما نحن
فيه قيل المراد تشهد هنا يعلم فيشهد من افعال القلوب
فيصح ان يكون مثالا لما نحن فيه او وقعت خبرا الى
اخره اعلم انها اذا وقعت خبرا فاما ان تكون خبرا عن ذات
او حدث فان كان الاول وجب الكسر كما ذكروا ان كان
الثاني فاما ان يكون قولا او لا فان كان قولا فاما ان يخبر عنها
بقول اولا واذا اخبر عنها بقول فاما ان يكون فاعل القولين
واحدا او لا فان كان قولا ولم يخبر عنها بقول وجب الكسر
نحو قولي ان زيدا منطلق اي مقولي ان زيدا منطلق وان
اخبر عنها بقول وفاعل القولين واحد اجاز الامران نحو
قولي اني احمد الله فالفتح على معنى قولي حمد الله باي صيغة
كانت والكسر على معنى قولي اي مقولي هذا اللفظ وان اختلف
القائل نحو قولي ان زيدا يحمد الله وجب الكسر اي مقولي هذا
اللفظ ولا يجوز هنا الفتح اذ لو فتحت ان لكان المعنى قولي
حمد زيد الله وهو لا يصح وان كان المخبر عنه معنى غير قول
فاما ان يكون خبرها صادقا عليه او لا فانه يجب الفتح مثال

ما كان الخبر صادقا عليه اعتقادي انه حق اي معتقدي
حقيه معتقدي ومثاله ما لم يكن خبرها صادقا عليه
اعتقادي ان زيدا فاضل اي معتقدي فضل زيد اهى
قاله هذه الحاشية في اخرها فساد والثاني
كان ينبغي له ان يقول بعد ذكر الاقسام كلها او كانت تابعة
لشي مما ذكر ثم لم يذكر القسم الثاني او تابعه
الى قوله قل ادحي سمه وليس بصواب لان الاقسام على
هنا تزيد على ما ذكر نحو اعتقادي انك فاضل ان
قبل الفتح مشكل لانه يكون المعنى معه اعتقادي فضل زيد
وهو فاسد والكسر ايضا مشكل لانه يكون المعنى معه اعتقادي
هذا اللفظ وهو لا يصح فالجواب ان اعتقادي بمعنى معتقدي
فيكون المعنى معتقدي فضل زيد وهو صحيح
او مجرورة بالاضافة اعلم انها اذا وقعت في محل
المضاف اليه فلا يخلو اما ان يكون المضاف مما يختص
بالاضافة الى الجمل او لا فان كان الاول وجب الكسر
كما ذكره في وجوب الكسر وان كان الثاني فلا يخلوا
اما ان يمتنع الى الجملة او يجوز فان كان الاول وجب
اضافته

الفتح وان كان الثاني جاز الامران فالفتح على ان المضاف
اليه مفرد والكسر على ان المضاف اليه جملة وهذا القسم
لم ار التصريح لاحد به الا انه ماخوذ من الضابط المذكور
والثالث في سبعة اعلم ان المصنف لما تكلم
على ما يجوز فيه الامران في شرح الشذور واقتصر على
ثلاثة اشيا من غير زيادة عليها وهي ان تقع بعد اذا الفجائية
او فا الجزا والثالثة نحو قولي اني احمد الله وضابط
هذه ان يكون المبتدا قولا وخبر ان قولا وفاعل القولين
واحدا والظاهر ان المذكور في شرح الشذور هو
الوجه لان حكم هذه المسايل الثلاثة غير معلوم من
وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكر فيه جواز
الامرين غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم اما من وجوب
الكسر او من وجوب الفتح ان يقع بعد فا
الجزا ان قيل لاي شي اوجب كسر ان حيث وقعت مضافا
اليه لما يختص بالجمل ولم يقل بوجوب الكسر اذا وقعت
بعد فا الجزا مع ان الجملة متحتمة في كلا الموضعين قيل
انما جاز الفتح في الواقعة بعد فا الجزا لانهم لم يلتزموا

التصريح بجزء الجملة بعدها فان فتحت كانت سادة
مسد المفرد والجزء الاخر محذوف وان كسرت فلا
حذف بخلاف الملتزم اضافته الى الجملة فانهم التزموا
التصريح بجزء الجملة بعده فلذلك وجب الكسر واما اضافة
حيث الى المفرد فشاذه لا يقاس عليها كما قال
تعالى وان مسه الشر الى اخره ظاهره عوده الى التقدير
الثاني اعني كون ان في محل رفع على الخبرية وهو حسن ويحتمل
ان يكون ذكره دليلا على حذف الجزئين مع قطع النظر عن
خصوصية المحذوف مثل وصل عليهم الاية
اي في انه تعليل مستانف ليس غيره لا في جواز الامرين فانه
لم يقراها في وصل عليهم ومثله لبيك الى اخره
اي مثل القسم الثالث وهو ان تقع في موضع التعليل فيجوز
فيها الوجهان ولو اضمر الفعل الى اخره اعلم
ان حكاية الاجماع على الكسر حيث ذكرت اللام صحيحة
واما في المسئلة الاولى وهي ما اذا اضمر فعل القسم فان
الكسر فيها ليس باجماع لان ابن مالك قال في التسهيل
وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام انتهى

ص

الا ان يريد اجماع البصريين او اجماع العرب فان الكوفيين
لم يحك لهم سماع بذلك او ذكرت اللام بصدق
مع اضمار الفعل ومع التصريح به والحكم كما ذكر من وجوب
الكسر خبرا عن قوله ليس المراد من القول ان
يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد اعم من ذلك
فكل ما دل على القول فهو هنا قول ويشهد لما قلنا انك
لو قلت علمي اني احمد الله جاز فيه الوجهان الكسر على معنى
علمي باللسان هذا اللفظ والفتح على ان المراد علمي باي شي كان
من الاعمال حمد الله والفتح على انها بمعنى احقا
اعلم انهم اختلفوا فيما اذا فتحت ان بعدها هل هي حرف او اسم
على قولين فذهب ابن خروف الى انها حرف وانها مع ما بعدها
كلام كما قال الفارسي بنظيره في نادر زيد والقائلون باسميتها
اختلفوا فمنهم من يقول انها بمعنى حقا ومنهم من يقول انها
بمعنى حقا وهو الصحيح وعلى هذا يكون الهمزة للاستفهام وما اسم
بمعنى شي هو كناية عن حقا ويكون ما في محل نصب على الظرفية
كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا
ويكون ان وصلتها في محل رفع اما على الفاعلية بالظرف

المحتمد او الابتدائيه كما في أفي الله شك
وتدخل لام الابتدا الى اخره مذهب البصريين ان لام الابتدا لا تدخل
على شي مما في حيز هذه الحروف الا ان تكسر الهمزة واما الكوفيون
فانهم قالوا ان لكن كان في دخول اللام على الخبر والحق ما
ذهب اليه البصريون لانه كان القياس انها لا تجامع ان
المكسورة ايضا لسقوطها معها عن الصدر الذي هو مرتبتها
لكن جامعتها لمناسبتها لها معنى بخلاف لكن فانها لم تناسبها
معنى ولانه لو جمع بينهما لجمع شيئين يتعلق كل منهما بالاخر
والاخر يقتضي الانفصال وهو اللام لانه يقطع ما بعده
عما قبله واما قوله ولكنني من حبها لعميد فمع شذوذه
متأول بان الاصل لكن انني مخفف بحذف الهمزة وبادغام
نون لكن في نون انني بعد حذف احدى نونيه كما خفف
لكنا هو الله ربي اتفاقا واصله لكن انا اتفاقا فنقلت
حركة الهمزة الى النون ثم ادغمت النون الاولى في الثانية
بعد اسكانها ولذلك يوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف
على انا اذا علمت هذا علمت فائدة قول المصنف بعد
ان المكسورة فلا يجوز بعد غيرها من اخواتها

قوله احدها

قوله احدها الخبر انما دخلت لام الابتدا على الخبر
وان كان دخولها عليه ممتنعا لانها لو دخلت على الاسم
لزم من ذلك الجمع بين اداتي توكيد وهم لا يجمعون بين اداتي
توكيد ثم زحلقوها الى الخبر فرارا من هذا المحذور وانما زحلقت
اللام دون ان دون ان لان ان عاملة فقوي جانبها
في مركزها ولذلك اللام وانما لم تزحلق اللام في قولهم
لهنك قائم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل عن همزة ان لان
صورة ان قد زالت فكانها شي واحد للتاكيد وقال ابن
عصفور انما لم تدخل اللام الا في خبر ان من بين سائر اخواتها
لانها تدخل على المبتدا والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر اخواتها
الا ترى ان ليت تدخل في الخبر التمني ولعل تدخل فيه الترجي
وكان تدخل فيه التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد
تقدم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك الا ترى انك لا
تقول لكن زيدا قائم ابتداء وايضا الجملة قبل دخولها كان يسوغ
وقوعها جوابا للقسم نحو والله لزيد قائم ولا يتصور ذلك مع لكن
واما ان فتصير ما بعدها بتقدير مفرد نحو يعجبني ان زيدا قائم
الا ترى انها تقدر بالمصدر فكانك قلت يعجبني قيام زيد واما ان

فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه الا ترى ان قولك ان زيدا
قائم وزيد قائم بمعنى واحد وان كل واحد منهما يقع جوابا
للقسم تقول والله لزيد قائم ووالله ان زيدا قائم فلما
لم يتغير الحكم ولا المعنى اتوا معها باللام كما كانوا يفعلون
قبل ذلك وكان حقها ان تدخل على اسم ان لانه هو المبتدا
في المعنى فلما لم يمكن ذلك كراهية الجمع بين حرفين موكدين
اخروها الى الخبر فقالوا ان زيدا لقائم لان قائما هو زيد
في المعنى وقالوا ايضا ان زيدا ليقوم لان يقوم وان لم
يكن المبتدا في المعنى يشبه قائما فادخلوا اللام عليه كما ادخلوها
على قائم وقالوا ايضا ان هذا لوجهه حسن وان لم يكن الجملة
هي المبتدا في المعنى الا انها تلي في اللفظ فاشبهت بذلك ان
زيدا لقائم وقالوا ايضا ان زيدا لنعم الرجل لان نعم لا تنصرف
فاشبهت الاسم فادخلت اللام كما دخلت على الخبر اذا
كان اسما وقالوا ايضا ان زيدا لفي الدار وان زيدا لخلفك
لانهما نائبان مناب مستقر ومستقر هو المبتدا في المعنى
فعوملا لذلك معاملة ما نابا منابه فاما ان زيدا قام
وامثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لانه ليس بالمبتداء

في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدا في المعنى وقالوا ايضا ان
في الدار لزيدا لان هذه اللام كان حقها ان تدخل على الاسم وانما
منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين فلما فصل
الخبر هنا بين ان واسمها جاز دخول اللام على الاسم وقالوا
ايضا ان زيدا لفي الدار قائم لان في الدار من كمال الخبر فاذا
دخلت اللام على معمول الخبر وقد تقدم على الخبر كانت اللام
داخلة على الخبر تمامه واما ان زيدا لفي الدار لقائم فاجاز
ذلك المبرد على ان يكون اعادة اللام توكيدا ومنع من ذلك
الزجاج وهو الصحيح لان الحرف اذا اكد فانما يعاد مع ما دخل
عليه او مع ضميره نحو قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ولا يعاد من غير اعادة ما دخل عليه الا في الضرورة
نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء فاذا اعتقدت
اللام توكيدا في مثل ان زيدا لفي الدار قائم فينبغي ان يقال ان زيدا
لفي الدار لقائم فاما قوله وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم فاللام
الاولى لام ان والثانية جواب قسم مقدر كانه في التقدير
لما والله ليوفينهم واجاز بعض النحويين دخول اللام على ان اذا
ابدل من همزتها هاء فيقول لهنك قائم وكان الذي يسهل ذلك

زوال لفظ ان فانها ليست في الكلام قال الشاعر
الا يا سنى برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم
ومنهم من ذهب الى ان هذه اللام ليست لام ان وانما هي
جواب قسم محذوف وكانه قال والله لهنك واستدل
صاحب هذا المذهب بانك قد يأتي بلام ان فتدخلها على الخبر
نحو قوله لهنا لمقضي علينا التهاجر   كونه موخرا
انما اشترط تاخره على الاسم لانه لو تقدم وولي ان لا يجوز
دخولها عليه فرارا من المحذور المذكور قبل في تعليل عدم
دخولها على الاسم مقدما واعلم ان الخبر اذا تاخر تجوز دخول
اللام عليه مطلقا سوا فصل بينه وبين الاسم فاصل او لا
وهو مقتضى كلام الشيخ وذهب ابن الناظم وغيره ايضا الى انه
اذا فصل بين الاسم والخبر فاصل لا يجوز دخول لام الابتداء
عليه ورده المصنف عليه وعلى من تبعه بقوله تعالى ان ربهم
بهم يومئذ لخبير ويمكن ان يجاب عن الاية بان الفاصل ظرف
والظرف يتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره وحينئذ فالفصل
كلا فصل   كونه مثبتا غير ماض انما اشترط كونه
منفي صح غير لان لام الابتدا لا تؤكد الا المثبت وانما اشترط كونه

غير ماض لان لام الابتدا لا تدخل الماضي قال ابن فلاح في شرح
اللباب ان الخبر اذا كان جملة شرطيه لا تدخل عليه وظاهر كلام
الشيخ عدم اشتراط هذا الشرط   ان ربي لسميع
الدعا الى اخر الامثله المثال الاول لما الخبر فيه اسم الثاني
مثال لما الخبر فيه جملة فعليه فاعلها مضارع والثالث مثال
لما الخبر فيه جار ومجرور وهو في الحقيقه اما من قبيل الاسم
المفرد او الجملة التي فعلها مضارع والرابع مثال لما الخبر فيه
جملة اسمية   بخلاف نحو ان لدينا انكالا الى اخره
وذلك لتقدم الخبر في الاول ونفي الخبر في الثاني بلا ولمضي
الفعل في الثالث   وشذ قوله واعلم ان تسليما
الى اخره مكروه ان لامي لام الابتدا في خبرها مع ان الخبر منفي
بلا وهي لا تجامع المنفي   والثاني معمول الخبر اي
الثاني مما تدخله لام الابتدا   وكونه غير حال
نقل ولد المصنف رحمهما الله تعالى نقلا عن شيخه ابي العباس
لم يظهر لي اشتراط غير كونه حال اي تعليل اشتراط كونه غير
حال   بخلاف نحو ان زيدا جالس الى اخره وذلك
لتاخر معمول الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا

ماضيا في الثالث   لا تدخل لام الابتدا الواقعة
في خبر ان على جواب القسم المصدر بها اللام لامع الفصل بين
اللامين بما الزائدة نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قاله
في شرح اللباب   ليت ولعل ما لعان باتفاق من
دخول الفا في خبرهما لانهما للانشا وما يقع خبرا لها غير محتمل
للصدق والكذب ولا جمع بين متناقضين من وجه واحد لانه
يؤدي الى ان يكون ما بعد الفا محتملا غير محتمل وكذا جميع نواسخ
الابتدا غير ان وان ولكن لان نواسخه تؤثر معنى في الجملة
والمؤثر معنى فيها لا تدخل على جملة مصدرة بملازم التصدر
كالشرط الا ان هذا المبتدا لما لم يكن لعريق في الشرط جاز ان
يدخله ما لا يؤثر معنى في الجملة ككان وان ولكن لكن عن
سيبويه في زعم ان نقل شارح اللب ان المجوز لدخول الفاء
مع ان سيبويه خلافا للاخفش ونقل الزمخشري عنه المنع
وهو بعيد لانه قد استشهد في كتابه بعد قوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بقوله تعالى قل ان الموت ولا يبعد ان يخالف
ما هو مشهور وواقع في القران المجيد وحينئذ فقوله ولكنما
يقضي فسوف يكون مما دخلت الفا في خبر لكن وما في ولكنما

موصول يقضي صلة فسوف يكون خبره **قوله**
الا ليت فسقني الى اخره انما جاز اعمالها من بين سائر الاحرف
لاجل اختصاصها بالجمل الاسمية قبل دخولها وبعد دخولها
ولا كذلك اخواتها وانما ندر فيها لعدم اختصاصها وشرط العامل
ان يكون مختصا بالقبيل الذي يعمل فيه **قوله** بشرطين استكمال
الخبر انما اشترط الجمهور تقدم الخبر لانه لو عطف قبل استكمال
الخبر وقيل ان زيدا وعمرو قائمان لزم من هذا توارد عاملين
على معمول واحد وهو ممنوع عند النحويين لان العوامل عندهم
بمنزلة العلل المؤثرة المستقلة والمعمول الواحد لا يكون معمولا
لعلتين مستقلتين اي كل منهما مستقلة بالتاثير فيكون قائمان
مرفوعا بان وعمرو وهو لا يصح واما من يقول ان خبر ان مرفوع
بما كان قبل دخول ان فلا يمنع من هذا انتهى وقال ابن مالك
رحمه الله في تسهيله تجوز رفع المعطوف على اسم ان
بعد استكمال الخبر باجماع انتهى واما سيبويه رحمه الله
فلما ذكر العطف على اسمه بالرفع بعد استكمال الخبر ذكر
ان بكرا المتم ومن اخواتها لكن من غير زيادة ثم لما ان مثل
للحرفين ذكر من الامثلة قول الشاعر   وإلا فاعلموا

انا وانتم بغاة البيت فاختلف شراحه فمنهم من قال ذكر أنّ
هذا المثال تنبيها على أنّ نعت الاسم كان في جواز العطف
بالرفع على الاسم بعد مضي الخبر واختار هذا القول ابن مالك
فقال في التسهيل وأنّ في ذلك كان على الاصح ومنهم من
قال نبه بالمثال بهذا البيت على ان ان اذا كانت في
حكم المكسورة لانها قايمة مقام المفعولين الذين اصلهما
المبتدا والخبر واما السيرافي فانه اعترض على سيبويه
في ذكر هذا البيت في سياق الامثلة وجعل ان كان
في جواز العطف وتبعه صاحب اللباب والظاهر قولهما
لان العطف انما جاز بعد ان ولكن بعد استكمال الخبر
لانهما وان كانا عاملين لا تغيران معنى الكلام ولا ينقلانه
من اسلوب الى اسلوب بل معناهما ان ما دخلا عليه من غير
تغيير فيه فاشبها الحروف الزايدة للتاكيد فكان حكم
الابتدا باق لم يزل وحينئذ فيعطف بالرفع بخلاف ان
فانها وان كانت موكدة لكنها تغير معنى الكلام تنقله من
كونه جملة الى كونه مفردا فلا يراعى محل اسمها لانها لما غيرت
اللفظ والمعنى لم يبق معها حكم الابتدا فلم تشبه الحروف الزايدة

للتاكيد واما ابن الحاجب فانه تبع من قال نبه بالمثال على
ان ان اذا كانت في حكم المكسورة كان حكمها حكمها واستدل
بالبيت الذي انشده سيبويه اعني اذا جزت نواصي آل بدر
فادوها واسرى في الوثاق والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق ورد عليه صاحب اللباب باحتمال ان يكون العطف
من باب عطف الجمل لا باعتبار التشريك في العامل وحينئذ
فالتقدير انا بغاة وانتم بغاة والمحذوف خبر انا لدلالة ما
بعده عليه اذا علمت هذا علمت ان في كلام التوضيح والتسهيل
نظرا من حيث جعل ان المفتوحة كان بالكسر واعلم ان سبب
هذا الشعر ان قوما من آل بدر من الفزاريين جاوروا
بني لام من طي فعمد بنو لام الى الفزاريين فجزوا نواصيهم
وقالوا قد مننا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة لذلك
فيقول بشر بن ابي خازم قد جززتم نواصيهم فاحملوها
الينا واطلقوا من اسرتم منهم وان لم تفعلوا فاعلموا انا نبقى
متعادين ابدا قوله والمحققون على ان رفع ذلك
اعترض بعضهم عليه بانه مشكل من حيث ان اجماع النحويين
على انه لا يعطف على اسم ان بعد استكمال الخبر فكيف يلايم

مع قوله والمخففون الى اخره وليس بشيء لان المستفاد
من قوله والمخففون الى اخره غير المستفاد مما اجمعوا
على جوازه لانه بيان لرافع هذا المعطوف قوله
ويتعين التوجيه الاول اي دعوى التقديم والتاخير وانما
يتعين لان لام الابتدا لا تدخل في خبر المبتدا وتدخل في خبر
ان قوله والثاني في قوله وملائكته لاجل الواو
في يصلون انما كان ممتنعا لان المبتدا لا بد وان يكون مطابقا
للخبر ويصلون ليس مطابقا لاسم ان لانه ليس بمفرد واسم
ان مفرد ولعلك تقول هذا التوجيه مشكل لانه يكون
قد حذف خبر الاول لدلالة الثاني عليه والثاني لا يدل
هنا على الاول لان صلاة الملائكة مغايرة للصلاة من الله
لانها منهم دعا واستغفار ومن الله رحمة وهم يقولون ان
الدليل الدال على المحذوف لا بد وان يكون المحذوف
من جنسه واذا لم يكن من جنسه لم يكن دالا عليه بدليل
ما ذكره المصنف في المغني في الباب الخامس من امتناع قولك
ليت زيدا قائم وعمرو لانك ان جعلت التقدير وعمرو قائم
وقلت انه خبر امتنع العطف لانه يصير خبرا والاول

ايضا

ايضا وقائم الاول لا يدل على قائم الثاني المحذوف لان الاول
متمنى فلا يدل على الثاني لانه ليس بمتمنى وليس لك ان تقول
ان الثاني متمنى لانه لم تدخل في حيز التمني قوله ولم
يشترط الفرا الى اخره الشرط الثاني كون العامل ان او ان او
لكن قوله فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها قال
ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير
الشان في المخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيتعذر اضمار اسمها اذ لا يكون
لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم اخر فان قيل ولتقدر
اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله ايضا
في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع العمل لتعذر ان يكون
لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهل ان يقال
ان زيدا قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع ومراده اجماع
البصريين ولك ان تقول انما يتم ما قاله ان لو قيل بالتزام تقديره
دائما اما اذا قال قائل بالواجب اما عملها في الاسم الظاهر او التقدير
فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لو قدر لامتنع
العمل وقوله ولكن يحكم في اسمها كونه ضميرا محذوفا اي ابن الحاجب

وجماعة انه يلزم في هذا الضمير ان يكون ضمير شان واما ابن
مالك فظاهر كلامه ان الشرط كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا
سوا كان ضمير شان او غيره وكلام الشيخ رحمه الله عند الكلام
على ما الكافة عن عمل النصب والرفع يوافق كلام ابن مالك
وانما قدر الاولون ضمير شان في المخففة المفتوحة لانهم
وجدوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان
المكسورة لا يدخل عليها قياسا لئلا يخرج عن اصل
وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشان
مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن
السابق لانها حينئذ لا تخرج عن اصل وضعها قوله ولكن
ان يقول الى اخره لا يلائم ما ذكره ابن الحاجب
وان كلا الاية اي على قراءة تخفيف لما يكون ما زائدة مؤكدة
للام هي الداخلة بعد ان وجميع بمعنى مجموع فافاد المبتدا
الاحاطة الافراد والخبر الاجتماع وان الحشر يجمعهم كذا ذكره
الزمخشري ويلزم لام الابتدا الى اخره هذا مذهب
ابن مالك ومن تبعه واما ابن الحاجب فيوجب اللام بعد ان
المخففة سوا كانت مهملة او عاملة وهي في القسم الاول

للفرق وفي الثاني لطرد الباب على سنن واحد واعلم انهم
اختلفوا في اللام هل هي اللام الفارقة لا لام الابتدا او لام
الابتدا وهي فارقة على قولين الجمهور على انها لام الابتدا
وابو علي الفارسي يرى انها اللام الفارقة ويستدل عليه بانها
لو كانت لام الابتدا للزم التعليق بها حيث وقعت بعد فعل
القلب مع انها وقعت بعده ولم تعلقه نحو وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وثانيها قد دخلت على المفعول نحو ان قتلت لمسلما
واجيب بان البيت شاذ وبانها انما لم تعلق فعل القلب
لانه قد عمل في مفعوله الاول فلا يمكن تعليقه عن الثاني
نحو ان زيدا لن يقوم لن قرينة مانعة من حمل ان
على النافية ومرجحة لكونها مخففة من الثقيلة
وان مالك كانت كرام المعادن المعنى على مدح مالك لا هجوه
وحينئذ يتعين كون ان مخففة من الثقيلة
لكن كونه مضارعا ناسخا اعلم انه انما كان دخول ان المخففة
على الناسخ واجبا لانهم لما ازالوا اختصاصها بالمبتدا والخبر
وادخلوها على الجمل الفعلية اوجبوا كون الفعل ناسخا لئلا
تخرج عن اصل وضعها بالكلية لانها حينئذ تكون داخلة على

ما هو داخل على المبتدا والخبر لكانها داخلة عليهما لان الداخل
على الداخل على الشي حالة دخوله عليه داخل على ذلك الشي
ولاجل طلب القرب من المبتدا والخبر المطلوبين لها بطريق الاصالة
كان دخولها على الماضي الناسخ اكثر لانه اقل حروفا من المضارع
الناسخ ولكن يجب في اسمها كونه ضميرا اي غير المصنف
ان الضمير المحذوف ضمير الشان ولكن ابن مالك لا يرى انه يجب
ان يكون ضمير شان وتبعه المصنف عند الكلام على ما الكافة
عن عمل النصب وانما اشترط الجمهور ان يكون اسمها ضميرا محذوفا
لانها قد اثرت في المعنى تغيره من الجملة الى المفرد فاوجبوا
تغييرها في اللفظ لاجل تطابق اللفظ والمعنى واما سيبويه
فلم يوجب ان يكون جملة انما يشترط ان يكون خبرها جملة الا اذا
لم يذكر الاسم اما اذا ذكر جاز ان يكون خبرها مفردا كما في
هذا البيت وان يكون جملة كما في قوله ولو انك في يوم
الرخا سالتني البيت نص على هذا في المغني
لم يحتج لفاصل اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها دعا،
او جامد لانها لا تلتبس بان الناصبة للمضارع لان الناصبة
له لا تدخل الا على جملة فعلية فعلها متصرف ولذا اذا
دخلت المخففة على فعلية فعلها متصرف تفصل بينها
وبين الفعلية يؤاخذ مما ذكره الا في الفصل بلا اشكال لانه
لا يتعين ان يكون ان المخففة لان لا ترد بعد الناصبة
فلا يعلم من وجودها الفرق بينهما بخلاف غيرها مما يجب
الفصل به فانه يتعين كون ان مخففة من الثقيلة لان
الناصبة للمضارع لا يفصل بينها وبين الفعل بشي مما
ذكر الله الا ان يقال ان لا التي يوتى بها للتعيين كون ان
مخففة من الثقيلة يلزمها ان تكون نافية ولا الداخلة التي
تقع بعد ان الناصبة للمضارع وحينئذ فيحصل الفرق بها
قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد ان هذه مفردة
وهو غلط لان شرطها مفقود هنا او نفي بلا
او لن او لم ظاهره ان النافي هنا مقصور على احد ما ذكره ولم
اعلم له مخالفا وينبغي ان يتامل وجه الاقتصار على هذه فان
فيه دقة انتهى ثم قال في حاشية اخرى اعلم ان صاحب
اللباب اطلق في النافي ولم يقيده بما ذكره المصنف وهو
الظاهر وتخفف كان منهم من يقول الغالب اعمالها
ومنهم من يوجبه وهو قضية كلام المصنف هنا والظاهر

القول الاول لان الحاقها بان بكسر الهمزة اولى من الحاقها بان
بفتحها لان مشابهتها بان اقوى من مشابهتها لان لحصول الفائدة
بكل منهما مع مدخوله ولا كذلك ان لانها مع معموليها بمنزلة
اسم مفرد وان الغالب عليها الاهمال وكان كذلك
ووجه مشرق قال المصنف فيما علقه على شواهد ابن الناظم
صوابه وصدر بدل وجه الا انه لا يوجد في النسخ الا هكذا
انتهى والذي يظهر ان انه الصواب من جهة المعنى واما امر
الرواية فالامر فيه موقوف على النسخ وان كانت
تعليله الى اخره لقائل ان يقول اذا خففت ان وكان خبرها
جملة فعلية لا يجب الفصل الا اذا كان الفعل غير جامد ولا
دعاء وذلك ليحصل الفرق بينها وبين ان الناصبة للمضارع
ومقتضى ما ذكر في ان يكون حكم كان اذا خففت حكم ان اذا
خففت فكانوا يفصلون بين كونه اي الفعل دعاء او جامدا
او غيرهما فان كان دعاء او جامدا لم يحتج الى الفاصل والا احتيج
اليه فيحصل الفرق بين كان المخففة من الثقيلة وبين كان
المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع هذا باب
لا العاملة عمل ان اعلم ان اعمال لا هذا العمل

مخالف للقياس لان الاصل في العامل ان يكون مختصا بالقبيل
الذي يعمل فيه ولا هذه غير مختصة الا انهم اخرجوها عن
هذا الاصل فاعملوها في النكرات عمل ليس تارة وعمل ان
اخرى فاذا لم تقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح
فيها ان تحمل على ليس في العمل لانها مثلها في المعنى واذا قصد
بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها ان تحمل على ان في العمل
لانها لتوكيد النفي وان لتوكيد الايجاب فهي ضدها والشي
قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره لان الوهم ينزل الضدين
منزلة النظيرين ولذلك تجد الضد اقرب حضورا بالبال
مع الضد وعلى هذا فالمراد بقوله وشذ اعمال الزائدة
ان اعمالها شاذ قياسا وسماعا ولا كذلك التي كلامه فيها لان
التي كلامه فيها عملها ايضا شاذ لانه شاذ قياسا لا سماعا
قوله وشرطها ذكر سبعة شروط اربعة الى لا واثنان
الى اسمها وواحد الى خبرها واعلم انه انما يتحتم اعمالها عند اجتماع
الشروط المذكورة وعند عدم تكرارها اما اذا اجتمعت الشروط
المذكورة وكررت فانه لا يكون اعمالها واجبا بل جائزا
كما سيجي في لا حول ولا قوة الا بالله قوله وان يكون

اسمها نكرة اي سواء كان مفردا او مضافا او شبيها به **قوله**
وشذ اعمال الزائد انما كان اعمالها شاذا لانها غير مختصة وشرط
العامل ان يكون مختصا **قوله** ولو كانت لنفي الوحدة عملت
عمل ليس قال ابن الحاجب اسم ما ولا المشبهتين بليس هو
المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وهو في لا شاذ قال الرضي قوله وهو في لا شاذ اي
عمل ليس في لا شاذ وقال الواحدي في الشعر فقط نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل
عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر
لا منصوبا كخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز الغاؤها
ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل
بين اسمها وبينها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح
وذلك لضعفها في العمل كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها
اسمي ثم ذكر ان الظاهر في لا الاستغراق مع ارتفاع المبتدا
المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الايجاب للعموم على
الظاهر سواء كانت مع ليس او لا او غيرهما من نفي او نهي

او استفهام

او استفهام وان اسمها اذا انتصب او انفتح فهي نص في
الاستغراق **قوله** وان كان الاسم الى اخره اي الاسم
الواقع بعد لا اسم لا لان من جملة شروط اسم لا ان يكون
نكرة متصلا بها وهذا مفقود عند كون الاسم معرفة او
مفصولا بينها وبينه وانما وجب اهمالها حيث دخلت
على معرفة لفوات المشابهة التي عملت لاجلها لانها انما
عملت لاجل المشابهة لان من حيث كونها نافية للجنس وانما
كانت المشابهة منحصرة في نفيها الجنس لان ان لتوكيد الاثبات
في الجملة وهذه لتوكيد النفي فهما متناقضان والشيء قد يحمل
على نقيضه كما يحمل على مماثله واما اهمالها عند الفصل بينها
وبين اسمها فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم
ولا تأخير **قوله** ووجب عند المبرد وابن كيسان
تكرارها انما وجب تكريرها ليكون التكرير جبرا لما فاتها
من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس
هو تكرير النفي في الحقيقة وليكون تكريرها منبها على
كونها لنفي الجنس في النكرات بخلاف ما اذا عملت عمل ان
فان عملها كاف في هذا التنبيه لانها لا تعمل عملها الا في

لنفي الجنس **قوله** من شانيتا شاشا شاء جبر الترك نصبه
للضرورة والمالا انت متعلق بشا ومن شانيتا متعلق بشانيه
الشبيه بالمضاف ما تعلق به شي هو من تمام معناه **قوله**
ولا لذات للشيب في التسهيل ان الفتح اكثر **قوله**
وعلى البا ان كان مثنى او مجموعا المجموع على حد المثنى هو الجمع
الذي يعرب بواو رفعا وبيا جرا ونصبا **قوله** الا
وقد غنتهم عناه الامراهه والمشوون جمع شان وهذا
المعنى ماخود من القراة الشادة لكل امرء منهم يومئذ
شان يغنيه بالعين المهملة اى يهمه **قوله** وعليه البنا
تضمن معنى من التضمن عارض حالة التركيب فلا يكون معتبرا
فلذا قال المصنف قبل **قوله** والمراد بشبهه ما
اتصل الى اخره المتصل اما ان يكون مرفوعا ومثاله ما
ذكره اولا واما ان يكون منصوبا ومثاله ما ذكره ثانيا
واما مجرورا ومثاله ما ذكره ثالثا **قوله** او على
اعمالها اعمال ليس ليس بجيد لان اعمالها اعمال ليس خاص
بالشعر وكلامه فيما هو اعم منه **قوله** وان الاسم
منتصب بالعطف يعني على محل اسم لا بعد دخولها

او غير ذلك مما يختص بالفعل لا يجوز رفعه بالابتدا لئلا يخرج
ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه ولكن قد يرتفع
بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقول الشاعر
لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
التقدير ان هلك منفس اهلكته وروي لا تجزعي ان منفسا
بالنصب على ما قد عرفت انتهى اذا علمت هذا علمت انه مخالف
للمصنف في وجوب النصب بعد ما يختص بالفعل اللهم الا
ان يلزمه الشيخ ويقول ان الرفع ضرورة بنا على ان الضرورة
ما وقع في الشعر لكن الذي يظهر قول ابن الناظم ان المقصود ان
يخرج ما يختص بالفعل عن اختصاصه به وهو حاصل على
تقدير جعله مرفوعا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور نعم لو
جعلناه مرفوعا بالابتدا لخرج المختص بالفعل عن اختصاصه
به ولهذا قال ابن الناظم لا يجوز رفعه بالابتدا لانه على هذا
التقدير يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه به الا ان في كلام
ابن الناظم اشكالا من حيث انه مثل بقوله حيثما عمرا لقيته
فافهم مع ان الاشتغال لا يقع بعد ادوات الشرط عن اذا اطلقنا
وان يشرطه في الكلام وكلام الشيخ رحمه الله وان كان قد مثل بقوله

جئتما زيدا لقيته فاكرمه خالٍ عن الاشكال لانه قد استثني
بعد ادوات الشرط غير اذا وان من جواز الاشتغال بعدها
في الكلام فعلم منه امتناع مثله في الكلام قوله وادوات
الاستفهام غير الهمزة جعل هل مختصة بالفعل وعند
الكلام على تعريف الحرف اول الكتاب جعلها من قسم ما لا
يختص وجمع بينهما بانها انما تختص بالفعل حيث كان في حيزها
اما اذا لم يكن في حيزها تسلت عنه ذاهلة ودخلت على
الاسم واعلم انه انما يجب النصب بعد هل حيث قيل بحولته
اذا كان المشتغل فعلا اما اذا كان اسما كما في هل زيدا انا
ضاربه فانه لا يجب النصب بل يترجح الفعل قوله
الا ان هذين النوعين اي ادوات الاستفهام غير الهمزة
وادوات الشرط غير اذا وان يا الشرط المذكور فيهما قوله
ويمتنع في الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه استشكله شيخنا
وقال لا وجه لجزم تلقه لانه ليس بدلا ولا ابيانا ولا معطوفا
ولا فعل الشرط وكتبت اجبته بانه لما كان مفسرا للمجزوم
اعطي حكمه فجزم ثم وقفت في المغني على ما نصه مسألة
قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم

انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو
انا كل شيء خلقناه بقدر وهو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز
في محل رفع ولهذا اظهر الرفع اذا قلت اكله وقال في نحن
نومنه يثب وهو امن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده
عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل
جملة وقد يثبت جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير لم يثبت جواز حذف المعطوف
عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات
لابي علي ان الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما
ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي
ان منفسا اهلكته مجزومان في التقدير وان الجزم الثاني
ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان
اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز
اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها
الاسم وان لا يتقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه
بمن تمرر امرر ومنع من تضرب اضرب حتى تقول عليه وقال
فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض اسهل

من اضمار رُبّ بعد الواو وربّ شيء يكون ضعيفا ثم يحسن
للضرورة كما في ضرب علامة زيدًا فانه ضعيف جدًّا
وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب الاول
عن جواب الثانية كما استغني في نحو زيدًا ظننته قائما
عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكوره
انتهى ذكره هذا اخر وفيه اخر الكلام على الجملة المفسرة التي هي
الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله
وتسوية الناظم الى اخره [?] انها مردودة لان الناظم
قال والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما
فلم يسوّ بين ان وحيثما الا في وجوب النصب وهي صحيحة لا في
كل الوجوه قوله وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به
هذا على رأي سيبويه في ان المجرور في محل رفع على انه فاعل
ما احسن وزيد تابع له لاصطلاح اللفظ اما اذا قيل انه محل
نصب فالمانع غير ما ذكر وهو ان فعل التعجب جامد لا يعمل
فيما قبله قوله احدها ان يكون الفعل طلبا انما كان
النصب مختارا اذا كان المشتغل طلبا لامرين احدهما ان الطلب
بالفعل اولى منه بالاسم ومع النصب يكون الجملة فعلية والثاني

انه على تقدير النصب لا يلزم منه محذور بخلاف الرفع فانه
يلزم منه جعل الجملة الانشائية خبرا وبعضهم يمنعه واذا
دار الامر بين متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه اولى
بلا شبهة قوله وانما اتفق السبعة للتنبيه على انه
قد قرئ بالنصب لكن في غير قراءة السبعة قوله
وذلك لان الفاء الى اخره وقد ذهب جمهور البصريين الى ان الفاء
لا تدخل في خبر ال الموصولة خلافا للمبرد والزجاج ونقل
عن الكوفيين ذكره ابن ام قاسم في باب المبتدا قوله
في الخبر ليس المراد مطلق الخبر بل مراده انها لا تدخل في خبر
الموصول الذي هو ال واما الموصول اذا كان غير ال فان
الفاء تدخل في خبره اتفاقا وكذا اذا كان نكرة عامة موصوفة
بجملة فانها تدخل في خبره نحو رجل يأتيني فله درهم قوله
همزة الاستفهام نحو ابشرا انما كان الاغلب ان يدخل الاستفهام
على الفعل لان الذوات غالبا معلومة وكذلك الفعل نحو
أأنت زيد تضربه ينبغي ان يكون هذا على جعل الضمير مبتدأ
أما لو قدر فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
رأي الاخفش فالمختار النصب والاول رأي سيبويه

قوله [illegible]

قوله ونقل ابن الطراوة ان كان الاستفهام الى اخره
ما قاله ابن الطراوة هو الظاهر الا انه على قوله لا يكون المسئلة
من باب الاشتغال لانه يقول ان النصب فيها شاذ وليس من اقسام
الباب ما نصبه شاذ قوله ومنها النفي بما او لا او ان انما قيد
النفي بكونه احد هذه الثلاثة لانه لو كان غيرها لا يقع الاشتغال
بعده اصلاً او يقع لكن في الشعر مثال الاول ليس فانه لا يقع
الاشتغال بعدها مع كونها اداة نفي ومثال الثاني لم فانه لا يقع
الاشتغال بعدها الا في الشعر قوله حيث زيدا تلقاه
فاكرمه كذا قال الناظم وفيه نظر اي لان التمثيل تم عند قوله
تلقاه فان قصد بها المجازاة بدليل فاكرمه فلا تستعمل عند البصريين
الا بما وحينئذ يجب النصب وعند الكوفيين وان لم يشترطوا ما
لكنهم يوجبون النصب في هذه الحالة لانها من ادوات الشرط
قوله غير مفصول باما محله ما لم يكن المشتغل طلبا اما
اذا كان طلبا فالمختار النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية
خبرا قوله مسبوق بفعل غير مبني على اسم زاد الرضي في
الفعل قيدا اخر وهو ان لا يكون افعل به في التعجب اما اذا
كان افعل به فانه لا يطلب المشاكلة اذ ذاك بل الثابت للمشتغل

عنه

عنه ما ثبت له لو لم يدخل عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية لان
قوله وحتى ولكن وبل كالعاطف انما قال كالعاطف
لانه سياتي في باب العطف ان المعطوف بحتى ولكن او بل يشترط
له شروط احدها ان يكون مفردا والاسم المنصوب في باب الاشتغال
لا بد وان يكون بعض جملة وهي تكون معطوفة بذلك العاطف على
الجملة المتقدمة فلو جعلنا حتى او لكن او بل عاطفا امتنع العطف
لفقدان شرطه فجعلوا كل واحد منها منزلا منزلة العاطف في
اعطا حكمه له وعلى هذا فليس كل واحد من حتى ولكن وبل في
باب الاشتغال عاطفا بل منزلا منزلة العاطف وان كان
كل واحد منها في اصله عاطفا قوله ومن ثم الى اخر المسايل
كلها انما لم تكن هذه المسايل من باب الاشتغال لان المانع فيها ليس
هو الاشتغال بنصبه لمحل ضمير الاسم المتقدم فقط بل المانع
الاشتغال بالضمير وشي اخر وهو انه اذا امتنع ان يكون الفعل
عاملاً فيما قبله في باب الاشتغال لا يفسر عاملاً واذا لم يفسر
عاملاً بطل الاشتغال ان كان الفعل صفة
قوله اي مع فاعله وكذا قوله او صلة اي مع فاعله
الرابعة اذا بني الفعل على اسم غير ما التعجبية انما استثني الفعل

[illegible] اصلا

المبني عليها لانه جامد لا يتصرف فيه بتقدم ولا بتأخير ولانه
خرج عن الافعال بسبب دلالته على الزمان حتى انه التحق
بالاسماء في قبول بعض علاماتها وهو التصغير ولذا ادعى الكوفيون
اسميته وكانه لا فعل مبني على اسم وعلى هذا فالارجح الرفع لسلامته
من التقدير وعلى هذا يقوى ما قاله الرضي من اشتراط كون الفعل
في المسألة الرابعة غير فعل التعجب **قوله** وتضمنت الثانية
ضميره لانها اذا لم تتضمن ضميره لا يصح العطف لان الجملة التي عطف
عليها خبر عن المبتدا الذي بني الفعل عليه وفيها ما يربطها بالمبتدا
وهو ضمير المبتدا فلا بد في الثانية من ضمير يربطها بالمبتدا كالاولى
كذا قاله الاخفش واما سيبويه فظاهر كلامه يجوز المسألة وان
لم يكن في الجملة الثانية ما يربطها بالمبتدا لانه يجوز التخالف بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو رب شاة وسخلتها ويا عبد الله
وزيد ويا زيد والحارث ومن هذا قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان
والسماء رفعها بنصب السماء واما اذا كان العطف بالفاء فلا يحتاج
لرابط عنها لان الربط يحصل بها كما في الذي يطير فيغضب زيدا
الذباب **قوله** وهو المختار وفيه نظر لانه يجوز ان تكون
معطوفة على الجملة الكبرى غايته ان يكون من عطف الفعلية على

الاسمية والاصح جوازه ونصب الاسم المشتغل عنه عن ابي حيد كما
تقدم كذا قيل وفيه نظر فليتامل **قوله** الثالث ان يكون صالحا
للعمل فيما قبله لو اسقط الشرط الثاني واكتفى عنه بهذا الشرط لكان
حسنا لانه لا يكون صالحا للعمل فيما قبله الا بعد ثبوت كونه عاملا
قوله نعم يجوز النصب الى اخره يشير به الى ان الوصف ليس
مجمعا على اشتراطه بل من قال بانه يجوز ان يعمل اسم الفعل فيما
قبله وكذا المصدر الذي لا ينحل الى ان والفعل لا يشترط
الوصفية **قوله** او باسم مضاف اي الى ضمير المشتغل
عنه **قوله** بشرط ان يكون التابع نعتا الى اخره ادخل
التوابع الثلاثة اعني النعت والبيان وعطف النسق بالواو
على رايه من غير شرط والبدل بشرط ان يكون عامل المبدل منه عامله
لئلا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ضمير المبتدا وهو ممتنع او العامل
المشتغل من علقة بينه وبين المشتغل عنه واخرج التوكيد بجميع
اقسامه لانه ان كان بالمرادف فلا ضمير يربطها بالمؤكد اصلا ورأسا
وكذا ان كان باعادة لفظ المؤكد واما التوكيد المعنوي وان
كان معه ضمير لكن يجب ان يكون راجعا الى المؤكد فلا يمكن مع التوكيد
بجميع اقسامه ان يحصل مع العامل والاسم المشتغل عنه علقة

قوله اوعطفا بالواو وهو تابع في اشتراطه كون العاطف
الواو لابن مالك فانه قيده بذلك في التسهيل واما الرضي فلم يقيد
العاطف بكونه الواو بل اطلق في كل عاطف وما ذهب اليه الرضي
هو الظاهر لانه ان كان مستند ما ذهب اليه ابن مالك عدم سماعه
من العرب فليكن العطف بغير الواو متعينا اذ العطف لا يتوقف
في جزئياته على السماع وان لم يكن مستنده ذلك فكلام الرضي
على هذا اولى بلا تردد **قوله** فان قدرت الاخ بدلا
بطلت المسئلة انما بطلت المسئلة على تقديري الرفع والنصب
لانك لو قلت زيد ضربت عمروا اخاه وجعلت الاخ بدلا معمولا
لعامل اخر يلزم خلو الجملة الواقعة خبرا عن ضمير يربطها بالمبتدا
وهو لا يجوز ولو قلت زيدا اضربت عمروا اخاه بنصب زيدا وجعلت
اخاه ايضا بدلا لا يصح التركيب ايضا لانه لا بد في المشتغل والمشتغل
عنه من علقة نعم ان جعلت العامل في البدل والمبدل منه واحدا
كما ذكره المصنف صح وليس من باب الاشتغال لانك ان رفعت فالربط
موجود بين المبتدا والخبر وان نصبت فالعلقة موجودة بين
العامل والمشتغل عنه **قوله** الثالث يجب كون المقدر
الى اخره اعلم ان الشيخ قال في المغني انا اذا قدرنا العامل المحذوف

ذكره ثم

في باب الاشتغال نقدره مفقوما على الاسم المنصوب لئلا يلزم
مخالفة الاصل من وجهين حذفه وتقديره موخرا بلا ضرورة
تدعوا الى تاخيره ثم نقل عن البيانيين انهم يجوزون ذلك ثم قال
وفيه نظر وينبغي ان نفصل فيقال ان كان المقام يقتضي الحصر والقصر
فالظاهر ما قاله البيانيون من انه يقدر موخرا بل الظاهر
ان تقديره موخرا عند ارادة الحصر واجب لا جائز وان لم يكن
المقام يقتضي الحصر فلا يقدر الا مقدما كما قال الشيخ انتهى
وقال شارح اللباب في نحو زيدا ضربته المضمر مفسر بلفظه
وهو اولى لان المذكور دال على المحذوف قال وانما قلنا اولى لجواز
تقدير ما هو اعم وهذا الذي ذكره هو الظاهر لانه لا ضرورة تلجينا الى ان لا نقدر الا مثل لفظ العامل المشتغل **قوله**
واجب الرفع بالابتدا كخرجت فاذا زيد اعلم ان المرفوع بعد اذا
الفجائية في رافعه خلاف والاصح كونه على الابتدا وكذا الاسم
الواقع بعد ليتما حال كون ما كافة الارجح في رفعه كونه مبتدا
قوله وفي بقية الصور من معناه دون لفظه ليس شاملا
لزيدا ضربت اخاه فانه ليس معنى زيدا اضربت اخاه اهنت زيدا
ضربت اخاه بل اهنت زيدا ضربت اخاه لازم لمعنى زيدا ضربت اخاه

فالأولى ان يقول الأولى ان يقدر في نحو زيد اضربته من لفظه ومعناه
وفي زيدا مررت به من معناه وفي نحو زيدا ضربت اخاه من لازم
معناه ويدخل فيه ايضا زيدا حبست عليه فان التقدير فيه
من لازم معناه وهو اكرمت زيدا حبست عليه وايضا فيه نظر
لانه يجوز ان يكون التقدير في قولك يوم الخميس صمت فيه صمت
يوم الخميس صمت فيه وكذلك اذا قلت تاديبا ضربتك له يصح ان
يكون التقدير ضربتك تاديبا ضربتك له **قوله** نحو زيد
قام عند المبرد الى اخره فعلى هذا يكون زيد فاعلا لفعل محذوف
دل عليه قام الرافع لضميره ولا يجوز ان يكون مرفوعا به لان الفاعل
لا يتقدم والمبرد لا يقول بتقدم الفاعل على رافعه وقد يستويان
سوى بين المثالين في رجحان الفاعلية وقال في المغني وتقدير
الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر لما دلتها الاسمية وهي
ام نحن الخالقون وقال ايضا والرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا
ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وليس بين ما قاله
هنا من التسوية بين المثالين مخالفة لما قاله في المغني اخر الا انه هنا
سوى بينهما في رجحان الفاعلية على الابتداء وفي المغني رجح
احدى الفاعليتين على الاخرى **هذا باب**

التعدي

التعدي واللزوم

التعدي في اللغة التجاوز يقال
فلان عدا طوره اي جاوزه وفي اصطلاح النحاة ان يجاوز الفعل
الفاعل الى المفعول به فان تجاوزه الى غير المفعول به لا يكون متعديا
قوله احداهما ان يتصل به ها الى اخره يدخل في الفعل
المتعدي على القول بهذه العلامة كان نحو الصديق كنته لانه
صدق عليه انه الى اخره فلان زيد فيه على وجه لا يكون الضمير
فيه خبر فلا تخرج كان **قوله** ثم زاد في التسهيل باطراد
ليحترز به عن مثل مسموح والاصل مسموح به حذف الحرف
فاستتر الضمير فلا يقال لعدم اطراده **قوله** او على عرض
وهو ما ليس حركة جسم يدخل في هذه العلامة افعال متعديه
اتفاقا كفهم وعلم فانه يصدق على كل منهما علامة المتعدي بان
يقال المسئلة فهمتها فتتصل به ها ضمير غير المصدر ويصدق
عليه علامة القاصر كنهم بالتحريك افراط الشهوة في الطعام
وقد نهم بالكسر ينهم والنهم بالتسكين مصدر نهمت الابل زجرتها
ابن القطاع واما قال اذا شبع ليحترز به عن نهم اذا صار اكولا
فانه مما دل على سجية فيكون من القسم الثالث لا الرابع **قوله**
وضوء ونظافة ووضئ يوضا كذلك **قوله** نجس ونجس

قوله

صح

نجسا ونجاسة وقذر الشي وقذر قذرا وقذارة وقذرته
كرهته لوسخه وطهر وطهر طهرا وطهارة فهو طاهر قوله
كالوهد الوهدا اشتقاقا ووزنا ومعنى اي ارتعش
قوله وافعللى هذا ايضا مما هو ملحق بافعنلل فالملحق
بافعنلل نوعان قوله وحكم اللازم ان يعدى
الى اخره هذا اذا كان اللازم مما يمكن ان يعدى بحروف
الجر اما اذا كان اللازم لا يتعدى اصلا وراسا كحدث
وعرض فانه لا يكون حكمه ان يتعدى بالجار قوله
ويبقى الجر شذوذا ان جعل معطوفا على قد مع مدخولها
ورد عليه نحو وليل كموج البحر ونحو بكم درهم اشتريت
ثوبك ونحو ان في الدار زيدا والحجرة عمروا ونحو مررت
برجل صالح الا صالح فطالح لانه قد ذكر في باب حروف
الجر بعد ان ذكر حكم رب في الحذف فقال وقد يحذف غير
رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعي كما مر وقياسي
كقولك بكم درهم اشتريت الى اخره مما ذكرنا من الامثلة
وان جعل معطوفا على مدخول قد لم يرد شي مما ذكرناه
لان المعنى حينئذ ان الجر قد يبقى شذوذا وهو صادق ولو

بقي

[illegible]

بمسئلة واحدة وليس بناؤه بقاء الجر عند حذف الحرف قياسا
قياسا على المسئلة الواحدة قوله وقياسي وذلك الى اخره
جعله الحذف من ان وان وكي قياسا دون نصح وشكر غير
ظاهر لانه ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف حرف الجر
معهما اي تركيب بان سمع شخصه او لم يسمع فهو بعينه في
نصح وشكر وان اراد بكونه مقيسا انه لا يجوز الحذف الا فيما
سمع دون ما لم يسمع ولو كان ما لم يسمع موافقا للمسموع
في المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو هذا بعينه في نصح وشكر
لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله
قوله ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون الاية وذكر
ابن القاسم عن الاية جوابين احدهما انه حذف اعتمادا على
القرينة وفيه نظر لان المنزل في شانهم كانوا فرقتين بعضهم
يرغب فيهن لاجل المال وبعضهم يرغب عنهن لدمامتهن الثاني
انه اراد الابهام لحذف ليرتدع من يرغب فيهن ومن يرغب
عنهن وهذا الجواب حسن لان الذي يشترط امن اللبس يقول
اذا خيف اللبس لا يجوز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف
اللبس فيجوز الحذف لاجلها وقال الشيخ في المغني في الباب

الخامس بعد قوله حاتمه وامات رغبون ان ينكحوهن فانا حذف
الجار فيهما القرينة وانما اختلف العلما في المقدر من الحرفين في الاية
لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى
وهذا يوافق الجواب الاول من جوابي ابن ام قاسم وبما قررته يزول
النظر المورد عليه **قوله** واخترت زيدا الى اخره
هذا بنا على ما اصله من انه نصب بعد حذف حرف الجر
قوله كما اذا انتفى اللبس خلافه ابن الحاجب تاتي هنا
قوله او كان الثاني محصورا الى اخره اعلم انه اذا كانت
اداة الحصر انما وجب تاخير المحصور فيه وان كانت ما والا فان
قدمت بدون الا انعكس المعنى وامتنع التقديم وان قدمت
مع الا فان بنيت على انه يجوز ان يستثنى باداة واحدة شيئان
من غير عطف امتنع التقديم ايضا لفساد المعنى وان بنيت على
انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بدون عطف وهو الصحيح
فمنهم من جوز التقديم لعدم اللبس ومنهم من منعه حملا للحصر
بما والا على الحصر بانما **قوله** او ظاهرا والاول ضمير ليس
ما ذكره من وجوب تاخير الثاني اذا كان ظاهرا والاول ضميرا
بلازم بل يجب اتصال الاول لانه امكن الاتصال فلا يعدل

الى الانفصال واما المفعول الثاني فانت بالخيار ان شيت
قدمته على الفعل وان شيت اخرته عن الاول وهذا الاعتراض
نظير ما اعترض به المصنف على ابن مالك في باب الفاعل في الحكم
بوجوب التاخير حيث حصل بين الفاعل والمفعول التباس
او كان الفاعل ضميرا فقال الشيخ اذا كان الفاعل ضميرا وجب
وصله بالفعل وانت بالخيار في المفعول ان شيت قدمته
عليهما وان شيت اخرته عنهما **قوله** مجرى الامثال
المثل في الاصطلاح هو الكلام المشتمل على استعارة بالكناية
وفشا استعماله والجاري مجرى الامثال من جهة فشو استعماله
على ذلك الوجه واعلم ان الامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها
بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها فتقول الصيف ضيعت اللبن
للمخاطب بجميع اقسامه وهذا مثل لكل من يطلب من شخص شيا وقت
فراغه **هذا باب التنازع في العمل** انما ذكر
هذا الباب هنا لان المتنازع فيه قد يكون منصوبا على انه مفعول
به **قوله** ويتاخر عنهما معمول فيه امران الاول
لم يشترط فيه كونه ظاهرا وقد اشترطه ابن الحاجب وفيه نظر
لانه يلزم منه ان لا يكون ما ضربت وشتمت الا اياك من باب

التنازع مع انه منه ولا فرق بين اعمال الاول والثاني في اضمار
ضمير النصب على قوله الا من جهة الاولوية وعدمها لانه
يقول اذا اعملنا الاول واحتاج الثاني الى ضمير اضمر على المختار
لا على الوجوب ويكون على هذا الذي ذكرناه من انه يجوز التنازع في
الضمير المنصوب المنفصل بالا على تقدير اعمال الثاني قد حذفنا
الضمير مع الاول واما الشيخ وابن مالك فيقولان انا اذا اعملنا
الاول اضمرنا في الثاني ما يحتاج اليه وجوبا فينبغي ان لا تكون
هذه المسئلة من باب التنازع على قولهما لانا اذا اعملنا الاول
وجب ان نضمر في الثاني فان اضمرنا بدون الا انعكس المعنى
وان اضمرنا معها فالحروف لا تضمر الا انه يمكن ان يقال انه يجوز
ان يكون من باب التنازع ولا يضمر في الثاني للضرورة بل يحذفه
مع الا او نعمل الثاني دائما ونحذف من الاول ولا اشكال قوله
الثاني لا بد ان يكونا مرتبطين فلا يجوز قام قعد اخواك
وذلك لتكون الجملتان كالجملة الواحدة فيكون الفصل كلا فصل
قال ابن اياز في شرح الفصول عند الكلام على التنازع وهنا
تنبيه وهو ان العبدي نقل في شرح الايضاح ان بعض
الكوفيين يشترط في ذلك حرف العطف وانه لازم والاية الشريفة

والبيت يردان عليه نعم له ان يدعي حذف حرف العطف
وليس ذلك لضرورة وتبيين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى
اسمي والاية هي قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه والبيت
فقضى كل ذي دين فوفى غريمه البيت قوله وقد يتنازع
ثلاثة اي وقد يتنازع اربعة كهذا البيت طلبت فلم ادرك
بوجهي وليتني قعدت فلم ابغ الندى عند سائب قوله
ثلاثا او لا ثلاثين هو مفعول مطلق وانما كان مصدرا لان اسماء
العدد من الاسماء المبهمة التي لا يتبين معناها الا بحسب
ما تميز به وقد ميز بمصدر فيكون مصدرا قوله
ولا بين جامدين الظاهر جوازه في فعلي التعجب غاية ما في
الباب انه حذف مفعول فعل التعجب ولا بدع في ذلك قوله
ولا في معمول مقدم جعلوا منه قوله تعالى بالمؤمنين رؤف
رحيم وعلى هذا فيترجح الاول عند الجميع لاجتماع صفتي القرب
والسبق والصواب ان ذلك لا يجوز فيه التنازع لان الثاني
لم يجئ حتى استوفاه الاول قوله ولا في معمول متوسط الى
اخره الحق جوازه لان غاية ما فيه ان الاول يكون اولى بالعمل
واما انه ممتنع فلا لان معمول العامل يجوز تقديمه عليه وكذلك

المعمول المتقدم كما ذكر ذلك الرضي واختاره فيهما وقولهم انهم
ضربته او شتمته اذا قلنا بصحة التنازع فيه يكون احد المتنازعين
شتمت المضمر المفسر بقوله شتمته لانه من باب الاشتغال
فافهمه قوله ولا يمتنع التنازع في نحو زيدا ضرب الى
اخره لكن ينبغي في نحو زيد ضرب واكرم اخاه ان يمتنع التنازع
لعدم الرابط في الجملة المخبر بها الذي اهمل فعلها وينبغي ان لا
يمتنع التنازع في لا اطيب للعيش ما دامت منغصة لذاته
لانه ليس هنا مبتدا يخبر عنه بجملة لا ضمير فيها وان كان سببا
مرفوعا قوله جاز اعمال ايهما شئت بالاتفاق في شرح
الكافية لابن مالك ان الكوفي لا يجيز اعمال الثاني اذا كان
في الاول ضمير مرفوع تجنبا للاضمار قبل الذكر للمفسر وفيه
تخالف مع قول المصنف جاز اعمال ايهما شئت بالاتفاق وقال
ابن الحاجب ان الفرا يمنع اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا
للفاعل والثاني للمفعول لافضائه الى حذف الفاعل والاضمار
قبل الذكر قوله واختار الكوفيون الى اخره انما كان
قولهم مرجوحا لانه يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله باجنبي
والعطف على الشي قبل تمامه بخلاف مذهب البصريين فانه سالم

عن هذين قوله وبعضهم يجيز الى اخره الصحيح تبعا لابن
الحاجب والرضي ما قاله البعض لانه فضلة يحذف للدليل
الدال عليها فلا مانع منه قوله ولنا ان في حذفه تهيئة
العامل للعامل الى اخره هذا انما جار فيما اذا اعملنا الثاني
وحذفنا من الاول فلا وجه لجعله مرجحا للثاني على الاول
عند اعمال الاول قوله والكسائي وهشام والسهيلي
الى اخره فقال لهم ما ذهبتم اليه اشنع مما فررتم عنه لان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر قوله فالعمل
لهما نحو قام وقعد اخواك زاد الرضي جواز اضماره مؤخرا
فيما اذا استويا في طلب المرفوع كما تقول به في اختلافهما ويمكن
ان يقال انه اضمر مفردا على تاويل من ثم او من ذكر كما اول
في قوله ضربني وضربت قومك بهذا التاويل وقوله هو
انتهت مقالة الفرا قوله فان اوقع حذفه في لبس
وجب الاضمار في صورة خوف اللبس ظاهر لانا لو قلنا في مثالنا
استعنت واستعان علي زيد ولم نقل به لم نعلم او زيدا مستعان
به او عليه فانما وجب الاضمار مؤخرا لانه فضلة لا يغتفر فيها
الاضمار قبل الذكر قوله او كان العامل من باب كان الي

أخره هذا هو المشهور ولكن الصحيح ما قاله بعد ذلك من أنه
يحذف لان منصوب كان اصله الخبر وهو جائز الحذف للدليل
فلان الحذف في صورة الفضلة للدليل من باب اولى ولان احد
منصوبي باب ظن يحذف للدليل **قوله** مسألة اذا احتاج
العامل الى اخره منع بعضهم التنازع في متعد لاثنين او ثلاثة
لان العرب لم تستعمل ورد بان سيبويه حكى عن بعض العرب
متى رأيت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رأيت وزيد منطلق
على اعمال قلت **قوله** وذلك لان الاصل اظن وتظنني الى
اخره اي الاصل بعد اعمال الاول وقبل اعمال الثاني في مرفوعه
قوله والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخرين
انما قال في الاخرين ولم يقل فساد دعوى التنازع مطلقا لان
التنازع في الموردين صحيح لان اشتغال الثاني بضمير المتكلم المفرد
المنصوب لا يمنعه من ان يطلبهما على الفاعلية واعلم ان الشيخ
نجم الدين سعيد ذكر ما قاله الشيخ في صورة سؤال واجاب
عنه بان قال ذات التنازع بعد اشتغاله باق انما هو في ذات
ثبت لها الانطلاق وفيما قاله نظر لان التنازع انما يكون في شيء
معين لا مبهم ولو سلمنا ان التنازع في ذات ما ثبت لها الانطلا ق

اتحاد المادة ومنع نحو ضربت مضرب عمرو وما اشبه ذلك لانه
لا يدل على الدوام والمراد بالدوام الدوام عادة وجوز
جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وكلام المصنف
ظاهره جواز ضربت مضرب زيد ومنع تحركت مكان السكون
وجلست موضع القيام **هذا باب المفعول معه قوله**
وتشرب اللبن ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشرب والا
فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول
معه وهو الحق **قوله** وبالرابع نحو جاء زيد وعمرو قبله
او بعده قد خرج هذا بقوله فضله وكذلك كل رجل وضيعته
قوله فلا تكلم به وذلك لانه لم يوجد قبل الواو جملة
فيها فعل ولا اسم فيه معناه وحروفه واما ابو علي فانه يكتفي
بوجود الفعل مقدرا فان قلت لم اكتفي بتقدير الفعل فيما انت
وزيدا وكيف انت وزيدا ولم يكتف به في هذا لك واباك
مع ان الفعل مقدر قيل انما كان كذلك لان الفعل المقدر في
هذا لك واباك ممتنع ذكره بخلاف ما انت وزيدا وكيف انت
وزيدا فان الفعل محذوف فيهما جوازا لا وجوبا فكانه مذكور
فنزل منزلة تقدمه على الواو ذكرا فجاز النصب لوجود شرطه

فان قلت فقد قالوا اما انت وزيدا الى اخره قال
سيبويه اذا نصب مابعد كيف وذلك للكثرة وقوعهما ههنا
والشي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا قال المبرد لا
معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم
يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه
الممكن ومما نصب على المفعول معه باضمار كان قوله وما انا والسير في
متلف يبرح بالذكر الضابط اي ما اكون مع السير في مهلكة
ويبرح من برح به الامر اذا جهده والمتلف موضع التلف
وعنى بالذكر الضابط البعير الذكر والباقي الذكر للتعدية
اي يحمله على ما يكون من السير ذكره السيد في شرح اللباب
والناصب للمفعول معه الى اخره قال الرضي ان
الناصب له ما تقدمه من فعل او شبهه بتوسط الواو وهو
الظاهر ورجحانه كجاء زيد وعمرو واعلم ان معنى
النصب والرفع مختلف لانه مع النصب يكونان جا معًا وفي
الرفع يحتمل ان يكون جا معًا ومفردين او الثاني قبل الاول
او بالعكس فكيف يحكم برجحان العطف مع اختلاف المعنى والذي
يظهر ان يقال ان المتكلم ان قصد المعية نصبًا نصبه لا غير

وان لم يقصد المعية نصبا رفع لا غير ووجوب المفعول
معه الى اخره هذا بنا على انه لا يشترط في المفعول معه جواز العطف
وهو الصحيح فان بعضهم اشترط جواز العطف لصحة المفعول معه
لامتناع العطف في الاول من جهة الصناعة الاول
هو مالك وزيدا ووجهه من جهة الصناعة ان العطف على
الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند البصريين الا ان
المصنف وابن مالك يريان جوازه نصا على ذلك في باب عطف
النسق ولك ان تقول ما الفرق بين مالك وزيدا في وجوب
النصب وقوله ولا هذا لك وابا لك حيث حكم بامتناعه خلافا
لابي علي الفارسي وتجيب بان مالك وزيدا الدلالة على الفعل
فيه قوية لانها من وجهين احدهما الاستفهام لانه بالفعل
اولى والثاني من جهة الجار والمجرور المتعلق بالفعل فكانه مذكور
لقوة ما يدل عليه ولا كذلك هذا لك وابا لك فان الطالب منه
واحد فلم تقو الدلالة على الفعل وكذلك امتنع الاول دون
الثاني ورجحانه الى اخره اعلم ان الرجحان في النصب
على المفعول معه على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم
لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب لا يحتمل غير المعية

بخلاف الرفع فانه يحتمل امورا ثلاثة بل التحقيق انا اذا لاحظنا
مراد المتكلم لا يتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص
على المعية او لا يقصد فان كان الاول نصبت قطعا والا رفع
جزما فاين جواز الامرين مع رجحانية المفعول معه فالحق
ما ذكرناه اولا من انه مع قطع النظر عن مراد المتكلم واعلم
ايضا ان هذه الاحوال التي ذكرها للمفعول معه انما هي
على راي من يقول ان المفعول معه قياسي لا سماعي اما من
يقصره على السماع فلا يتاتى هذا على مذهبه لانه لا يتجاوز
حينئذ ما سمع فيه ذكر هذه الخلافية صاحب اللباب فيه
وذهب الجرمي الى اخره فان قلت هل يجوز
على راي الجرمي ومن تبعه ان يكون ما بعد الواو مفعولا
معه قلت ان حملت الاباحة على الاعطاء والوضع بين يـ
يديها فالظاهر الجواز لانه لا مانع من وضع الصحف والماء
بين يديها معا لنا كل ثم تشرب قلت مسألة تقديم المفعول
معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها رعاية
لاصل الواو الذي هو العطف مسألة نضب المفعول معه
منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ

لاقاه حتى تقددا اي كان العاشق مع المحبوب كعطشان لم يترك
شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية شربه ونهاية امتلائه
الاستثناء اخراج بالا او
احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا والمراد بالاخراج تحقيقا الاستثناء
المتصل وتقديرا المنقطع قال ابن مالك في الكافية وهو ما اذا
كان بعضا متصل وغيره منقطع ومنفصل يعني ان المستثنى على
ضربين اما ان يكون بعضا من الاول نحو قام الرجال الا زيدا اذا
اشرت بالقوم الى جماعة مشتملة على زيد فمتصل او غير بعض
منه نحو قام الرجال الا حمارا فمنقطع ومنفصل وقال السراج
اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون ما قبل الا دالا على
ما يستثنى ايضا ولذلك حسن قام القوم الا حمارا ولم يحسن
قام القوم الا ثعبانا ابن الحاجب المستثنى متصل ومنقطع المتصل
المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور
بعدها غير مخرج الرضي اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل
واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما
مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان
الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان

في الماهية لاشتراكهما في جميع اجزائهما حتى يجمعهما في حد والدليل
على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج
بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية
لاشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا
واخواتها هذا اخر كلامه وللقائل ان يمنع اختلافهما في
الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير
مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء
ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون
المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام
ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في نحو جاءني
القوم الا حمارا المخالفة الحمار للقوم في المجي ثم قال ثم ان
الاستثنا مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك
جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثنا المتصل مخرج ولا
اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له
على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي

بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج
زيد منهم بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له
على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي
بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج
زيد منهم بعد الدخول فان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجي
زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلا عن
مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثنا شي كثير كقوله
تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى اذا لبث
الخمسين في جملة الالف لم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن
مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم
في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة
ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد
المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة على
ان الاستثنا مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا يتعذر
دعوى عدم الدخول في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا
داخل في العشرة بعينه ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة
وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى

والمستثنى منه والة الاستثنا لم يكن له اسم واحد فقولك له علي
عشرة الا واحدا بمعنى على تسعة لا فرق بينهما من وجه
فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا
بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له
مفردة بلا استثنا وهو الخمستان والا لفسد الاستثنا،
وواحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شي من هذه المعاني
الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثنا مخرج يبطله هذا
ويلزم مثل ما قروا في بدل البعض وبدل الاشتمال لقوله
تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان
الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله
على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على
مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه
الاشكال ان كلها ما قرروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل
في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه
والناقض لمجي زيد وانتفا مجيه في جاني القوم الا زيدا
غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط
وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان

نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجبر
من معا لكنه جرت العادة بانه اذا كان الشي منسوبا الى شي
ذي جزئين او اجزا قابل كل واحد منها للاعراب اعراب الاول بحرو صح
منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك
الموقع وما بقي من اجزا المنسوب اليه بجر ان استحق الجر كالمضاف
اليه وينبغي ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
يستحق شيا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيه
بعد المرفوع وان كان جز العمدة في بعض المواضع نحو جاني
القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فريدة الكلام ان
دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها
انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض
في نحو جاني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم
زيد جاوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك
العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه
الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب
سابقان على النسبة بينهما ضرورة والفعل موضوع للمنسوب

والنسبة معه بخلاف الاسم في نحو زيد ابوك فان الرابطة التي
هي النسبة مقدرة بين المبتدا والخبر وهو التي يعبر عنها اهل
المنطق بلفظ هو وفي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو
المستثنى منه مع الا والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلاثة
قبل النسبة فلابد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل
النسبة فلا تناقض اسمي وفعلان وهما ليس
ولا يكون اما ليس فالصحيح فعليتها ولا اشكال فيها واما لا يكون
فلا يحسن عده فعلا لانه مركب من حرف وفعل والمركب من
حرف وفعل لا يكون فعلا وقول بعضهم ان اداة الاستثناء
يكون ولا شرط ضعيف لان يكون لا يدل على معنى الاستثناء بوجه
من الوجوه فالاولى ان يقال ان المصنف تساهل في عدها
فعلا وكان الكلام غير تام انما قدم المستثنى اذا كان
تاما لان غير التام مشتمل على عدم والتام مشتمل على وجود
والعدم سابق على الوجود وشرطه كون
الكلام غير ايجاب هذا بناء على الاعم الاغلب والا فالتفريغ
يكون في الايجاب اذا افاد نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة
وتحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح هذا رأي غير المصنف

واما المصنف فظاهر كلامه انه لابد ان يكون غير ايجاب اما
لفظا واما تقديرا والاستفهام الانكاري لم
يقيد الرضي الاستفهام بكونه انكاريا بل اطلق واعلم انه اذا
كان الكلام غير ايجاب وكان المستثنى منه مذكورا فيشترط
لاختيار الاتباع على البدلية شروط ان يكون الاداة الا وان
يكون متصلا وان يكون المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه وان
لا يكون مردودا به كلام متقدم وان لا يتقدم المستثنى على
المستثنى منه فالا رجح اتباع المستثنى للمستثنى
منه المتصل ما كان مخرجا عن متعدد حسا او حكما مثال الاول
نحو جاءني القوم الا زيدا اشرت بالقوم الى جماعة مشتملة
على زيد ومثال الثاني ضربت زيدا الا راسه فان اجزاء
زيد يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض الافعال وان كان
زيد مفردا متصل الاجزاء حسا والمنقطع ما لم يكن مخرجا
من متعدد سواء كان من جنس المتعدد المذكور او لا مثال ما كان
من الجنس وهو غير مخرج من متعدد كقولك جاء القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم ومثال ما لم يكن من الجنس
جاء القوم الا حمارا بداء ان يفيد اختيار البدل بتقييدين آخرين

ايضا بان تقول غير مردود به كلام تضمن الاستثنا، وغير متراخ
المستثنى عن المستثنى منه واحترز بالقيد الاول عن نحو ما
قام القوم الازيد ازيدا على من قال قام القوم الازيد افان
النصب هنا هو المختار لقصد التطابق بين الكلامين وبالثاني
عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الازيدا فان البدل
فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه
وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق نص على هذين
القيدين الرضي   نحو لا اله الا الله لا تمتنع رفع
الجلالة على الخبرية على قول سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا
تعمل في الخبر ولا بغير الحاقه كذا قيل الا انه يلزم منه الاخبار
بمعرفة عن نكرة في موضع لا يجيزه احد لان سيبويه انما اجاز
الاخبار بمعرفة عن نكرة في نحو كم جدنا ارضك واقصد رجلا
خير منه ابوه   وحمل عليه الزمخشري الى اخره وجه
جعلها من الاستثنا المنقطع انه تعالى ليس في مكان لا في
السموات ولا في الارض فلا يصح وعليه تعالى قوله من في
السموات والارض واما قوله تعالى وهو الله في السموات
وفي الارض فمؤول بالرحمة وما اشبهها   واذا

تقدم المستثنى على المستثنى منه الى اخره اعلم انه اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو
ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره
عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا اخوتك وجوز عند البصريين تقدمه
عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم فقوله
وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة
وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي سوى الجن فالضمير
الكلم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له اي المذكور
تفسير لذلك المضمر واعلم ايضا ان المستثنى مع الة الاستثناء
اذا قاما مقام المستثنى منه وذلك في الاستثنا المفرغ التزم
عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا
لا راكبا لم ياتني وخالفا الكوفيون فجوزوا في السعة تقدم المستثنى
على المستثنى منه والكلم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا
تقدم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب ومذهب
البصريين اولى لعدم سماع هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان
المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك

اخرجت زيدا من حكم المجي في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم
يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج
منه وكان حقه ان يجي بعد المستثنى والحكم معًا لكنه جوز لكثرة
استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم
الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معًا وفي الفرع الذي
ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه   وبعضهم
يجيز غير النصب الى اخره قال الرضي على انه قد حكى يونس ان
بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه الموخر
بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد فاحد بدل من مثله
ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي
خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتداء
ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت مالي احد الا ابوك وصديقا
حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمروا او عمرو فتنصب عمروا
على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو
كذلك   قد يسمى بدل لا يقال ان الدسيم ليس بدل كل
بل بدل بعض فلا يكون مما الكلام فيه لان كلامه فيما اذا كان البدل
بدل كل لانا نقول لم يرد ذلك وانما اراد مطلق البدلية

وينصب الباقي بالا على الاستثنا، اعلم انهم اختلفوا
في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل
معنًى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جا بعد تمام الكلام
فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل الا لقيام
معنى الاستثنا به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها
نائبة عن استثني كما ان حرف الندا نايب عن انادي وقال الكسائي
هو منصوب أن مقدرة بعد الا محذوفة الخبر ورد وقال الفراء
الا مركبة من ان ولا العاطفة فحذف النون الثانية من ان وادغمت
الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها
في الاعراب فبلا ورد بان لا على ما ذكر ليست عاطفة حتى تتبع
ما بعدها ما قبلها في اعرابه ولين سلم فلا العاطفة انما تقع بعد
الايجاب وانت تقول ما جا القوم الا زيد وبان فيما قال
عزلا لان ثانية وللا اخرى عما يقتضيه كل منهما وذلك لانه
ينصب بان مرة ويتبع بلا اخرى لعدم اجتماع الحكمين معًا
في موضع وبان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد
الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا

زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني وعلى هذا فهو مفعول
به وقال ابن الحاجب فيه العامل المستثنى منه بواسطة
الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم
الا زيدا اخوتك وعلى مذهب البصريين وجوابه ان في اخوتك معنى
الفعل اي ينتسبون اليك بالاخوة وجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه
لا يتقدم على عامله عندهم وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو
للعطف فروعي ذلك الاصل فيها هذا كله في المتصل واما
المنقطع فمذهب سيبويه انه ينتصب بما قبل الا من الكلام
كالمتصل قال في الكتاب تحمل على معنى لكن وعمل فيه
ما قبله لعمل العشرين في الدراهم وما بعد الا عنده مفرد
سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف
الا انها كلكن العاطفة لمفرد على مفرد في وقوع المفرد بعدها
ولذا وجب فتح ان بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي
والمتاخرون الذين راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة نصب
لكن للاسما وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو

نحو

قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا الآية وقال الكوفيون
الا في الاستثنا المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى
بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى
المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى
لا يلزم ذلك لانك تقول عليك دينار ان سوى الدينار الثاني
وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد
بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع
بعينه فان تعددت المستثنيات اعلم ان البصريين
لا يجيزون تقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل جميعا فلا
يجيزون الا زيدا قام القوم والكوفيون يجيزونه
فيجب نصبها في نحو قاموا غير زيد قال ابن ام قاسم وناصب
غير ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو
الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة
والمشهور ان انتصابها على حد انتصاب ما بعد الا استثني
لكن يلزم من هذا ان يكون عاملة النصب في نفسها اذا قيل
بان اداة الاستثنا هي الناصبة وهو مختار ابن مالك

هذا لا يرد الا ح

فايده كون اعتبار المعنى في تابع المستثنى بغير فتقول
قاموا غير زيد وعمرٍ وعمرًا   اتاني سواك
ظاهره انه اتى به على انه مما الخلاف فيه وهي ما اذا كانت
سوى اداة استثنا مذ لیل صدر الكلام وظاهره انه ليس مما
الكلام فيه فاما ان يقصد به ان الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء
او يمكن ان يكون مما يقصده بان يكون استثنا فيه غاية التاويل
ويكون المعنى لم يختلف سواك واعلم انه جعل مرجع الضمير
اسم الفاعل او البعض المفهوم من الكل السابق ولم يجز
كونه راجعا الى المصدر المفهوم من الفعل السابق ويكون
التقدير لا يكون هو اى القيام زيدا مع ان هذا النفي صحيح لانه
لا يلائم ما الكلام فيه لان المراد اخراج واحد من القوم وهو
لا يحصل بهذا التاويل فتعين ما قاله   قالوا
ولا تخرج عن النصب على الظرفيه الى اخره من وقوعها مبتدا
فسواك بايعها وانت المشتري ومنسوخته انزل لليلى لبس
بيني وبينها سوى ليلة انى اذا لصبور ومجروره بالحرف
قوله عليه الصلاة والسلام ما انتم في سواكم من الامم وقوله
من سوى نعشهم   انو بي لا يكون زيدا واسمها

تنبيه

ضمير مستتر اما التزم اضمار اسمها وجوبا للمراعاة باب الاستثناء
لان اصل الاستثنا ان يكون منصوبا الا اداة الاستثنا حيث
ضمنوا الفعل معنى اداة الاستثنا واخرجوه عن اصل وضعه   مرفوعه صح
ينبغى ان يراعوا ما لابد للفعل منه وما هو حق الاستثنا الذي
استقل الفعل اليه فجعلوا اضمارا مستترا ونصبوا المستثنى
على الخبرية فوجد المرفوع الذى لابد للفعل منه ولم يؤثر
في كون المستثنى تاليا اداة الاستثناء لانه مستتر
او مستتا بعنان فلا موضع لهما الذى يظهر القول الاول
لئلا يلزم التناقض لان الجملة المستانفة ليست من تمام المسند
اليه وكذلك على القول بالنصب على الحالية لانها تكون قيدا
في الاول   وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما
الجر على انهما حرفا جر انما جر المستثنى بكل منهما ولم ينصب مع ان
نصبه هو الاصل للفرق بينهما حرفين وبينهما فعلين فاعطي
الحرف الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان
عمل الحرف بالحمل عليه   وموضعهما نصب فقيل
هو نصب عن تمام الكلام قاله ابن ام قاسم في باب التمييز في
شرح الالفية عند الكلام على التمييز الرافع للابهام عن

النسبه ما نصه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي
انتصب عن تمامها اسمى فيكون العامل على قول من يقول انه
نصب عن تمام الكلام هو الجمله وقيل لانهما متعلقان
الى اخره معناه انهما في موضع المفعول به كمررت بزيد فهما
معديان ما قبلهما لما بعدهما الا انها تعدية على جهة السلب
قاله الجرجاني وفي مفسره الى اخره اعلم ان
المنصوب بخلا وعدا مفعول به اما عدا فعل متعد واما
خلا وان كان بحسب اصل الوضع قاصرا لانه يقال خلت
الدار من كذا الا انه ضمن حيث جعل اداة استثنا معنى
جاوزت فيتعدى بنفسه واعلم انا اذا جعلنا فاعلهما
ضميرا عايدا على البعض المفهوم من الكل السابق يفوت
المعنى المقصود لانه لا يلزم من خلو المجي عن البعض خلوه عن
الكل فالاولى ان يكون راجعا الى المصدر المفهوم من الفعل
السابق الحال بذكر
ويوث اي باعتبار الصفة الراجعة اليها وناعتها اي
الصفه ارجح فنقول راجحا حال حسنة ومرجوحا
حال حسن وقد يونث لفظها قال الشاعر على حالة لو

ان في القوم حاتما على جوده لضن بالما حاتم
ويقع وصفا انا بنا في ثلاث مسايل لا يقال كلامه في الشروط
للحال المتقدم ذكرها وهي الحال المؤسسة فلا يصح قوله
ويقع في ثلاث الى اخره بل في مسيلتين ويسقط الموكدة
لانها ليست مما هو بصدده لانا نقول لا نسلم ان هذه
شروط للحال المتقدم ذكرها بل لها وللموكدة من حيث
هي هي وانما قلنا من حيث هي هي للاحتراز من الحال الموطية
فان جمودها قياس فيها بالمشتق في ثلاث
مسايل احداها ان يدل على تشبيه اعلم انهم اختلفوا
في تاويل نحو كر زيد اسدا على قولين فمنهم من يقول ان
التقدير كر زيد مثل اسد وبدت الجارية مثل قمر وتثنت
مثل غصن ومنهم من يقول ان التقدير كما قال المصنف
وحصول الدلاله على التشبيه على القول الاول لا الثاني
وعلى هذا فلا يحسن قوله احداها ان يدل على تشبيه مع
قوله اولا وتقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق اذا اولت
بالمشتق تفوت الدلالة على التشبيه لا يقال ان معنى قوله
وتقع الى اخره اي الحال بحسب الحقيقه وهو المثل المحذوف

الذي يؤول بالمشتق وبه يصح قوله ان الحال جامدة دالة
على التشبيه فيستقيم الكلامان لانا نقول كلامه اخرا
يرد هذا لانه قال لان اللفظ فيها مراد به غير معناه
الحقيقي والتشبيه من قسم الحقيقة كادخلوا
رجلا رجلا فيه نظر لان كلامه فيما لا يصح ان يراد به معناه
الحقيقي وهو منتف هاهنا الثلاث الاول
هي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب
وانها لا تؤول بالمشتق في كونه مفهوما من كلام ابن مالك
في هذا البيت نظر لانه انما يفهم منه ان الكثير لكونها جامدة
ومؤولة بالمشتق او دالة على تسعير وان ما عدا هذين
قليل سوا امكن تاويله اولا لان اللفظ فيها
مراد به غير معناه الحقيقي قال اولا احداها ما دل على
تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام حال التشبيه ولا ما
في معهما لان كل واحد من زيد واسد استعمل في معناه
الحقيقي في قولهم كر زيد اسدا نعم اذا اريد من اسد شجاع
يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا اظهر بطلان قوله
اي شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت

الجارية قمرا واما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة ايضا لان معنى
قولهم بعته يدا بيد بعته ذا يد بيد اي شيئا صاحب يد بشيء
صاحب يد وكل من اليدين اريد به معناه الحقيقي فلا يكون
مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا فرجلا او ثم
رجلا او رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب
مستفاد من الفا او ثم عند ذكرها وعند عدمه منها مقدرة
ولكن حذف للاختصار الثالث ان يكون نكرة
انما اشترط ان يكون نكرة لانها لتقييد الحدث المنسوب الى
صاحبها بجنس من الاجناس والدال على الاجناس النكرات
لانك اذا قلت جا زيد احتمل اجناسا من المجي فاذا قلت
قايما مثلا تقيد بجنس القيام قالوا جا وحده
هو مصدر وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد وعدا
وعدة وفيه مخالفة الاصل من وجهين احدهما كونه مصدرا
والثاني كونه معرفة وجاوا الجما الغفير يقال
امراة جما اي كثيرة لحم المرافق والغفير الساتر اي جاوا
جماعة كثيرة ساترة بكثرتها وجه الارض
واصل صاحب الحال التعريف انما كان الاصل فيه التعريف

لانه بمنزلة المحكوم عليه والاصل فيه ان يكون معرفة
كان يتقدم عليه الحال هذا موافق لما قاله في باب المبتدا
وهو انه من جملة المسوغات للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها
بظرف مختص مقدم عليها فجعل التقدم هناك هنا مسوغا
للابتدا بالنكرة ولمجي الحال منها وقال في المغني ان التحقيق
ان المسوغ في باب المبتدا للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها
بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع الباس الخبر بالصفة
وقال ايضا ان تقدم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ
مجي الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون
صاحبها منصوبا وكلام الرضي يوافق ما قاله في المغني
لمية موحشا طلل انما يكون حالا منه اذا جوزنا الاختلاف
بين عامل الحال وذيها فيكون طلل معمولا للابتدا وموحشا
لمية او نقول ان طلل مرفوع بلمية وان لم يعتمد على شي
بنا على مذهب الاخفش والكوفيين وعلى هذا فيتحد عاملهما
وان لم نبن على جواز الاختلاف بين العامل فيهما وجب
ان يكون حالا من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون الحال
متقدمة على صاحبها   ولما جاءهم كتاب من عند الله

فيلزم منه ان يكون للمال مال وهو فاسد **قوله** وانما جاز هو
اكرم الناس رجلا الى اخره لما اشترط في نصب المميز الواقع بعد اسم
التفضيل كونه فاعلا معنى كان مقتضاه ان لا يصح النصب في نحو ما ذكر
لانه لا يصح ان يكون رجلا فاعلا معنى لفساد المعنى لانه لو قيل
كرم رجل على ان رجل فاعل بكرم لكان فاسدا اذ لا يصح ان يكون
كرم رجل خبرا عن هو فلهذا احتاج الى ان اجاب بان النصب لامر
ملجي اليه وهو كون افعل قد اضيف والمضاف ما دام مضافا
الى شي يمتنع ان يضاف الى غيره **قوله** احدها تمييز العدد الى
اخره انما امتنع في المسايل الثلاث لان وضع من المبينة ان يفسر
مصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو خاتم فيها
من اسا ومن ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل
لكون العدد الاعلى متعدد والمميز مفرد وفي الفاعل المعنوي
لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وكذلك المحول عن المفعول
نحو ما احسن زيدا ادبا وذلك لان اصله ما احسن ادبه **قوله**

ما احسن ادبه **قوله** ابرحت جارا هو من قولهم ابرحه الامر
اذا اعجبه قال الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا

وابرحت جارا اي اعجبت وبالغت وابرحه بمعنى اكرمه واعظمه
اذ المعنى عظمت فارسا اي اخوه اي عظمت فروسيتك وعظم
جوارك لكن ليس هذا هو الاصل المعدول عنه لكن الاولى ان يقال
ان فارسا عين فاعل عظم فيكون فاعلا معنى لان ما هو بمعناه فاعل
صناعة ومعنى   ومن ذلك نعم رجلا زيد اي مما هو فاعل
معنى وليس محولا عن الفاعل صناعة وانما كان منه لانه عين الضمير
المرفوع بنعم وهو فاعل صناعة فيكون رجلا فاعلا معنى
لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما انما لا يتقدم اذا كان اسما
لكونه ضعيفا في العمل وكذلك الجامد لا يتقدم عليه لاجل ضعفه
واعلم انه يمتنع تقدمه على عامله اذا كان اسما او فعلا جامدا باتفاق
احدها متى في لغة هذيل
قال ابن ولاد متى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته في متى
كمي اي في وسطه ويكون ايضا بمعنى من قال شربن بماء البحر البيت
الضمير في شربن عائد الى السحاب وذلك لانهم كانوا يعتقدون ان
السحاب ياخذ من ماء البحر ثم يمطر فلذلك قال شربن البيت
لعل في لغة عقيل اي ومعناها الترجي ايضا عند من يقول انها جارة
وقد قدمنا في باب ان ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء

وانها منزلة منزلة الحرف الزائد ولا تتعلق بشي وان المرفوع بعد
مرفوعها خبره   ولهم في لامها انما قال ولهم ليبين ان
هذا عند من يجر بها لا عند جميع العرب لان الذين ينصبون بها
لهم فيها عشر لغات   كيما يضر وينفع المعنى ليضر من
يستحق الضر وينفع من يستحق النفع   وقيل ما كافة
اي وان المصدرية مضمرة بعدها كما في جئتك كي تكرمني
والاولى ان يقدر اي الاولى ان لا تجعل جارة بل تجعل حرفا مصدريا
ناصبا للمضارع   الحمد دائبا اي دائما من قوله تعالى
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين اي دائمين انما قال وقد يدخل
لينبه على انه قليل لا يقدح في كونها مختصة بالنكرات لكن هذا
على راي من يقول ان الضمير في رب معرفة اما من يقول انه نكرة
فلا يتاتى الاعتذار على قوله   احدها التبعيض
علامته ان يكون في الكلام شي ظاهرا ومقدر هو بعض مجرورها
فالاول نحو اخذت من الدراهم شيئا والثاني نحو اخذت من الدراهم
الثاني لبيان الجنس علامته ان يكون قبلها اسم
مبهم يصح حمل مجرورها عليه   الثالث ابتداء الغاية
علامته التي لابتداء الغاية ان يكون الفعل الذي قبلها له امتداد

اداول ما له امتداد مثال الاول سرت من الكوفة الى البصرة
والثاني خرجت من الشام الى مصر فان السير له امتداد والخروج
وان لم يكن له امتداد الا انه اول لما له امتداد
ان سبقها نهي الى اخره اعلم انه اذا دخلت على مبتدا امتنع ان
يكون مسبوقة بنهي وبغير النفي والاستفهام
او استفهام بهل ينظر في تخصيص هل دون غيرها من ادوات الاستفهام
ماذا خلقوا من الارض مثال الظرف المكاني وقوله
اذا نودي الى اخره مثال الظرف الزماني قوله تعالى
مما خطيئاتهم لبيان ان لم يكن اغراقهم بالطوفان فادخالهم النار
الا من اجل خطيئاتهم واكد هذا المعنى بزيادة ما وفي قراءة
ابن مسعود ومن خطيئاتهم ما اغرقوا بتاخير الصلة
ويترتب ملكا ابن القطاع ملك الله كل شي ملكا وملكا
السادس تقوية العامل الى اخره كذلك اذا حذف الفعل فانه
يقوى باللام نحو بالزيد اذا قلنا ان العامل الفعل المحذوف
الذي هو ادعوا لله لا يوخر الاجل اي انما يقسم بها
في الامور العظام التي لها خطر فلا يقال لله لا تقدم الحجام
وهي بمنزلة قولك والله ومثله قول الشاعر لله يبقى على

الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس الحيد العقد
في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتو في القرن والجبل وغيرهما
حيد وحيد ايضا الثاني التعدية نحو ذهب الله
بنورهم فان قلت الباء للتعدية في بقية المواضع قلت
بلى ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع
فانها افادتها مع شي اخر فلذلك افرد معنى التعدية وجعل
قسما على حدة وهذا السؤال والجواب يجريان في اللام
ايضا وما اشبه ذلك والسادس المصاحبة والواو
والفرق بين الباء ومع ان مع تثبت المصاحبة ابتداء والباء
دواما الثامن الظرفية نحو وما كنت بجانب الغربي
قال في المغني لما ان تكلم على الجملة الرابعة التي لها محل وذكر اشياء
الرابع ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي
صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون ان ذي بمعنى صاحب
فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في
وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بلغة طي

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في
لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد
المجرور وهو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق
نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد
لم يذكر في وقت وبهذا الاخير ضعف قول الاخفش في
يا ايها النفس ان ايا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة
وعائد اي من هم الناس على انه قد حذف العائد حذفا لازما
في نحو ولا سيما يوم بتمن رفع اي لا مثل الذي هو يوم ولم
يسمع في نظايره ذكر العائد ولكنه نادر فلا تحمل الجملة عليه
انتهى نحو ليس كمثله شي هذا التمثيل واقع على راي
البعض واما المحققون فقالوا انها ليست زائدة فيه قال
في الكشاف قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون
نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية
لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه ثم قال فاذا علم انه من باب الكناية لم يقع
فرق بين قوله ليس كالله شي وبين قوله ليس كمثله شي الا ما
تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما عبارتان متعقبتان على

معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته وحتى لانتهاء الغاية
الغاية لها معنيان احدهما ان يكون بمعنى النهاية والثاني ان
يكون بمعنى جميع المسافة وحيث قالوا الى او حتى لانتهاء الغاية
فالمراد المعنى الثاني ولا يصح الاول لان نهاية الشي لا امتداد
لها ومعنى كي التعليل هذا اذا قلنا انها جارة وهو
التعليل كما ذكره قبل حيث قال والاولى الى اخره
بقنة الحجر قنة الجبل اعلاه والحجر مكان وقوله مذ حجج
اي سنين ومعنى قوله اقوين اي خلون ان كان
حاضرا نحو منذ يومنا انما ترك المستقبل لانهما لا يجرانه اصلا
ورب للتكثير هذا بالنظر الى الاستعمال لا
بالنظر الى الوضع لان الوضع لا يوصف بكثرة ولا قلة
من هذه الحروف ما لفظه مشترك الى اخره لما فرغ من ذكر
معاني الاربعة عشر حرفا ذكر ما هو منها مشترك بين الاسمية
والحرفية والفرق بين معنى كل من هذه الالفاظ اسما وحرفا
اما اذا قلنا انه اسم يكون معناه في نفسه واذا قلنا انه حرف
يكون معناه في مدخوله في مذ ومنذ ظرفان باتفاق
قال في شرح اللباب في باب الاضافة ان بعضهم ذكر ان مذ

ومنذ يقعان مبتدئين والجملة بعدهما مضاف اليها الزمان
مقدرا وهو الخبر والتقدير في قولك ما رأيته مذ دخل
الشتا اول المدة او جميعها زمان دخول الشتا ففي قوله
باتفاق نظر ولذلك قال في المساعد ذهب ابو الحسن
الى انك اذا دخلت مذ ومنذ على الجملة مطلقا انهما مبتدآن
والخبر زمن مقدر لانها عنده لا يدخلان الا على الزمان
وتنصر مولانا البيت يريد هذا الشاعر انه ينصر مولاه
على كل حالة سوا كان ظالما او مظلوما   تزاد كلمة
ما انما قال تزاد كلمة ما دون ان يقول ما الكافة ليصح
قوله فلا نكفهن فيبقى العمل قليلا   تحذف رب
ويبقى عملها الى اخره الحاصل مما ذكره في رب انه يجر بها
كثيرا واكثر وقليل واقل فالكثير بعد الفاء والاكثر
بعد الواو والقليل بعد بل والاقل بدونهن مما
تقدم   بكم درهم اشتريت ثوبك اي اذا جرت
كم الاستفهامية بحرف الجر فانت بالخيار في مميزها بين
ان تجره وتنصبه واذا جررته يكون بحرف جر مقدر على
الصحيح وهو غير موقوف على سماع وانما كان هذا هو الصحيح

عند

عند الجمهور قالوا لانها محمولة على العدد الذي لا يجر مميزه
وكذلك هي وفيه نظر لانه يلزم من حملها على ما لا يجر ان لا
يكون جارة وايضا ما هي محمولة عليه انما امتنع ان يجر مميزه
لمانع وهو مفقود في كم ويلزم الجمهور ان يقولوا بجر مميز
العدد بمن وهم قد قالوا في باب التمييز ان مميز العدد لا يصح
جره بمن فالظاهر ما قاله   ان في الدار زيدا والحجرة
عمرا اي اذا تقدم مجرور ومرفوع او منصوب وعطف عليهما
مجرور ومرفوع او منصوب فان الجر يكون اذ ذاك بحرف
مقدر لتقدمه ما ذكر وانما قالوا هذا لئلا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين   وكقولهم مررت
برجل صالح الى اخره اعلم ان سيبويه حكى مررت برجل صالح
ان لا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره الا يكن صالحا
فهو طالح وان لم يكن صالحا يكن طالحا
قوله ولا تحذف النون التي تليها علامة
الاعراب هذا بنا على ان الاعراب بعد اخر الاسم لا على اخره
وقد صرح الرضي بان الاعراب بعد الاخر من غير فاصل لا
على الاخر   لا لمعنى الا مع خلافا للزجاج الاولى ان

يقول لا بمعنى الحرف ليشمل ما اذا كانت الاضافة على معنى
من فانه امر متفق عليه ولا كذلك التي بمعنى في وعلى
معنى في هذا راي لبعضهم وصلحا للاخبار به صالحا
خبر عن المضاف اليه لا عن المضاف والتقدير وان يكون المضاف
اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف واستغنى عن ذلك
لغرابة واعلم ان الضمير في به اذا جعل عايدا للمضاف اليه وفي
عنه للمضاف يصح كلام المصنف من غير تاويل ولا تقدير
فان انتفى الشرطان الى اخره اعلم انه ذكر اولا ان الاضافة على
ثلاثة اقسام وحكم بانه اذا انتفى ان يكون الاضافة على معنى من
تعين ان يكون بمعنى اللام وفيه نظر لانه يلزم من انتفا كونها
بمعنى من تعين كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى في اللهم
الا ان يكون ذكر هذا اتباعا للقايل بان الاضافة اما على معنى اللام
او من بحسب وليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام او
معنى من ان اللام او من مقدر وانما المراد من ذلك القصد
الى ان المضاف انما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجر لان الاسماء
المحضة لا حظ لها في العمل فالاضافة بمعنى لام الملك
الى اخره الاولى ان يقول بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه ظرفا

للمضاف لان الاضافة على رايه لا تنحصر في التي بمعنى اللام ومن
حتى يلزم من انتفا احدهما ثبوت الاخر نوع تقييد
لتعرف المضاف بالمضاف اليه قال الرضي وانما افادت تعريفا
مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع
المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت
غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام ما بين
غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب
وبالجملة يكون بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
كما كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية كذا هذا اصل وضعه
ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على
خلاف وضعه فلا يطعن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه
بمعنى اللام ان معناه معنى غلام لزيد لان معنى غلام لزيد واحد من
غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان
كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد انتهى
كغير ومثل اذا اريد بها مطلق المماثلة الى اخره صرح في ان مثلا وغيرا

لها حالتان احداهما ان لا يتعرفا بالاضافة وهي ما اذا اريد مطلق
المماثلة والمغايرة وانما لم يتعرفا حينئذ لان مغايرة زيد مثلا
في قولك غير زيد يفعل كذا ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى
اذ كل ما في الوجود الا ذاته مغايرة وكذا مماثلة زيد لا تخص
ذاتا معينة الثانية ان يتعرفا بالاضافة وهي ما اذا اشتهر المضاف
بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته في شيء من الاشيا كالعلم
والكرم نحو غير المغضوب عليهم فان غيرا هنا تعرف بالاضافة
لانحصار الغيرية اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد الا
المغضوب عليهم فغير المغضوب عليهم هم المنعم عليهم ونحو زيد
مثل حاتم اذا اشتهرا بالكرم وهذا ما عليه المحققون من ان
غيرا ومثلا لهما حالتان كما ذكر المصنف ولا يشكل ما ذكر
بمثل قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل لانهم اذا جعلوا
غيرا فيه معرفة لا يجعلونه صفة لصالحا بل بدلا او زعم
المبرد ان غيرا لا تتعرف بالاضافة ابدا ولا بغيرها وقال
السيرافي ان وقعت بين متضادين تعرفت والا فلا وقال
ابن السراج ان كان المغاير واحدا تعرفت وقال ابن مالك
وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم

بتعريفهما

بتعريفهما واكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدين وحمل عليه
غير المغضوب عليهم تنبيه مما لا يتعرف بالاضافة ما وقع
موقع النكرة التي لا تقبل التعريف رب رجل واخيه وكم
ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ولا ابا لك ونحوها
لان رب وكم لا يجران المعارف والحال واسم لا واجبا
التنكير لا كمالها لا يلزم من ارادة كمالها عدم التعدد
لجواز ان يكون المشارك في كمال المماثلة والمغايرة متعددا فلا
يلزم من ارادة الكمال التعريف فالاولى ان يقول لا اذا وقعا
بين الضدين وتسمى الاضافة في هذين النوعين
الى جر اعلم انه قسم في التسهيل الاضافة الى محضة وغير
محضة وشبيهة بالمحضة وجعل منه اضافة الاسم الى
المسمى نحو شهر رمضان وسعيد كرز والصفة الى الموصوف
نحو سحق عمامة وقال ابن عصفور في هذه غير محضة وقيل
محضة ومن الشبيه بالمحضة اضافة الملغى للمعتبر نحو ثم
اسم السلام عليكما وعكسه اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح وهذه الصفة
ثلاثة انواع الى جر اعلم ان اضافة المصدر محضة خلافا

لابن برهان وابن طاهر بدليل نعته بالمعرفة قال إنّ
وجدي بك الشديد أراني عاذرا من عصرت فيك عذولا ولم
يذكر أيضا أفعل التفضيل وفيه خلاف الأكثرون على انه يتعرف
وانما لم يذكرهما المصنف لان الصحيح عنده انهما يتعرفان بالاضافة
فانت بمحوش الفواد اي يقظ الفؤاد مبطنا
سهدا اذا ما نام ذو الفؤاد... ثلاثة احوال
او نون التثنية كما في ضاربا زيد انما اقتصر ههنا على قوله
او نون التثنية او الجمع في التخفيف الحاصل بالاضافة اللفظية
مع انه قال قبل انك تحذف للاضافة نون التثنية وشبهها
ونون الجمع وشبهه فذكر انه تحذف اربع نونات لان كلامه
هنا في اضافة الوصف الى معموله وهو لا يمكن ان يكون مشبها
بالمثنى ولا بالجمع فلذلك اقتصر على نوني المثنى والمجموع على
حده واما رفع القبح الى اخره يلزم مما ذكر انه
يرجح الفرع على الاصل لان الجر فرع النصب ولا مانع منه
لان من الفروع ما دلّ على اصله بل منها ما لا يستعمل ابدا
فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة الى اخره وذلك
لانها اذا رفعت الوجه يتعين ان يكون رافعة لضمير او الملابس

ضمير لان المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط
الصفة بالموصوف فلذلك كان قبيحا لا انتفاء قبح
الرفع انما كان منتفيا حيث اضيف الوجه الى ضمير الموصوف
لانه قد حصل الربط بين الموصوف والصفة بالضمير والمضاف
اليه يخص الاضافة اللفظية يحترز به عن الاضافة
المعنوية وانما قال بال دون ان يقول اداة التعريف
ليشمل قول من يقول بانها اداة تعريف ومن يقول بانها اسم
موصول كالجعد هو صفة مشبهة وقوله الشافنات
جمع شافنة اسم فاعل وقوله الجوازم اي التي تحوم حول الماء عطشى
وقوله بالاسر اصله من الاسر حذفت النون للضرورة
كالضارب زيد انما منع الجمهور اضافة نحو الضارب زيد لانه
لا يحصل فيها تخفيف في اللفظ ولا رفع قبح واما الضارب الرجل
فبالحمل على الحسن الوجه ووجه الشبه ان كلا منهما صفة مقترنة
بال وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وجوز الفراء
الى اخره ظاهر هذا الكلام انه يخالف ولو كان مثنى او مجموعا
والظاهر انه لا يخالف في المثنى والمجموع احد اذا اضيفا الى
نكرة او معرفة لان التخفيف يحصل بحذف النون كما ان مراده

بالوصف ما كان نحو الضارب زيد وحينئذ فلا اشكال
مطلقا سواء كانت تلك المعرفة علما او غيره
بخلاف الضارب رجل اي فانه لم يجوزه بل منعه تبعا للجمهور
وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك
موضع الضمير خفض وقال الاخفش نصب واعلم ان القايل
بان الضمير في الضاربك مضاف اليه قال بان الضاربك محمول
على ضاربك الملتزم فيه الاضافة من غير نظر الى تخفيف لان الاضافة
التي يقصد بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز
ان يقال ضارب زيدا وانما كانت لازمة لرفضهم الجمع بين التنوين
والضمير المتصل المنصوب وذلك لانه لو قيل في ضاربك ضاربنك
لزم منه الجمع بين شيئين قد رفض الجمع بينهما وذلك لان التنوين
يشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم تكن
الاضافة فيه لازمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة
واحدة وهو مرفوض فلما ثبت اضافة ضاربك من غير نظر الى
تخفيف حمل عليه الضاربك ويمكن الفرق بينهما بان الاضافة في
ضاربك لازمة للضرورة الداعية ولا كذلك الضاربك ولذلك
قال الاخفش في تعليل كونه في موضع نصب في ضاربك ذلك

لانه لو جمع بينهما لزم ما ذكرناه قبل فتعين حذف التنوين فرارا
من المحذور وكذلك قال ان الضمير في محل نصب في الضاربك
وظاهر كلام غير الشيخ ان الاخفش لا يقول ان الضمير في الضاربك
في محل نصب وهو ظاهر ما نقلنا عنه من التعليل فلتراجع الكتب
المبسوطة تنبيه قال في ضوء المصباح انما شاع الضاربك
والضاربه لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما
اتصل حصل التخفيف جدا فهو منصوب في الضاربك
انما كان منصوبا في الضاربك لانه لا يضاف في هذه الحالة الا الى
ما فيه ال وحيث انتفى ما فيه ال امتنع ان يضاف هذا على رأي
الجمهور فكما لا يجوز في الضارب زيد الا النصب وكذا في الضاربك
مخفوض في ضاربك انما جزم سيبويه في ضاربك بان
الضمير في محل جر ولم يجز ان يكون في موضع نصب لاجل انه لا
تنوين فيه والتنوين انما يحذف لاجل ال وهي ليست موجودة او
للاضافة وهي ممكنة فتعينت ويجوز في الضارباك
والضاربوك الوجهان قال في المساعد فاذا قلت هذان الضارباك
او هؤلاء الضاربوك صار كون الكاف في موضع نصب ويكون سقوط
النون للطول وكونها في موضع جر ويكون سقوط النون للاضافة

وقال المصنف ان الوجهين جائزان في هذا باجماع وليس كذلك
بل جوازهما قول سيبويه وقالت الجرمي والمازني والمبرد
وجماعة هو في موضع جر فقط اذ الاصل سقوط النون
للاضافة فلا تعدل عنه الا اذا تعين غيره كما في قولك هذان
الضاربا زيدا انتهى   ويحتمله ان رحمه الله قريب
انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله تعالى لا يطلق
عليه مذكر ولا يجوز اضافة اسم لمرادفه قال في شرح اللباب
واعلم انه لا يجوز اضافة اللقب الى الاسم كما يجوز العكس لان
اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء اخر من معنى النعت
فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا انتهى
ولا الى صفته هذا عند البصريين واما الكوفيون فيجيزون
اضافة الصفة الى موصوفها محتجين بقوله تعالى حق اليقين
وهذا عند البصريين متأول وعلل البصريون ما ذهبوا
اليه بان الاضافة يراد بها التعريف او التخصيص والشيء لا
يتعرف بنفسه ولا يتخصص واعلم ان محل الجواز عند الكوفيين
اذا اختلف لفظ الصفة والموصوف   ولا صفة
الى موصوفها اي لانها يخرجها عن وصفها بتقدمها وخروجها

عن

عن كونها تابعه وخروج متبوعها عن كونه متبوعا ولانه
يؤدي الى توهم اضافة الشيء الى نفسه   ومن
موخر الثاني الى اضافة الموصوف الى صفته حبة الحمقاء
انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر
السيل بها فيقلعها ومواطئ الاقدام قاله الرضي الى
وتاويله متقدم ان يراد بالاول الى اخره محل هذا اذا انسبت
الى الاول ما نسبته الى الذوات اما اذا نسبت الى الاول
ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى كما
في قولك كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت هذا
المسمى الى قوله ومسجد المكان الجامع ذكر الشيخ الرضي
ان تاويله ومسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا
اليوم جامع للناس في مسجده   ومن الثالث قولهم
جرد قطيفة قال في شرح اللباب في تاويل جرد قطيفة
لانهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة وقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيره
اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به واعلم ان الشيخ الرضي فسر

الجرد بالبالي وقال في العباب القطيفة دثار مخمل والجمع
قطائف   والافراد كخلا اي عدم الاضافة
ومنها ما هو واجب الاضافة المراد من وجوب الاضافة
كون الاسم ابدا مضافا او يقطع عن الاضافة لكنه في حكم
المضاف وهو انما يكون في كل اسم مضاف ولا يعقل مدلوله
الا بالنسبة الى غيره فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الالتزام
ولا تستعمله العرب مفردا لتعرف مدلوله على سبيل الوضوح
وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم لنسبة الاضافة مطلقا في
كل اسم بهذه المثابة وليس كذلك لان الاب والابن وما
اشبههما لا تعقل الا بالنسبة الى غيرها ومع ذلك فانها تستعمل
غير مضافة   نحو كلا وكلتا تقول كلا الرجلين وكلاهما
وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعنده ولدى زيد ولداه
وقصارى الشيء وقصاراه اي غايته وسوى زيد وسواه
وذي وذات قال في باب الاسما الستة وذو ملازمة للاضافة
لغير اليا وهو مخالف لما ذكره هنا وتحقيق الكلام في اليا بين
ان ابن مالك قال في الالفية لما ذكر شرط اعراب الاسما الستة
بالحروف وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك

ذا اعتلا وهو شامل لذو وقال في التسهيل في باب الاضافة
ومنها ذو واولو وفروعهما ولا يضفن الا الى اسم جنس ظاهر وكذا اولو
واولات وقد يضاف ذو الى علم وجوبا ان قرنا وضعا والا فجوازا
وكلاهما مسموع انتهى وهو صريح فيما ذكره الشيخ هنا وحينئذ فيترك
العمل بما فهم في باب الاسما الستة ويعمل بما هنا لانه اذا تعارض
المفهوم والمنطوق قدم المنطوق لان دلالته اقوى
وهي لبيك عند سيبويه كان اصله ألب لك البابين اي اقيم لامتثال
امورك كالمقيم في موضع من ألب بالمكان اذا اقام به تقال
البيت بالمكان ولبيت به ثم قلبوا البا الثانية يا استثقالا
كما قالوا تظنيت واصله تظننت والمراد من التثنية التكرير
ويكون المعنى البابا كثيرا كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
فان المراد التكرير اي كرة بعد كرة فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجار الداخل
على المفعول واضيف المصدر اليه وانما فعل ذلك ليغرغ المجيب
بالسرعة من التلبية ويشمر لامتثال المامور به وقد حكى الخليل
ايضا ان لب بالمكان بمعنى ألب فيكون لبيك تثنية لبا من غير
حذف ورد وقيل هو من قولهم دار فلان تلب داري اي

تحادثا اي انا مواجهك بما تحب اجابة لك
وعامل لبيك من مثناها هذا استدل على انه ليس له فعل من لفظه
اذا شق برد الى اخره كان من زعمات العرب الكاذبة انه اذا
شق عند البضاع شي من ثوب دام الود بينهما والا تهاجرا وقال
ابو عبيدة كان من شان فتيان الاعراب اذا انجلت السوامع الفتيات
للتغزل ان يتبابتوا بشق الثياب طلبا لتاكيد المودة وشدة
المعالجة في هذا ذلك في البيت الوصفية مردود
لذلك اي للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه
الا كونه مفعولا مطلقا واعلم ان المصنف اعترض على الاعلم
في قوله ان الكاف في هذا ذلك حرف خطاب بثلاثة اوجه
احدها انه سمع حنانيه باضافته الى ضمير الغائب وسمع ايضا
لبي زيد فتعين ان يكون الكاف في لبيك اسما لقيامه مقام الاسم مقامها
لان الاسم انما يقوم مقام الاسم وثانيها انهم حذفوا النون وهي
لا تحذف في مثل لبيك الا للاضافة الثالث ان الكاف الحرفية
انما تلحق الاسما التي تشبه الحرف وحنانيه الحاقي حنانيه ضمير
قطعا فلتكن الكاف كذلك ولم يحذفوها في ذانك
انما لم يحذفوها لان الكاف حرف وهو لا يضاف اليه

وفيه

وفيه رد على يونس في زعمه انه مفرد وقال ابو علي متعذر
اليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف
على لغة من وقف على افعى وقال افعي بالياء ولا يخفى ما فيه
قوله وقول ابن الناظم ان خلاف يونس في لبيك واخواته
وهم انما كان وهما لان خلافيته مقصورة على لبيك لا على اخواتها
قوله حيث لي العمائم صدله ونطعنهم تحت الحبا بعد
ضربهم ببيض المواضي احتبى الرجل اذا جمع ظهره وساقيه بعمامته
وقد يحتبي بيديه والاسم الحبوة والحبوة يقال حل حبوته
والجمع حبى قوله واما نحو اذا السما انشقت الى اخره اي
هو مثل هاذ كذي في ان المرفوع بعده فاعل فعل محذوف يفسره
الفعل المذكور بعده وحينئذ فالجملة الفعلية موجودة
فعلى اضمار كان كما اضمرت هي الى اخره انما احتيج الى اضمار الفعل
في قطلا البيت لان ادوات التحضيض تختص بالفعل وهلا
منها وخصت كان لمناسبة المقام واما الاحتياج الى ضمير
الشان فلتم لكان معمولا لها قوله وهذا ونحوه مما نزل
فيه المستقبل الى اخره رد على ابن مالك في مخالفة سيبويه
وحاصله ان ما احتج به ابن مالك لا دليل له فيه لانه وان

كان مستقبلا نظرا الى الظاهر الا انه لتحقق وقوعه نزل
منزلة ما مضى فالزمن بمعنى اذ لا بمعنى اذا واعلم ان ابن عصفور
اجاب عن الاية بانه انما يشترط حمل الزمان المستقبل اذ على اذا
كان ظرفا وهو في الاية بدل من المفعول به لا ظرف
او جملة اسمية فالاعراب ارجح انما كان الاعراب راجحا عند
الكوفيين لانه قد قرئ بالوجهين في قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين الاية الرفع والفتح فاذا قلنا بان الحركة حركة بنا
لا اعراب كان معنى القرائتين واحدا وان قلنا انها حركة اعراب
كما تقوله البصريون كان معنى القرائتين مختلفا لان على قراة النصب
لا يكون مشارا اليه والا لزم كون الشي ظرفا لنفسه فتحصل حينئذ
تخالف القرائتين واعترض عليهم بقراة نافع الى اخره
وجه الاعتراض انه قرى هذا يوم ينفع وقرى هذا يوم ينفع
فان جعلنا الحركة حركة اعراب في يوم ينفع لزم ان يكون
اليوم ظرفا لنفسه لانه مشار اليه على قراة من قرا برفع عدم
التخالف وان جعلنا الحركة حركة بنا كما تقوله الكوفيون
فلا اشكال واعلم ان البصريين القائلين بامتناع البنا حينئذ
لا يرد عليهم هذا الاعتراض لانهم يجعلون المشار اليه على قراة

النصب غير اليوم فلا يلزم كون الشي ظرفا لنفسه ولا
كلتا امراتين خلافا للكوفيين نقل في المغني ان الكوفيين اجازوا
اضافتها للنكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان وحكوا
كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل
وكلا ذلك وجه وقيل بفتح القاف والبا الموحدة بمعنى الجهة وهو
عطف تفسير لقوله وجه فلا يجوز كلا زيد وعمرو وجوز
ابن الانباري ما كان على وزان البيت اي بشرط ان يعطف عليه قوله
مطلقا اي لا يشترط في تلك النكرة شرط فيضاف اليها سوا كانت
مفردة او مثناة او مجموعة واحدى عضد واحدى
اسم فاعل مضاف الى يا المتكلم وهو خبر عن قوله كلا نظرا الى لفظ
كلا ومنها اي الى اخره حاصل ما ذكره في اي خمسة اقسام
الموصولة والاستفهامية والشرطية والصفة والحالية يتعين
اضافتها الى المعرفة في حالة الموصولية على الاصح واضافتها الى
النكرة حالتي الوصف والحالية نحو ايكم ياتيني بعرشها
مثال للاستفهامية وقوله تعالى ايما الاجلين للشرطية وقوله
تعالى فباي حديث للاستفهامية وقوله اي رجل جاءك فاكرمه
للشرطية ومن لدنه على لغة الاعراب باختلاس ضمة

الدال لان القراءة سنة متبعة قال في شرح اللباب وتشبيه نونها
بالتنوين من حيث انها تحذف كما يحذف التنوين وتنصب النكرة على
التمييز بعده كما تنصب بعد الاسم التام بالتنوين ومن حيث ان
الدال قبلها تفتح وتضم وتكسر كما ان ما قبل التنوين كذلك ولذلك
التشبيه تنصب بها العرب غدوة خاصة فتشبيهها بالتمييز في
انه لو خلا واختص ذلك بغدوة لكثرة استعمال لدن مع غدوة
فاستووا الحقه في الكثرة نحو لدن غدوة حتى الا دلحقنها بقية
منقوص من الظل قالص   السادس انها لا تقع
الافضلة لقول السفر من عند البصرة الى حرم فان قلت
قد قال في باب المبتدا ان الصحيح ان الخبر هو متعلق الظرف
والجار والمجرور فلا يكون الظرف عمدة واذا لم يكن عمدة
فكيف يتوجه وقوع عند عمدة في قوله السفر من عند البصرة
قلت وان لم يتوجه ان يكون عمدة على ما اختاره اولا لكن
يحصل الفرق بين عند ولدن من حيث ان لدن لا تقع نائبة
عن الخبر بخلاف عند   ومنها مع الى اخره انما اعربت
مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب اصل الوضع لانها
ملازمة للاضافة فضعفت مشابهة الحرف

حي

ومنها غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده
اي لذات ما بعده ولا تريد المخالفة النوعية والا انتقض
بنحو زيد غير عمرو لان نوعهما واحد   واذا وقع
بعد ليس قيد بقوله بعد ليس ليخرج به ما اذا وقعت بعد لا
فانه لا يثبت لها هذا الحكم صرح بذلك في شرح الشذور له وفيه
نظر لان هذا الحكم يثبت لها نعتت بليس ام بلا بدليل ما انشده
ابن مالك جوابا به تنج اعتمد فو ربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل
فقال لا غير بالضم   والحركة اعراب باتفاق كالضم مع
التنوين نقل شارح اللباب عن الكوفيين ان الفتحة في لا غير فتحة
بناء كالفتحة في لا رجل   ومعرفتان في الوجهين قبله
وكذا في الوجه الذي بعده بدليل قوله بعد في على انها تبنى على الضم
الا اذا نوى معنى المضاف اليه   واسماء الجهات كيمين
الى اخره هذا الذي ذكره في اسماء الجهات لا يختص بهذه الالفاظ
التي ذكرها بل يعمها وغيرها مما كان دالا على جهة من الجهات بدليل
انه ذكر في الامثلة خلف بدل ذكره دون   ومنها
حسب اي بسكون السين واما حسب بفتح السين فبمعنى المقدار
تقول اعمل على حسب ما امرتك اي بقدر ما امرتك وعلى وفاقه

فتستعمل استعمال الصفات اى النكرة
ولكنها عند قطعها عن الاضافه الى اخره حاصل ما يتحدد لها عند
قطعها عن الاضافه ان يكون معنى لا غير وان يبنى على الضم دايما
وان يلزمها احد امور ثلاثة الوصفية والحالية والابتدائية
بحسب   كانك قلت حسبي او حسبك اى نويت معنى
المضاف اليه لا لفظه   فان اراد بكونها نكرة الى اخره اى
ان اراد ان تنكيرها يحصل اذا قطعت عن الاضافه لزمه فساد
وان احدهما ان يكون استعمالها حالا قطعها عن الاضافه بالنصب
وهو غير صحيح لانها اذا قطعت عن الاضافه يجب بناؤها على الضم
وثانيهما ان التنكير طرا عليها عند قطعها عن الاضافه وهو فاسد
ايضا لانها نكرة اضيفت او لم تضف   وكلاهما
ممنوع اى استعمالها حالا قطعها عن الاضافه منصوبة وكونها
مع الاضافه معرفه وانما كانا ممنوعين لانها اذا قطعت
عن الاضافه لا يجوز اعرابها بل يجب بناؤها على الضم ولانها
نكرة حال الاضافه وعدمها   لانها لم ترد الا
كذلك اى لم تستعمل في كلامهم الا نكرة في جميع احوالها فيكون
اشتراط التنكير ضايعا   وايضا فلا وجه لتوقفه

اى حيث قال الا ان نقل عنهم الى اخره فلم يكن من يجوز نصبها
مع انه مشهور الى اخره واعلم ان جميع ما اعترض به المصنف وارد
على ابن مالك ايضا ما عدا الاعتراض الوارد على توقف ابي حيان في
انتصابها على الحال   في على اذا كانت معرفة اى اذا قصد
معنى المضاف اليه واما عند ذكر المضاف اليه فهى معرفة لا يتنكر
ومقتضى قوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من
بعده قد ذكرا انه يجوز انتصابها اى على وقوله وما اظن شيئا الى اخره
اى النصب على الظرفية او غيرها وجواز اضافتها وانما لم يكونا
موجودين لانه قد نقل اولا او لا عن ابي الربيع انها لا تستعمل
الا مجرورة بمن فكيف يتصور مع كونها مجرورة ان تكون منصوبة
ولانها لم توجد في كلام العرب الا غير مضافة   ومن
غير الغالب ابدا بدأ من اول انما كان من غير الغالب لان شرط
الغالب ان تعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وهو مفقود ههنا
احداها ان يكون المضاف مصدرا انما حسن مثل هذا الفصل
لان معمول المصدر غير اجنبي منه فالفصل به كلا فصل ولان الفاعل
كجزء من عامله ولا يضر فصله لان رتبته منبهة عليه
سوق البغاث الاجادل البغاث طاير دون الرخمة بطئ الطيران

وفي المثل ان البغاث بارضنا يستنسر اي من لاذ بنا عز والاجادل
الذي يظهر انه جمع اجدل وهو الصقر والبغاث مثلثة البا واحده
بغاثة مثلثة   واما ظرفه كقول بعضهم تترك يوماً الى اخيه
قال معترض هذا المثال ليس مما الكلام فيه لان الكلام فيما اذا
كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والمثال مما اضيف
فيه المصدر الى مفعوله لان المعنى تركك يوما نفسك وهواها
سعي في رداها فاضيف الى المفعول وحذف الفاعل وجوابه
انه يجوز ان يكون المعنى تترك نفسك اياك وحينئذ يكون من باب
اضافة المصدر الى فاعله فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك
لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صح ان
يقال وهواها والحاصل ان المصنف ذكره مثالا ويكفي مطابقة
المثال ولو على وجه محتمل   والمضاف اليه اما مفعوله
الاول لم يذكره اما قسيما   كناحت يوما صخرة بعسيل
صدره فرشني بخير لا اكونن ومدحتي فقال رشت فلانا اصلحته
والعسيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر   ونعني
به معمول غير المضاف فاعلا كان او معمولا غير المضاف الذي وقع
الفصل به بين المتضايفين والمتضايفين ان ابا ام واذنجلاه والفاصل

والداه الذي هو فاعل وليس الفاصل الفاعل فقط بل هو والجار
والمجرور الشا انه الفصل بفاعل المضاف الى اخره فان قلت اذا
كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا اغتفر الفصل بينهما بالمفعول
واذا كان بالعكس لم يغتفر الفصل الا في الشعر فما حكمة ذلك قلت
اذا كان المضاف اليه الفاعل يكون طالب المصدر له قويا فلذلك يغتفر
الفصل بينهما في السعة ولا كذلك اذا كان المضاف اليه المفعول
بدليل انه روي بنصب مطر وبرفعه الى اخره وجه الدلالة انا اذا
رفعنا مطرا يكون قد اضفنا النكاح الذي هو المصدر الى المفعول
واذا نصبنا يكون قد اضفنا المصدر الى الفاعل والحاصل انه علم
من رفع مطر ونصبه حال الفصل الفاصل بين المتضايفين والحاصل
انا اذا رفعنا مطرا يكون قد اضفنا المصدر الى مفعوله وصرحنا
بفاعله وهو خلاف الاكثر وان نصبناه يكون قد اضفنا المصدر
الى فاعله وصرحنا بالمفعول وليس خلاف الاكثر واعلم انا اذا
جعلناه من باب اضافة المصدر الى الفاعل وانه قد فصل بينهما
بالمفعول يكون مما هو جائز نثرا ونظما   كقوله من
ابن ابي الى اخره ذكره مثالا للفصل بين المتضايفين بنعت المضاف
وفيه نظر لان ابي طالب كنيته فيكون شيخ الاباطح نعتا للمجموع اي

طالب لا لجزئه وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزء
الاول في الاعراب لا الثاني فقوله بنعت المضاف اي من جهة
الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا للمجموع وانما جعله
نعته لانه تابع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما كان
كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل

فصل في احكام المضاف للياء اختلف في المضاف للياء فقيل مبني
لاضافته للمبني ورد باعراب المضاف للكاف والهاء وقيل معرب
تقديرا في الاحوال كلها وقيل تقديرا في الرفع والنصب ولفظا
في الجر لان الكسرة قبل الياء للمناسبة وهي حاصلة باي كسرة كانت
متاصلة او عارضة لانتقال وحدث قبل العامل وقيل التركيب
لانا ندعي تبدلها عند التركيب كما في مواضع كثيرة من كلامهم
واعتقوا ابن القطاع اعتق الدابة اسرع واتفق
الجميع نقل ابن ام قاسم في شرح التسهيل ان بعض العرب لا يقلب
بل يقول لداي وعلاي ولا يختص ذلك بياء المتكلم بل سائر
الضماير كياء المتكلم فيقول عليه علينا عليك الى اخره

قال في التسهيل المصدر اسم
دال بالاصالة على معنى قائم بفاعل وقال في المساعد نحو حسن حسنا

وفهم فيهما وتحرز بالاصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة ويخالفه
اما بالعلمية كحماد علم جنس للحمد واما بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض
من بعض ما في الفعل كاغتسل غسلا وتوضا وضوا فهذا ونحوه اسما
مصادر والتعبير عنها بالمصدر تجوز واحترز بتقديرا من نحو
قتال فانه خال من بعض ما في فعله لفظا لا تقديرا بدليل ورود
قيتال واحترز بالعوض من نحو عدة فانه خال لكن عوض عن
الفاء المحذوفة التاء والاصل وعد فهذان ونحوهما مصادر حقيقة
ثم قال او صادر عنه حقيقة وقال في المساعد نحو خيط خطا وخاط
خياطة ثم قال او مجازا قال في المساعد نحو مات موتا ثم قال او
واقع على مفعول قال في المساعد نحو ضرب ضربا

او مبدو بميم زايدة الى اخره المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر
لا اسم مصدر خلافا لما قاله الشيخ هنا واما اطلاق النحويين عليه
اسم مصدر احيانا فتجوز قال في شرح الشذور التاسع اسم
المصدر وهو يطلق على ثلاثة امور احدها يعمل اتفاقا وهو ما
بدي بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لانه
مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا
اسم مصدر تجوزا لا يقال كلامه هنا في اسم المصدر بخلافه

ما قاله في الشذور لانه قال الناسخ اسم المصدر والمراد به
اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب
وظاهره ان اسم المصدر قسم واحد لا تعدد فيه وهنا جعله
اقساما ثلاثة لانا نقول كلامه هناك في اسم المصدر الذي وقع الخلاف
في عمله بين الفريقين وكلامه هنا في اسم المصدر من حيث هو
هو ويدل لما قلناه قوله والمراد الى آخره فلو كان هذا مغفله
لم ينقل هذا الكلام فليتامل   فهو اسم مصدر جعل
اسم المصدر قسما مما دل على مجرد الحدث وقد قال ابن ام قاسم
وغيره حيث فرقوا بين المصدر واسمه ان اسم المصدر يدل على
اللفظ الدال على الحدث ومدلول المصدر نفس الحدث اللهم الا
ان يقال مراده ما دل على الحدث بنفسه او بواسطة كذا ذكر
بعضهم والذي يجب اعتماده ان ابن مالك يرى ان المصدر واسمه
يشتركان في الدلالة على الحدث ويفترقان من وجه آخر وما
يذكر في هذا الكتاب بيان لكلام ابن مالك وحينئذ يجب مطابقته
له فما ذكره المصنف من الفرق بينهما مبني على راي ابن مالك ه
ويعمل المصدر عمل فعله قال في التسهيل يعمل المصدر
مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله احترز

بقوله مظهرا عما اذا كان مضمرا فانه لا يعمل عند جمهور البصريين
واجاز الكوفيون اعماله مضمرا فيقولون مروري بزيد حسن وهو
بعمرو قبيح فيعلقون الباء بهو وبقوله مكبرا عما اذا كان
مصغرا فلا يقال عرفت ضريبك زيدا وانما امتنع في هذين لقوة
جانب الاسمية بالاضمار والتصغير وبقوله غير محدود
عما اذا كان محدودا بالتاء فلا يقال عجبت من ضربتك زيدا
وبقوله ولا منعوت قبل تمامه اي اخذه ما يتعلق به من
مجرور وغيره عما اذا نعت قبل اخذه ما يتعلق به فلا يجوز
عجبت من ضربك الكثير زيدا لان النعت يبعده من شبه الفعل
واما مع ما كيعجبني ضربك زيدا الان علم انه
اذا اريد الحال كما في يعجبني ضربك زيدا الآن لا يحل محل المصدر
الا ما والفعل لا ان والفعل لان ان علم الاستقبال وعلم
ان ان اذا دخل على الماضي يبقيه على ما كان عليه
مضافا الخ وذلك لان الاستقرا دل عليه   ومنونا
اقيس انما كان اقيس لمناسبته الفعل بواسطة التنكير فان
قلت الافعال لا تتصف بالتنكير فكيف يصح ان يكون التنكير علة
لمناسبته الفعل قلت ليس المراد بتنكير الفعل انه يتصف بانه

نكرة بل المراد من كونه نكرة انه يتضمن ما يتصف به نكرة
وهو الحدث   واسم المصدر ان كان علما لم يعمل
اتفاقا قال في التسهيل ولا يعمل عمله اسم غير العلم وقال
في المساعد ومنه حديث الموطأ من قبلة الرجل امراته الوضوء
وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال
الا ميسرا وانما لم يعمل العلم من اسماء المصادر لمخالفته المصدر
في عدم قصد الشياع وانه لا يضاف ولا يقبل ال ولا يقع
موقع ما يوصل بالفعل وذلك نحو برة للبرة وفجار للفجرة
مما دل على المصدر دلالة مغنية عن ال لتضمنه الاشارة
الى الحقيقة واما غير العلم من اسماء المصادر فانه يساوي
المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والوقوع موقع الفعل
ولذلك عمل عمله واعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم مذهب
الكوفيين والبغداديين وقال البصريون لا يعمل الا في ضرورة
وهذا الخلاف في غير مفعل ونحوه من اسماء المصادر فهذه تعمل
بلا خلاف وقول ابن عصفور في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا
اهدى السلام تحية ظلم انه من اسم المصدر الذي لا يعمل
الا حيث سمع وهم انتهى وعليه من المناقشة ما تقدم لانه

جعل

جعل المسمى من اسم المصدر والحق انه مصدر كما تقدم
وان كان غيرهما لم يعمل عند البصريين اي بان كان فعله متجاوزا
للثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي قال في شرح الشذور
والثالث ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث
فاستعمل له كالكلام فانه اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل
الى معنى التكلم والثواب فانه في الاصل اسم لما يثاب به العمال
ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
الى جواز اعماله تمسكا بما قال ومنع ذلك البصريون فاضمروا
لهذه المنصوبات افعالا انتهى وعلى هذا ينبغي حمل كلام الشيخ
هنا ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله انما كان اكثر لانه اذا
اضيف الى فاعله لا يستنكر عمله فيما هو فضلة بخلاف ما اذا
اضيف الى مفعوله لانه اذا اضيف اليه وصرح بالفاعل
يستنكر عمله فيه لانه عمدة يحتاج الى عامل قوي والمصدر
ضعيف في العمل   ويقل دعاء هو مصدر مضاف
الى الفاعل   من دعاء الخير مضاف الى المفعول
ولو ذكر اي الفاعل والمفعول   وتابع المجرور الى
اخره قال في التسهيل ويتبع مجروره لفظا ومحلا قال

في المساعد فيجر او يرفع او ينصب فتقول عجبت من اكل زيد
الظريف الطعام بجر الظريف وكذا باقي التوابع وعجبت
من شرب اللبن الصرف زيد بجر الصرف وكذا باقيها وان شئت
رفعت الظريف ونصبت الصرف وكذا الباقي وعلى رأي
من يضيفه الى المفعول العام مقام الفاعل ومنهم المصنف
يجوز عجبت من شرب اللبن الصرف بالجر والرفع اذا لم
يذكر الفاعل وكذا الباقي وستاتي المسئلتان وما اجازه
من الاتباع على المحل هو مذهب جماعة من البصريين ومذهب
المحققين منهم وهو قول سيبويه وذهب ابو عمرو الى
الجواز في العطف والبدل والمنع في النعت والتاكيد ويجوز
ذلك الكوفيون لكن اذا اضيف الى المفعول وراعيت
المحل فلابد من الفاعل عندهم نحو عجبت من شرب الماء واللبن
زيد وللمجيز قراءة الحسن ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس
اجمعون وقال ما جل امرءًا القوم سددًا الا اعتياد الخلق
المجدا وهذا شاهد على الكوفيين ومن اجاز اعتبار المحل من
البصريين الاختيار عنده اتباع اللفظ قال في التسهيل
ما لم يمنع مانع وقال في المساعد فتقول يعجبني اكرامك زيد

وعمرًا بنصب عمرًا عطفا على محل الكاف ولا يجر بدون اعادة
المضاف قال ابن الانباري وليس بمستحيل لان بعض العرب قاله
وقرا القاريون تساءلون به والارحام عطفا على الهاء انتهى
قلت كيف يمنع ابن مالك من مثل ما ذكر مع انه قائل بجواز العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ثم قال في التسهيل فان
كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز في تابعه الرفع
والنصب والجر وقال في المساعد فيجوز عند اضافة المصدر
الى المفعول الظاهر وعدم ذكر الفاعل في التابع مطلقا ثلاثة
اوجه فتقول عجبت من تطليق المراة وضربها بالجر على اللفظ وبالرفع
على تقدير فعل النائب وبالنصب على تقدير فعل الفاعل
ويحمل على المحل ليستعمل ما اذا اضيف الى الفاعل او المفعول هذا
فان كان صلة لال
الى آخره اذا كان اسم الفاعل صلة لال فحكمه حكم الذي ضرب هكذا
ذكر سيبويه فيحتمل ان يكون مراده من تفسيره بالماضي انه
اذا عمل بمعنى الماضي فلا ولي جواز عمله بمعنى الحال او الاستقبال
لانه كان مع تجرده عن اللام يعمل بمعناهما ولا يعمل بمعناه ويحتمل
ان يكون مراده انه اذا كان اسم الفاعل محلى باللام لا يستعمل في كلامهم

عاملا الا ومعناه الماضي وانما كان كذلك لان المجرد عن اللام لا يعمل
بمعنى الماضي فتوصل الى اعماله بمعناه باللام مسئلة اذا كان
اسم الفاعل صلة لال امتنع تقدم معموله عليه لان ما في حيز الموصول
لا يتقدم معموله عليه فلا تقل عمروا زيد الضارب واما اللام
في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فليست بمعنى الذي عند بعضهم
كالمازني فانها عنده حرف تعريف فلا يلزم فيه تقدم ما في حيز الموصول
عليه وقال ابن الحاجب في قوله تعالى اني لكما لمن الناصحين الظاهر
ان لكما في مثل هذا متعلق بالناصحين لان المعنى عليه فان اللام انما
جيء بها للتخصيص بمعنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون من ذلك
لان صلة الموصول لا تعمل فيما قبله والفرق عندنا ان الالف واللام
لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل من الكلمة منزلة جزء بها صارت
كغيرها من الاجزاء انتهى وقيل انها بمعنى الذي عند اخرين وفيه معمول
المحذوف وهو زهد وكانه لما قيل كانوا من الزاهدين لم يعلم
في اي شيء زهدوا فاتجه لسائل ان يقول في اي شيء زهدوا فقيل
زهدوا فيه وقيل انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير التقدير
كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين والظاهر القول الثاني لما يتضمنه
القول الاول من تقديم صلة المجرور وهو الزاهدين وصلته قوله

فيه على الجار اعني من وصلة المجرور لا تتقدم على الجار
وان لم تكن عمل بشرطين الى اخره قال في المساعد فصل يعمل اسم الفاعل
غير المصغر والموصوف خلافا للكسائي اي في المسالتين وبقوله
اخذ ابو جعفر النحاس في المصغر وما في الكوفيين في المسالتين
~~وبقوله اخذ ابو جعفر~~ الا الفراء فان مذهبه مذهب البصريين
وهو ان المصغر لا يعمل فلا تقول هذا ضويرب زيدا بالنصب لتجب
الاضافة ولذا الموصوف قبل العمل فلا تقول هذا ضارب عاقل
زيدا فان اخر معموله جاز ان يوصف فتقول هذا ضارب زيدا
عاقل ومحل الخلاف في المسالتين الاعمال في المفعول ومن هذا يخرج
ان ما استدل به الكسائي على اعمال المصغر من قول العرب اظنني
مرتحلا وسويرا فرسخا ليس بحجة للمدعي لانه انما عمل في الظرف
والظرف يكفيه ادنى رائحة من الفعل وانما الاستدلال على اعماله
بعد الوصف بقوله وقائلة تخشى علي اظنه تخرج على ان تخشى حال
من الضمير المستكن في اسم الفاعل وعلى ان اظنه معمول لمحذوف
اي قالت او تقول اظنه مفردا او غير مفرد فلا يمتنع تثنيته ولا جمعه
سلامة ولا مكسرا اعماله فتقول هذان ضاربان زيدا او هولاء
ضاربون او ضاربات او ضوارب عمروا كما تقول ضارب عمروا

وفرقوا بين التصغير والتكسير مع انهما معاً من خواص الاسما بان
التكسير جا بعد استقرار العمل فيكسر بسبب الجريان وفيه نظر
ومن هذا انتزع النحاس الى قول الكسائي **قوله** لانه على حكاية
الحال معناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
كانه موجود في ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المراد بها
ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما يلفظ به كما في قوله
دعني من تمرتان اذ يجوز ان لا يلفظ في ذلك الوقت يلفظ **وقال**
جار الله معنى حكاية الحال ان تقدر ذلك الفعل الماضي واقع
في حال التكلم وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك
تحضره للمخاطب وتصور له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ
السيف فاقتله **قوله** تحول صيغة فاعل للمبالغة جواز
اعمال الامثلة المبالغة الخمسة مذهب سيبويه رحمه الله ومنع الزيادي
والمبرد والمازني واكثر البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي
اعمال فعل وخالف في فعيل والصحيح مذهب سيبويه ومنع الكوفيون
الاعمال مطلقا وزعموا ان ما جا منصوبا معها على اضمار فعل يفسره
المثال قالوا وكذا لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الامثلة ورد
الاول بكثرة مجي المنصوب معها نثرا ونظما والاصل عدم التقدير

اي يقدر ردا لكلام الحاصل مع

اذ لا يجوز ان يلفظ

والثاني بسماع التقديم ومنه اما العسل فانا شراب واعلم ان حجة الكوفيين
على منع اعمال امثلة المبالغة انها لما زادت على الفعل بالمبالغة اذ لا
مبالغة فيه خرجت عن كونها عاملة **قوله** سوق سمانها اي نحر سمانها
اي الابل يريد المبالغة في الوصف بالجود **قوله** واما ما عدا الثاني
الى اخره فيه شي لانه قال في باب الاضافة انه اذا كان المضاف وصفا
متعديا الى مفعولين فلك ان تضيفه الى الاول وتفصل بينهما بالثاني
فيجوز في الجر مع كونه غير قال وهنا حكم بوجوب نصبه فهو مخالف
لما تقدم الا ان يقال المضاف اليه قال المضاف تقديرا فلا فصل
قوله واذا اتبع المجرور فالوجه جر التابع الى اخره قال
في المساعد ويجر المعطوف على مجرور ذي الالف واللام ان كان
مثله نحو جا الضارب الغلام والجارية او مضافا الى مثله نحو
جا الضارب الغلام وجارية المراة او الى ضميره نحو جا الضارب
المراة وغلامها والمسالة الاولى متفق عليها وحكى المصنف الاتفاق
ايضا في الثانية والثالثة وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في
الثالثة وتعين النصب وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها وروي
بالوجهين **قوله** الواهب المائة الهجان وعبدها روي
بجر عبد ونصبه وحكى ايضا عن المبرد ومنع الجر في الثانية الا ان

كان عن ذلك وفاقا لابي العباس كان يكون المعطوف علما او اسم اشارة
او مضافا الى معرفة غير مصحوبة بال فلا يجوز عند المبرد جر زيد في
قولك هذا الضارب الرجل وزيد لعدم صحة الضارب زيد واجاز
ذلك سيبويه وممن حكاه عن سيبويه المصنف والشلوبين وظاهر
كلام سيبويه انه سماع عن العرب فانه قال ومن قال هذا الضارب الرجل
وعبد الله ووجهه انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ولهذا اجاز
رب رجل واخيه وتفصيل القول في تابع اسم الفاعل الصالح لنصب
المفعول تلخيص ان المعمول ان كان منصوبا نصب التابع نحو هذا مكرم
زيدا او عمروا واجاز الكوفيون والبغداديون الجر مستدلين بقول
امرو القيس فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل
قالوا جر قدير عطفا على موضع صفيف اذ يجوز خفضه باضافة منضج
اليه وخرج على تقدير منضج اي ومنضج قدير او بمعنى الواو لاجل
بين وان كان المعمول مخفوضا والتابع نعت او توكيد فقيل فيقبل
بجر فقط نحو هذا ضارب زيد العاقل نفسه وقيل بنصب ايضا وعطف
البيان كالنعت وان كان التابع بدلا او عطف نسق فالوصف ان عري
من ال فالجر نحو هذا ضارب زيد اخيك وعمرو ويجوز النصب عند من
لم يشترط المحرز كالاعلم فيقول اخاك وعمروا ومن شرطه منع النصب

فان نصب في العطف اضمر له ناصبا وهو ظاهر قول سيبويه وان
قرن الوصف بال مثنى او جمع سلامة لمذكر فالجر والنصب ذكره
ابن عصفور والابذي فتقول هذان الضاربا زيد اخيك وعمرو
وان شئت اخاك وعمروا وفي جواز النصب نظر مبنيا على اشتراط المحرز
وان قرن بال وهو غير ذلك فالتابع ان عري من ال او من الاضافة الى
ما هي فيه او الى ضمير ما هي فيه نصب نحو هذا الضارب الرجل اخاك وزيدا
واجاز سيبويه العطف على اللفظ ومنعه المبرد وان لم يعر فقد سبق
ذكر جره من نقل على المبرد الخلاف فيه والنصب لا يخفى حكمه بعد معرفة
بعد ما تقدم انتهى تنبيه جوز في تابع مجرور اسم الفاعل ان يكون
منصوبا بواصف مما ذكر وجزم في تابع مجرور المصدر ان يكون مرفوعا
او منصوبا على المحل فما الحكم في ذلك **هذا باب**
اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث اسم المفعول
وان دل على الحدوث لكن لا فائدة في ذكره في حده لانه ليس من المشتقات
ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء
اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشركه في الدلالة على الحدث وفاعل
افعل التفضيل والصفة المشبهة فلا بد من ذكره في حده ليخرجهما
قوله ويفرد اسم المفعول الى آخره فيه نظر لان اسم الفاعل

اللازم اذا كان مرفوعه سببيًا يجوز لك ان تحول الاسناد عنه ثم تنصبه **قوله** بعد تحويل الاسناد انما قال بعد تحويل الاسناد الى ضمه لانه لا يصح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه ولا يصح حذف مرفوعه لانه فاعل فلم يبق طريق الى اضافته الى مرفوعه الا بان تحول الاسناد عنه الى ضمير يعود على صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه ثم يجر

هذا باب ابنية مصادر الثلاثي

اعلم ان تعدي فعَل بالفتح اكثر من لزومه ولزوم فعِل بالكسر اكثر من تعديه **قوله** والذميل ذملت الابل ذميلا اي اسرعت **قوله** فقياسه الفعال ليس المراد من قوله فقياس مصدره الفعال او الفعيل ان كل مصدر يجوز فيه الامران بل المراد انه اذا سمع مصدر هذا الفعل احد هذين الوزنين كان قياسًا **قوله** كالرغب يشير به الى انه جاء له مصدر على القياس **قوله** وفي فعل نحو حسن اي وشذ في فعل

هذا باب مصادر غير الثلاثي

قوله ثم يحذف الالف الثانية الى اخره اي على الاصح كما قام اقامة اصل اقام اقوم واصل اقامة اقواما نقلت حركة العين الى الصحيح الساكن قبلها فصار ما قبلها مفتوحًا مع تحركها في الاصل قلبت الفًا لذلك ثم اجتمع ساكنان حذفنا

الثانية لكونها زائدة وقريبة من الطرف وعوضنا عنها التاء ولذلك الكلام في اعان اعانة **قوله** وقياس تفعلل وما كان على وزنه اي في الحركات والسكنات بدليل ما سيذكره من مصدر تكمل وتمسكن وتشيطن **قوله** ويجب ابدال الضمة كسرة انما ابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء والا فيجب قلبها واوا فيودي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر الاسم وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم **قوله** وقياس فاعل كضارب وخاصم الى اخره لا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة وان لا يكون تقول ضارب مضاربة ونادى ربه ندا

هذا باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها

اي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي الى اخره الحاصل ان فاعلا ياتي بكثرة من ثلاثة اشيا من فعل بقسميه اي المتعدي واللازم ومن فعِل بالكسر المتعدي **قوله** اعور واعمى مثالان لما دل على خلقة وشبعان وريان مثالان لما دل على امتلا **قوله** شيخ واشيب وطيب والقياس في هذا الثلاثة ان يقال شائخ وشائب وطائب **قوله شبيه** الى اخره ظاهره ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة والا لذكر كذلك في اخر الباب **قوله** صفات مشبهة فعلى هذا

جميع ما عدا فاعل من هذه الصفات يدل على الدوام والثبوت
دائما والحاصل ان فاعلا اما ان يدل على الثبوت اولا ان دل
على الثبوت فهو صفة والا فهو اسم فاعل قوله اما اسم
اسم المفعول قوله ومنه مبيع ومقول ومرمي اعلم
ان اصل مبيع مبيوع نقلت ضمة اليا الى الساكن الصحيح قبلها
ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا لان اليا متى سكنت اثر ضمة
اما ان تقلب الضمة او اليا ثم اجتمع ساكنان حذفنا ثانيهما لانه
زايد ولانه قريب من الطرف واصل مقول مقوول نقلت ضمة الواو
الى الساكن الصحيح قبلها ثم اجتمع ساكنان حذفنا ثانيهما لما ذكرنا
واصل مرمي مرموي اجتمع الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
وجب قلب الواو يا وادغام اليا في اليا لاجتماع المثلين قوله
لشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة انما لم يشرط
فتح ما قبل الاخر على العبارة الاولى لان الفعل المضارع مما
زاد على الثلاثة اذا كان مبنيا للمفعول لا يكون ما قبل اخره الا
مفتوحا فلا فايدة في اشتراطه لانه تحصيل الحاصل قوله
نحو مدحرج ومستخرج منا ان لما له فعل بمعنى فاعل قوله اما ما
لعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل لعدم اللبس لكنها لا يحسن فيه

قوله م

نحو

نظر لانه يمكن ان يقال في زيد كاتب الاب ان الوصف مضاف
الى المفعول ويكون المعنى انه كتب لفظ الاب وليس بشيء قوله
لان الصفة لا تضاف لمرفوعها الى اخره ذكر الشيخ سعد الدين في
حاشيته على الكشاف لما تكلم على قول الكشاف الذي ذكره على قوله
تعالى بديع السموات والارض واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
ان الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها للضمير
قوله فلا دور في التعريف المذكور انما لم يكن فيه دور لانفكاك الجهة
فالمعرفة بالصفة المشبهة موقوفة على استحسان الاضافة لما هو
فاعل في المعنى والمعرفة باستحسان الاضافة موقوفة على النظر في
معناها وهو ان ينظر في معناها الثابت لفاعلها فيكون بحيث
لو حول اسنادها عنه الى غيره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن
حينئذ الاضافة الى الفاعل معنى قوله ومن ثم صح النصب في زيدا
انا ضاربه اي لاجل ان معمول اسم الفاعل يتقدم عليه صح الاشتغال
في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع مع الصفة المشبهة لانها لا تعمل فيه
مقدما وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا قوله وامتنع
في نحو زيد ابوه حسن وجهه الاولى ان يمثل بقوله وجه الاب
زيد حسنه لان في زيد مانعا اخر وهو كونه غير سببي

وكلامه فيما تعمل فيه نحو السيد **تنبيه** يزاد على ما ذكره فروق
اخرى وهي لا تعطف على محل مخفوضها ولا تفصل معمولها منها
وتؤنث بالالف نحو حمرا الوجه ولا تنصب الضمير ولا تعمل محذوفة
ومرفوعها يجوز نصبه وجره ومرفوع اسم الفاعل ليس فيه سوى
الرفع **قوله** والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة او معرفة
فقوله او معرفة تقتضي ان ال فيها حرف تعريف وفي باب
الموصول قال ما تقتضي كون ال فيها اسما موصولا والحق ما ذكره هنا
صرح به في المغني **هذا باب التعجب** قال ابن اياز
في شرح الفصول التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي
سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره فقولنا استعظام لان
التعجب لا يتصور الا ممن يجوز في حقه الاستعظام ولذلك لا يرد
من الله عز اسمه فان جا في الكتاب العزيز ما ظاهره ذلك صرف
الى المخاطب كقوله تعالى فما اصبرهم على النار اى هولاء ممن يجب
ان يتعجب وقولنا زيادة لان التعجب لا يكون الا مما يزيد وينقص
واما الخلق الثابتة فلا يتعجب منها وعنها احترز المصنف بقوله
غير خلقة وقد شذ ما اطوله وما اقصره وقولنا في وصف
الفاعل لانه لا يجوز التعجب من الفعل الواقع بالمفعول فلا يقال

ما اضرب

ما اضرب زيدا اذا تعجبت من الضرب الواقع به وقد شذ من ذلك
ما اولعه بالشي وما اعجبه برايه وقولنا خفي سببها لانه انما
يقع التعجب عند ذلك الاثر الى قولهم اذا ظهر السبب بطل العجب
وقولنا وخرج بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره لان ما كثر
نظايره في الوجود لا يستعظم وقيل في تعريفه انفعال يحدث في
النفس عند الشعور بامر يخفى سببه وقيل هو تغير النفس لما
ورد عليها من امر خارج عن العادة **قوله** وقال الاخفش
هي معرفة ناقصة اى لانها تحتاج الى الصلة الا انه يقتضي ان يكون
معرفة بغير الصلة مع ان تعريفها بها لا بغيرها كذا قيل وليس بشي
وما ذهب اليه الاخفش ضعيف لوجهين الاول ان التعجب
كما سبق بابه الابهام وعدم الايضاح والموصول تعرفه صلته
وتخصصه فيتنافيان والثاني حذف الخبر وهو خلاف الاصل
فلا وجه للقول به مع الاستغنا عنه **قوله** واجمعوا
على فعلية افعل انما اجمعوا على فعليته لانه على صيغة لم
تصغ عليها الا فعل بخلاف احسن فانه على صيغة تبنى عليها
الافعال والاسما **قوله** بمعنى صار ذا كذا الى اخره ليس
من افعل الذي للتعجب لان همزة افعل للتعدية وهمزة فعل

للضرورة فلو قلنا ان افعل ماخوذ من افعل الذى للتعجب لزم
منه اختلاف معنى الهمزة فلذا قال بمعنى صار ذا كذا وانما
قلنا يلزم منه اختلاف معنى الهمزة لانه لا يمكن ان يكون الهمزة
فى افعل للتعدية لانه لا مفعول معه يتعدى اليه قوله
قال ابن كيسان الضمير للحسن معناه عند ابن كيسان احسن ما احسن
بزيد اى فعل به ما يثبت من التعجب الثناء ونظيره قولك يا زيد
احسن بعمرو قوله وقال غيره اى ممن قال بان فيه ضميرا
قوله ويجوز حذف المتعجب منه انما جاز حذفه مع افعل
به وان كان فاعلا لانه فى صورة الفضلة مسئلة لا يتعجب
الا من مختص لا يقال ما اسعد رجلا من الناس لعدم الفائدة
بل ما احسن زيدا وما احسن رجلا اتقى الله لان المتعجب منه
مخبر عنه من جهة المعنى ولذا يحذف ان علم قوله مسئلة
وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف قال ابن اياز عدم
تصرف فعل التعجب لان المضارع يحتمل زمانين الحاضر والمستقبل
والتعجب فى الاغلب مما هو موجود مشاهد وقد يتعجب مما
مضى ولا يتعجب من المستقبل وكرهوا استعمال لفظ يحتمل
الاستقبال لئلا يصير التعجب شكا ولذا كرهوا استعمال

اسم الفاعل لانه لا يخص زمانا فلا نقول ما يحسن زيدا ولا ما
محسن زيدا قوله وعلة جمودهما تضمنهما الى اخره اى فلذلك
جعلوا صيغتهما لا تختلف لتكون ذلك امارة على ان كل واحد منهما
قد تضمن معنى ليس له فى اصله والانجرار تضمنهما معنى حرف التعجب
لا يقتضى جمودهما قوله واجاز ذا طالت بان اخو لا صدق
اقيم بدار الحزم ما دام حزمها ومن الفصل بالمجرور قول عمرو بن
معدى كرب ما احسن فى الهيجا لقاءها والكثر فى الزبات عطاءها
والزبات بسكون الزاى واخره لزبة وهى صفة ولذلك سكنت
عينها ومعناها الشدة والقحط ومنه خليلى ما احرى بذى
اللب ان يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر قوله وشذ
ما اذرع المراة ابن القطاع فى الافعال ذرعت المراة خفت
يداها فى العمل فهى ذراع فعلى قوله لا شذوذ فى ما اذرع المراة
قوله ومثله ما امقته من قولهم هو مقمن بكذا اى حقيق به
واحده من قولهم هو جدير بكذا اى حقيق به قوله
نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا افعل فى هذين المثالين بمعنى
فعل قوله على هذين القولين اى من يمنع مطلقا ومن يفصل
قوله ما اعطاه للدراهم الهمزة فيه للنقل اى للتعدية

قوله م

قوله الا ان مصدرهما يكون مؤولا انما كان مؤولا لظهور
معنى النفي والمبني للمفعول **قوله** فمن النوع الاول اي مما يكون
مصدره الصريح منصوبا بعد اشد **قوله** والا فمن الثاني اي
مما يكون مصدره مؤولا **قوله** واما الجامد الى اخره بقي عليه
ان يذكر ما فقد الفعلية من القسم الذي لا يتعجب منه البتة
قوله فلا يتعجب منهما البتة وكذا ما عدم معنى الفعلية لا
يتعجب منه الاشد ودا

هذا باب نعم وبئس

قوله جامدان بسبب جمودهما لزومهما انشاء المدح والذم
الذي هو من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف **قوله**
او بالاضافة البا زائدة لان ما بعد او قسيم لقوله لا الجنسية
او بتقدير قبل الاضافة ملتبسين ويكون قسيما لقوله مقارنين
قوله او الى المضاف لما قارنها يجوز ان يكون مضافا الضمير
ما فيه ال نحو فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها **قوله** او
مضمر مستتر اعلم انه اذا علم جنس الضمير يجوز ان يستغنى
عن التمييز نحو من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت واعلم ايضا انه
لا يمنع منه زوال الابهام بدونه لانه يجا به توكيدا نحو ان
عدة الشهور الاية ونحو ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان

البرية دينا فنعم المرء من رجل تهامي لا يقال التمييز رجل
وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما افاد فيه التمييز معنى
زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسبت اليه الافادة باعتبار
انه هو المفيد ويجوز ان يكون خبر المبتدا اجوز
ابن عصفور ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا ورد بانه لم
يسد شي مسده وليس منه العلم نعم المقتضى الى اخره
هذا اذا رفع العلم بالابتدا اما اذا نصب بعامل محذوف فانه
يصح التمثيل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب قوله
فعل ثلاثي زائد لذا قيل وفيه نظر لانه لو قيل وكل صالح للتعجب
الى اخره لاوهم دخول ما كان زائدا على ثلاثة في هذا الحكم فان
قيل قوله يجوز استعماله على فعل يدفع ايهام دخول ما زاد
على الثلاثة قلت لا يدفعه لان استعماله على فعل يصدق حيث
لا حذف وحيث كان زائدا على ثلاثة ورد الى فعل بواسطة
الحذف فانه يجوز استعماله على فعل وذلك لان
فعل لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به نحو كرم او كمطبوع
عليه نحو فقه وشعر اذا صار طبعا وكذا في
فاعل فعل ان ياتي به اسما وان يجره بالبا لما تضمن فعل

معنى التعجب عومل معاملة احسن بزيد رجلا وامتنع ذلك في
نعم لعدم التصرف ولذلك يستغنى فاعله عن النحو وحسن اولئك رفيقا
اي ما احسن ويجوز اضماره على وفق ما قبله نحو الله بدون
كرموا رجالا لانه منزل منزلة ما اكرمهم رجالا ولا يجوز ذلك
في نعم وقوله تعالى كبرت تحتمل الامرين قوله وشيع مررت
بابيات جاد بهن ابياتا فمن اجمع بين الفاعل والتمييز جاد بهن
ابياتا وكفى بالحدث ابياتا واعلم ان قولك نعم زيد لا يحتاج فيه
الى ذكر المخصوص كما في نعم الرجل بل الفاعل هو المخصوص وهو
بمعنى نعم الرجل زيد في افادة المدح مبالغة وان كان ذلك
فيه مدح من نمط في فعل من المبالغة لانه لمطبوع عليه
او كمطبوع فعادل فعل ما في نعم من المبالغة بالتكرار عموما
وخصوصا لكن يمكن ان يقال فيما اذا كان فاعل فعل مقرونا
باللام وذكر المخصوص انه ابلغ لانه مساو له فيما له وزاد
عليه بما ذكرنا من بنا فعل المقتضي لفعل مطبوع او كمطبوع
فلينظر في جوابه قوله يجوز فيه ان يسكن عينه اي من
غير نقل قوله وفيل دكبا وغلبت الفعلية قال في
المغني وهذا اضعف ما قيل بجواز حذف المخصوص كقوله الا

١٢٧

وليس كذلك واما نحو قوله لو قلت ما في قومها البيت فاجازه المصنف
في الاختيار وجعل الجر بفي كالجر بمن وجعله ابن عصفور ضرورة
فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبله من مجرور بمن
او في لم يقم الجملة وشبهها مقامه الا في ضرورة انتهى قوله
او بعض اسم اي ولو كان المنعوت بعض اسم الى اخره ولا يجوز ان يكون
المراد او كان النعت بعض اسم لفساده مسئلتان الاولى من حذف
الموصوف قول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا ان لم يجعل جلا
علما منقولا ومنه وعندهم قاصرات الطرف اي حور الثانية
يجوز وصف المصغر ومنعه بعضهم وعلل المنع بانها كالفعل
والفعل لا يوصف ورد بان تصغيرها جائز والفعل لا يدخله
التصغير قوله فلم اعط شيئا ولم امنع انما جعل شيئا في
قوله ولم اعط شيئا موصوفا بطل بالمحذوف لانه لو لم يكن كذلك
لزم التناقض بين لم اعط شيئا ولم امنع قوله لما فرع
وجد انما احتاج فرع وجد الى صفتين لان البيت للمدح وهو
لا يحصل باثبات الشعر والجيد مطلقا بل باثباتهما موصوفين
بالسواد والطول ومثله في حذف صفتين اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اي امرأ وانا نافعا ونارا نافعة تنبيه

لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع انه يجب تقول جا الفارس
اى الرجل الراكب الفرس ولا تقول جا الرجل الفارس وتقول
جا الصاحب اى الرجل الصاحب لك ولا تقول جا الرجل الصاحب
واعلم ان اصل الصاحب ان يطلق على كل ما يصحبك من حيوان وغيره
الا انه خص فى الاستعمال بالرجل الصاحب وليس من باب حذف
الموصوف وجوبا قولك جا الاطلس وهو الذى فى لونه غبرة
والاورق وهو من الابل الذى فى لونه بياض الى سواد بل لك
ان تصرح بالموصوف **قوله هذا باب التوكيد**
لم يحد التوكيد فى هذا الكتاب وحده فى غيره بانه تابع تقرر امر
المتبوع فى النسبة او الشمول واما قوله بعد واما التوكيد الى
اخره فليس حدا للتوكيد بل تقسيم منه وقوله فى النسبة
اى تقرر امره فى انه هو المنسوب اليه على سبيل الحقيقة
او ان الاسناد اليه لم يقع على سبيل الغلط او دفع غفلة السامع
عن سماع المسند اليه والتاكيد والتوكيد لغتان ومعناه
لغة الاحكام واصطلاحا ما ذكرناه **قوله** وله سبعة
الفاظ اصل الالفاظ السبعة ان اثنين منها لا يختصان بشى
دون اخر وهما النفس والعين واثنين يختصان بالمثنى

وهما كلا وكلتا وما يختص بالجمع وما هو فى حكمه وهو الباقى واعلم ان
المصنف لم يعد جميع الفاظ التاكيد لانه بقى عليه ان يعد اجمع وما
تصرف منها وهو جمعا واجمعون وجمع ولعل عذره فى ذلك انه يرى
ان التوكيد بها فى الاكثر عند تقوية التوكيد لا اصله فلهذا اقتصر
على ذكر السبعة لانها الاصل بالنسبة الى اجمع وما تصرف منها وانما قلنا
فى الاكثر لانه سيقول بعد وقد يؤكد بهن وان لم يتقدم كل فيكون
كل منها مفيدا اصل التاكيد لكنه قليل واعلم انه اذا اكد باجمع وما
تصرف منه لا يضفن الى ضمير اصلا واعلم ايضا انها لا يؤكد بها وبالسبعة
التى ذكرها المصنف الا المعرفة وانما كان كذلك لان المعرفة تدل على
التخصيص والتعيين والنكرة على الشيوع والعموم فالجمع بينهما
جمع بين متنافيين لان هذه الالفاظ كلها معارف **قوله**
النفس والعين المراد بهما المفهوم من متبوعهما او نقله الثقل واحد **قوله**
الاثقال والثقل بالتحريك متاع المسافر وحشمه قاله فى الصحاح
قوله ويجب اتصالهما الى اخره لك ان تقول يلزم من هذا
الذى ذكره اضافة الشى الى نفسه **قوله** فاما فى التثنية
فلا تجمعهما الى اخره قال ابن مالك فى التسهيل فى باب كيفية
التثنية وجمعى التصحيح ويختار فى المضافين لفظا ومعنى الى متضمنيهما

لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى واعلم
ان ما ذكره هنا من جواز تثنية النفس والعين في التاكيد لم يجوزه
الا ابن كيسان سماعا عن بعض العرب وكذلك الشيخ الرضي وابن اياز
واما من عداهم فقال بالمنع وما ذكره من ان غيره بعكس ذلك فشيء
لم يقل به احد   وكلا وجميع وعامة لغيره اي للجمع وما
في حكمه   ويجب اتصالهن بضمير المؤكد اي اتصالهن في اللفظ
فلا يجوز حذفه عند البصريين واراد ثمه نية وذكر في المغني عن
ابن مالك انه قد يخلفه الظاهر كما في وهم القوم كل القوم يا ام
خالد وذكر اعتراض ابي حيان عليه وبحث معه فيما اعترض به
في باب كل   ويجوز كونه حالا هذا على رأي من يجيز
تقدم الحال على عاملها الظرف اذا توسطت بين المبتدا وخبره الذي
هو الظرف والمصنف لا يجيزه تبعا للجمهور كما ذكره في باب الحال
ويؤكد بهن اي بكلا وما عطف عليها   وامتنع
على الاصح اختصم الزيدان الى اخره انما امتنع لان اختصم يقتضي ان
يكون فاعله متعددا واذا كان كذلك فيمتنع التعدد ان يكون الاصل
اختصم احد الزيدين ثم عدل عنه وقيل الزيدان   وجاز
اشتريت العبد كله اي لانه يصح تعلق الشراء ببعضه   وامتنع

ما قاله هذا البعض ان بعض العرب قال انها لابل ام شاء
بالنصب وهذا المنصوب بالعطف قطعا وهو مفرد لا جملة
وهو دليل على عدم الاضمار حالة الرفع وما ذكره من انها اقتضت
مع ذلك استفهاما حقيقيا هو قول ابن جني **قوله**
وللتفصيل الظاهر ان المراد من التفصيل تفصيل المسند
باعتبار تعلق المسند اليه به الا ترى ان القول مختلف باعتبار
القائلين **قوله** او للتقسيم اي تقسيم الكلي الى جزئياته
قوله ملجم مهره او سافع ومنه جا الكلافه اوكانت له قدرا
يقال سفع بناصيته اذا اخذها ومنه هذا البيت وقوله تعالى
لنسفعن بالناصية **قوله** لان متعاطفي الواو المعطوف
واحد لا اثنان فيكون قد جعل المعطوف عليه معطوفا عليه
مجازا وحاصل كلامه ان الواو اذا عطفت مفردا على مفرد
يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فان كان ايجابا كان
ايجابا وان كان سلبا كان سلبا وقوله المفردين يحترز به
عما اذا كان متعاطفا الواو جملتين **قوله** ولا يجوز لكن
عمرو على انه معطوف اي بل يجوز على انها حرف ابتداء وهو
مبتدا حذف خبره للقرينة **قوله** سلب الحكم الى بعده

فعلى هذا يكون الاول كالمسكوت عنه قوله بعد الاولين
اي الايجاب والامر وقوله وبعد الاخيرين اي النفي والنهي
قوله واجاز المبرد الى اخره اي مع الوجه الاخر قوله
كونها ناقلة الى اخره فعلى هذا يكون الاول كالمسكوت عنه
كما في الايجاب والامر قوله واما لا فيعطف بها جواز
ابن الخباز في النهاية ان تعطف لا الجملة نحو زيد قائم لا عمرو
قاعد ونقيم زيد لا نسافر عمرو قوله وان لا تصدق احد
متعاطفيها فيه شي لان ما قبلها ليس معطوفا وليس بشي
قوله نفي عليه من شروط عطف لا ان يقول وان
لا يقترن بالواو نحو ما جاني زيد ولا عمرو فلا هنا غير عاطفة
بدليل انها تعد غير الايجاب قوله وهو حق ان كانت
حقيقته من جهة السماع فلا اشكال وان كانت من جهة
المعنى فلا يظهر مانع منه لان قولك جاني رجل لا زيد
يحتمل ان يكون المراد برجل زيد فيتقيد بقولك لا زيد
قوله يعطف على الظاهر والضمير ترك التمثيل للضمير
المرفوع المنفصل وقال المخفوض ليشمل الاسم المخفوض
بالاسم او الحرف قوله ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض

انما قال ولا يكثر لينبه على انه ليس بلازم اعادة الخافض قوله
واله ابايك ابايك هو المعطوف ولذلك اعاد معه اله قوله
قيل ومنه وصد عن سبيل الله انما قال وقيل بصيغة التمريض
لانه لا يتمحض للاستدلال لانه يحتمل ان يكون معمولا لمصدر
محذوف على راي من يجوزه ونقله بعضهم عن سيبويه ويكون
التقدير وصد عن المسجد قوله يختص الفا الى اخره يرد على
هذا الاختصاص ام المتصلة اجاز واحد فيها مع المعطوف نحو
لا ادري ارشد طلابها فانهم جعلوا التقدير ام غي وقبله لا
تقدير والمعنى هل طلابها قوله فانفجرت التلاوة فانبجست
لان التي فيها اوحينا ليس فيها انفجرت قوله راكب الناقة
طليحان اي تعبان وهو خبر عن الراكب والناقة المحذوفة مع
حرف العطف وانما كان كذلك ليوافق المبتدا الخبر قوله
وفي الثالث العطف على معمولي عاملين وذلك لانه لو قيل ان بيضا
عطف على سودا وشحمة عطف على تمرة لزم منه العطف على معمولي
عاملين مختلفين لان العامل في سودا اكل والعامل في تمرة ما
قوله لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة
الايمان المنقول عن اهل التفسير ان المراد بالذين تبوا الدار

وللايمان الانصار وحينئذ يشكل قول المصنف المهاجرين
لانهما قسمان متقابلان في العرف اللهم الا ان يكونوا هولاء مهاجرين
ايضا فيستقيم قوله وهذا على تقدير ان يقرا المهاجرين
بكسر الجيم اما لو قرى المهاجرين بفتح الجيم لاستقام كلام المصنف
لانهم هو جر اليهم لكن في هذا بعد كذا قيل والصواب ان يقرا
بالفتح لان الاية في الثناء على الذين يحبون من هاجر اليهم مع اتصافهم
بما تقدم فيكون هولاء مهاجرا اليهم لا مهاجرين وان كانوا مهاجرين
من حيثية اخرى قوله ويجوز حذف المعطوف عليه الى
اخره وكذلك في ام المتصلة فانه قيل في ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ان المقدر اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم قوله
بالفاء والواو هكذا وجد في بعض النسخ المعتمدة وصوابه تقديم
الواو على الفاء ليطابق التمثيل قوله وبكا اهلا الى اخره المعطوف
عليه مرحبا مقدرا والمعطوف اهلا وسهلا بناء على ان العامل
في الجميع واحد اي صادفت كذا وكذا الى اخره ومنهم من قدر
ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه جعل
مرحبا واهلا منصوبين على المصدر هذا باب

البدل

البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا

قوله ان يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح عبارة عما ذكر
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ظاهر هذا الكلام ان المبدل منه
ليس مقصودا بالحكم كذا قيل وليس بشي لان قوله المقصود بالحكم
بالنظر الى بقية التوابع لا بالنظر الى كل شي حتى المبدل منه وكيف
يكون هذا مرادا مع ان المصنف سيقول بعد هذا وان كان قصد
كل منهما صحيحا فبدل اضراب وهو صريح في ان كلا من البدل والمبدل
منه لا بد وان يكون مقصودا في الجملة فلا بد وان يكون كذا صادقا فقط
فتعين ان لا يكون هذا مرادا فان قلت ما معنى قولهم المقصود
بالحكم قلت معناه انه بحيث لو لم يذكر المبدل وذكر البدل لكان
اصل الكلام المقصود حاصلا وهذا هو الذي يميز البدل عن بقية
التوابع لانه ليس شي منها بهذه الحيثية اذا علمت هذا علمت انه
لا حاجة الى قوله بلا واسطة لان الواقع بعد بل او لكن ليس بهذه
الحيثية قوله وهو بدل الشي الى اخره قاله لينبه به على
ان معنى قولهم بدل الكل هذا الذي ذكره لا ما يفهم من ظاهر لفظ كل
قوله ثم عموا وصموا كثير منهم ان جعلت كثير منهم بدلا من
الضميرين المتصلين اعني الواو من لزم منه توارد عاملين على
معمول واحد وان جعلته بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف

فهو متوقف على جواز حذف البدل **قوله** وان كان قصد كل
منهما صحيحا ظاهر هذا الكلام ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود
قصدا صحيحا وعلى هذا فلا بد ان نعرف بين القصد في كل منهما
والفرق بينهما ان البدل في هذا القسم مقصود على وجه يصير
الاول كالمسكوت عنه فيجوز ان يكون مرادا وان لا يكون
كذلك فليتأمل **قوله** ونحو قمت انت المراد يكون انت في
قمت انت توكيدا اتفاقا بجواز كونه توكيدا اجماعا لانه
متعين فانهم جوزوا فيه البدلية ايضا واما ما هو مختلف
نحو مررت بك انت مثلا فالاجماع على انه توكيد ليس غير
والظاهر في رايتك اياك جواز الوجهين والاتفاق الفارق
بينه وبين قمت انت **فائدة** استثنى ابن مالك ما افاد
الاضراب نحو اياي اياك قصد زيد **قوله** وكذلك نحو
رايتك اياك الى اخره اي اذا وقع ضمير منصوب منفصل بعد
ضمير منصوب متصل كان الثاني توكيدا وفاقا للكوفيين
والناظم والحاصل ان الضمير على راي المصنف وجماعة لا يكون
بدلا **قوله** والجملة من مثله اي في كونه جملة سوا كانتا من
نوع او من نوعين اي كانتا اسمية وفعلية ذكره في المغني

في الباب الخامس في الجهة السادسة قبل النوع الثامن منها فقال
وقال بعض المتاخرين في تجويز ابي البقا في قوله تعالى منهم من
كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم
على بعض هذا مردود لان الجملة الاسمية لا تبدل من الجملة الفعلية
انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك انتهى **تنبيه** مثل بقوله تعالى
يلق اثاما يضاعف له لما ابدل فيه الفعل من الفعل والظاهر
انه من ابدال الجملة الذي هو قسيم ابدال الفعل من الفعل **هذا**

باب النداء **قوله** وهذه الاحرف كلها فيه اختلاف في
ادوات النداء فقيل انها احرف وهو الصحيح وقيل اسما لادعوا
المحذوف متحملة لضمير الفاعل وقول ابن الطراوة النداء انشا وادعوا
خبر سهو لان ادعوا المقدر انشا كبعت واقسمت **فائدة** اصل
يا عبد الله ادعوا عبد الله فيا حرف تنبيه وادعوا قصد به
الانشا ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا
اوجبوا حذفه استغنا بقرينة الحال وبما جعلوه كالنائب
عنه وهو يا **قوله** وفي باب الاستغاثة وقيل ان يا
تدخل في باب الاستغاثة كقول عمرو بن العاص رضي الله عنهما
واعجبا منك يا ابن العاص ابن عقيل **قوله** وقمت فيه بامر الله

يا عمرا الدليل على ان عمر مندوب هنا انه الحق به الف الندبة
وانه قاله بعد موت عمر **قوله** واسم الجنس قال في اللباب
ويجوز حذف حرف الندا الا من اسم الجنس وقال السيد في
الشرح والمراد بالجنس هنا كل ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف
بالندا ام لا وعلى هذا فكان الاولى بالشيخ ان يقول واسم
الجنس من غير ان يضم اليه شيا اخر لانه يكون شاملا لهذا القسم
وللقسم الذي يذكره بعد ولعد الاقسام سبعة وينبه على ان
الكوفيين يخالفون في القسم الثاني من اسم الجنس وقال ابن
الحاجب في تعليل امتناع حذف يا من اسم الجنس انها لو حذفت
لادى الى كثرة الحذف لان اصل يا رجل يا ايها الرجل فحذفت
الالف واللام استغنا عنها بيا وحذفت اي لانهم ما اتوا بها الا
وصلة الى ندا ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل وكرهوا ان يحذفوا
من حرف الندا انتهى ولا دليل على ما قال وقال بعضهم انما امتنع
حذفها معه لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفها لانه انما يستغني عنها
اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتنبها لما يقول له
وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفا بحرف الندا فكذلك
لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن

نباوه على اصل التنكير **قوله** والمضمر لو قال وضمير المخاطب
لكان اولى لان ضمير المتكلم والغايب لا ينادى واعلم ان ندا ضمير
المخاطب فيه خلاف وصحح ابو حيان منعه والمانعون يؤولون
يا انت ابان يا تنبيه وانت مبتدا وانت الثاني توكيد والموصول
خبر والمثال الاول بان اياك منصوب بمقدر دل عليه الظاهر
ويا تنبيه واذا قيل بالجواز فيا اياك هو القياس لانه مفعول
حذف عامله ويا انت اما على نيابة ضمير عن ضمير نحو ما انا كانت
او لانه لما اطرد مجيه بلفظ المرفوع جاز مجيه بلفظ ضمير الرفع
قوله رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله
راضيا اللهم منادى حذف منه حرف الندا نحو يوسف اعرض
عن هذا الا ان هذا الحذف شاذ بخلاف يوسف اعرض عن هذا
قوله واسم الاشارة قال ابن الحاجب في تعليل امتناع
حذف يا من اسم الاشارة انها لو حذفت لادى الى كثرة الحذف
لان اصل يا هذا يا ايها هذا وفيما قال نظر وقال بعضهم لا يجوز
حذفها من اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل للاشارة اليه
للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا
تنافر فلما اخرج اصل وضعه جعله مخاطبا بسبب الندا

احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف الندا فايده
اللهم الميم المشددة فيه فانه مقام حرف الندا وانما اخرت
تبركا بالابتداء باسمه تعالى قوله واسم الله تعالى انما امتنع
حذف حرف الندا من اسم الله تعالى والضمير لان ندا كل منهما
على خلاف القياس فلو حذف حرف الندا لم يدل عليه دليل
والحذف انما يكون للدليل واما امتناع الحذف من اسم الجنس
المعين لانه معرفة بدا وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
قوله وافتد مخنوق اي يا مخنوق حذف منه حرف الندا
وهو مثل يضرب لكل مضطر يتخلص بافتدا المال تخليصا لنفسه
عن الشدائد وقوله واصبح ليل اصله يا ليل ومعناه
ادخل في الصباح وصر صبحا يا ليل قيل اول من قال هذه المراة
طرقها امرو القيس وكان مبغضا عند النسا فجعلت تقول
يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيقول لا فرجعت الى خطاب
الليل كانها تستعطفه لفرط مشقتها فقالت اصبح ليل فذهب
مثلا يضرب في شدة طلب الشي قوله وذلك عند البصريين
ضرورة وشذوذ والضرورة راجعة الى النظم والشذوذ
الى النثر قوله يجب فيه ان يبني الى اخره انما بني على

حركة

حركة لان بناه عارض غير لازم ليحصل الفرق بينه وبين
اللازم البنا وبني على الضم لانه لو بني على الكسر التبس بالمنادى
المضاف الى يا المتكلم المحذوف ياوه اكتفا بالكسرة عنها نحو يا
غلام ولو بني على الفتح التبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه
اكتفا بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما قوله سوا كان
ذلك التعريف سابقا هذا هو الصحيح وقال به ابن السراج وزعم
المبرد والفارسي زوال التعريف العلمية ورد بيا الله ويا هذا
يا انت قوله يا زيد الفاضل كان عليه ان يقول والفاضل
والظاهر ان مراده بالرفع والنصب بقرينة قوله اولا برفع
العالم ونصبه وعلى هذا فليس عليه ان يقول والفاضل قوله
ما يجب نصبه لم يتعرض لناصبه وذكر في اخر باب تعدى الفعل
ولزومه ان حذف ناصب المنادى واجب ولم يذكر تقديره
وقد اختلف في عامل المنادى فقيل انادي مضمرا ورد بان
الندا انشا وانادي خبر واجيب بانه منقول كبعت وقيل
منصوب بيا واخواتها على انها اسما افعال وقيل حروف
نايبة عن الافعال وقيل حروف لم تذب وعلى هذا فيا زيد
كلام انعقد من حرف واسم مسئلة اذا جعلت زيدا وعمرا اسما

ثم ناديته نصبتهما للطول **قوله** ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
اى لانه الجزء الثانى من العلم فيمتنع نداوه **قوله** او غير محضه
تأمل لما كان المضاف مقترنا بال ولما كان عاريا منها نحو يا
الحسن الوجه ويا حسن الوجه الا ان الصورة الاولى تمتنعه لانه
لا ينادى ما فيه ال الا فى اربع مسائل ليس الصورة الاولى منها
لانها اسم الله تعالى والجملة المحكية نحو يا المنطلق زيد واسم الجنس
المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وضرورة الشعر نحو عباس يا
الملك المتوج **قوله** وان كانت معينة الى آخره الظاهر
ان هذا الحكم الذى قاله كله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة
وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلنا ذلك لان المنادى انما يبنى
اذا كان مفردا المعين وكذلك لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا
كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين
لا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل
بثلاثة وثلاثين **قوله** وعرفت الثانى بال لانه اسم جنس
اريد به معين فلابد من ادخال اداة التعيين عليه وهى
ال **وقوله** ومنع ابن خروف الى آخره وجه كونه مردودا
انه لا منع من ادخال يا على الجزء الثانى لانه ليس جزء كلمة

حتى

حتى يمتنع نداوه ولان التخيير فى الالحاق انما يكون حيث
لا موجب لادخال ال اما مع موجب ادخال ال وهو
استعمال اسم الجنس فى معين فلا **قوله** الى علم اعم من
ان يكون ذلك العلم مفردا او غيره **قوله** والثالث مما
يجوز ضمه وفتحه قال السيد فى شرح اللباب واذا
وصف المنادى المضموم بابن او بابنة لا ببنت وهو اى
ابن بين علمين بنى المنادى معه اى مع الابن على الفتح والظاهر
ان المصنف تبع فى هذا عبد القاهر فانه قال جعل الابن مع
الاول شيا واحدا او بنيا على الفتح فتكون حركة الاول وحركة
الابن عنده بناء كانه جعلهما بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر
وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح ان حركة الاول حركة بناء
وحركة الابن حركة اعراب والاولى ان يقول المصنف رحمه الله
هكذا اذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه
المضاف الى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله فاحترزنا
بالعلم عن نحو يا رجل ابن زيد وبالمضموم عن المنادى المنصوب
وبالمتصل بموصوفه عن نحو يا زيد الطويل ابن عمرو وبالمضاف
الى العلم من نحو يا زيد ابن اخينا فان المنادى فى هذه الامثلة

لا يبنى على الفتح لعدم كثرة استعماله فيها واعلم ان ظاهر
كلام المصنف يدل على وجوب فتح المنادى ما هو مذهب
بعضهم اسمى ما اردت نقله اذا علمت هذا علمت حسن صنيع
المصنف رحمه الله تعالى **قوله** ولا اثر للوصف بمثنى
منظور في حركة ذلك والذي يظهر لي كثرة الاستعمال
في الاول دون الثاني فناسب التخفيف **قوله** وان
فتحته مع قوله والا فالثاني واجب النصب لا يستقيم
على شيء من المذاهب الاربعة لانا اذا لم نضم الاول فهو
والثاني على المذاهب الثلاثة معربان وعلى المذهب الرابع
حركة كل منهما حركة بنا فلا يستقيم قوله فالثاني
واجب النصب هكذا ذكر بعضهم وفيه نظر لانه لم يرد بالفتحة
هنا حركة البنا بل اراد بها الحركة الاعرابية بدليل ما
حكاه عن سيبويه والمبرد والفرا وقوله فالثاني واجب
النصب لان كلا منهما على المذاهب الثلاثة معرب واما قوله
وقال بعضهم الى اخره استينا فيه حكاية مذهب قايل
بنيانها **قوله** والثاني منهم معهما اي توكيد لفظي وهذه
مسئلة يفصل فيها بين المتضايفين في النثر ولم يذكر هذا

في باب الاضافة **قوله** وقال الفرا الاسمان مضافان
الى اخره يلزم على قوله توارد عاملين على معمول واحد
وهو يجيزه واما من قال انهما ركبا تركيب خمسة عشر
فلا **قوله** اعدا الهمزة في اعبد اللندا **قوله**
ووافق الناظم والاعلم الى اخره الذي يظهر في تعليل التفرقة
بين العلم واسم الجنس في الضرورة ان اسم الجنس اصل بالنظر
الى العلم والاعراب اصل بالنظر الى البنا والعلم فرع عن اسم
الجنس والبنا فرع الاعراب فلما ان اضطر الشاعر اعطى
الاصل للاصل والفرع للفرع **مسئلة** ذكر بعضهم انه اذا نودي
العلم الذي فيه ال يتوصل اليه بندا الموصول الذي هو
من ويجعل العلم خبرا عن مبتدا الجملة الواقعة صلة فتقول
يا من هو الرجل حال كونه علما قصد نداؤه قال ابن الخباز في
النهاية الباب العلم وهو ينقسم الى ما فيه اللام والى عار عن
اللام فاما ما فيه اللام نحو الحارث والعباس فالنحويون يختلفون
في ندائه فمنهم من قال ينادي واحتجوا على ذلك بانه ورد
في كلام العرب قال رؤبة انك يا حارث نعم الحارث وقال

خفاف ابن ندبة السلمي اعباس ان الذي بيننا اي ان نجاوز اربع
ومنهم من قال لا يجوز نداوه وهو الظاهر لانه ان نودي وفيه
الالف واللام لم يجز لدخول حرف النداء عليها كقولك يالحارث
ويالعباس وان حذفتها منه لم يجز لانه تغيير لصيغة العلم
فاما ما انشدتموه من ندائه فمحمول على الضرورة ويجوز ان
تكون التسمية عند نداء الشاعر وقعت بحارث وعباس
لا بالحارث والعباس فان قلت فكيف السبيل الى ندائه حينئذ
قلت قالوا انادي من يقول يا من هو الحارث يا من هو العباس
اذا تقرر هذا علمت انه لم ينقل عن احد من النحويين جواز ندائه
مع ال واعلم ان الشيخ قد ذكر في باب المعرف بالاداة فصل
من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى التحق بالاعلام ثم قال والداني كالنجم للثريا ثم قال
وال حذف لازمة الا في ندا او اضافة انتهى وهذان القسمان
اللذان ذكرهما الشيخ قد ذكره وغيره من النحويين على انهما من قبيل
الاعلام الغالبة واذا جمع بين ما ذكره الشيخ وما ذكره
غيره يكون الشيخ رحمه الله تعالى قد اختار القول الاول

ولك ان تقول على سبيل البحث انه لا مانع من نداء العلم الذي
فيه ال لانهم انما منعوا نداء ما فيه ال لانه لو نودي لزم
منه اجتماع تعريفين وهم لا يجمعون بين تعريفين وهذا
غير موجود في نداء العلم المقترن بال لانها ليست فيه معرفة
اللهم الا ان يكون المنع لاجل الصورة اللفظية كما قالوا في
ال الموصولة حيث منع الجمهور وصلها بالمضارع وفيه نظر
لانه منقوض بنحو يا المنطلق زيد وبالخليفة هيبة **قوله**
وزاد عليه المبرد ما سمي به الى اخره اي فيكون يا الذي قام
جائزا على رايه ممتنعا على راي سيبويه **قوله** والثالثة
اسم الجنس اي اسم الجنس الذي شبه به غيره فانه ليس
المراد من قولك يا خليفة هيبة الا من شبه بالخليفة
قوله ولا يوصف اسم الاشارة ابدا اي سواء كان في
باب النداء او لم يكن فانه لا يوصف الا بما هو مصحوب ال واعلم
انهم اختلفوا في نعت اسم الاشارة فمنعه قوم وجوزه
اخرون وهو الصحيح **قوله** الا بما فيه ال تبع ابن مالك
في هذا الشرط ولم ارهما مخالفا وهو شامل للمعرف بالاداة
وللموصول الذي فيه ال لان ناظر الجيش لما ان ذكر امثلة كلام

ابن مالك ذكر قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا وقيده
ابن مالك في شرح التسهيل بان يكون اسم الاشارة عاريا
من الكاف واجازه ابن كيسان قال وهو اقل من العاري
منها قوله احدها النعت المضاف المقرون بال
فان قلت كيف يجوز رفعه مع انه مضاف وقد اوجبوا
نصب المنادي المضاف مطلقا اي سوا كانت الاضافة
محضة او غير محضة قوله واختار الخليل وسيبويه
انما اختار الرفع ليكون على صورة المنادي قوله
وقال المبرد ان كانت ال للتعريف الى اخره انما اختار المبرد
النصب اذا كانت ال للتعريف لانه لبعد شبهها عن شبه
المنادي فالاولى ان لا يكون على صورة المنادي واختار
الرفع حيث كانت زايدة لان وجود الزايد كلا وجود
وحينئذ فلم يبعد عن شبه المنادي فاختار الرفع
ليكون على صورة المنادي لقرب شبهه منه قوله
المنادي المضاف للبا الى اخره اختلف في السكون والحركة
في يا المتكلم ايهما اصل فذهب قوم الى ان الحركة اصل لانها
كلمة وضعت على حرف واحد فحقها ان يكون متحركة

وقوم

وقوم الى ان السكون فيها اصل لانها لا تستعمل الا موصولة باخر ما
قبلها فلا حاجة الى تحريكها قوله ثم قلب الكسرة فتحة الى اخره
مقتضاه ان يكون اصل يا حسرتا يا حسرتي بفتح اليا وكسر ما قبلها
ثم قلبت الكسرة فتحة فتحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا
قوله يا لهف ولا بليت الى اخره اي اذا فاتني شي كذا وكذا
لا يرجع بقولي يا لهفي ويا ليتني فعلت ولا لو اني فعلت
كذا وكذا قوله اصله بقولي يا لهفا اصله يا لهفي قلبت
الكسرة فتحة واليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله
ومنهم من يكتفي من الاضافة الى اخره الذي يظهر ان هذا
البعض يحذف كلا من اليا والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم
الفرد المعين فيضم اخره وعلى هذا لا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المصنف فرض
الكلام في المنادي المضاف ليا المتكلم قوله وانما يفعل
ذلك الى اخره وذلك لانه اذا كثر فيه نداؤه مضافا ثم
نودي غير مضاف صورة يكون قد دل دليل على انه مضاف
نية لانهم يحملون القليل على الكثير غالبا قال شارح اللباب
وانما يجوز حذف اليا وقلبها الفا في المضاف الى يا المتكلم اذا

[illegible]

كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في ياعدوي باعدو
بحذف اليا ويا عدوا بقلبها الفا لانه لم يكن هنا شهرة
تدل على اليا المغيرة بالحذف او القلب قوله ان يعوض تا
التانيث عن اليا اذا اضيف اليها الاب او الام لان كلا منهما
مظنة التفخيم والتا قد تدل عليه كما في علامة ونسابة
قوله وتكسر وهو الاكثر انما كان اكثر لمناسبته للياء التي
التا عوض عنها مسئلة قال في اللباب حكى يونس يا اب
ويا ام وقال شارحه بعد قوله حكى يونس جواز حذف التا
المبدلة عن اليا للترخيم ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس .
بندا الاب والام بلا تا وقال النقيب في اللباب والوقف
عليه بالها عند اصحابنا وقال الشارح لانها تا تانيث
والفرا يقف عليه بالتا لانه ليس لمحض التانيث قوله
او بفتحها وهو الاقيس انما كان اقيس لان التا بدل عن
يا حركتها الفتح فتحرك بما تحركه اصلها هو الاصل قوله
او تضمها الى اخره اي على التشبيه بتا ما هي فيه معقب
الاعراب قوله وربما جمع بين التا والالف فقيل
يا ابتا ويا امتا اعلم ان كلا من الالف والتا في يا ابتا

ويا امتا عوض عن اليا المحذوفة في يا ابي ويا امي ووجه
التشبيه بينهما وبين البيت من جهة انه جمع في كل بين
ما لا يجمع بينه وبين ذلك الاخر لانه جمع في كل بين
العوض والمعوض عنه لان يا امتا ويا ابتا ليس كذلك
قوله يا ابنة عما استشهاده بهذا البيت يدل على
انه لا فرق بين ابن عمي وابنة عمي وينبغي ان يكون الحكم
كذلك في ابن ابي وابنة امي هذا باب ذكر اسما
لازمت النداء الكناية اقامة اسم مقام اسم تورية
وايجازا ويكون ذلك بالاسما الظاهرة نحو فلان والفلان
وكيت كيت وكذا كذا ففلان وفلانة كنايتان عن اعلام
الاناسي والفلان والفلانة كنايتان عن اعلام البهائم
وكيت كيت كناية عن الحديث المدمج وكذا كذا كناية عن
العدد المبهم وعلى هذا فالضمير نوع من المكني على راي
البصريين لان الكناية على رايهم تكون بالضمير وبغيره
واما الكوفيون فلا يفرقون بين المضمر والمكني قوله
بمطالع فارابان هما اسما مكان هذا باب الاستغاثة قوله
يا للكهول هذا مستغاث به وللشبان عطف عليه

وللعجب مستغاث له **هذا باب الندبة** **قوله**
حكمه حكم المنادي ظاهر في هذا ان بين المنادي والمندوب
فرقا جهة المعنى والامر كذلك لان المنادي هو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب
هو المتفجع عليه بيا او بوا لا غير **قوله** وهو المتفجع
عليه الاولى ان يقول بيا او بوا حتى يحترز به عن نحو
تفجعت على زيد وفي التسهيل لا يندب اسم الجنس اذا
كان مفردا واحترز به عنه مضافا فانه يجوز ومقتضاه
انه اعم من ان يكون مضافا لمعرفة او لنكرة وكلام المصنف
بخلافه **قوله** الا انه لا يكون نكرة لان المراد بالندبة
تمهيد العذر للتفجع على المندوب والاعلام بوقوع مصيبة
عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل الا للمعرفة وعبارة
ابن الحاجب وصاحب اللباب ولا يندب الا المعروف الا ان
صاحب اللباب قال الا الاسم المعروف فصرح بالموصوف
وهي تقتضي ان المعرفة وحده ليس بكاف بل لا بد ان يكون
المندوب معروفا لان كونه معرفة لا يستلزم كونه معروفا
وحينئذ فالعلم الذي ليس بمعروف لا يندب ويقتضي كلام

الشيخ

الشيخ رحمه الله جواز ندبته **قوله** والاصح ان الغالب
انه يختم بالالف هذا شامل لما كان مندوبا بيا او بوا وقال
الاندلسي يجب لحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض
قوله وتنوين في صلة نحو وامن حفر بير زمزماه
فان قيل صلة من هنا لا تنوين فيها لان زمزم لا ينصرف للعلمية
والتانيث قيل بلى فيها تنوين مقدر وقد صرح به غير الشيخ
رحمه الله **قوله** او في مضاف اليه نحو واغلام زيداه اعلم
انه لا خلاف بينهم في ان الالف في الندبة يلحق المضاف اليه
وان لم يكن مندوبا لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
مع انه لو الحق المضاف لانفصل عن المضاف اليه وانهم اختلفوا
في الحاقها بصفة المندوب فجمهور البصريين على انها لا تلحقها
فلا تقال وازيد الظريف بل وازيداه الظريف وذلك لانه
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وذهب
يونس والكوفيون الى جواز الحاقها بالصفة وحينئذ
تقال وازيد الظريفاه ولهم ان يقولوا اتصاله اتصاله بالصفة
وان كان انقص من اتصال المضاف بالمضاف اليه في اللفظ
الا انه من جهة المعنى تم وذلك لان الصفة عبارة عن الموصوف

وصادقه عليه بخلاف المضاف اليه فانه لا يصدق على المضاف
قوله من قال يا عبد بالكسر الى اخره اي على لغة من
حذف اليا ويجتزئ عنها بالكسرة وعلى لغة من حذفها وجعل
الباقي اسما مبنيا على الضم وعلى لغة من يقلب الكسرة فتحة
واليا الفا وعلى لغة من يسكن اليا لك ان تختمه بالف الندبة
وحينئذ يكون قد حذفت الالف على لغة من يقول يا عبدا
واليا على لغة من يقول يا عبدي هذا باب
الترخيم قوله غير مستغاث الى اخره مقتضاه جواز
ترخيم المركب المزجي كما في حضرموت وبعلبك والامر
كذلك قوله نحو قول الاعمى الى اخره راجع الى قوله
معرفة وقوله يا جعفر راجع الى قوله غير مستغاث
وقوله وا جعفر الى قوله ولا مندوب وقوله يا امير
المومنين الى قوله ولا ذي اضافة وقوله ويا تأبط شرا الى
قوله ولا ذي اسناد قوله أبا عرو واصله يا ابا عروة حذف
منه حرف الندا ثم رخم المضاف اليه بحذف تا التانيث
مع انه ليس منادى قوله ولا يجوز ذلك في نحو انسان
لمعين اي لاجل انتفا العلمية وقوله ولا في نحو زيد

ولا

ولا في نحو حكم وذلك لانتفا الزيادة على الثلاثة قوله
وذلك اذا كان الذي قبل الآخر الى اخره هو شامل لما كان
الاخر زائدا ايضا ولما كان اصليا والزائد كما في مروان والاصلي
كما في منصور واما اسما فلا يخلو اما ان يكون مرتجلا للتسمية
او منقولا من اسما جمع اسم وهو الظاهر فان بنينا على الثاني
فهمزته التي هي اخره بدل عن واو وهي لام الكلمة عند الجمهور
لان وزنه افعال وزائدة على راي بعض بنا على ان وزنه
فعلا قوله ساكنا هذا بنا على قول من يطلق احرف اللين
على الالف والواو واليا سوا كانت ساكنة ام لا لكن المحققون
لا يطلقون احرف اللين على حرف العلة الا اذا كانت ساكنة
قوله ترجو الحبا هو بالحا المهملة العطا قوله لانه
ليس في العربية الى اخره هذا التعليل ظاهر في الجدي
والادلي واما في يا ثمي فغير ظاهر لانه مبني والمبني يجوز
انه يكون اخره واوا لازمة مضموما ما قبلها اللهم الا ان
يكون هذا الامتناع شاملا لما هو معرب ولما هو مبني بنا غير
لازم فلا اشكال قوله بابدال الواو الى اخره ان قلت
مقتضى تعليل ما علل به قلب الواو الفا في هذه الحالة انقلب

الفا على لغة من ينتظر ايضا فما بالها لم تقلب عليها قبل انما لم
يقلب لان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود
تقديرا على لغة من ينتظر ولا كذلك على لغة من لا ينتظر
قوله كما في همزة الحمزة العباب تستوي فيه المذكر
والمؤنث ومسلمة علم فليس التا فيه للفرق بين المذكر والمؤنث
قوله تاسعة اذا ما اصله امامة فحذف التا وابقي
ما قبلها على فتحة ولو كان مرخما على لغة من لا ينتظر لقال
اما فنعلم بهذا انه مرخم على لغة من ينتظر وحينئذ يحسن
الرد به عليه هذا باب المنصوب على
الاختصاص قال الرضي ومما اصله الندا باب الاختصاص وذلك بان
تاتي باي وتجريه مجراه في الندا من ضمه والمجي بها التنبيه
في مقام المضاف اليه ووصفه اي بذي اللام وذلك بعد
ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن وانا
لغرض بيان اختصاصه بما نسب اليه ذلك الضمير من بين امثاله
بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او
في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة

من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر
نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا في صورة الندا
وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
لا المخاطب وانما نقل من باب الندا الى باب الاختصاص لمشاركة
معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف الندا معه اي لانه لم يبق فيه
معنى الندا لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب
منه والمندوب وكسر استعمال علم الندا في الخالي من معناه
بالكلية وحال الظاهر اي ووصفه من ضم الاول ورفع الثاني
كحالها في الندا لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في
محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا
كما قيل في نحو سوا قمت ام قعدت اي ان قمت ام قعدت وان كان
في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير
مبتدا معطوف عليه اسم اخر اي سوا قيامك وقعودك كما
يجي في حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكورة اسم
منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله

عليه وسلم انا معاشر الانبيا فينا بكّا اي قلة كلام وقولهم نحن آل
فلان كرما وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب
قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشيا معشر
وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص محصورا فيها قال
المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن الندا لان المنادي لا يكون
ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه بيا المقدرة
كما في ايها الرجل او ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او
امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى انه ينتصب انتصاب
نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن الندا
او انتصابه انتصاب المنادي اجرا الباب الاختصاص
مجرى واحدا ثم تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول
اللام في نحو نحن العرب لانه منادي حقيقة ولانه لا يظهر
في باب الاختصاص حرف الندا المكروه مجامعته للام
وقد يلي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب
نحو سبحانك اللهم العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل فالواو ان

كان

كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت
به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله المجيد او الذم نحو وامرأته
حمالة الحطب **قوله** بك الله نرجو الفضل وهذا المثال
شذ وذا لكونه ضمير خطاب ولكون المخصوص علما اعني ومن
الشروط ان لا يكون نكرة ولا اسم اشارة **هذا باب التحذير**
قوله فالعامل محذوف لزوما اي لانه لكثرة التحذير
بابا فجعل بدلا من اللفظ بالفعل **قوله** فنحو اياك الاسد ممتنع
على التقدير الاول انما يمتنع اذا كان باعد باقيا على معناه اما
اذا ضمن معنى فعل متعد الى اثنين بنفسه فالظاهر الجواز
والحق ان يقال انه لا يقتصر على تقدير باعد ولا على احذر بل
الواجب تقدير فعل يودي الغرض والا فالمقدر ليس امرا متعبدا
به حتى لا يعدل عنه **قوله** جائز على الثاني انما جاز على
الثاني لان احذر ينصب المفعولين ويصل اليهما من غير واسطة
فتقول احذرك كذا بخلاف باعد لان حذف حرف الجر من غير باب
نصح وشكر ومن غير ان وان وكي خاص بالشعر **قوله**
لتذكيتكم من التذكية وهو الذبح والاسل هنا المراد به الشوك
الطويل للشجر **قوله** لان المستحق للاضافة انما هو المظهر

لا المضمر لان المضمر لا يضاف لانه لا يتعرف بالاضافة ولا يتخصص
فلذلك امتنعت اضافته قوله وناقة الله وسقياها
مثال لما ذكر المحذر منه مع العطف عليه واهمل التمثيل
لما ذكر فيه المحذر مع العطف عليه ومثاله نفسك والاسد
هذا باب اسماء الافعال قوله والمراد الى اخره لا يصح
ان يكون تفسيرا للاستعمال لورود ما ذكرنا والحق في تفسيره
ان نقول ان يكون حكمه حكم فعله في العمل قوله كونه ابدا
عاملا غير معمول ان اراد بكونه عاملا غير معمول بالنسبة الى
الاسماء والافعال فهو صحيح والا فغير صحيح لان الافعال
تكون معمولة اذا كانت مضارعة كذا قيل في الجواب والصواب
ان يقال ان اراد ان الفعل لا يكون معمولا للفعل فهو صحيح
والا فغير صحيح الا ان المقام يابى ما ذكر وما ذكرنا ثم اعلم
ان الفعل الماضي اذا وقع شرطا او جزاء الاداة عاملة
يكون في محل جزم فيشكل على قوله كونه ابدا عاملا غير
معمول قوله فخرجت المصادر والصفات فهي خارجة
بقوله ما ناب عن الفعل معنى لانها لا تدل على الحدث والزمان
وظاهر قوله ما ناب عن الفعل معنى ان اسم الفعل موضوع

للحدث والزمان وسياتي منه ما هو مخالف لهذا حيث يقول
ولحمل اسم الفعل على مسماه فان المسمى لا يحمل الا اذا كان
لفظا وظاهر هذا انه موضوع للفظ الفعل وهو قول كا
ان تفسير اسم الفعل بما ناب عن الفعل قوله ومه
بمعنى انكفف فسره بانكفف وتبع من قال لا يحسن تفسيره
باكفف لانه متعد وهو قاصر وقيل قد سمع فيه التعدي
نحو كففت زيدا عن كذا والا للزوم نحو كف هو قوله
والدليل على ان هذا اسم فعل كونه مبنيا لا يلزم من كونه مبنيا
ان يكون اسم فعل لان كثيرا من الاسماء مبني ومع ذلك ليس باسم فعل
قوله والدليل على بنائه كونه غير منون لا يلزم من كونه
غير منون ان يكون مبنيا وحق العبارة ان يقول والدليل على
بنائها انها اشبهت الحروف المعملة في كونها ابدا عاملة غير
معمولة قوله وكتاب الله عليكم الى قوله مؤولان قال
في شرح اللباب ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان قبله
حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال
كتب الله ذلك عليكم كتابا وقوله دلوي دونكا يجوز ان يكون
دلوي خبر لمبتدا محذوف تقديره هذه دلوي او دلوي مبتدا

وخبره دونك اي قدامك او منصوب بفعل مقدر تقديره
خذ وفي المغني للمصنف انه لا يجوز ان يكون التقدير دونك
دلوي لان اسم الفعل لا يحذف دون معموله **هذا باب**
اسماء الاصوات لعل هذه التسمية من باب التغليب
كما في افعال المقاربة **قوله** احدهما ما خوطب به الى اخره
يعني في الاكتفاء بها وليست هذه الالفاظ مسندة لضمير
لان ذلك مختص بالعقلاء بل لما اجرى الله العادة ببرك
البعير عند سماع نخ مخففا ومشددا قيل ذلك
لها ليقع ما جرت به العادة فاسماء الافعال من المركبات
واسماء الاصوات من المفردات **قوله** مما يشبه اسم الفعل
قال ابن ام قاسم في شرح الالفية يعني في الاكتفاء بها لكن يقال
اسماء الافعال لا بد لها من مسند اليه ان لم يكن ظاهرا كان
مقدرا فلم يحصل الاكتفاء بها ويمكن ان يقال اسماء الافعال
بمعنى الامر يكتفى بها اي لا يحتاج الى التصريح بالضمير لانه
مستتر فيها وجوبا فهي في الصورة الظاهرة يكتفى بها وهذا
النوع من اسماء الاصوات هو بمعنى الامر **قوله** جاجاء
قال الاموي جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جي

جي **قوله** احترازا من نحو قوله يا دار مية انما كان احترازا
عنهما وما شابههما لانه خوطب بهما ما لا يعقل الا انه ليس
مكتفى بهما بل لا بد من انضمام قوله الا انجلي ونحوه **قوله**
لصوت اي لحكايته وكذا ما بعده **فائدة** عن ثعلب عن سلمة
عن الفراء قال سمعت الفراء يقول غاق غاق لصوت الغراب
وطاق طاق لصوت الضرب والطقطقة **حكاية** ذلك
الليث عن الخليل يقول العرب في حكاية صوت حوافر الخيل
على الارض حبطقطق وانشد   جرت الخيل فقالت
حبطقطق حبطقطق ثم قال وشدت شدة حكاية صوت
جرع الابل الماء وقد طبقت بها اشعار العرب ثم قال وغق
غق حكاية صوت القدور وفي الحديث ان الشمس لتقرب
يوم القيامة من الناس حتى ان بطونهم تقول غق غق قال
والدبدبة حكاية صوت الدباب كانه دبدب قال
وخاق باق كانه حكاية صوت ابي عمير في زرنب الغلهم
وقد اراد ان يتلح فما افلح ذكره في فقه اللغة وسر العربية
الثعالبي **هذا باب نوني التوكيد** خفيفة ساكنة
وثقيلة مفتوحة وهما اصلان عند البصريين قال الخليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ واكثر قوله ويؤكد بهما الامر
يستثنى من صيغة الامر افعل في التعجب ويجاب بان معناه
الخبر وان كان لفظه الامر على الصحيح قوله او كان حالا
انما لم يؤكد بالنون اذا كان حالا لانها تخلصه للاستقبال
فيحصل التنافي قوله هلا تمنن اصله تمننن حذفت
نون الرفع ثم اجتمع ساكنان اولهما مد فحذفناه قوله
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن اي تشبيها لها بلا
الناهية وزعم قوم ان لا تصيبن نهي وهو وهم قوله
اصله لا تخشين الدليل على ان اصله لا تخشين انه لو لم
يكن مبنيا لاجل توكيده بالنون لكان يقول لا تخش بحذف
حرف العلة هذا باب ما لا ينصرف قوله ان اشبه
الحرف اي الشبه المخصوص الذي ذكره في اول الكتاب قوله
والا اعرب اي وان لم يشبه الحرف والا صرف اي وان لم
يشبه الفعل صرف قوله والصرف هو التنوين الى اخره
هذا على رأي المحققين واستدلوا له بانه مطابق للاشتقاق
من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في اخر الاسم
الا التنوين وبان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه

وقيل

وقيل تقدم صرفه للضرورة وان لم يكن هناك جر اصلا وقال
بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين وتمسكوا بانه مشتق
من التصرف وهو التقلب في الجهات والجر زيادة تقلب وكذلك
قيل المنصرف المتمكن اي اشد تصرفا من غير المنصرف في حركات
الاعراب وبان الاسم انما يمنع من الصرف لشبه الفعل فينبغي
ان يمنع ما لا يكون في الفعل وهو الجر والتنوين والجواب
عن الاول انه وان سلم ان الصرف مشتق من التصرف وهو التقلب
لا يكون التنوين من الصرف في شيء لانه ليس من التقلب في شيء وعن
الثاني ان الالف واللام لا يكونان في الفعل مع ان وجودهما لا
يسمى صرفا كذا قيل وفي هذا الجواب نظر لان المدعى انه اذا شابه
الفعل منع منه ما منع من الفعل لا ان كل ما منع منه الفعل
يسمى صرفا قوله ان اشبه الفعل اي بان يشتمل على علتين
فرعيتين من فروع تسعة او ما يقوم مقامهما فيشابه الفعل
اذ ذاك لانه مشتمل على فرعيتين احداهما من جهة اللفظ
وثانيتهما من جهة المعنى لانه مشتق من الاسم وهو الصحيح
وافادته موقوفة على الاسم قوله هو الفاقد لهذا التنوين
اي هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين ولو حمل على الاسم

الفائدة لهذا التنوين لزم منه دخول الاسما المبنية في غير
المنصرف مع انها ليست منه قوله ونحو مسلمات الظاهر
انه اراد جمع المونث السالم واما ما سمي به منه نحو عرفات
فانه غير منصرف ولا كلام فيه وهذا الذي ذكره مبنا على ان
التنوين فيه للمقابلة كما هو مذهب الجمهور واما الرضي
فقد ذهب تبعا لبعضهم الى ان التنوين فيه للصرف وانما
لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط
فينعكس اعراب جمع المونث السالم فبقي لاجل الضرورة
وكان شيخنا رحمه الله يرى ان التنوين في جمع المونث السالم
للمقابلة والصرف واذا سمي به تمحض للمقابلة ولا مانع من
ان يفيد حرف واحد فايدتين وكان على المصنف ان يستثني
ايضا باب المثنى وما الحق به لانه يصدق عليه انه فاقد
لهذا التنوين مع انه منصرف على قياس ما قال والقايل ان
يقول كيف يسميه منصرفا مع انه لم يقم به الصرف
لان التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن والاولى
ان يكون جمع المونث السالم وباب المثنى قسما براسه وهو
لا منصرف ولا غير منصرف اما انه ليس منصرفا فلفقد الصرف

قو

واما انه ليس غير منصرف فلفقد مشابهة الفعل كذا ظهر لي
وكذلك الكلام في الرجل على ما ظهر لي لان ظاهر قولهم انه منصرف
وكذلك جمع المذكر السالم وما حمل عليه قوله مقصورة الى اخره
ليس على ظاهره لان سيبويه قال ان الهمزة في حمرا انها بدل من الف
التانيث وان الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصد والمد زادوا
قبلها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي الغرض
المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات
الدلالة على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب
فلم يبق الا قلب الثانية وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى
للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث الفعلى ومونث
فعلان وهو واه لانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا
وذهب ايضا بعضهم الى ان الالفين للتانيث وهو واه ايضا
لعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين اذا علمت هذا
علمت انها ليست ممدودة نظرا الى اصلها بل بالنظر الى حالة التلفظ
قوله كرضوى هو بفتح الرا اسم جبل بالمدينة قوله
الموازن لمفاعل اخرج بقوله الموازن نحو صياقلة وصيارفة
وسوا كانت الموازنة موجودة لفظا كمساجد او تقديرا كدواب

قوله واذا كان مفاعل منقوصا نظر به الى الأعم الأغلب وذلك لان ابدال الكسرة فتحة قليل بدليل قوله قد وهي في عرف المصنفين للتقليل وانما احتيج الى هذا لان المنقوص الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة مكسور ماقبلها وهذا الحد غير صادق على ما ابدل كسرته فتحة وياؤه الفا قوله كعذارا ومدارا اصله عذاري ومداري جمع عذرى ومدرى قوله اجرى في الرفع والجر مجرى قاض وساراً الى آخره اعلم ان جمهور النحويين على ما ذكر المصنف من انه يجري في الرفع والجر مجرى قاض واما اجراؤه في النصب مجرى دراهم فبالاتفاق وذهب بعض النحويين الى ان جره كنصبه على قاعدة باب ما لا ينصرف واعلم انه اذا اجتمع في كلمة موجبا الاعلال ومنع الصرف قدم موجب الاعلال على منع الصرف لانه قوي وهو الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية ولان الجر في هذا النوع تابع للرفع عند جمهور العرب ولو قدم سبب منع الصرف لتبع الجر النصب وهو خلاف ما عليه جمهور العرب اذا تقرر هذا فنقول اصل غواش غواشي بالتنوين الصرف استثقلت الضمة على اليا حذفت فاجتمع ساكنان اولهما

مر تجد فتاه لاجتماع الساكنين ثم وجدنا صيغة منتهى الجموع موجودة تقديرا لان ما حذف لعلة في حكم الموجود فحذفنا تنوين التمكن والحقنا تنوين العوض حذرا من رجوع اليا بسبب زوال التقا الساكنين في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على بنا ممهد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية قوله حمل على موازنه من العربي اي وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد قوله وان سمي بهذا الجمع مقتضاه ان الجمعية لا تعتبر بل المعتبر الصيغة قوله وانكر ابن مالك عليه لا وجه لانكار ابن مالك لانه لقبه وقد نقله قوله مثل كشاجم اي لانه لم يسمع كشاجم موضوعا لشي ثم نقل الى العلمية بل ارتجل للعلمية قوله وهو ما وضع صفة الى آخره لابد ان ينضم الى الوصف احد الامور الثلاثة اما الالف والنون او وزن الفعل او العدل وايضا سوا طرا عليه الاسمية ام لا هذا مذهب الجمهور خلافا لبعضهم في اشتراط لزوم الوصفية ليتحتم منع الصرف وانما قلنا ليتحتم لان قوله وربما الى آخره ظاهر في ان هذا البعض يقول بالصرف قليلا ولبعضهم في عدم اشتراط كونه صفة بطريق الوضع قوله فعلان الى آخره نقل من خط المصنف اجرفعلى

لفعلان استغنيت جبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا
وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا
وانبحص نصرانا الجبلان الكبير البطن والدخنان الكبير الدخان
والسخنان من السخونه يقال يوم سخنان وليله سخنانه
والسيفان الرجل الطويل يقال رجل سيفان وامراه سيفانه
والصحيان الصاحي يقال يوم صحيان وليلة صحيانه والصوجان
لشديد الصلب من الدواب والعلان الكثير النسيان والقشوان
القليل اللحم والمصان اللييم والموتان الميت القلب والندمان
المنادم لا النادم فان ذلك يقال في مونثه ندمى لا ندمانه
والنصران النصراني وفي ذلك يقول الشاعر نصرانه قد ولدت
نصرانا **قوله** بشرط ان لا يقبل التا بان يكون مونثه
على فعلانه **قوله** واماذو الوزن الى اخره لقايل ان
يقول ما الحكمة في انهم قصروا الوزن الذي هو شرط في تاثير
الصفة على افعل ولم يقصروه على افعل في تاثير الصفه على
افعل ولم تقصروه على افعل في تاثير العلميه مع ان الوزن
شرط في تاثير كل منهما **قوله** وانما صرف اربع لا حاجة
الى ذكره والاعتذار عنه بما ذكره لانه ان نظر الى الكلام فيه

فهو

النفي الى اخره قال ابن مالك قول الزمخشري في انموذجه
ان لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل وان
لا يرا الله سبحانه من اهل الروية وهذا الذي قاله ابن مالك
ضعيف لان الحامل له على نفي الروية كون لن لتابيد النفي
لا ان اعتقاده عدم الروية الجاه الى هذا واعلم ان قول النحويين
ان لن ليست لتابيد النفي مع القول بانها للنفي مستقبل متناقض
وذلك لان مستقبل مطلقه ونقيض المطلقة الدايمة فلو لم
يكن لتابيد النفي لم يكن بل لنا ان نفعل نقيضا القول بانه مستقبل
لانه على ما قالوه من عدم التابيد يجوز ان يكون النفي منصبا
على طائفة والاثبات على اخرى فالحق انها لتابيد النفي كما ذكره
الزمخشري لا سيما وقد لوحت الالفاظ لدلالتها راجعة الى
اعتقاد واحد وهو عدل وقد نقله فان قلت فعلى ما اخترته
يلزم نفي روية الله تعالى وهو خلاف مذهب اهل السنة
والجماعة قلت لا يلزم لانه قد بطل تابيد نفي الروية بدليل
قوله وليس اصلها الى اخره انما اختار مذهب الجمهور لانه
لا دليل يدل لمخالفتهم **قوله** محل الاسم اي سوا كان مرفوعا
كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا كما في مررت برجل يضرب

قوله او منصوبا كما في جاورت رجلا تضرب اي ضاربا
ولا تقع دعائية اخبار في المعنى لانها تقع دعائية واستدل عليه
قوله احدها الى انما قدمها على اخواتها لانها ارسخ قدما
من اخواتها في العمل لانها للنصب دائما ولا كذلك اخواتها قوله
وقد تظهر في الشعر انما قال في الشعر لانه لا يجوز ظهورها في النثر
عند البصريين قوله ويتعين المصدرية انما تعينت
المصدرية في هذه الحالة لان الجار لا يدخل على الجار واما
تعين التعليلية عند تاخر اللام عنها وان فلانا لو
جعلناها مصدرية عند تاخر اللام عنها للزم منه
الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام وهو لا يفصل
بينه وبينها بلام ولا غيرها ولو جعلناها مصدرية عند
تاخر ان عنها للزم ان يدخل الحرف المصدري على مثله
وهو ممتنع فتعين ان تكون تعليلية لانه ليس ثم قسم ثالث
قوله ويجوز الامران الى آخره وذلك لانه يحتمل ان يكون
التقدير لكيلا فتكون مصدرية ويحتمل ان تكون تعليلية
فتكون ان مضمرة بعدها واما جواز الامرين في لكيما ان
تظهر فلانه وحدها تقتضي ان تكون كي مصدرية وهو

اللام

اللام قبلها وما تقتضي ان تكون تعليلية وهو ان بعدها قوله
نحو كيلا اي حيث لا لام معها ولا ان او حيث كانا معها قوله
الثالث ان ام علم انها ام الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة ولانها
متفق عليها وكان الاولى ان يذكرها بعد لن او يؤخرها عن اذن
لكثرة احكامها تنبيه عملت ان النصب لانها اشبهت ان
الثقيلة من جهة اللفظ والمعنى والاختصاص بنوع واحد فعملت
النصب لذلك وانما لم تعمل النصب والرفع لانها فرع عنها فان
قيل فلم لم تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل لا تجلها قيل ليس
في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وهذا ابطل قول من قال
ان لولا هي الرافعة للاسم وايضا لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل
قوله نحو وان تصوموا خير يريد به ما كانت ان فيه مصدرية
غير مخففة من الثقيلة وباشتراط المصدرية خرجت
الزائدة والتفسيرية قوله وبعضهم يهملها الى آخره
ظاهر كلامه ان هذا مختص بان وعليه فيقال لم اختصت بهذا
الحكم دون كي مع ان الاخرى مصدرية قوله وتاتي ان مفسرة
الى آخره اي التي لم تقيد بكونها مصدرية ولا بشيء آخر
قوله فالمفسرة هي المسبوقة الى آخره لم يذكر هنا الا

شرطا واحدا وقد ذكر في غير هذا الكتاب شرطا اخر وهو ان
لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقديرا واحترز به عن مثل
كتبت اليه بأن قم وزاد في المغني شرطا اخر وهو ان لا يكون
مدخولها الا جملة فلو قلت عندي عسجد ثم اردت ان تفسره قلت
اي ذهب ولا يجوز ان ذهب والذي يظهر ان قوله مع المسبوقة
الى اخره يغني عما ذكره في المغني واما الشرط الذي ذكره في غيره
فالظاهر انه ايضا لا حاجة اليه لان ما ذكره هنا كاف قوله
والزايدة هي التالية اعلم ان الاكثر في زيادتها ان تقع بعد لما
التوقيتية وانها اذا وقعت بين لو وفعل القسم تارة يكون
فعل القسم مذكورا كما مثل وتارة يكون متروكا كقوله اما
والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا على قول
سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في هذا حرف جيء
به لربط الجواب بالقسم وان زيادتها بين الكاف ومخفوضها
نادرة وانها تزاد بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كأنه
معاطي يد في لجة الماء غامر واما الاخفش فانه يقول انها
تزاد في غير هذه المواضع وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء
الزايدتان الاسم وعلى ما ذكرنا لا يكون زيادتها مقصورة على

ما ذكر قوله ونحو افلا يرون انما مثل بقوله افلا يرون لينبه
على ان المراد بالعلم ما دل على التحقيق لا لفظ علم فحسب قوله
ويجوز في التالية الظن الى اخره قيد بالظن لان جواز الوجهين مخصوص
بهذه الصورة تنبيه اعلم انه يرد عليه قوله تعالى واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين اما انها ليست تفسيرية فلانه لم تتقدمها
جملة واما انها ليست المصدرية التي تنصب المضارع فلان تلك
لا تدخل على الجمل الاسمية واما انها ليست مخففة من الثقيلة فلان
المخففة منها لا تقع الا بعد علم او ظن وهما مفقودان هنا واما
انها ليست زايدة فلان هذا ليس من المواضع التي تزاد فيها على رأي
الجمهور نعم على رأي الاخفش يستقيم ان يكون زايدة والذي يظهر
ان ان في هذه الاية مخففة من الثقيلة واعلم انه لا يشترط
ان يتقدمها علم او ظن وقد ذكر هذا بعضهم قوله والرابع
اذن اختلف في اذن هل هي اسم او حرف الجمهور على انها حرف وعلى
القول بحرفيتها فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى
القول بالبساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها
قوله وهي حرف الى اخره هذا قول سيبويه وذهب الشلوبين
الى ان هذا لازم لها في كل موضع وذهب الفارسي الى ان هذا في الاكثر

لانها قد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا واعلم انه اذا وقف عليها فالصحيح ان نونها تبدل الفا
تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون
لن وان وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها
بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون
وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق
بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف قال في المغني تنبيه قال
جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفا جاز فيها
الوجهان نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون
الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل
ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العاطف
على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على
الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل
يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على
الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت
على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان انتهى قوله
او الفصل بينهما القسم الذي يظهر ان الشرط الاتصال ويغتفر الفصل

بينهما بالقسم لان الشرط احدهما قوله احدها بعد اللام انما
لزم اضمار ان بعد لام الجحود ما قالوا لان ما كان زيد ليضربك نفي قولك
كان زيد سوف يضربك او سيضربك والموجب ليس معه ان لا ظاهرة
ولا مقدرة فالزموا نفيه اضمارا ان ليطابقه لفظا ونظيره من
هذا انها مزيدة لتاكيد النفي واعلم ان انتصاب المضارع بان مضمرة
بعد هذه اللام هو مذهب البصريين واما الكوفيون فقالوا ان اللام
نفسها ناصبة ويظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان محمد طعامك
لياكل بنصب طعامك مقدما على لياكل فانه لا يجوز على راي
البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على راي الكوفيين
لان اللام لا تمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلى راي الكوفيين
جا قول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
قوله ماض ظرفه ما كان زمانه ماضيا لفظا ومعنى وما كان ماضيا
معنى لا لفظا فان قيل ان جعلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار
بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز قلت الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر
عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل
بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم
اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل قوله الثاني بعد او

اعلم ان محل الفعل المنصوب بعد لو النصب ان كانت بمعنى الا
على انه ظرف لما قبل او بحذف مضاف اي كثرتها الا وقت ان تستقيم
قوله والجر ان كانت بمعنى الى بتاويل مصدر مجرورا والتي بمعنى الى
اي لالزمنك الى وقت انقضا حقي قوله الثالث بعد حتى
اي الجارة لخرج الابتدائية والعاطفة قوله ويرفع الفعل
بعدها الى اخره اي اذا اجتمعت هذه الامور الثلاثة كان رفع
المضارع واجبا وسوا كان كونه حالا حقيقة او بالتاويل قوله
بخلاف ايهم سار الى اخره وذلك لانه لا يستفهم بأي الا عند
حصول العلم بالنسبة والجهل في الفاعل فيجب الرفع لوجود
شروطه فان ما بعد حتى واقع في الحال فضلة مسبب ولا كذلك
أسرت حتى تدخلها فان النسبة ليست واقعة بل مجهولة
للمتكلم فلا يصح الرفع لفقدان السببية لان الدخول ليس مسببا
عن الشك في النسبة قوله حتى تدخلها اذا كان الفعل مستقبلا
او مؤولا به نحو حتى جاره وان كان حالا او مؤولا به فحتى ابتدائية
وعلامة كونها للحال او للمؤول به صلاحية جعل الفا في
موضعها وجب حينئذ كون ما بعدها فضلة متسببا الخ ثم
وجب النصب اذا دل على حدث غير واقع كما في النفي والاستفهام

قوله وكذلك

قوله وكذلك كان سيري امس اعلم ان كان سيري امس له
ثلاث حالات اما ان تقدر كان تامة فيجب الرفع لان ما بعد
حتى حال مسبب فضلة وكذا ان قدرت ناقصة والخبر امس
او تقدر حتى مع ما بعدها خبرا فان النصب واجب قوله
والخامس بعد فا السببية اعلم انه اذا كان قبل فا السببية
اسم يصح عطف الفعل عليه فلا اشكال في محل هذا الفعل من الاعراب
لانه تابع لذلك الاسم في اعرابه نحو ليكن منك زيادة فاكرمك
وانما كان له محل من الاعراب لانه اذا كان منصوبا باضمار ان
يكون في تقدير مصدر فلا بد له من موضع من الاعراب فان
كان قبله اسم يصح عطفه عليه عطف عليه وان كان قبله
فعل قدر انه في تقدير مصدر ويجعل معطوفا عليه والا يكن
قبلها ذلك الاسم فالرفع في محله واجب اذا كان الفعل المنصوب
بعد الفا الغير منزله الاول بان يكون الفعلان لفاعلين نحو ايتني
فاكرمك وانما وجب الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على
مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون
لان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يكون تقدير النصب
بان يقال ان التقدير افعل اتيانا فاكراما مني لفساد المعنى

لان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن تقدير الفعل فان قيل
لم لا يجوز ان يكون من قبيل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
قيل لانه لا يكون مما نحن بصدده ويكون من باب عطف الجمل الا اذا كان
الفعل الاول متمنى بليت غير داخلة على ضمير الشان فالنصب حينئذ
واجب سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول او
لغيره نحو ليتك تاتينا فاحدثك وليته ياتينا فيحدثنا وليته
عندنا فيحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا مني وليت
اتيانا منه وليت استقرارا منه عندنا فحديثا منه لا يقال
يجوز ان يكون التقدير ليته لا زمنه اتيان فحديث لانا نقول
هذه زيادة متجاوزة الكلام وحينئذ فيجب ان يقع ليت على نفس
المصدر الذي نزل الفعل منزلته ولو احدث تعدل من الظاهر
امكن ان يقال في قولك اتيتني فاكرمك لكن الذي يقع اتيانا فاكراما
مني بهذا الغرض لما لا يقتضيه الكلام وعدول عما يقتضيه
المقام اما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل
المنصوب لغير من له الاول فالرفع واجب وهو داخل تحت
القسم الاول ان يقال ليته تاتيني فاكرمك لان التقدير ليته
يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز النصب باضمار فعل اذ لا

يستقيم ان يقال ليت الشان يفعل انت اتيانا فاكراما مني
وفيما عدا هذين القسمين الوجهان من الرفع والنصب وما عدا
هذين القسمين قسمان الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن
له الاول سواء كان متمنى بليت اولا والثاني ان يكون متمنى بليت
داخلة على ضمير الشان والفعل المنصوب لمن له الاول وانما جاز
الوجهان لانه يصح ان يكون التقدير في اتيتني فتكرمني ليكن مثل
اتيان فاكرام او فعل اتيانا فاكراما مني وكذا في ليته ياتيني
فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان
فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما هذا كله على ما ذهب
اليه الاكثرون واما على قول من يقول ان ما بعد الفاء بتقدير مبتدا
محذوف فالخبر فيكون ابدا مرفوع المحل بالابتدا **قوله** بنفي او طلب
الى اخره يعني ان يكون مراده بالنفي المحض النفي الذي لا يكون بمعنى
التحقيق نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا فانه بمعنى التحقيق حتى يدخل
فيه ما هو في الاستعمال جار مجرى النفي نحو قلما تاتيني فتحدثني
وانما اشترط كون المضارع في جواب هذه الاشياء حتى يحصل له
الشبه بالجزاء لان هذه الاشياء لما كانت غير ثابتة المضمون اشبهت
الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجزاء والله اعلم

ان المصنف قد ذكر في شرح الشذور ان شرط الاستفهام ان لا يكون
باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد وذكر انه لا يجوز النصب في
هل اخوك زيد فاكرمه وقال ابو علي في المسايل المشكلة قرئ فيضاعفه
نصبا ورفعا فالرفع من وجهين احدهما ان تعطفه على يقرض وهو
صلة الذي والاخر ان يكون مستانفا واما النصب فضعيف
الا ترى ان الاستفهام انما هو عن فاعل الاقراض لا عن الاقراض
نفسه واذا كان كذلك لم يكن كقولك اتقرضني فاشكرك اذ
الاستفهام هنا انما هو عن الاقراض ولهذا اجاز سيبويه رحمه الله
رفع الفعل بعد حتى في قولهم ايهم سار حتى يدخلها لان السير متيقن
به غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن الفاعل ولم يجعله بمنزلة
قولك اسرت حتى تدخلها في عدم جواز الرفع لانك لم تثبت سيرا
ووجه النصب الحمل على المعنى وذلك لان معنى من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا ايكون قرض فحمل فيضاعفه عليه كما ان قوله
تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن جزم على المعنى اي
من يضلل الله لا يهده [illegible] انتهى اذا علمت هذا علمت ان النصب
في جواب الاستفهام لا بد وان يكون المستفهم عنه يتسبب عنه
ما بعد الفا واعلم انه شرط في الدعا ان يكون بلفظ الفعل الموضوع

له حتى يمتنع نحو قولك غفر الله لك فتدخل الجنة بنصب تدخل
قوله قوله تعالى يا النبي كذ معهم الى اخره قال اكثر
النحويين ان ما بعد فا السببية بتقدير مصدر معطوف
على مصدر الفعل المتقدم تقديرا الا انه لو لم ينصب المضارع
بعد الفا في هذه المواضع لم يصح العطف في قولك زرني فاكرمك
لا لفظا لانه لا يصح عطف المعرب على المبني الذي لا يكون له محل
من الاعراب ولا معنى لان الغرض ليس عطف خبر على امر وانما
الغرض ان الطلب في هذه الاشيا غير النفي يشمل الطرفين اي
ما قبل الفا وما بعدها كما ان النفي يشملها قال ابو علي فما بعد
الفا متعلق بحرفه بالجملة المتقدمة وانما سماه النحويون جوابا
وان كانت جملة واحدة ولم يكن كالجزء المشابهة له في ان الثاني
سببه الاول فنحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة
فاكرام مني فيكون الطلب شاملا لها ونحو ما تاتينا فتحدثنا لا يكون
منك اتيان ولا حديث فيكون النفي ايضا شاملا لها واستبعد
هذا بعضهم وقال انما صرف ما بعد الفا من الرفع الى النصب
قصدا للتنصيص على كون ما قبلها سببا لما بعدها وذلك
لان المضارع المرفوع ظاهر في معنى الحال فنفي الصرف الي

النصب تنبيه على ان الفا في الظاهر ليس لعطف الجملة على الجملة
لان المضارع المنصوب مفرد وتخليص المضارع الى الاستقبال
اللايق بالجزائية ففيه دفع كون الفا للعطف وتقوية كونه
للجزا فيكون ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر لان فا السببية
انما تدخل على الجملة **قوله** او طلب يشمل الامر والنهي والدعاء
والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع
النفي يصير المجموع ثمانية وهذه المسئلة التي يعبر عنها بمسئلة
الاجوبة الثمانية وانما اقتصر المصنف على هذه الامور دون
ما عداها من اقسام الطلب لان النصب لم يسمع بعد واو المعية
في المواضع المذكورة الا في خمسة منها فلما اراد الجمع بينهما في
التمثيل بالمسموع اقتصر على هذه فان قيل لم يمثل بالاستفهام
قلت تركه لاجل ان حكمه قد علم لما ان تكلم على المحترز به واما
النصب بدون تقدم نفي او طلب محض كما في قول الشاعر سانزل
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة واما قول
بعضهم ان الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة وابدالها
في الوقف الفا فهرب من ضرورة الى ضرورة لان توكيد
الفعل في غير الطلب والقسم والشرط ضرورة واما نحو كانك

والـ علينا فتشتمنا فاول بالنفي اي لست بوال علينا
فتشتمنا لانه لما شبهه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب
التغاير بين المشبه والمشبه به فان التشبيه المفيد
لمعنى النفي قد يلحق به واما التشبيه المقصود منه
الحقيقة لا النفي فلا يجوز فيه ذلك واما انت غير قائم
فتاتينا بالنصب فقد اجازه قوم وان لم يكن جاريا
في الاستعمال مجرى النفي نظرا الى انه في معنى النفي ومنعه
الاكثرون نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف
نحو قلما يلعاني فيكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل
فانه يجوز فيه النصب عند الجميع لان هذه الكلمات تجري
مجرى النفي الصرف في استعمالهم **قوله** قوله نحو لا يقضى
عليهم الى آخره مثالان للنفي احدهما للفا والثاني للواو
قوله ولا تطغوا الى آخره مثالا النهي اولهما للفا وثانيهما
للواو **قوله** يا ناق الى آخره مثالان للامر الاول
للفا والثاني للواو **قوله** وقد امتنع النصب الى آخره
انما تعرض المصنف للكلام على هذه الاية لان النحويين
قد نصوا على انه لا يجاب بالجواب للطلب ولا للنفي ولا لايجاب

ايضا كل منهما بجوابين والاية الكريمة في الظاهر اما من باب
الجواب للجواب واما من قبيل الجواب بجوابين وانما امتنع ان
يجاب جواب هذه الاشيا لان الذي يجاب انما هو هذه الاشياء
لا جوابها لانه ليس منها واما امتناع الجوابين لواحد منها فلان
جوابها مشبه بجواب الشرط وكما ان الشرط لا يجاب بجوابين فكذلك
ما هو بمنزلته **قوله** التالي لتقرير اي استفهاما تقريريا وهو
حملك المخاطب على الاقرار بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه
قوله اذا لم يرد الاستفهام الحقيقي في كون مثل هذا محترزا
عنه نظر لانهم قد ذكروا من الشواهد قول القائل الم اك جاركم
ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء ولا شك ان المراد بالاستفهام
التقرير ومثله قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب
يعقلون بها واعلم ان الشيخ في شرح الشذور لم يشترط في الاستفهام
هذا الشرط ومثل له بهذا البيت **قوله** وبتقييد الفاء
بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين اي حيث لا يكون
معها سببية ولا معية **قوله** الم تسأل الربع الى اخره
ظاهره ان المانع من النصب كون الفا ليست للسببية ومقتضى
ما قاله من انه احترز بالمحض من النفي التالي لتقرير ان يكون

المانع

المانع كون النفي تاليا لتقرير وعلى هذا فلا يناسب عدم ذكره
هنا لكن على ما حررنا يكون المانع من النصب كون الفاء
ليست للسببية **مسئلة** اذا قيل ما تاتيني فاكرمك فلك
في هذا التركيب اربعة اوجه احدها ان تجعل الفا عاطفة
لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيجب حينئذ رفعه لانه شريك
المعطوف عليه في اعرابه ويكون النفي شاملا لهما وعلى هذا
فالمعنى ما تاتيني فما اكرمك ثانيها ان تجعل الفاء عاطفة ما
في حيزها على الجملة المصدرة بحرف النفي فيجب رفعه وحينئذ
يكون ما في حيزها مثبتا لانه ليس في حيز النفي او تجعل الفا
لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى
استينافه ان تقدر مبنيا على مبتدا محذوف ويجب رفعه
ايضا ويكون مثبتا ايضا ويكون المعنى ما تاتيني فانا اكرمك
لكونك لم تاتيني وذلك اذا كنت كارها اتيانه ويوضح هذا قولك
ما زيد قادما فيعطف على عبيده اي فهو لا ينفق فيسوءه لعطف
وقد ظهر بما قلناه الفرق بين الوجه الثاني والاول من
جهة ان النفي في الوجه الاول شامل للمعطوف والمعطوف
عليه وفي الثاني مختص بالمعطوف عليه الثالث ان تقدر

الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المأول
مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف
عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير
ما يكون منك اتيان فعقبه مني اكرام بل يكون منك ولا
يكون مني اكرام الرابع ان يقدر الفا لعطف مصدر الفعل
على مصدر الفعل المأول مما قبلها ولكن يقدر النفي
منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب
عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان
فكيف يكون مني اكرام اذا علمت ما ذكرنا علمت ما يجوز
من هذه الاوجه في قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
وما لا يجوز **قوله** اذا العطف يقتضي الجزم اي كل
من العطف والسببية منتف لانتفا ما يترتب عليهما وهو
الجزم عند العطف والنصب عند قصد السببية **قوله**
وتقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن وعلى هذا فالواو
للاستيناف اي ولك شرب اللبن وعلى تقدير النصب
فتكون الواو للحال واما على تقدير الجزم فتكون عاطفة
قوله واذا سقطت الفا الى آخره اعلم انه اذا سقطت

الفا فلك في الفعل الذي بعدها ثلاثة اوجه جزمه على ما ذكر
ورفعه باحد وجهين اما على الاستيناف نحو قم يدعوك فكان
المخاطب سأله لماذا اقوم فقال لانه يدعوك اذ على الوصفية
والحالية ان كان نحو قوله تعالى فهب لي الاية ويتعين احد
الامرين اي الرفع على الحالية والاستيناف اذا لم يقصد الجزو
ولم يكن قبل الفعل اسم نكرة **قوله** وقصد معنى الجزو لانه
اذا قصد معنى الجزو انجزم الفعل وجوبا واذا لم يقصد
فلا يجزم البتة لانه لا يقتضي لجزمه **قوله** جوابا الشرط
مقدرا الى آخره اختلف في عامل الجزم في هذا الفعل على ثلاثة
اقوال احدها ما اختاره الشيخ وهو مذهب الجمهور وثانيها
انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر
وثالثها انه بالطلب لتضمنه معنى الشرطية ومذهب الجمهور
ارجح من الثاني لان النايب الشي يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
لا يؤدي معنى الشرط ومن الثالث لان الحذف والتضمين وان
اشتركا في ان كلا خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى
الاصل وايضا فتضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او
قليل واعلم ان ابن مالك قد ابطل بقوله تعالى قل لعبادي

الذين امنوا يقيموا الصلوة مذهب الجمهور في ان الجازم هو اداة
الشرط المقدرة بعد الطلب قال لان تقدير بيسئلزم ان لا يتخلف
احد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع واجاب
ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل
ان الاصل يقم الكريم ثم حذف المضاف واسند عنه المضاف
اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مومن مخلص
قال له الرسول اقم الصلاة اقامها وقول المبرد ان التقدير قل لهم
اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر مردود لان الجواب
لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ايتني اكرمك او
في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز
ان يتوافقا فيهما وايضا فان هذا الذي قاله في غاية ما يكون
من التعسف تنبيه قال الشيخ الرضي وانجزام الجزاء بعد
الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه
الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب
غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك
المقدر ولعل ذلك استنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس

ما استبعدوه

ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المضمن معنى ان
فعلين فما المانع من جزم الفعل المضمن معنى ان فعلا واحدا انتهى
فان قلت هذا مشكل لان معنى الشرط لا بد له من فعل الشرط ولا
يجوز ان يكون الطلب نفسه فعل الشرط ولا متضمن له مع حرف
الشرط لما فيه من التعسف ولا يجوز ان يكون فعل الشرط مقدرا
بعيده لقبح اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه
قلت انه متضمن له مع حرف الشرط وليس فيه تعسف كذا قيل
وفيه نظر فليتأمل على ان المانع ان يمنع عدم جواز كونه مقدرا
بعده لان اداة الشرط موجودة **قوله** وشرط الكسائي
الى اخره اي فان الكسائي لم يشترط لزوم تقدير ان لا في موضع
النهي بل يوافقهم حيث امكن ويخالفهم حيث لا يمكن تقدير ان لا
ويقدر ما يناسب المقام **قوله** فالجزم على الابدال اي
من لا يعرض **قوله** والحق الى اخره فصل ابن جني وعصفور
بين اسم الفعل فاجازا النصب اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال
فيحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه وهو قول حسن **قوله**
ولا خلاف في جواز الجزم الى اخره الظاهر مع الكسائي لو
ساعده النقل وقوله بعدهما اي ما دل على الامر من اسم

فعل او خبر فان قلت لاى شي اتفقوا على جواز الجزم واختلفوا
في جواز النصب مع ان في كل من الموضعين لا بد من قصد السببية
وقوله اذا سقطت اعلم انه اذا اسقطت الفا من الجواب فانت
مخير بين ان تقصد معنى الجزا فتجزم وان لا تقصد فترفع
ولو قيل مكانك تحمدي لجاز بلا خلاف **قوله** والحق الفرا
الى اخره هذا الذي قاله الفرا عند الجمهور من باب النصب
في جواب التمني لانهم قالوا ان لعل قد يشم معنى التمني
فينصب المضارع المقرون بالفا في جوابه وانما يشم معنى
التمني لانها لما كثرت في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقعه
ملازم للتمني اجريت مجرى التمني في انتصاب المضارع بعدها
اذا كان مصدرا بالفا باضمار ان وانما كان في لعل في الاية
معنى التمني لان فرعون اللعين لما كان يدعي البلوغ الى اسباب
السموات حالة كونه مرجوا له ذكره بلفظ لعل وكان ذلك
محالا فصار لعل بمعنى ليت **قوله** احدها اللام اذا لم
يسبقها الى اخره هذه اللام يكون على ثلاثة اقسام احدها التعليلية
وثانيها لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المآل
وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها اي في مقتضاها

نحو

نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لانهم قصدوا
ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا
الثالث الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله
ليبين لكم **قوله** وجب اظهارها نحو لئلا الى اخره انما وجب
اظهار ان لانها لو اضمرت لآل الى قولك للا فيئول الى مثلان
هما لام كي ولام لا وقيل لو حذفت ان لحصل غير ذلك تناقض
وهو زيادة حرف لا حاجة اليه وهو لا وحذف حرف يحتاج
اليه وهو ان فاظهرت هربا من ذلك وفيه نظر لان لا الواقع
ان بعد لا يحتاج اليها في هذا المقام لانها تارة تكون نافية
وتارة تكون مؤكدة والاحتياج اليها على تقدير كونها نافية
ظاهر لافادتها معنى تاسيسيا وفي الثاني احط منه **قوله**
لئلا يعلم لا فيه زائدة **قوله** والاربعة الباقية الى اخره
اعلم انه يلزم من هذا الكلام مع الكلام الذي قبله ان يكون
لكل من او والفا والواو حالان احدهما وجوب اضمار ان وذلك
اذا كان او بمعنى الى او الا وكان كل من فا السببية وواو
المعية واقعا في جواب الطلب او النفي المحض وثانيهما
جواز الاضمار وهو فيما اذا عطف على اسم صريح واما لبس

لها الاجواز الاضمار لقائل ان يقول ما الحكمة في الاقتصار على
هذه الاربعة ولم حصت ثم لجواز الاضمار دون وجوبه
قوله او يرسل قرئ ايضا لو ان لي بكم قوة او اوي
بنصب اوى ووجهه كوجه او يرسل قوله لولا
توقع معتر المعتر ما يعرف عن فعل الخير وادناه ما
اثر الشاعر المساوين لغيره في السن على المساوي له في سنه
قوله لما عافت البقر كانت العرب اذا رات البقر قد
عافت ورود الما تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر الما حينئذ
ولا تمتنع منه خوفا من الضرب ان يصيبها وانما امتنعوا
من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور واعلم انه يروى
وضربي بدل قتلي وعلى هذا فالمراد بالقتل الضرب وقوله
ثم اعقله فيه ضبطان احدهما فتح الهمزة وكسر القاف
وفتح اللام والمراد به الربط على هذا وثانيهما ضم الهمزة
وفتح القاف واللام وعلى هذا فالمراد به ما اريد بالاول
ايضا ومعنى البيت انه تضربه لان تخوف غيره قوله
وجازم الفعل نوعان الى نحوه الجزم في اللغة القطع وسميت
هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من القول حركة او

حرفا

حرفا واعلم انهم قالوا انما عملت هذه الكلمات الجزم لانه
لما كان ذا العدلم بمعنى الماضي والماضي مبني اعطي حالة تناسب
البنا وهي السكون وهذا التعليل غير شامل بل هو مقصور
على لم ولما وقال الفرا انما عملت لم الجزم وان النصب لقوة لم
الا تراها غيرت المعنى الذي يقتضيه اللفظ وان لم تغير وضعه
ما عطيت اقوى اعراب الفعل وهو الجزم وان اخا الرفع
وهو النصب لان عامله كعامله اذ لم يغير اللفظ وقال ابو
سعيد السيرافي إن إن اصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما
طال مقتضاها اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط حما النغمة
ثم حمل عليها لم لان كلا منهما تنقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال
ولم الى الماضي وكذلك لما واما لام الامر فجزمته لان امر المخاطب
موقوف الاخر فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في
المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضدا لها وفيه
نظر من جهة حمل الاعراب على البنا لانه قد انكر على ابن الخياط
مثل هذا قوله او دعا اخل بقسمي الالتماس فركع واللام
الطلبيتين وكان عليه ان يذكرهما قوله فعل المتكلم اي الذي
يبدا بالهمزة التي للمتكلم والذي يبدا بالنون التي له ولمن معه

قوله الجراضم هو الشخص الكثير الاكل قوله واللام
الطلبية اي الموضوعه للطلب واعلم ان حركتها الكسر وسليم
بفتحها واسكانها بعد
وبرنا الزبوب القطيع من
بقر الوحش بعد الفا والواو اكثر من تحريكها وقد يسكن بعد
ثم قرئ في السبعة ثم ليقضوا باسكان اللام وهو يرد على
من خصه بالشعر ولا فرق في اقتضائها الجزم بين كون
الطلب امرا نحو لينفق او دعا نحو ليقض علينا ربك او التماسا
كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا لم يرد الاستعلا
عليه وكذا لو خرجت الى غير الطلب كالتي يراد بها ولمصحوبها
الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد الاية او التهديد نحو
ومن شا فليكفر واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا
استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد ويجب اللام
ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم
زيدا وكلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي ودخولها على فعل المتكلم
قليل واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب وقد يحذف
في الشعر ويبقى عليها عملها كقوله محمد تفد نفسك البيت
ومنعه المبرد واجازه الكسائي حتى في النثر لكن بشرط تقدم

قد

قل وجعل منه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه انه
يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه
دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتاذن فحذف اللام وكسر
حرف المضارعة ثم قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول
ايذن واعترض عليه بان ما قاله تخلص من ضرورة لضرورة
وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس بشيء لانها ثابته
لا بتة مصرع فالهمزة في اول البيت لا حشو قوله
والجزم والقلب الاولى عدم ذكره لان هذا هو الجامع بينهما
ولابد منه في تحقق كونهما اداتي جزم مع ان الكلام فيما هو
جازم فيعلم منه قطعا انهما يشتركان في الجزم ولا كذلك ما
يشتركان فيه غيره قوله وبجواز انقطاع الى الحين لا ينال
من المواضع ما لا يكون نفي لم منقطعا فيه بل يجب اتصاله نحو
لم يزل ولم يبرح ولم ينفك فكيف يحكم بجواز انقطاعه لانا
نقول ليس وجوب الاتصال لاجل ان النفي بلم بل لاجل ان
المنفي هو هذه الافعال او نقول ان هذا الحكم ثابت لها في كله
تنبيه اعلم ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فيكون نفيها

اوكلا من تغلبهم واعلم ايضا ان بعضهم قال بتركيبها والحق بساطتهما
لعدم دليل التركيب واصالة البساطة **قوله** ومن ثم
امتنع لما يجتمع الضدان اي لانه لا يتوقف ثبوت اجتماعهما
واعلم ان العنصرين اذا كان يتوقع اجتماعهما يصح ان يكون رافعهما
مجزوما بلما نحو لما يقم الزيدان وذلك لان العنصرين لا يمتنع
اجتماعهما **قوله** وجازم لفعلين الى اخره ما يجزم فعلين
احد عشر وهو ينقسم ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد
تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما مثالها وان تعودوا
نعد واذ ما تقم اقم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل
ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث
ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو
ما ومهما نحو ما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تاتنا به الاية
الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو
متى وايان كقوله ولكن متى يسترفد القوم ارفد وقوله
ايان نؤمنك تأمن غيرنا الخامس ما وضع للدلالة على
المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة اين وانى وحيثما كقوله
تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقول النابغة خليلي

اني

اني تاتياني تأتيا اخا وقول الآخر وحيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهو اي
فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم يقم اقم معه من باب
متى وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم
تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب
اين **قوله** ورد الناظم الى اخره اعلم انه اذا بنينا على
جواز الرواية بالمعنى وهو الصحيح فلا يحسن الرد بما ذكر
ابن مالك على الاكثرين الا اذا كان كل من رواة ما ذكر عربي
الاصل وهذا الذي ذكرت ينفع في كثير مما استدل به ابن مالك
على ثبوت ما يدعيه واما الآية فانما تكون ردا عليهم الا اذا
قالوا ان تابع الجواب كالجواب في جميع احكامه ولم ينقل عنهم
قوله اذ خصوا هذا النوع بالضرورة انما خص الاكثرون
هذا النوع بالضرورة لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم
جئ بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه
عنه وهو لا يجوز **قوله** ورفع الجواب الى اخره اي ليس هذا
مختصا بالضرورة اما الجزم فظاهر لان الشرط والجواب حقهما
ان يكونا مجزومين ولما امتنع جزم الشرط لكونه مبنيا جزم

الجزلعدم المانع منه واما الرفع فقال عبد القاهر رحمه الله
لان الجزا تابع للشرط ولما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا
لم يظهر الجزم في الجزاء فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع
فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى اذا علمت هذا علمت
فساد قول سيبويه حيث قال ان الرفع على نية التقديم
والتاخير وقول المبرد حيث قال انه بتقدير الفا قبل الفعل
لان ما ذكراه مختص بالضرورة وليس كلامنا فيها وعلمت ايضا
فساد قول الرضي حيث قال انها لما لم تعمل في الشرط لم تعمل في
الجزا فتكون جازمة لشيء واحد وهو الشرط لفظا او تقديرا لانه يلزم
منه ان لا يكون الجزا معمولا لاداة الشرط لا لفظا ولا تقديرا
هذا مع ان كلام سيبويه يخرجه عن ان يكون جوابا بل يجعله
دليل الجواب مع ان فرض المسئلة في ان جواب واعلم انه اذا
عطف على الجواب المرفوع جملة اخرى فعلها مضارع يكون
فيها على راي عبد القاهر وجهان الرفع على اللفظ والجزم
على المحل وكذا يظهر على راي المبرد واما على راي سيبويه
فالذي يظهر تحتم الرفع وكذا على راي الرضي ايضا فتامله
قوله فان الفا تجب انما كانت الفا واجبة دون غيرها

لمناسبتها للجزا معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل
كما ان الجزا متعقب على الشرط كذلك قوله وذلك كالجملة
الاسمية انما وجبت الفا عند كون الجواب جملة اسمية لان
ان لما لم يوثر شي في معناها احتيج الى ما يربطها بها واولى
الاشيا به الفا وكذا عند كونه جملة انشائية او مقرونا بتنفيس
او بقد لانها لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما تحقق لا ينقلب وكذا عند كونه منفيا بلن واما وجوبها
في المقترن بما فلم يظهر حكمته ويمكن ان يقال انما وجبت لاجل
ان ما لها صدر الكلام وهو مانع من عمل ما قبلها فيما بعدها واذا
ثبت هذا فامتنع ان يكون شرطا واذا امتنع ان يكون شرطا وجبت
الفا تنبيه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون الاية
فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا لوجبت
اللام الموطية تنبيها عليه مردود لان دخولها اكثري لا واجب
وقيل ان ان لما كانت للتعليل حصل الربط بها قوله
ويجوز ان تغني اذا الفجائية انما اغنت اذا الفجائية عنها لانهما
اي الفاء واذا تقتضي التعقيب قوله ان كانت الاداة ان
فيه نظر لانه قد اغنت اذا عن الفا مع اذا اداة الشرط غير

ان كما في قوله تعالى اذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون اللهم
الا ان يقول ان اذا مسند او ما بعدها خبر في كل من الاثنين
فلا اشكال حينئذ **قوله** ان كانت الاداة ان مقرونة بلا فمحله
ما لم يكن من باب ان خيرا فخير ولك ان تقول لا يخلوا اما ان
يكون مراده بقوله من شرط فعل الشرط او جملة فان كان الاول
فمسلم ما ذكرت وان كان الثاني فممنوع لان ان خيرا لم يحذف
فيه جملة الشرط بل بعضها وكذلك وان احد من المشركين الاية
لم يحذف فيه جملة الشرط بل فعله قال في شرح الشذور لما
تكلم على جواز حذف الشرط ان شرطه ان يكون واقعا بعد وان
وعلى هذا يحمل كلامه هنا والا فاذا انتفى العطف لا يجوز الحذف
وان اقترنت ان بلا وانما اختصت ان بهذا دون غيرها من
ادوات الشرط لانها اكثر دورانا في الكلام منها فحذفوا شرطها
طلبا للتخفيف وذكر في المغني في فصل ماذا من حرف الميم
ان بعضهم جوز في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان
تكون ما شرطية وان الاصل ما يكن ثم حذف فعل الشرط وعلى
هذا فلا يشترط ان يكون الاداة ان لكن هذا التجويز غير

صحيح لانه مخالف لما قاله النحويون **قوله** عن جواب قسم
تأخر عنه يصدق حيث كان مذكورا كالمثال او مقدرا
ملفوظا بما يدل عليه لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فان اللام
تدل عليه او غير ملفوظ به نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون
فانه لم يذكر فيه ما يدل على القسم وقول بعضهم ان الجواب
للشرط على تقدير الفاء مردود لانه مختص بالشعر **فصل في لو**
قوله قول قتيلة قالته تخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم
لما قتل اخاها فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم حن لقولها
وقال لو سمعت هذا لما قتلته **قوله** وتقتضي امتناع شرطها
الى اخره عبارة الجمهور انها لامتناع الثاني لاجل امتناع
الاول ومعناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفا الاول من غير التفات الى ان علة العلم
بانتفاء الجزا ما هي واما المنطقيون فانهم يستعملونها لحصول
العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفا الثاني
علة للعلم بانتفا الاول ضرورة انتفا الملزوم بانتفا اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفا الجزا في الخارج ما هي وقوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة

لكن الاستعمال الشايع على قاعدة جمهور النحويين لانه بحسب
اللغة اذا علمت هذا علمت فساد قول ابن الحاجب انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني لا كما يقول الجمهور لان الاول على قولهم
سبب والثاني مسبب وانتفا السبب لا يدل على انتفا المسبب
لجواز ان يكون لشي اسباب متعددة واستحسنه المتاخرون
انما لاجل ذلك واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفا
الملزوم لا يدل على انتفا اللازم بل الامر بالعكس وسبب مخالفته
لهم عدم الفرق بين الاصطلاحين فافهمه انتهى واختلف
في لو هذه هل تفيد الامتناع ام لا فمذهب الجمهور انها تفيده
وذهب الشلوبين وتبعه ابن هشام الخضراوي الى انها لا تدل
عليه اصلا بل على التعليق كما دلت ان عليه وتدل بالاجماع
على امتناع ولا ثبوته وهذا القول مردود لان كل من سمع
لو فعل علم عدم وقوع الفعل من غير تردد واختلف ايضا
في كيفية افادتها الامتناع فذهب جماعة من النحويين وكثير
من المعربين الى انها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعا وهذا
باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا انزلنا اليهم
الملائكة الايه ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الايه وبيانه

ان الشي

ان الشي اذا امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام
وبالعكس وحينئذ فيلزم في الايه الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم
نزول الملائكة قوله قوله تعالى ولو شينا لرفعناه بها
مثل به لما كان سبب الثاني منحصرا في الاول وهو واضح لان
كل شي من الاشيا الموجودة بسبب عن مشية الله تعالى قوله
كما قال الجيبي في ان وصلتها انما اتفق الجميع على ان ما في
حيزها فاعل بفعل محذوف لان ما المصدرية لا توصل الا بجملة
فعلية قوله اما ماض معنى لم يذكر حكم هذا القسم ولعله
تركه لظهوره وتقديره فاما ظاهرا وفيمتنع اللام ٥
فصل اما قوله وتوكيد دايما دايما راجع الى التوكيد والشرط
لانها لا يتخلفان عنها سوا كانت للتفصيل اولا وقوله غالبا
راجع الى التفصيل قوله يدل على الاول اي كونها حرف شرط
ومراده بقوله مجي الفا اي على سبيل اللزوم والا فيجوز المجي
لا يدل عليه نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون الايه ووجه الدلالة ان الفا لا يصح
ان يكون للعطف هنا اذ لو كانت للعطف لم تدخل على خبر المبتدا
اذ المبتدا لا يعطف خبره ولا يصح ان يكون زايدة اذ لو كانت

زائدة لصح الاستغنا عنها ولما امتنع هذا تعين كونها للجزاء
قوله وعلى الثالث اي كونها للتفصيل وقوله استقرا مواقعها
اي تتبع ما وقعت فيه اي تتبع النحويون مواقعها فوجدوا كونها
للتفصيل غالبا بالنسبة الى استعمالها في الشرط والتوكيد قوله
ومنه فاما الذين في قلوبهم زيغ الايه اي مما كانت فيه اما للتفصيل
قوله تعالى واما الذين الايه قال في المغني انها قد يترك تكرارها
استغنا بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها
في موضع ذلك القسم وجعل من الاول قوله تعالى فاما
الذين امنوا بالله الايه ومن الثاني هذه الايه اذا تقرر هذا
علمت ان مراده بقوله يترك تكرارها تركا مع مدخولها الذي
هو احد القسمين بدليل قوله استغنا بذكر الى اخره وعلمت
ان قوله والراسخون الى اخره ليس قسيما لما تقدم بل دالا
عليه ولهذا قال هنا قسيمه في المعنى قوله والمعنى واما
الراسخون الذي يظهر ان التقدير واما غيرهم فيقولون لانه
اعم فائدة مما ذكر لان القائل لقوله الذين في قلوبهم زيغ
من ليس في قلبه زيغ لا الراسخ في العلم لكن المصنف نظر الى
لفظ الراسخون فجعل المعنى راجعا اليهم هذا باب

الاخبار

الاخبار بالذي والالف واللام

قوله بعدم الضمير وبصلته قد يجب امور اخر
في بعض الصور منها اذا اخبر عن زيد من نحو جا زيد وعمرو فيجب
التوكيد او الفصل واعادة الجار في مررت بزيد وعمرو وتبديل
الاعراب في الظرف والمفعول له قوله واذا قيل سر ابا
زيد قربك من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد فقد يفهم من هذا
ان كل مضاف اليه يصح الاخبار عنه وليس كذلك فان المضاف
اليه ان كان في علم كابي بكر لم يجز الاخبار عنه لانه لو اخر
لم يكن خبرا اما في نحو غلام زيد وثوب عمرو فيجوز قوله
نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه الى اخره مثال
الاخبار عن المتضايفين الذي سره قربه من عمرو ابو زيد كما
ذكره المصنف واما قوله او عن العامل والمعمول معا ففيه
شي وينبغي ان يقول وصفته ومثال الاخبار عن العامل والمعمول
وصفته ان يقول الذي سر ابا زيد قربك من عمرو الكريم ويكون
في سر ضمير مستتر عائد على الموصول الذي هو عبارة عن الخبر
الذي هو قربك من عمرو الكريم والفرق بين قربك في باب الاخبار
واصله ان رفعه في اصله على الفاعل وفي باب الاخبار على

الخبرية قوله السابع ان لا يكون في احدى جملتين الى آخره
بقي من الشروط ثامن وهو انه يصح كونه خبرا من جهة الافادة فلا
يخبر عن المفعول المطلق المؤكد ويخبر عن العددي والنوعي وتاسع
وهو جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن الظروف التي لا تتصرف قوله
وانما امتنع الاخبار حيث كانتا مستقلتين لانه يلزم منه
عطف ما لا يصلح ان يكون صلة على ما هو صلة لخبر الفا وهو ممتنع
اما اذا كان العطف بالفا فانه يصح الاخبار قوله وان
يكون مثبتا وفي نسخة الاصل مقدما بدل مثبتا وبه يحترز عن
الاخبار عن زيد من قولك ما زال زيد عالما لامتناع جعل
الفعل صلة لال وكذلك خلفه لانه تصير ما فاصلة بين ال
وصلتها هذا باب العدد قوله بحسب حالهما
اي ينظر الى لفظ اسم الجنس واسم الجمع لا الى مفردهما فان كان
معاد الضمير على اسم الجمع او اسم الجنس مذكرا انثت العدد وان
كان يعاد الضمير عليهما مؤنثا ذكرت العدد وان كان يعاد
بالوجهين جاز لك الوجهان في العدد وقولي لا الى مفردهما
ليس المراد به ان لهما مفردا من جهة اللفظ بل من جهة المعنى
قوله حال الواحد اي الذي هو من مفرد الجمع قوله ثلاثة

اشخص اي بالتاء دائما فانه الشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث
واذا اعيد الضمير عليه انما يعاد مذكرا فلذلك يؤنث العدد اذا
أضيف الى جمعه سوا اريد به مذكرا او مؤنث قوله ومعصر
المعصر هي التي قاربت البلوغ قوله ثم المعتبر حال الموصوف
قال في التسهيل وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف
اعتبر غالبا حاله لا حالها قوله نحو ثلاث مائة اعلم ان القياس
ان يقال ثلاث مآت او مئين لان حق الثلاثة والعشرة وما
بينهما ان يكون مميزه جمعا مكسرا من ابنية القلة مجرورا بالاضافة
واقتصر في التمثيل على تسعمائة لانه لا يقال عشر مائة بل
الف لا كما يقال خمس عشرة مائة قوله ويضاف لجمع
التصحيح شروع في بيان تخلف الشرط الثاني اعني قوله مكسرا
قوله ويضاف لبنا الكثرة شروع في بيان تاخر الشرط
الثالث اعني ان يكون الجمع من ابنية القلة قوله نحو ثلاثة
جوار اي لانه لم يستعمل لكل من هذه الثلاثة جمع قلة قوله
نحو ثلاثة الى اخره انما كان اشساع قياسا لان مفرده شسع
بكسر الفا وافعال قياس في فعل كحمل واحمال قوله فاذا
تجاوزت العشرة الى اخره لما فرغ من بيان العشرة التي تضاف

الى المعدود شرع في بيان حكم اخر وهو ما تركب مع غيره من العدد
قوله احد عشر قال في التسهيل وربما قيل وحد عشر
وواحد عشر وواحدة عشرة اسمي ومعناه العدد المخصوص
قوله وتميز ذلك كله مفرد منصوب الى اخره اي ما زاد
على العشرة الى المائة فما فوقها قوله فيجوز في العدد غير
اثني عشر انما استثنى عشر واثنتي عشرة لان عشر في اثني عشر
بمنزلة النون في اثنان وكذلك عشرة مع اثنتي عشرة وكما
انه لا تضاف كل منهما مع النون كذلك لا تضاف فلان مع ما
هو خلف عنها قوله نحو احد عشر زيد الى اخره
احد عشرك مع احد عشر زيد برفع الرا في الاول وكسر
الرا في الثاني مع بنا الكلمة الاولى على الفتح اسمي قوله ولم يمثل
به في حالة النصب لان حالته اذ ذاك كحالة البنا نحو رايت
احد عشرك فلا يظهر كونه معربا الا ان يقدر ان حركته
حركة اعراب قوله كما في بعلبك اي في اعراب الجزء الاخير
فحسب لا في اعرابه ومنعه من الصرف قوله فانه وضع
على ذلك من اول الامر اي وضع اسم فاعل من اول الامر
قوله توهمت ايات اي علامات وقوله مجردا اي

مع

مع قطع النظر عن كونه مضافا الى شي اخر قوله وزعم
الاخفش الى اخره محل الخلاف فيما اذا استعملته مع اصله
قوله وزعم الناظم ان ذلك جايز الى اخره حاصله
ان ابن مالك يفصل فيقول ان كان اسم الفاعل من اثنين
عمل الامرين النصب والجر وان كان من غير اثنين لم يعمل
ومستنده انه سمع ثنيت الرجلين اذا كنت ثانيهما ولقايل
ان يقول ما ذكرته مستندا لابن مالك لا يطابق ما الكلام
فيه لان الكلام فيما اشتق من عدد لا من فعل قوله
مع ما دون اصله اي لمرتبة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين
مع انه يصدق عليه انه مع ما دون اصله قوله ويجوز
حينئذ اضافته اي اذا استعملته مع ما دون اصله ليفيد
معنى التصيير قوله وهو انحصار العدة اي ليفيد ان
الموصوف به بعض تلك العدة المعينة قوله مركبا مع
العشرة العشرة هي اللفظة الثانية وقوله ثانيا مع العشرة
العشرة هي اللفظة الرابعة قوله وتصيغه الى التركيب
الثاني اي فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر قوله الثالث ان
تحذف العقد الى اخره اي فتقول ثالث عشر فان قلت

انه يحصل اللبس فيما اذا حذفنا العقد من الاول والنيف
من الثاني فينبغي ان يمتنع لحصول اللبس قلت لا لبس لانا
اذا اعربنا الاول والثاني او بنيناه يعلم قطعًا ان هذا التركيب
منتزع من تركيبين لان الاصل كما تقدمه المصنف ان يؤتى
بالجملة الفاظ وتبنى كل اثنين منهما على الفتح قوله
السادس ان يستعمل معها اي مع العشرة وقوله لافادة معنى
رابع ثلثه اي يعني مصير الثلاثة اربعة بنفسه قوله
دون ما اشتق منه الوصف اي بمرتبة واحدة قوله
وليس لك مع ذلك ان تحذف النيف وذلك لانا اذا حذفنا
العشرة من الاول والنيف من الثاني واعربنا فقلنا رابع
عشرة لانتفاء التركيب لم يعلم انه ماخوذ من تركيبين

الكناية في اللغة والاصطلاح

ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدًا وقال فلان كيت وكيت او لشناعة
المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل القبيح كوطئت وفعلت
عن جامعت والمنابط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعه

الى متقدم اولنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير
القرى او لغير ذلك من الاعراض والمكنى عنه ان كان
لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كأف
فعلة لم تلاموا كيها ديار بكر ولم تخلع ولم تخف اي خولة
ومررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك
كقولهم افعل صفة لا ينصرف فان المراد الكلمة التي اولها
همزة زائدة بعدها فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها
لام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسوال
عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام
لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط
كلها كنايات لان كلمات الشرط والاستفهام يعني اي الموضوع
للمعين شرطا كان او استفهاما ما يكنى بهذه الاسما شرطا او
استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان
يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق
ام في الخان الى غير ذلك من المعينات وقول ابن الحاجب
ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في
كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم وقولك انا

وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية
اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره
فيه ويقال كنيت بكذا عن كذا وكنوت قاله الرضي ثم قال
واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلان وفلانة
منها بالاتفاق وكلاهما معربان ثم قال قال المصنف المراد
بالحكايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسر
اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فلم لا يكون من هذا
القبيل على ما قرر استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية عما وقع
في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر
كيت وكيت وذيت وذيت بلى قولك قال فلان كذا وقال
كيت وكيت داخل في حده وكان خارج عنه نحو قولك كان
رجلا عندي راسي قوله ويفترقان في خمسة امور
قال في المغني الخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز
الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا
للفرا والزجاج وابن السراج واخرين بل يشترط ان يجر
كم بحرف جر فيجوز حينئذ في التمييز وجهان النصب وهو

الكثير والجر لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا لا بالاضافة
خلافا للزجاج انتهى وانت اذا تاملت فيما ذكره هنا وفيما
ذكره في المغني وجدت انهما يفترقان في ستة امور وهي
ان كم الاستفهامية تمييزها منصوب مفرد الى اخره وان الخبرية
تختص بالماضي وان المتكلم بها لا يستدعي جوابا وان الكلام
معها محتمل للتصديق والتكذيب وان المبدل منها لا يقترن
بهمزة الاستفهام وان تمييز الخبرية واجب الخفض الى اخره
واعلم ان وجوب خفضه مشروط بما اذا لم يفصل بين كم وتمييزها
اما اذا فصل فهو مختص بالضرورة فلا يجب قوله ويجوز
جره بمن الى اخره ظاهره انه لا يجوز عند فقد ما ذكره وهو
مذهب الجمهور واستدل له بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية
لا تصلح لعمل الجر لانها قايمة مقام عدد مركب والعدد المركب
لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه وثانيهما ان الجر بعد كم الاستفهامية
لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراطه
دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم
عوضا من اللفظ بمن قوله مضمرة انما كان الجر بمن
مضمرة لا بغيرها من حروف الجر لان التمييز اذا جر بحرف

ظاهرا انما يكون بها فاذا احتيج الى ما يعمل الجر وهو مقدر فلكن
ما يجر ظاهرا لان المقدر فرع المظهر قوله ولمميز الخبرية
مجرورا انما كان مجرورا مفردا تارة وجمعا اخرى لان كم
الخبرية بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه وهو على ضربين
احدهما يضاف الى مفرد والاخر الى جمع فاستعملت بوجهين
اجراها مجرى الضربين فيقال كم امراة رايت كما يقال مائة
امراة رايت ويقال كم رجال صحبت كما يقال عشرة رجال
صحبت اذا علمت هذا علمت ان التمييز اذا كان مفردا يكون
كم كناية عن نحو مائة مثلا لا عن اقل منها لان العدد الذي يضاف
الى مميزه المفرد انما هو المائة والالف وما يتضاعف منهما
وعلمت ان كون التمييز مفردا ابلغ لمعناها من كونه جمعا
لانها على هذا التقدير يكون كناية عن عدد هو اكثر مما اذا
كان التمييز جمعا بمراتب كثيرة وبما ذكرنا ظهر قول
المصنف والافراد الى اخره قوله قول الشاعر كم عمة لك
يا جرير قال ابن الحاجب في تمييز مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم
ملكت قال الرضي البيت للفرزدق وتمامه فدعا

قد حلبت

قد حلبت على عشاري ثم قال ووجه النصب في عمة كون
كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب مميزها عند بعضهم
او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على
سبيل التهكم فانه يقول نفس الجواب تا بقى الا انه ذهب
عني عدد الحلبات والجر على ان كم خبرية والرفع
على كون المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا
فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار
واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار
وبرفع عمة بالابتدا ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم
في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق للخبر المبتدا
او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب ام وقتين
زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاميا
كان اولا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز
المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم
ومعدود كذلك والغرض من ابانته بيان جنس ذلك
المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر

قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك وجاءك
وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى
فينبغي على هذا ان لا يعود عليها ضمير المثنى وهو الحق لانه
لو جاز ان تستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاء والمخاطب
مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك
لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح
بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل
رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين
لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك
وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير
عائدا الى المبتدا لتقدم المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة
ولا تقول كم رجلا ونساء جاءك لعطف المجموع على مميز
الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها
فلكون المعطوف ايضا نكرة على ما تبين في باب المعارف
وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها قوله بدعا يقال رجل افدع بين الفدع

وهو المعوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف
او القدم والرسغ موصل الوظيف من اليد والرجل
والوظيف مستدق الذراع والساق قوله مميز
الخبرية مفردا اي وكذا ان كان جمعا صرح به الشارح ابن الناظم
قوله وعليهما اي على كم التي مميزها مجرور والتي مميزها
منصوب وقوله لانهما غمات وخالات اي كم التي مميزها
مجرور والتي مميزها منصوب قوله والتا للجماعة
اي التي في حلبت وعلى هذا فالضمير المستتر مفرد نحو الجروح
انكرت هذا باب الحكاية قوله قال عمرو
قام زيد اعلم ان الظاهر من جعله قام زيد من باب الحكاية
بالمعنى ان الحكاية اللفظية اشترط فيها الاتيان بالالفاظ
على الوجه الذي اتى به المتكلم من غير تقديم ولا تاخير قوله
والسوال بماي اي لا يسال بها الا عن النكرة ويشترط فيها ان
تكون مذكورة كما قال ابن الناظم وهذا الشرط يوخذ من كلام
الشيخ حيث قال لمن قال رايت رجلا وامراة الى اخره
لانه فرض المسئلة في السوال عن ملفوظ به وظاهره انه يمتنع
حيث لا يكون ملفوظا به اعلم انك اذا استفهمت باي عن

معرفة لم يكن فيه الحكاية تقول اذا قيل رايت زيدا او مررت
بزيد اي زيدٌ بالرفع ولم تجر اي زيد كما جاز من زيدا والفصل
بين الموضعين ان من مبني واي معربة فاذا قلت اي زيدا
كنت جعلت احد الجزئين مخالفا للاخر في الاعراب لفظا
ومعنى فيفرط قبحه ويبطل حكم الابتدا لانه لا يكون مبتدا
وخبرا من نوعين واذا قلت من زيدا لم يكن كذلك لاجل ان
من لا يظهر الاعراب في لفظه فاذا نصبت زيدا فقلت
من زيدا لم يكن احد الجزئين مخالفا للاخر في اللفظ فيحتمل
ذلك حتى كان من لبس بواحد من الجزئين وما احسن قول
ابي علي حيث تكلم على قولهم انهم اجمعون ذاهبون حين
خالفوا بين المؤكد والمؤكد اعرابا انهم جوزوا الرفع حملا
على موضع ان مع الاسم اذ كان في المعنى كقولك هم اجمعون
وحسن ذلك ان الضمير في اللفظ واحد لم يظهر فيه عمل لان
فصار كانه لا عمل فيه لان بوجه وان كان في التقدير منصوبا
متغيرا عن حكم هم اذا قلت هم منطلقون ولم يجوزوا ان القوم
اجمعون ذاهبون بل وجب النصب لاجل ان النصب قد ظهر في
القوم لفظا فاذا رفعت اجمعين اختلف التابع والمتبوع

لفظا فقد اعتد وان في الموضعين بالاعراب الظاهر في اللفظ
فتنكبوا فيه الاختلاف ولم يعتدوا بالاعراب التقديري
اذ كان الاختلاف لا يوجد ظاهرا فاعرفه فانه بين قوله
وجمع ظاهره انه يشمل جمع التصحيح والتكسير وقال ابن الناظم
وجمع تصحيح موجود فيه او صالح لوصفه انتهى وهو يشمل
نحو قولك ضاربين من قولك مررت بضاربين ونحو قولك
مررت برجال لانه وان لم يكن جمع تصحيح الا انه صالح
لان يوصف به فتقول مررت برجال ضاربين وتمتنع الحكاية
على قول ابن الناظم في جبال من قول من قال رايت جبالا
لان جمع التصحيح ليس موجودا فيه ولا صالحا لان يكون
وصفا له كذا رايت في بعض النسخ وعندي ان في التمثيل بجبال
لما تمتنع فيه الحكاية على راي ابن الناظم نظرا لانه صالح
لان يوصف بجمع تصحيح المؤنث فيقال جبال شامخات
وعبارته صادقة على ما قلنا لانه قال او صالح له ومراده
به جمع التصحيح الذي هو اعم من المذكر والمؤنث ولك ان
تقول المصنف وان اطلق في الجمع يمكن ان يكون مراده
به ما ذكره ابن الناظم ويؤيد ما ذكرناه انه لما مثل

مثل جمع التصحيح وبما هو ملحق به **قوله** اتوا ناري
البيت فيه شذوذ من وجهين احدهما انه حكى مقدرا غير
مذكور والثاني انه اثبت العلامة في الوصل وهذا هو
الذي قصده المصنف **قوله** عموا ظلاما تحية الجن
لان عادتهم تنعم في الظلام **تنبيه** اعلم انه اذا انفتح ما
قبل التاء منه فانك تقف بالها وان سكن تقف بالتاء
قوله وان كان المسئول عنه علما الى اخره قال ابن الناظم
واذا سيل بمن عن علم مذكور يجي به من بعد مقرونة بعاطف
فاهل الحجاز يحكون فيه اعراب الاول ثم قال بعد هذا بسطرين
واما غير الحجازيين فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسئول عنه
بعد من بعاطف كما في قولك لمن قال مررت بزيد ومن زيدٌ
بتعين الرفع عند جميع العرب ولا يحكى غير العلم واجاز
يونس رحمه الله حكاية كل معرفة فيقول لمن قال رايت غلام
زيد ولمن قال مررت بغلام زيد من غلام زيد ثم قال قال
سبحان الله ولا اعلم له موافقا في حكاية العلم معطوفا
او معطوفا عليه غير علم خلاف فمنهم من منع ذلك ومنهم
من اجازه فيقول لمن قال رايت سعيدا وابنه من سعيدًا

وابنه ولمن قال رايت غلام زيد وعمرًا من غلام زيد وعمرًا
واذا وصف العلم بابن حكي بصفته كقولك لمن قال مررت
بزيد ابن عمرو من زيد ابن عمرو فان وُصِفَ بغيره لك
ان تحكي بصفته بل ان تحكي حكي بدونها وربما حكى المضمر لمن
كما تحكي المنكر فيقال منين لمن قال مررت بهم ومنون
لمن قال ذهبوا ومن العرب من يحكي الاسم المنكر مجردا من اي
ومنه قول بعضهم ليس بقرشيا ردًّا على من قال ان في الدار
قرشيا ونحو ذلك ومثله قول من قال دعنا من تمرتان
فاما قول الشاعر   فاجبت قايل كيف انت بصالحٌ حتى
مللتُ وملني عوادي فليس من هذا القبيل لانه من حكاية
الجمل لا من حكاية المفرد لانه جواب الاستفهام وجواب
الاستفهام لا يكون الا جملة فصالح على هذا خبر مبتدا
محذوف والتقدير فاجبت قايل كيف بانا صالح ثم حذف
المبتدا وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع ويروى
فاجبت قايل كيف انت بصالح بالجر على قصد حكاية اسم
المفرد كانه قال فاجبت قايل كيف انت بهذه اللفظة
انتهى بلفظه وفي قول من سعيدًا وابنه سوال وهو ان

يقال هل هذا لازم في الحكاية للعلم المعطوف عليه او على
سبيل الجواز حتى يجوز ان يقول من سعيدا نحسب
قوله فيقولون من زيدا الى اخره اعلم انك اذا قلت
من زيدا لمن قال رايت زيدا فالنون قولك من زيد امبتدا
وخبرا وتكون من خبرا مقدما عند الجمهور ومبتدا عند
سيبويه وزيدا في محل رفع على الابتدا عند الجمهور وعلى
الخبر عند سيبويه وكذلك من زيد بالخفض والرفع
وانما قلنا انه في محل رفع لانه مشتغل بحركات الحكاية
قوله فالحجازيون يخبرون حكاية اعرابه انما اجازوا
حكاية اعرابه رفعا لتوهم ان المسؤل عنه غير المذكور
هذا باب التانيث قوله وهي اما تا الى
اخره كل اسم لا يخلوا اما ان يكون موضوعا على التذكير
او التانيث والتذكير هو الاصل فلهذا استغنى عن
علامة وهي اما تا او الف والتا اكثر استعمالا من الالف
فلذلك يستغنى بتقديرها في بعض الاسماء عن الاظهار
نحو يد وعين وكتف والتانيث فرعه فاحتاج الى
علامة قوله او الف قبلها الف انما قال او الف

ولم يقل وهي اما مقصورة او ممدودة كما فعله بعضهم لان
الحق ان الف التانيث واحدة غير منقسمة الى مقصورة وممدودة
بل هي مقصورة دائما وقلبها همزة لاجل الالف التي تكون قبلها
في بعض الكلمات تنبيه انما قلبت الف التانيث التي بعد الالف
همزة لان الالف اذا وقعت بعد الف زائدة تقلب همزة لئلا
يلتقي ساكنان وقد اثبتوا اسما كثيرة بتا مقدرة واعلم انه يستدل
على ما هو مونث بتا مقدرة بتانيث نعته نحو الكتف المشوية
لذيذة وبتانيث خبره كما في يد زيد مبسوطة قوله
وبسقوطها من عدده وذلك لانه قد تقرر في باب العدد
ان الثلاثة والعشرة وما بينهما يذكران مع المونث فبسقوط
التا من ثلاث علمنا ان الذراع مونث قوله وبثبوتها
في تصغيره اي لان التصغير يرد الشي الى اصله قوله
ولا تدخل هذه التا في خمسة اوزان اي لا تدخل لفصل
صفة المونث من صفة المذكر في هذه الاوزان المذكورة
مع بقايها على اصلها من كونها صفات ولعلم منه انه اذا
تجرد منها شي عن الوصفية تجري مجرى الاسما في كونه
غير جار على موصوفه ويلحقه التا نحو نطيحة وذبيحة

واكيلة السبع قوله وماكانت امك بغيا اصله بغويا
ثم ادغم اي بعد القلب للواو يا والضمة كسرة قوله واما
قولهم امراة ملولة الى اخره اي به ليجيب عنه بما قال
لانه على فعول ومع ذلك لحقته التا قوله فساد الى
اخره اي مع كونه مخالفا للقياس محكوك على ما لحقته التا
فارقه قياسا وانما حمل عليه لانه ضد العدو وهم يحملون
الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره قوله
ولو كان فعول بمعنى مفعول الى اخره انما لحقته التا اذا
كان بمعنى مفعول لا فاعل لانه بمعنى فاعل اكثر منه بمعنى
مفعول فهو اصل له قوله نحو جمل ركوب وناقة ركوبة
ومن هذا رغوثه بمعنى مرغوثه اي موضوعه مسئلة قال
ابن الناظم وقد ليسبه فعيل الذي كقتيل بفعيل بمعنى فاعل
وقد ليسبه به فعيل بمعنى فاعل فالاول لخصلة ذميمة وفعلة
حميدة والثاني كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
وقوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم قوله فان
قلت مررت بقتيلة الى اخره لقائل ان يقول ما الحكمة
في انهم ياتون بالتا للفرق بين المذكر والمؤنث مع فعيل

اذا خيف

اذا خيف اللبس ولم ياتوا بها في الاوزان الاربعة اذا خيف
اللبس قوله وشذ ميقانة المقانة الذى يوقن بكل
ما يسمعه وقالوا رجل مقدامة للبطل ومعزابة للذي
يعزب بماشيته عن الناس في المرعى والظاهر ان التا فيهما للمبالغة

قوله كعشي اي وهو للك
لا بنية يتبين عسوهو ٣٤

قوله ومدعس المدعس الرمح يدعس به اي يطعن

صوابه فيه

قوله لفصل الواحد الى اخره دخل فيه الجنس من المخلوقات
الغير المصنوعة نحو نخلة ونخل ومن المخلوقات المصنوعة
نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين
وسفينة قوله وبعكسه في جباة وكماة عليه ان بتي صح
يقول وسبارة وسبار ومبارة ومبار والجبا واحده
الجباة وهي الحمر من الكماة قوله كعدة اصلها وعدة نقلت
كسرة الواو الى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها التاء
قوله كاشعثي واشاعثه واليا فيه للمعنى والتا عوض
منها اي التا في الجمع عوض من اليا التي في المفرد ومثله ازرقي
وازارقة ومهلبي ومهالبة قوله كزنديق وزنادقه
قياس جمع زنديق زناديق كقنديل وقناديل لكنهم قالوا
زنادقة على ان التا عوض من اليا التي لا لمعنى ومثله جحجاح

وبجاجحه قوله كموازجة الموزج الخف وجمعوه على
موازجة والقياس موازج لكنهم اتوا بالتا في جمعه للدلالة
على انهم عربوه قوله كنحو التا في نحو لتاكيد التانيث
لانه لا مذكر يقابلهما من لفظها وكذلك ناقة التانيث
فيها لتاكيد لانه ليس بازايها ذكر من لفظها مسئلة قد تكون
التا لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة يقال
رجل ربعة وامراة ربعة وفيما يختص بالمذكر كبهمة للشجاع
وقد لا يلحق التا صفة المؤنث استغناء عنها فما كان من
الصفات مختصا بالمؤنث ولم يقصد به قصد فعله من
افادة الحدوث كحائض وطامث بمعنى ذات اهلية
للحيض والطمث دون تعرض لوجود الفعل فلو قصد
انه تجدد لها الحيض والطمث في احد الازمنة لحقت
التا فقيل حائضة وطامثة واما ما اتبع فيه فلم تلحقه
التا فهو خمسة الاوزان التي ذكرها المصنف قبل تنبيه
لا يخلو الاسم الذي اخره الف من ان يكون تلك الالف
التي في الاخر اصلية اي منقلبة عن اصل او زائدة اما
للتانيث او للالحاق او للتكثير وذلك لانه اما انها لا

يسبقها

يسبقها اكثر من اصلين فهي اصلية بعضا او يسبقها اكثر من
اصلين فهي زائدة للتانيث ان منعت الاسم من الصرف او للالحاق
كعلقى لبنت وحبركى للذي طال وقصر رجلاه او للتكثير كقبعثرى
قوله حيدى اي يقال حمار حيدى اذا كان يميل عن ظله اي
يجفل منه قوله فان كان فعلى اسما اي ليس جمعا ولا مصدرا
ولا صفة فتكون الفه للالحاق او للتانيث قوله
كارطى قال في الصحاح هو شجر من شجر الرمل وهو افعل
من وجه وفعلى من وجه لانهم يقولون اديم مأروط واديم
مرطي وقال في التسهيل فان كان في صرفه وجهان ففي
الفه وجهان اي ان تكون للتانيث وان تكون للالحاق كما ذكر
في شرحه وذلك تقتضي الجزم بان الفه زائدة وان وزنه فعلى كما
ذكره المصنف وهو خلاف ما في الصحاح واما علقى فهو اسم
نبت وذكر في الصحاح عن سيبويه ان الفه للتانيث وقال
غيره للالحاق قوله اما مصدرا لذكرى بمعنى انه لا يعد
فعلى جمعا من الاوزان المشهورة وتقتصر عليه اذا كان مصدرا
قوله وذلك حجلى الى اخره اي فان كان غيرهما فالفه
للتانيث ان لم ينون كصيرى وللالحاق ان نون نحو لبعي

للذي يأكل وحده وان سمع بالوجهين نفي الضم وجهان كذفرى
قوله وخليفى من الخلافة قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفى
لاذنت وهجيرى بمعنى العادة وحديثى وقوله لاذنت اي لكنت
موذنا وقولنا هجيرى بمعنى العادة منهم قولهم هجيرى ابى
بكر لا اله الا الله اي عادته في المناجة قول لا اله الا الله
وحديثى مبالغة في الحديث فائدة فعلى اذا كان اسما يجوز
صرفه وترك الصرف بنا على ان الضم للتانيث وتركه بنا
على ان الالف للالحاق قوله ونحو خليطى ليس من الاوزان
الى اخره كونها ليست مختصة لا ينافي كونها من الاوزان
المشهورة في المقصورة قوله كطرفا الطرفا شجر الواحد
طرفة وبها سمي طرفة ابن العبد وقال سيبويه الطرفا
واحد وجمع والهطل تتابع المطر والدمع وسيلانه ق
قوله كعاشورا هو ممدود وحكى ابو عمرو الشيباني
رحمه الله فيه القصر وقال ابو منصور لم يجي فاعولا في
كلامهم الا عاشورا والضاروراً الضرا والساروراً والدالولاء
الدالة وخابورا موضع فائدة من اوزان المقصورة التي لم
ينبه عليها فعللى كقرنبى وفوعلى كخوزلى وفعوعلى كهرنوى

لبنت وفعولى كفيضوضى وفعلايا كبرحايا وافعلا كاربعا
لضرب من مشى الارنب وفعلوتى كرهبوتى وفعللولى
كحند قوقى وفعللى كهبيخى وتفعلى كبصرى ومفعلى
كمكورى للعظيم الارنبة وفعيللى كتبقصلى وفعلياه
كمرحيا وفعلايا كبردرايا اسم موضع وفوعالى كحولايا
اسم موضع ايضا قوله وانما هو بالجيم الى اخره لعترض
به عليه في الضبط قوله وفرما هو بالفا ذكره في
الصحاح وهو اسم موضع وامر يذكره في مادة القاف
هذا باب المقصور والممدود قوله الممدود وهو الاسم الذي
اخره همزة بعد الف زايدة ككسا وحمرا بخلاف نحو شاء
وراء مما الفه بدل من اصل وهو لا مما هو مبني لانه لا
يسمى ممدودا قوله غارت بين الشين ابن القطاع
غري به غرى اولع به ولزمه في المقصور لا بن ولاد
الغرا مصدر غارت غرا ممدود قوله كفرى اصل فري
فري ومري قوله معطى اصله معطي معطى ومستدعي
مستدعي قوله كاعطا اعطا اصله اعطاو اقلبت
الواو الفا ثم قلبت همزة ثم اعلم ان كلامه هنا يقتضي ان

قوله المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كعصا والفتى والرحى مم

المنقلب همزة هو الالف لانه جعل القسم هو الاسم المعتل
بالالف وكلامه في باب الابدال يقتضي ان المنقلب همزة
هو الواو والياء قوله وارتأى افتعل من الرأي والتدبير
قوله ومنها ان يكون مفردًا يكون مفرد افعلة القباي
ممدودا لا غير قوله فهذا انما يدرك قصره الى اخره
اي القسم الثالث من الاسم المعتل بالالف قوله اجمعوا
على جواز قصر الممدود حكاية الاجماع على الجواز في الجملة
لا في كل صورة وذلك لان الفرا قيد الجواز ضرورة بما اذا
لم يكن للممدود قياس يوجب المد كالهوا والحذاء فان كان
للممدود قياس يوجب المد كفعلا افعل لم يقصر ورد عليه
بقوله فلو ان الاطبا البيت قوله سيغنيني الذي
أغناك عني ابن القطاع غني كثر ماله انتهي فلا غنا
يكون من باب مد المقصور هذا باب
كيفية التثنية قوله وهو نوعان احدهما
ما يجب قلب الفه يا وسوا كانت الالف في هذه الصورة
منقلبة عن واو كما في ملهى او لم تكن كذلك كما في حبلى
قوله وشذ في حمى حموان القياس حميان بالياء

قوله الثالثة ان يكون غير مبدلة اي لم تعلم اصلها
ما هو ابا هو او واو قوله وهو اربعة انواع الى اخره الحاصل
ان همزته اما زائدة او اصلية او بدل عن اصل فالاصلية
نحو قراء وبدلها كسا والزائدة اما للتانيث نحو صحرا وحمرا
واما للالحاق كعلبا وقوبا وان الهمزة يجب سلامتها ان
كانت اصلًا ويجوز فيها الوجهان ان كانت بدلا عن اصل
والتصحيح ارجح من الاعلال فكساان ارجح من كساوان ويجب
قلبها واوا ان كانت بدلا عن الف التانيث ويجوز فيها الوجهان
والاعلال ارجح من التصحيح اذا كانت بدل حرف الالحاق كعلباء
وقوبا فعلباوان ارجح من علباان قوله الثالثة ما ترجح
فيه التصحيح على الاعلال اراد بالاعلال قلبها واوا اي الاعلال
المعهود ولا يريد مطلق الاعلال لان قلبها يا اعلال ايضا
وهو شاذ وكلامه فيما هو قياس لكسا وحيا انما مثل بهما ليعلم قوله م
انه لا فرق بين كون الهمزة التي هي بدل عن اصله عوضا عن
واو وياء وهو من كسوت ومن حييت هذا باب كيفية
جمع الاسم جمع المذكر السالم قوله اعلم انه يحذف
لهذا الجمع يا المنقوص وكسرتها اي كسرة اليا ثم اعلم ان اصل

القاضيون القاضون والداعون والداعيون والموسو
الموساون والاعلون الاعليون استثقلت الضمة على
اليا في القاضيون والداعيون حذفت فاجتمع ساكنان
اولهما حرف مد ثم قلبت الكسرة التي قبل الواو ضمة لئلا
يلزم قلب الواو يا لسكونها اثر كسرة وحذفت الالف في
الموساون لاجل التقا الساكنين وانما تقلب الفتحة ضمة
لتجانس الواو لانها لا تستثقل قبلها وقلبت اليا الفا في
الاعليون لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقا الساكنين
وانما لم تقلب الفتحة ضمة لتجانس الواو لما قلنا قبل واعلم
ان الكوفيين قد قالوا ان ما الفه زائدة يكون حكمه حكم
المنقوص واجازوا في جمع موسى موسون وموسون
بنا على ان وزنه مفعل من اوسيت راسه اذا حلقته وكونه
فعلى من ماس راسه موسا حلقه فموسون بفتح السين
بنا على ان وزنه مفعل والالف غير زائدة وموسون
بضم السين على وزنه فعلى والفه زائدة قوله
ويعطى الممدود حكمه في التثنية اي فيجب بقا الهمزة على
حالها في الجمع اذا وجب بقاؤها في المثنى ويجب قلبها في الجمع

واوا

واوا حيث وجب القلب اليها في المثنى ويجوز الوجهان في الجمع
والارجح التصحيح او الاعلال حيث جاز ذلك في المثنى قوله
وضاء لما يجمع بالواو والنون وهو من قسم الصفة قال في
الصحاح الوضاءة الحسن والنظافة يقول منه وضؤ الرجل
اي صار وضيئا وتوضأت للصلاة والوضاء بالضم والمد الوضيء
هذا باب ـــــ بعينه جمع للاسم جمع المؤنث
السالم قوله اذا كان المجموع بالالف والتا اسما قوله اسما يحترز
به عن كونه صفة نحو صعبة وصعبات وقوله غير معتلها
يحترز به عن الرباعي نحو زينب وزينبات قوله وان
كان مضموم الفاء الاسم الثلاثي الذي هو ساكن العين
غير معتلها ولا مدغمها قوله ان لم يكن الفا مضمومة الى
اخره قيد في جواز الاتباع اي انما يجوز اتباع التا العين
للفا حيث كانت مضمومة او مكسورة اذا انتفى حالة ضم
الفا كون اللام يا وانتفى حالة كسر الفا كون اللام واوا
قوله وهذيل تحرك نحو ذلك لم تستثقل هذيل حركة
العين المعتل حال كونها فتحة لعروضها عندهم وغيرهم
استثقل الحركة على عين المعتل مع تحرك ما قبلها هنا

باب جمع المكسر قوله وهو ما تغيرت فيه صيغة
الواحد المبني عليه اي يقول لفظا او تقديرا ليدخل فيه نحو
فلك وهجان ودلاص فان المفرد نظير قفل وكتاب والجمع
نظير اسد وجمال هذا مذهب سيبويه فان الفرق بين المفرد
والجمع بالتقدير لا غير قوله كصنو وصنوان المراد بالزيادة
زيادة ليست في تقدير الانفصال والا فجمع المذكر السالم
بزيادة الا انها في تقدير الانفصال لانها قايمة مقام
علامة الاعراب قوله كاسد واسد اي المادة واحدة
والصيغة مختلفة قوله كرسل وذلك لانه جمع رسول
يحصل فيه شيان تغير شكل ونقص واو منه قوله
او بهن اي بزيادة ونقصان وتبدل شكل وهذه الثلاثة
مجتمعة في غلمان لانه حصل فيه نقص الالف التي كانت
قبل الميم وزيادة الف ونون بعد الميم وتغير لشكل
غلام بكسر فايه واسكان عينه قوله موضوعة للعدد
القليل وانما قال موضوعة ليبين انه اذا استعملت
في الكثير لا يكون على سبيل الوضع قوله وقد
يستغني الى اخره بيانا الكثرة عن بناء القلة وقد جمعت

نيابة

نيابة كل عن الاخر في قوله تعالى ثلاثة قروء قوله
احدهما فعل اسما صحيح العين المراد بالاسم مقابل الصفة
ولا يريد به الاحتراز عن الفعل والحرف وهذا احد اطلاقات
الاسم قوله وانما قالوا اعبد لغلبة الاسمية لما حكم
بامتناع جمع فعل صفة على افعل دخل فيه عبد ايضا لانه
فعل صفة فاجاب بعدم مخالفته القياس لاجل ان معنى
الاسم غير الصفة صار غالبا فكانه ليس صفة قوله
وشذ قياسا اعين اي لانه معتل العين بالياء وقوله
قياسا اي لا سماعا لانه كثير في السماع بخلاف اثوب واسيف
فان ورودهما قليل قوله وسماعا انوب واسيف
اي لا يجمع على افعل نحو سوط وبيت وان كان كل منهما
اسما على فعل لانه قد اعتلت عين الاول بالواو والثاني
بالياء قوله الثاني الرباعي اي النوع الثاني مما يجمع على
افعل قوله وشذ نحو شهاب اي اغرب واشهب
شاذان قوله الثاني افعال اي من صيغ جموع القلة
قوله وهو اسم ثلاثي يحترز به عن الصفة كالقدم
قوله او لانه على غير فعل اي بفتح الفاء وسكون العين

وهو صادق بتسع صور فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ وفِعْلٌ
وفِعَلٌ وفِعِلٌ وفُعْلٌ وفُعُلٌ قوله نحو اجمال
وافراخ وازناد القياس احمل وازند وافرخ لان المفرد
فَعْل بفتح الفا وسكون العين صحيحها وواحد اجمال
جَمَل بفتح الحا لا جِمْل بكسرها لانه ليس مما هو بصدده
وبهذا يظهر حكمة تمثيل المصنف بالاية لان ما فيها لا
يلتبس بما واحده جِمل بكسر الحا، واجمال قياس في جِمل
بكسرها لانه ليس على فَعْل قوله الثالث افعلة
اي الثالث من صيغ جموع القلة قوله وهو لاسم
يحترز به عما هو صفة قوله نحو طعام وحمار وغراب
نبه بها على انه لا فرق بين مفتوح الفا ومكسورها ومضمومها
في جمعها هذا الجمع ونبه برغيف وعمود وبما تقدم على
انه لا فرق ايضا بين كون المدة الفا او يا او واوا قوله
مضعف اللام او معتلها يريد بمضعف اللام ما كان
عينه ولامه من نوع واحد فتقول في جمع بتات ابتة
وفي جمع زمام ازمة واصلها ابتتة وازممة فلما
اجتمع مثلان نقلت حركة اولاهما الى الساكن قبله

ثم

ثم ادغم احد المثلين في الآخر وتقول في جمع قباء واصله
قباي، وفي جمع اناء واصله اناي اقبية وانية واصل آنية
أأنية ابدلت الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها كما
ستعرفه قوله وهو محفوظ في نحو ولد فتقول في جمع
ولد ولدة وفي جمع فتى فتية وفي جمع شيخ شيخة وفي
جمع ثور ثيرة واصله ثِوَرة سكنت الواو اثر كسرة فقلبت
يا وتقول في جمع ثني ثنية وفي جمع غزال غزلة وفي جمع
غلام غلمة وفي جمع صبي صبية وفي جمع خصي خصية قوله
والثاني فعلا اي النوع الثاني مما يجمع على فُعُل قوله
بخلاف نحو عجزا اي يقال العجز للكبير العجز الثالث الثاني
فُعُل اي من ابنية الكثرة قوله وفي اسم رباعي بمدة قبل
لام ليس المراد به رباعي الاصول بل ما كان على اربعة احرف
وخرج بالاسم الصفة كما تقدم وبالرباعي يخرج ما كان على
ثلاثة احرف وما كان على خمسة احرف كما في صحيفة قوله
وشذ عنان العنان بالفتح اسم للمطر وبالكسر اسم للذي تقاد
به الدابة الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل قوله ويحفظ
في نحو نمر الى آخره اي ليس قياسا فيما ذكر وذلك لان نحو نمر

وحشن ليس على اربعة احرف وكذلك نحو صحيفة واما نذير
فمقتضى ما ذكره ان يكون قياسًا في جمعه لانه اسم رباعي بمده قبل
لام غير معتلة وليس بمضاعف اللام والمدة الف والجواب
عن هذا ان نذيرًا ونحوه خارج بقوله اسم لان المراد بالاسم
ما ليس صفة ونذير ونحوه من قبيل الصفات قوله
كالكبرى تقول الكبر والصغر بخلاف نحو حبلى اي لانه ليس
انثى افعل قوله وشذ في نحو بهمة المانع في بهمة كونه
صفة ليس على فعل وفي رؤيا ونوبة وقرية وبدرة ولحية
شيئان انتفاء فعله وانتفاء الوصفية تقول بهم ورؤى والاصل
رؤي تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين ونوب وقرى والاصل قري فعل كما قلنا
وبدر ولحى والاصل لحي وتخم قوله ويحفظ في نحو حاجة
جمعها حوج وذكرى ذكر قوله وهدم اي وهو الثوب
الخلق قوله وقاض وغاز تقول في الجمع قضاة وغزاة
ورماة والاصل قضية وغزوة ورمية تحرك حرف
العلة وانفتح ما قبله قلب الفا قوله نحو كامل وساحر
وسافر وبار تقول كملة وسحرة وسفرة وبررة قال تعالى

وحا السحرة فرعون بايدي سفرة كرام بررة
وفعيل نحو ميت اصل ميت ميوت اجتمعت الياء والواو وسبقت
احداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وادغام الياء في
الياء عند اجتماع المثلين قوله نحو قرط الى اخره تقول
في جمعها قرطة ودرجة وكوزة ودببة وتقول في جمع
غرد غردة وفي جمع قرد قردة وفي جمع ذكر الذي هو ضد
الانثى ذكرة وفي جمع هادر هدرة قوله ومؤنثهما اي
مؤنث ضارب وصائم وندر في نحو غاز وعاف اصل غاز غازو
وعاف عافو لانهما من الغزو والعفو استثقلت الضمة على
الواو وحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ووجه ندورهما
اعتلال لامهما وتقول في جمع غاز غزى وفي جمع عاف عفى
الا انهم قالوا في جمع غاز غزاء كما قالوا في جمع سار سراء قوله
نحو خريدة بمعنى المراة الحسنا تقول خرد ونفس ورجال
عزل في جمع ما ذكر ووجه ندورها انتفاء وزن فاعل واعلم
ان الاعزل هو الذي لا سلاح معه من الرجال قوله كقوله
ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد اه يقال البحر
صاد كما يقال بحر حاذق وابن الناظم اورد هذا البيت على ان

صداد فيه جمع صادة وهو مبني على انه راجع الى السوق والشيخ
يختار ان صداد راجع الى الابصار فيكون جمع صاد لان واحد
الابصار بصر فوصفه على انه فاعل لا فاعلة كلاف ما ذهب
اليه ابن الناظم قوله نحو كعب وقصعة مثالان للاسمين
وقوله وصعب وخدلة مثالان للوصفين والخدلة بالخاء
المعجمة والدال المهملة المراة الممتلية الساقين والذراعين
قوله وندر في باب الفا نحو بعر وجه شذوذه انه يلزم
منه الابتدا باثنار مكسورة وهو ثقيل جدا والبعر الجدي
يربط للاسد في الزبية قال الهذلي اسايل عنه كلما جا راكب
مقيما بامناح كما ربط البعر وفي المثل اذل من بعر والزبية
الحفرة في راس الجبل تحفر للاسد وذلك قولهم بلغ السيل الزبا
وامناح في البيت اسم مكان ويقول في جمعه بعار وفي جمع
صعب صعاب وفي جمع ضبعة ضباع قوله وفعله غير
معتل اللام مثاله فتى فلا يجمع هذا الجمع وقوله ولا مضعفها
يريد به ما كانت عينه ولامه من نوع واحد ومثاله طلل
فلا يجمع على فعال ايضا قوله لغضبان وغضبى وندمان
وندمانة امثلة فعلان بفتح الفا ومونثه قوله وحفظ

فعال انما حفظ في هذه الامور ونحوها لانها ليست مما يجمع على فعال
قياسا قوله وآم هو اسم فاعل بمعنى قاصد ومونثه
آمة بمعنى قاصدة هذا هو ظاهر كلام المصنف ويشهد
له قوله ومونثا يعني ورايت في نسخة من ابن المصنف
وآم وقد كتب عليه خف ليراد انه مخفف وليس مشددا
ثم رايت على الحاشية ام بتخفيف الميم جمع امه واصلها أموة
نقلت الضمة على الواو وحذفت فالتقا ساكنان بي والسوت
فحذفت وعوض عنها التا ثم جمعت على افعل فقيل آأمو الكن
العرب ليس في كلامها اسم معرب اخره واو وقبلها ضمة وما
ادري ما وجه العدول عن حمله على آم بتشديد الميم اسم
فاعل بمعنى قصد قوله وقد يكون مقصورا الى اخره اي
فيكون قد جمع على القياس الا انه حذف منه الواو لضرورة
الشعر قوله الا في ملاحه استثنا من قوله ومضمومها
وعلى هذا فان كان فعل بضم الفا مضاعفا او معتل العين
او اللام لم يجمع على فعول قياسا قوله خلت الاباص
جمع الابص وهو حبل قصير يشد في اسفل الخبا للوتد والنوي
حفيرة حول الخبا لئلا يدخله المطر ويجمع على نؤي على فعول

وبنى تتبع الكسرة وأنا بعد نون الهمزة فيقولون آنا
على القلب مثل ابآر وآبار ذكره في الصحاح قوله اذ
نون با اصل نويا نحو يا اجتمعت الواو والبا وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو يا والضمة كسرة لتسلم اليا ثم ادغمت
احدى اليائين في الاخرى قوله ويحفظ في فعل كاسد الى اخره
قال ابن الناظم ويحفظ ايضا في نحو شاهد وصاله وبازل فيقال
شهود وصلي وبزل انتهى واصلها صلوي وبكوي اجتمعت الواو
واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت
احدى اليائين في الاخرى لاجل اجتماع المثلين وقلبت الضمة
كسرة لتسلم اليا قوله او فعل كذلك اي واوي العين واعلم
ان قوله او فعل يحتمل ضبطين احدهما فتح كل من فايه وعينه نظرا
الى الاصل وثانيهما فتح فايه وسكون عينه نظرا الى الحالة التي
هو عليها حال التلفظ لان الواو لما انقلبت الفا في جميع ما
ذكر من الامثلة انقلبت العين من الحركة الى السكون قوله
وفعل في نحو صنو الى اخره وذلك لانتقال فعال بضم الفا وفعل
بضم الفا وفتح العين وفعل بضم الفا وسكون العين وفعل
بفتح الفا وسكون العين وعلى هذا فصنوان وخرفان وغزلان

وصيران

وصيران واصله صوران وحيطان وظلمان وخربان مما يحفظ
ولا يقاس عليه قوله ويكثر في فلاه يحتمل وجهين احدهما ان
يكون يحدث يقاس عليه وثانيهما ان يكون كثيرا لكن لا بحيث يقاس
عليه لان الكثير لا يستلزم ان يقاس عليه والظاهر ان مراده الاول
لان ابن الناظم صرح بانه مقيس في الثلاثة التي ذكرها قوله
وجذع في التمثيل به نظر لانه صفة وقد اخرجه بقوله اسم
قوله وقل في نحو راكب الى اخره اي قل في فاعل كراكب
وركبان وفي افعل كاسود وسودان وفي فعال بضم الفاء قوله
كزقاق وزقان واعلم ان سيبويه رحمه الله حكى عن بعضهم
حوار وحوران والاكثر حوار وحيران وقال قوم حوار
بالكسر قوله الخامس عشر فعلاء قال في الالفية ولكرم
وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا وقال ابن الناظم
ما نصه من ابنية جمع الكثرة فعلا كذا وهو مقيس في فعيل
بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل اللام
وذلك نحو ظريف وظرفاء وكريم وكرماء وكثر فيما دل على مدح
كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء والى ذا الاشارة
بقوله لما ضاهاهما يعني ان نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه

لنحو نحيل وكريم في الدلالة على معنى كالغريزة فهو كالنائب
عن فعيل فلهذا اجرا مجراه وحفظ فعلان في نحو حيان وخليفة
وسمح وودود وُوُدَدَآء ورسول ورُسَلَآء انتهى وفي
كلامه اشكال لانه جعل معنيها ما اضاهما ما كان دالا
على معنى هو كالغريزة وهو مدح او ذم وذلك الدال
ليس على فعيل وحينئذ فيعترض عليه في قوله وحفظ
فعلان في نحو حيان وسمح وودود فان هذه صفات
تدل على مدح او ذم ولم يدخلها فيما قبلها وهو عاقل وصالح
واما الشيخ رحمه الله فحمل قوله لما اضاهما على ما كان على
فاعل وهو دال على معنى كالغريزة وهو اخص مما قاله
ابن الناظم من جهة اللفظ واعم من جهة المعنى لان المعنى الذي
كالغريزة لا يستلزم ان يكون مدحا او ذما وحينئذ فلا
يرد عليه ما ورد على ابن الناظم وما فعله الشيخ رحمه الله
اولى مما فعله ابن الناظم لان ابن الناظم قد صرح بان نحو حيان
وما ذكر معه مما هو محفوظ وهو داخل في مفهوم ما حمل
كلام الناظم عليه وكان على الشيخ رحمه الله ان يقول صفة
لمذكر عاقل غير الى اخره قوله كناصية مثال لفاعله

اسماء كاذبة

اسماء كاذبة خاطئة مثالان لها صفة تقول نواص وكواذب
وخواطي واصل نواص نواصي قوله نحو قاصعا القاصعا
جحر من جحرة اليربوع التي يدخل فيها والراهطا احدى
حجريه ايضا الا انها التي يخرج منها التراب قوله وسعيد
علم امراة قال ابن مالك في شرح الكافية لم يات فعائل جمعا
لاسم جنس على وزن فعيل فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس
جائز في العلم المؤنث كسعائد جمع سعيد علم امراة قوله
كوماة وسعلاة الى اخره تقول في جمعها موام وسعال وهبار
وعراق وحباط وقلاس واعلم انه اذا حذف ثاني الزايدين
جا على مثال فعالل نحو حبانط وقلانس وقوله وفعلا اسما
كصحرا او صفة لا مذكر لها كعذرا الاسم والصفة مندرجان
تحت فعلا قوله ويشارك الفعالى بالكسر اي بكسر رابعه
قال ابن الناظم ويشترك فَعَالٍ وفَعَالَى فيما كان على فعلا اسما
كصحرا وصحارٍ وصَحَارَى او صفة كعذرا وعذارٍ وعَذَارَى
وكذلك يشترك فَعَالٍ وفَعَالَى فيما اخره الف مقصورة للتانيث
او للالحاق نحو حبلى وحبالٍ وحبالى وذفرى وذفارٍ وذفارى
انتهى ولم يتعرض لما انفرد به المصنف فالاعتراض الذي ياتي الشيخ وارد

على الشيخ **قوله** وليس لفعالي ما ينفرد به الى اخره فيه نظر
فان السيد عبد الله نص في شرح تصريف ابن الحاجب على ان
حرهي صفة وهي الشاة التي تشبه الغزال تجمع على فعالى
بالفتح لا غير لان الصفة اثقل من الاسم فالحاق التخفيف
بها اولى **قوله** بخلاف مصري وبصري لان ياءه متجددة
للنسب فلا يحمل هذا الجمع قال ابن الناظم ولا يقال بصرى
وبصارى فعلى هذا اناسي ليس جمعا لانسي وانما هو جمع
انسان واصله اناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان
وظرابي ومن العرب من يقول اناسين وظرابين على الاصل
ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني وتركي جناني وتراكي
وهذا لا يقوله احد انتهى والظاهر ان ابن الناظم والشيخ
رحمهما الله انما ارتكبا ما ارتكباه في اناسي حتى يخرجاه عن
كونه جمعا شاذا انتهى ومن ذلك قولهم حاري في النسب
الى حيرة تقلب الياء الفا ومن ذلك حذفهم الياء في مثل هذلي
وقرشي منسوبين الى هذيل وقريش قد جاء الاصل انشد
صاحب الكتاب هذيلية تدعوا اذا هي فاخرت ابا هذليا
من غطارفة نجد وانشد ايضا بكل قريشي اذا ما دعونه

سريع الى داعي الندا والتكرم ومن ذلك اباري بضم الهمزة في
النسب الى ابار ووجه شذوذه ان حقه ضم بعد ان كان مفتوحا
واما قلب الواو همزة فليس شاذا لان الواو اذا انضمت جاز
همزها نحو اقتت اذ اصله وقتت وقالوا ايضا شذا ملحي
وفقمي في النسب الى مليح خزاعة والى فقيم كنانة فرقا
بين هذا وبين ان يسمى مليح وفقيم من غيرهما ومن ذلك قولهم
صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وقولهم بحراني
في النسب الى البحرين وقولهم في النسبة الى الطلح ابل طلاحية
ورقباني وجماني ولحياني للعظيم الرقبة والجمة واللحية
قوله كخدرنق تقال في جمعه خدارق وفي فرزدق فرازق
والاجود خدارن وفرازد **قوله** ويجب حذف خامسه
اي حيث لا يكون مشبها للحروف التي تزاد **قوله** وانت بالخيار
في حذف الرابع هذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا
الخامس ومحل الخلاف ما اذا لم يكن الخامس من الزوائد **قوله**
ويجب حذف زائد هذين النوعين الى اخره محل عدم حذف
الزائد الذي هو لين قبل الاخر اذا كان رابعا اما اذا كان
خامسا في قرطبوس فانه يحذف مع الخامس والرابع ابقاه

وفي بعض النسخ الا اذا كان لينا رابعا وهو يشهد لما قلناه ولا
يصح كلام المصنف بدونه وعلى هذا فالاستثناء راجع الى الرباعي
المزيد لان حرف اللين لا يكون رابعا قبل الاخر الا في الرباعي
المزيد وعلى هذا فتقول في قرطبوس قراطيب كما تقول عصافر
في عصفور **قوله** ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم
اي ما كان من باب كبرى ومن باب احمر وحمرا وسكرى ومن
باب ساجد ورام وصائم مما تعدم البنية على مثال جمعه
ولم يذكر انه جمع على شبه فعالل لا تجمع على شبه فعالل

هذا باب التصغير

التصغير تغيير في اللفظ
والمعنى كالتكسير اما التغيير اللفظ فانك اذا قلت رجيل في
رجل كنت قد ضممت الصدر وزدت ياء ثالثة واما تغيير
المعنى فهو انك اذا قلت رجيل او حجير كنت قد وصفته
بالصغر ولا كذلك لو قلت رجل او حجر ولما كان التغيير
في جمع التكسير اقوى من التغيير في التصغير لانك اذا قلت
رجال مثلا كنت قد صيرت الدال على الواحد دالا على
الجمع ولا كذلك لو قيل رجيل فان المعنى باق ولكنك
احدثت فيه وصفا وكان التفاوت بين المفرد والجمع اكثر

من التفاوت بين المكبر والمصغر كان صيغ جمع التكسير كثيرة
بخلاف صيغ التصغير اذا علمت هذا علمت حكمة تكثير الصيغ
في الجمع دون التصغير ولما كان التصغير وصفا في المعنى
قبح ان تقول هذا رجل ضويرب زيدا كما قبح هذا ضارب
ظريف زيدا وذلك لان الفعل لا يوصف فاسم الفاعل اذا
وصف بعد من شبه الفعل فلا يعمل عمله فان قلت انهما
اولى بالامتناع من العمل اهو اسم الفاعل المصغر او الموصوف
المكبر قلت الذي يظهر ان اسم الفاعل اذا صغر كان ابعد من الفعل
لان الدال على الوصف فيه امر كائن في نفس البنية ولا كذلك
الذي ذكر وصفه بعده ولهذا اجوز ابو علي في قوله اذا فاقد
خطبا فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المباين ان
يكون فرخين نصبا بفاقد مع وصفه بخطبا وقال ايضا انه
نصب بفعل مضمر **قوله** ضم الاولى اي حيث لا يكون مضموما
والا فلحميري وحبارى اذا صغر الا لضم اولهما لانه مضموم ولك
ان تقول للمصنف ان يجعل الحكم عاما وان ورد عليه مثل ما ذكرت
تقول ان هذه الضمة غير تلك تقديرا كما في فلك اذا استعمل
مفردا او جمعا **قوله** لان الثاني غير مفتوح الى اخره يشير به الى

ان في كل منهما ما نعين **قوله** وان كان اي المصغر متجاوز الثلاثة
اي بان كان رباعيا او خماسيا **قوله** واعلم انه يستثني الى اخره
هذا الاستثنا راجع الى غير الثلاثي لانه هو الذي تخصه كذ ما
بعد يا التصغير **قوله** تا كشجيرة لان تا التانيث لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا او ساكنا هو الف والالف لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا دايما واعلم ان الصحيح ان الدال على التانيث في حمراء
هو الالف المنقلبة همزة وما قبلها مدة زايدة واعلم ان المصنف
لو ادخل هذا القسم تحت علامة التانيث التي هي الف لكان صوابا
لانه يصدق على الراء من حمراء انها قبل الف التانيث الا ان المصنف
رحمه الله لما حاول التنبيه على ان الف التانيث هي الاخيرة
وان التي قبلها مدة زايدة خصها بالذكر **قوله** الرابعة ما
قبل الف فعلان الى اخره ليس المراد به ما كان مفتوح الفا كما
في سكران اولم يكن كما في عثمان وسوا اكان اسما ام صفة كما
مثلنا **قوله** ثماني مسايل في الظاهر انما قال في الظاهر
لينبه على انها في التقدير اما على مثال فعيعل او فعيعيل
قوله وقدر التصغير واردا على ما قبل تلك الشي اي
تقدر كان التصغير لم يرد الا على ما هو مجرد من تلك الزيادة

حتى يكون

حتى يكون الزنة المعتبرة موجودة **تنبيه** اعلم انه يقال في
تصغير قرفصا قريفصا وفي تصغير حنظلة حنيظلة وفي
عبقري عبيقري وفي بعلبك بعيلبك وفي تصغير زعفران
زعيفران وفي جلجلان جليجلان وفي مسلمين مسيلمين وفي
جعفرين جعيفرين وفي مسلمات مسيلمات اعلم ان كلا من قريفصا
وحنيظلة وعبيقري على زنة فعيعل وان بعيلبك على زنة
فعيل وكذلك كل من زعيفران وما ذكر معه على زنة فعيعل
ايضا **قوله** وان كانت سادسة كلقعثرى تقول في تصغيرها
لقيعثير **قوله** فان بعدها مدة حذفت ايتهما شئت
اي ان شئت حذفت المدة وابقيت الف التانيث وان شئت
عكست والمدة في حبارى الف وفي قريثا اليا لان قبلها حركة
مجانسه فحبيرى على ان المحذوف المدة وحبيير على ان المحذوف الف
التانيث وقريثا مثل حبيرى وقريث مثل حبيير وانما جاز
حذف الف التانيث المقصورة دون الممدودة لانها ابعد عن
تقدير الانفصال من الممدودة لعدم امكان استقلال النطق بها
فبقاؤها يخل بالزنة دون الممدودة لانها في تقدير الانفصال
قوله فتردنا في نحو قيمة من القوام وديمة من الدوام

ومیزان من الوزن فيقال في تصغيرها قويمة ودويمة ومويزين
ويقال في باب بويب اذ اصله بوب قوله نحو متعد
اصل متعد موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى
لاجتماع المثلين قوله فانه غير لين اي لانه تاء مثناة
فوق قوله خلافا للزجاج والفارسي مقتضى قولهما
ان تكون العبرة باصل ثاني المصغر فان كانت لينا قد ابدل
لينا آخر وابدل تاء كما في متعد فانهما يقولان برده الى
اصله تنبيه اعلم ان الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منقلبة
عن يا فانها ترد اليها في التصغير وان كانت منقلبة عن
واو او زائدة او مجهولة او منقلبة عن همزة فانها ترد الى
الواو في التصغير فالحاصل انها ترد الى الواو في اربع صور
والى اليا في صورة واحدة قوله وقالوا في عيد عييد
الى اخره كان مقتضى القياس ان يقال في التصغير عويد
لانه من عاد يعود فاصله عود قلبت الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فاليا فيه اصلها الواو وانما خالفوا القياس
لئلا يلتبس بتصغير عود لانه عويد قوله وهذا الحكم
ثابت في التكسير اي رد اللين الى اصله ثابت في جمع التكسير

ثابت كما هو في التصغير لكنه يشترط ان يتغير اول المكسر بالفتح
قوله وسه ويد اصلهما سته ويدي وحرح وانما
مثل بهذه الامثلة حتى يستوفي الاصول الثلاثة قوله
ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين انما يرد المحذوف حيث
كان اصلا يشترط ان يكون ذلك الاسم قد بقي بعد حذف ذلك الاصل
على حرفين اما اذا لم يبق على حرفين بل بقي على ثلاثة كما في المنقوص
الذي حذفت لامه وبقي على ثلاثة بعد حذفها واحدها زائد
نحو شاك من قولك هذا شاكي السلاح فانك تصغره من غير رد
فتقول شويك وذلك لان مثال فعيل ممكن بدون رد فلم يحتج
الى الرد ولا كذلك ما هو على حرفين بعد الحذف فان قلت فاذا
صغر نحو شاك على ما ذكر واردنا ان نعربه رفعا وجرا ونصبا
حالة التصغير قلت الذي يظهر لي انا نعربه باعرابه الاول الذي
كان له قبل التصغير فنقول هذا شويك ومررت بشويك
بضمة مقدرة في الاول وكسرة مقدرة في الثاني ونقول
رايت شويكيا برد اليا وجعل الاعراب عليها او بعدها من
غير فاصل كما هو التحقيق فائدة من التصغير نوع يسمى نوع
تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد

فان كانت اصوله ثلاثة رد الى فعيل وان كانت اربعة رد
الى فعيعل قال سيبويه رحمه الله فى تصغير ابراهيم واسمعيل
بريه وسميع ومراده تصغير الترخيم وعلى ما قال فيظهر
ان وزن ابراهيم افعاليل واسماعيل افعاليل قوله
وتصغير الترخيم ان تعمد الى ذى الزيادة الصالحة للبقاء
فتحذفهما ثم توقع التصغير على اصوله قوله الصالحة
للبقاء اى فى حالة التصغير بل قوله والا فى نحو متدحرج
الى اخره وذلك لان تصغير متدحرج لا يمكن
الا بعد حذف زائدة لانه لو بقى حالة تصغيره لاخل بزنة
التصغير ومع ذلك لا يسمى تصغير متدحرج بعد حذف
زائدة تصغير الترخيم لان هذه الزيادة واجبة الحذف
والحاصل ان تصغير الترخيم لا يقال فى المصغر الذى
حذف زائدة وجوبا قوله احمد وهو ما لعده مشتق
من الحمد فاصوله ثلاثة فلهذا رد الى فعيل قوله تصغير
ما لا يلتبس من مؤنث الى اخره اى انما يلحق بالتاء فى
التصغير بشرط ان يكون المصغر ثلاثيا كما ذكره وان لا يحصل
بسبب لحاق التاء فى التصغير لبس نحو شجر وبقر فانهما

ثلاثيان مؤنثان واذا صغرا لا يلحقهما التاء لانها لو لحقتهما لقيل
شجيرة وبقيرة فلم يدر اهما تصغيرا شجرة وبقرة ام تصغيرا
شجر وبقر قوله وكذا ان عرضت ثلاثيته اى يلحق التاء ايضا
حين عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كما فى تصغير الترخيم
فانك تحذف زائده فاذا حذفت زائده وصار ثلاثيا وهو
لمؤنث ولا يحصل بسبب لحاق التاء لبس فانك تلحقها قياسا
فتقول فى حمراء حميرة وفى حبلى حبيلة وكذا اذا عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير الذى هو غير تصغير الترخيم كما فى سماء فانك
تقول فى تصغيرها سمية لانك تحذف الهمزة لانها لو بقيت لاخلت
بزنة التصغير فوجب حذفها وحينئذ يصير الاسم مؤنثا وهو
ثلاثى ولا يحصل بسبب الحاق التاء لبس فى التصغير فيجب حينئذ
الحاقها وقال فى شرح اللباب يقال فى تصغيره سمية لانه يعود
فى حال التصغير الى ثلاثة احرف لاجتماع ثلاث ياءات فيجب حذف
الاخيرة نسيا قوله فى تصغير وراء وامام وقدام وريئة
واميمة وقديديمة والقياس ان يقال وريئ على فعيعل واميّم
وقديديم على فعيعل وفعيعيل قال السيد فى شرح اللباب
اعلم ان وراء ان كان لامه همزة فمن وراي بكذا استترت به فيكون اظهارا

الياء في تصغيره شاذا وان كان لامه واوا او ياء مثل كساء ورداء
من رديت فكذا يكون تصغيره رديّه لا غير بحذف الياء الثالثة
فلا يكون فيه شذوذ وكذا في سمية تصغير اسما **قوله** ولا
يصغر من غير المتمكن الا اربعة انما لم يصغر غير المتمكن لان التصغير
من جملة التصاريف وغير المتمكن لا يدخله شيء من التصاريف
فلذا كان تصغير هذه الامور مخالفا للاصل وانما صغرت
هذه لانها لما شابهت الاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف
بها استبيح ذلك فيها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن
وشابهت الاسماء المتمكنة ايضا من جهة انها تثنى وتجمع ٥
قوله وتثنيتها وجمع الذي فيه مسامحة لان اللذين
واللتين والذين ليس شيء منها مثنى ولا جمعا بل اللذان
واللتان صيغتان دالتان على المثنى والذين دال على الجمع
لان شرط المثنى والجمع مفقود فيهما **قوله** تركا اولها على
حركته اي لا تضم كما هو القاعدة بل يبقى على ما له من ضم او فتح
قوله وذلك في غير المختوم الى آخره قال السيد في
شرح اللباب وسيبويه يحذف العوض في المثنى والمجموع تنبيها
لالتقاء الساكنين فيقول اللذيان واللتيان واللذيون ٥

واللذ

واللذيين بضم الياء وكسرها في الجمع والاخفش يحذفها لا نسيا فيقول
في الجمع بفتح الياء كما في المصطفون والمصطفين **قوله** والاصل
ذييا الى آخره اي الاصل في ذا وتا ذييا وتييا بثلاث ياءات فقصد
التخفيف بحذف واحدة فلم يحذف ياء التصغير لدلالتها على معنى
ولا الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فتعين حذف الاولى
وعلى هذا فيكون ياء التصغير ثانية كما ذكر **قوله** اللذيا واللتيا
اي في تصغير الذي والتي وقوله اللذيان واللتيان في تصغير
اللذان واللتان فان قلت اذا صغر اللذان على لغة من يحذف
النون ماذا يصنع قلت الظاهر انا ان راعينا خوف اللبس بتصغير
الذي فيمتنع التصغير على هذه اللغة وان لم نراع خوف اللبس
فلا يمتنع التصغير **قوله** ولا يصغر ذي اتفاقا للالتباس
قد وقع اللبس في مواضع من التصغير منها حميد فانه تصغير
لاحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان **هذا باب**
النسب المنسوب هو الملحق آخره ياء مشددة لتدل
على نسبته الى المجرد عنها لا يقال هذا حد المنسوب اليه لان
الذي تلحقه الياء هو المنسوب اليه لا المنسوب لانا نقول
المراد بعد الالحاق كما تقول المثنى الذي تلحقه الف ونون رفعا

النسب

نريد انه متى بعد الالحاق لا قبله والذي يظهر عدم وُرُود
هذا السؤال لان قوله لتدل الى اخره في تعريف المنسوب
يرده نعم لو قيل الملحق اخره يا مشددة لورد واعلم ان النسب
من خواص الاسما واما نحو اخشوشني في اخشوشنوا وتمعددي
الذين هما فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا
وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في الغلظ فانهم كانوا اهل خشونة
في المطعم والمشرب فانه مأول بان النسبة الى لفظ الفعل
دون معناه **قوله** اذا اردت النسب الى شي اي الى قبيلة
او بلدة او اب او غير ذلك الى اخره اي اذا اضافه الاسم لحقه
تغييران احدهما لفظي وهو ما ذكره المصنف والثاني معنوي
وهو ان الاسم يصير صفة وانما صار صفة لانه قد امتزج به
معنى الفعل وذلك لان اصل قولك مررت برجل مصري ينسب
الى مصر ثم اقيمت اليا المشددة مقام ينسب الى مصر ثم تنزلت
منه منزلة جزيه **قوله** تصير حرف اعرابه اي لتنزلها
منه منزلة الاخر **قوله** والثاني ان تكسر اي اخره انما
خص بالكسر لان اليا قد وقع بعده ساكنا **مسئلة** اذا قلت
هاشمي لم يكن للبا موضع من الاعراب كما لا يكون لتا التانيث

ولذلك جرا الاعراب عليها كما يجرى على التا وكان ما قبلها على
حالة واحدة في جميع احوال الاعراب كما ان ما قبل التا كذلك
ولو جاز ان يكون اليا في موضع جر باضافة هاشم اليه
لوجب ان يقع في موقعها اسم مجرور فنقول هاشم زيدٍ
مثلا كما يقول في غلامي غلام زيد واذا كان كذلك كان
ما يقوله البغداديون من ان قولهم رايت التيمي تيم عدي
قد ابدل من التا في التيمي تيم عدي محالا ولو جاز البدل
لجاز ان يقول رايت تيم تيم عدي فيضع الذي يعتقدون
فيه البدل من اليا موضعها مع انه لا شبهة في استحالته
لان فيه اضافة الشي الى نفسه واذا كان كذلك علمت ان الجر
في تيم عدي على ما ذكره ابو علي من ان المضاف مقدر
فكانه قال رايت التيمي صاحب تيم عدي ثم حذف صاحب
ولم يجعل المضاف اليه وكانه كما في واسأل القرية ونزل
منزلة الملفوظ به لحروف الجر اذا اضمرت نحو قولهم وبلدٍ
يريدون ورب بلدٍ وما حكاه يونس مررت برجل ان زيد
وان عمرو يريد وان مررت بزيد وان مررت بعمرو وعلي
قوله اكلَّ امرئٍ تحسبين امرءًا ونارٍ توقد بالليل نارا

لان نارًا مجرور باضافة كل اليه حال كونها مقدرة اذ لو لم
يضمر للزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممتنع
عند الجمهور وذلك انك تعطف نار المخفوضة على امرئ
المجرور بكل ونارًا المنصوبة على امرأ المنصوب بتحسبين
والعامل في التابع هو العامل في متبوعه قوله
فالاول نحو كرسي الياء آن في كرسي قبل ان ينسب اليه لا
يراد بهما معنى النسب اذ ليس ثم شيء سمي كرسيًا حتى ينسب
اليه وكذلك في احمري الى اذا لم يرد النسبة الى احمر
وكذلك في عاريه بل هما بمنزلة التانيث في غرفة وظلمة
اذا لم يرد بها معنى تانيث اصلًا قوله ولهذا كان
بخاتي علما لرجل بخاتي بالتشديد على زنة مفاعيل فيكون
غير منصرف لانه على صيغة منتهى الجموع هذا اذا كان
علما من غير نسب اليه واما عند النسب فانا نجعل تلك
اليا المشددة التي يحصل صيغة مفاعيل بها ذاهبة تقديرا
واليا الموجودة غيرها فتذهب الصيغة التي يحصل منع
الصرف بها فان قيل صيغة مفاعيل ايضا موجودة حالة
النسب فكيف صرفته قيل لانها ليست حاملة للكلمة ٥

بطريق

بطريق الاصالة بل بالعرض والمعتبر في الاصل وجودها
الاول لا الثاني والحق ان صيغة مفاعيل ليست موجودة
حال النسب لان وزنه مفاعي لا مفاعيل قوله والثاني
نحو مرمي وزن مرمي غير منسوب اليه مفعول واما وزنه
منسوبا اليه مفعي ولهذا ووزن بخاتي منسوبا اليه مفاعي
فلهذا كان منصرفا وقوله والثاني اي ما كانت فيه احداهما
زائدة والاخرى اصلية والزائدة في مرمي الاولى المنقلبة
عن واو مفعول ويدل لما قلناه قوله ولبعض العرب الى اخره
قوله ويقول في طي الياء الاولى اصلها واو لانه من طويت قوله
الثاني تا التانيث اي مما يحذف لاجل يا النسب وانما وجب
حذف تا التانيث لانها لو لم يحذف ادى الى الجمع بين تاي
تانيث من حيث انه يصير صفة بالنسبة فيجري على المؤنث
كسائر الصفات وذلك قولك مررت بامرأة بصرية فلو
ابقيت التا لوجب ان تقول بصرتية بالجمع بين تائين
وقول المتكلمين في ذات ذاتي الى اخره وذلك لانهم ابقوا التانيث
التي يجب حذفها وقوله وصوابها الى اخره لانا اذا نسبنا الى
ذات فلا بد من حذف تائها ثم رد محذوفها اعني اللام واذا

ثم عادت العين الى الضمة فيصير على تقدير ذوات ثم تقلب
الالف واوًا فيقول ذووي واذا انسبنا الى خليفة حذفنا
التا منه لانها تا التانيث والياء ايضًا لانها يا فعيلة الواجبة
الحذف في النسب ثم نقلب الكسرة فتحة فيقول خلفي قوله
والثاني لا يقع الى اخره اي الالف الرابعة مع ثاني ما هي فيه
متحرك لا يكون الا في الف التانيث اي هذا القسم مقصورًا
على الف التانيث لان الف التانيث مقصور على هذا القسم
قوله كحبركى هو القراد والانثى حبركاة قوله فالاول
يقع في الف التانيث الى اخره اذا نسب الى المقصور فان
كانت الفه زايدة للتانيث حذفت وان كانت خامسة
فصاعدًا كحبارى وحبارى او رابعة متحركًا ثاني ما هي فيه
كجمزى وجمزي وهو الحمار السريع والناقة تعد والجمزى وكذلك
القوس وان كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه جاز فيه الحذف
وقلبها واوًا مباشرة للام او مفصولة بالف كقولك في النسب
الى حبلى حبلي وحبلوي وحبلاوي والاول هو المختار وان
كانت الف المقصور زايدة للالحاق فهي كالف التانيث
في وجوب الحذف وان كانت خامسة كحبركى وحبركي وفي

جواز الحذف والقلب الى الواو بغير فصل بالف ان كانت
رابعة فيقال في النسب الى علقى علقي وعلقوي الا ان
الثاني اجود بخلاف مثله في الف التانيث وان كان الف
المقصور بدلًا من اصل فان كانت ثالثة قلبت واوًا كفتيً
وفتوي وعصًى وعصوي وان كانت رابعة قلبت واوًا
ايضًا وربما حذفت فيقال في ملهًى ملهوي وقد يقال ملهي
وان كانت خامسة فصاعدًا وجب الحذف نحو مصطفى
ومصطفي وانما لم يذكر المصنف هذه الاقسام كلها هنا
لانه بصدد ذكر ما يجب حذفه قوله والقلب في نحو ملهًى
خير منه في نحو علقى اي القلب فيما الفه منقلبة عن اصل
خير منه فيما كانت الفه للالحاق والحذف فيما كانت الفه
للالحاق خير منه فيما كانت الفه منقلبة عن اصل قوله
الرابعة من نحو مسعى وملهى اي مما ثاني ما هي فيه ساكن
قوله في فعل كنمر وعلى هذا الذي ذكره فيقال نمري
ودئلي وابلي قوله مجرى سلمان اي في لزوم النون
والالف والاعراب على النون اعراب غير المنصرف للعلمية والزيادة
قوله مجرى مسلمين اي في لزوم اليا والاعراب بالحركات

على النون وعلى هذا فلا حذف قوله مجرى هرون اى فى
لزوم الواو وجعل الاعراب فى النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة وقوله مجرى عربون اى فى لزوم الواو
والاعراب على النون منصرفا قوله واما ما جمع الى
آخره اراد بنحو تمرات ما كان جمع مؤنث سالما ومفرده
اسم ليس بصفة قوله واما نحو ضخمات اراد بنحو
ضخمات ما كان مفرده جمعه صفة قوله وبخلاف نحو
مهيم هو اسم فاعل من هوم يهوم اذا نام فهو مهووم
ثم صغر فحذفت احدى الواوين فصار مهيوم فقلبت ياء
وادغمت وعوض ياء عن الواو المحذوفة فصار مهيميما قوله
وكان القياس ان يقال فى طى الخ وذلك لاجل انه اسم متصل بآخره
ياء مكسورة ادغم فيها اخرى فحقها ان تحذف وتبقى الياء الاولى على
سكونها قوله الثانى ياء فعلة اى بفتح الفاء انما حذفت ياء
فعيلة لاستكراه توالى الامثال الثقال من الياءين والكسرتين
فيما هو قريب من الثلاثى المجرد لانه لما حذفت التاء منها حذفت
الياء الفاء لان الحذف يذكر الحذف قوله كحنيفة وصحيفة
مثل بهما لينبه على انه لا يشترط فى هذا الوزن ان يكون علما

بالحذ

بل يجب حذف ياء فعيلة مطلقا قوله وتحرك ما بعدها انما
قال وتحرك ما بعدها لان تحركه من جملة الشروط ايضا قوله
فيلتقى بعد الحذف مثلان فيثقل اى على تقدير عدم الادغام لان
الادغام ممتنع لانه لو ادغم لالتبس النسبة الى جلل الذى هو
فعل فامتنع الحذف لاجل ادائه الى احد هذين المحذورين وهو
اما الثقل او اللبس قوله ولا نحو ذلك فى نحو قليلة هذا
تقييد لما اطلقه اولا فيعلم منه ان ياء فعيلة انما تحذف اذا
لم يلتق مثلان بعد حذفها وذلك اذا كانت العين مضعفة
وانما استثنوا مضعف العين واما معتلها كما فى فعيلة وفعولة
فلم يستثنوه وينبغى ان يسال عن حكمته وحكمته ان حذف الياء
فى فعيلة بضم الفاء اذا كانت العين معتلة لا يؤدى الى قلب العين
الفاء الذى يلزم منه كثرة التغيير لان ما قبل العين مضموم
فلا تقلب لان من جملة شروط قلب حرف العلة انفتاح ما
قبله وهو مفقود مع ضم ما قبل العين فيقول فى قويمة
قومى قوله الرابع واو فعولة الى آخره وانما حذفت
الواو حملا على ياء فعيلة لشبه واو المد بياء لتساويهما فى المد
والمحل لان كلا منهما بعد العين وليس حذف المدة من فعولة

للاستثقال لان اجتماع الثقلا المتخالفة ليس كاجتماع
الثقلا المتماثلة قوله ولا يجوز ذلك الى اخره لعلم منه
انه يشترط الحذف وا وقعوا له شرطان ان لا يكون العين
معتلة ولا مضاعفة انتهى وانما امتنع الحذف لانه لو
حذفت للزم قلب العين الفا لتحركها وما بعدها وانفتاح
ما قبلها فيكثر التغيير قوله ثم تقلب اليا الثانية
الفا انما تقلب الفا لاجل تحركها وما بعدها وانفتاح
ما قبلها وقوله ثم تقلب واوا لاجل ان المنسوب
اذا كان اخره الفا تقلب واوا عند النسبة اليه قوله
او بدلا من اصل فالوجهان اي فاثباتها بالنظر الى انها كالاصلية
لقيامها مقام اصل وابدالها نظرا الى انها ليست اصلا
فائدة قال مولف هذا الكتاب عفا الله له ورحمه وعفا عنه
بمنه وكرمه لا ييأس من طالب مذكرة لتحبيري في هذا الباب
فاني هذبته تهذيبا لم يشتمل عليه كتاب غيره وبينت
فيه على امور خفية وصيرتها كالشمس في الوضوح بعون الله
تعالى واذا اتعب المصنف استراح الطالب وبالعكس قوله
ينسب الى صدر المركب هذا هو الشايع اذا اريد النسب

الى المركب وقد يبنى من جزئي المركب اسم على فعلال وينسب اليه
كقولهم في حضرموت حضرمي وفي عبد شمس عبشمي وفي تيم اللات
تيملي قوله ومعدي او معدوي لانه اذا حذف الجزء الثاني
صار الاول منقوصا وياء المنقوص الرابعة قد قال اولا ان حكمها
حكم الف المقصور الرابعة الساكن ثاني كلمتها في جواز حذفها
وقلبها واوا نحو قاضي وقاضوي قوله وربما الحق بهما ما حذف
فيه لبس ظاهره ان الالحاق ليس امرا واجبا وانه قليل واعلم انا
اذا نسبنا الى صدر المركب او عجزه الا لالتباس جاز قوله واذا
نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا الى اخره انما وجب رد
اللام اذا كانت العين معتلة لانها لو لم ترد للزم منه ان يكون الاسم
المتمكن على حرف واحد ولا نظير له في كلامهم وذلك لانه لو قيل شيء
بغير رد للزم ان يكون المنسوب اليه شيا وهو على حرف واحد
لان الالف يسقط للتنوين وللعلة التي ذكرناها ابدلوا من الواو في فوه
بعد حذف لامها ميما لئلا يتسلط التنوين عليه بالحذف ولاجل ذلك الميم
لانه حرف صحيح يحتمل الحركة فلا يسقطه التنوين واما قولهم خالط
من سلما خياشيم وفا فلاجل انه موضع لا يلحقه التنوين الا في حالة قليلة
واذا لم يلحق لم يصر الاسم على حرف واحد قوله كشاة اصلها شوهة

حذفت اللام فبقيت الواو ولان ما قبل التا لا يكون الا مفتوحًا ثم قلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والوزن فعة تدل العلاب قوله
فتقول شاهي الى اخره انما قال الجمهور شاهي ولم يقولوا
كما قال ابو الحسن لان الحركة لما ثبتت للواو على سبيل اللزوم
لاجل تا التانيث ثم رد في النسب كان ذلك كالعارض فلم
يعدل عن الذي ثبت له في اكثر الاحوال فترك متحركا واذا
ثبتت الحركة لزم قلبه الفا قوله وابو الحسن يقول شوهي
انما حكم بان اصله شوهي بسكون العين لان باب فعله اكثر من
باب فعله قوله او في جمع تصحيح اي بالالف والتا وكذا
لم يمثل الا به ولقايل ان يسال عن اعتبار الرد في جمع التصحيح
بالالف والتا دون الواو والنون قوله ويقول في ذو وذات
اي بمعنى صاحبه وهي مونث ذو والعين منقلبة عن واو واصلها
ذوي حذفت اليا فصار الواو حرف اعراب في ذو مال وذا مال
وذو مال فلما انضم اليه تا التانيث انقلبت الواو الفا لان
ما قبلها لا يكون الا مفتوحا فوزن ذات فعة ويدل على ان العين
واو ردها في ذواتا وانما قلنا ان لامها يا لان باب طويت اكثر
من باب قوه فاذا اردت ان ينسب اليها حذفت اليا على القاعدة

فيبقى

فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين فترد اللام فتعود
العين الى الصحة فيصير على بعد برد وانت تقلب الالف واوا
فيقول ذووي وانما قلنا برد اللام لئلا يلزم بقا اسم متمكن
على حرف واحد قوله كما يقول في ابن اذا رددت محذوفه
لبنيه على ان رد محذوفه ليس واجبا لان لامه انما ردت
في جمع محمول على جمع تصحيح بالواو والنون ولم يرد في تثنية
ولا جمع تصحيح بالف وتا الذين يعتبر الرد فيهما قوله لان ما قبلها
ساكن صحيح انما قال ساكن صحيح لان تا التانيث قد يكون قبلها
ساكن لكن يجب ان يكون غير صحيح فبصحيح حصل الاحتراز عن تا التانيث
قوله وذلك مسلم اي كونها ليست للتانيث وقولهم ولكنهم
الى اخره جواب ليونس قوله بدليل مسيلة الجمع اي بالالف
والتا وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التا الذي فيه
ثم جمعوا بالالف وتا مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوا
على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات ومفتات
قوله وتركها فيما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة وذلك لانهم
لما حذفوا لام كل منها ولم يجبروها بالرد في تثنية ولا في جمع لم يجب
الرد بل انت بالخيار في الحذف والرد قوله اسمي لك ان تقول

اسمي بضم الهمزة وكسرها لان المنسوب اليه يجوز فيه الوجهان
اسمي لما فرغ من المحذوف اللام شرع فيما حذف فاؤه او عينه
فقال واذا نسبت الى اخره قوله كَرى علما لانه لو
لم يكن علما لم ينسب اليه لان النسب من خواص الاسماء
وهو فعل فاذا صار علما انتقل من الفعلية الى الاسمية وصح
ان ينسب اليه قوله لانه يصير يري بوزن حجري صيرورته
يرءي لاجل رد عينه اعني الهمزة وثبوت فتح فائه قبل الرد
قوله فيجب حينئذ حذف الالف انما وجب حذف اللام
لان لام المقصور الرابعة المتحرك ثاني كلمتها يجب ان يحذف
ويري كذلك قوله وقياس قول ابي الحسن الى اخره ابو الحسن
اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله واذا رد المحذوف اعني الهمزة
رجعت الفاء الى سكونها فيصير يرئي بوزن جرحي واذا نسبت
اليه على قوله كنت بالخيار في حذف اللام وقلبها واوا لان المقصور
اذا كانت الفه رابعة وثاني ما هي فيه ساكن كنت بالخيار في
حذفها وقلبها واوا قوله فانقلبت الياء الفا ثم الالف واوا
اي انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانقلبت الالف واوا
لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا قوله وعلي

قول ابي الحسن وشيئي وذلك لانه لما رد المحذوف عاد الساكن
الى سكونه واذا عاد الى السكون امتنع قلب الياء الفا لانه لا مقتضي
له فيقول وشيئي بكسر فائه وسكون عينه وكسر لامه ثم ياء النسب
قوله واذا سميت بثنائي الوضع محتمل الثاني ضعفته
قال السيد في شرح اللباب قد تقرر ان الكلمة الثنائية اذا
جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شددت الحرف الثاني منها
سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن اللو
ومن اللو ليكون على اقل اوزان المعربات مع انه لا يلزم منه
التغيير في اللفظ والمعنى معا بخلاف ما اذا جعلت علما لغير
اللفظ فانه لا يشدد الحرف الثاني منها اذا كان صحيحا فيقول
جاءني كم ورايت منا لانه لو شدد لزم منه التغيير في اللفظ
والمعنى معا واما ان كان الثاني حرف علة فيزاد حرف من
جنسها وان لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار
الى الزيادة وذلك لانه لو اعرب نحو لو وفي ولا بلا زيادة شيء
عليها لسقطت حرف العلة لالتقائها ساكنة مع التنوين
فيبقى العرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وكذلك
يزاد عليها حرف من جنسها فيقال هذا لو وفي ولا بهمزة فانه

لما زيدت في الآخر ألف اخرى قلبت همزة هربا من تجاوز الساكنين
انتهى لا يقال قوله اولا مع انه لا يلزم منه التغيير في اللفظ والمعنى
معًا ممنوع لان الكلمة قد صارت علما على لفظها فانتقلت الى
معنى لم يكن لها قبل العلمية فلا تغير في المعنى لانا نقول المعنى
المقصود لم يتغير لانها اذا جعلت علما على لفظها يكون النسبة
مع كونها دالة على معناها قوله ونقول في لا علما لائي بالمد
وذلك لانا لما ان زدنا حرفا من جنس الحرف الثاني اجتمع
الفان فقلبنا الثانية همزة هربا من تجاوز الساكنين قوله
والائي او لاوي اي لان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز
فيها الوجهان بقاؤها وقلبها واوا قوله وينسب الى
الكلمة الدالة على جماعة انما قال الدالة على الجماعة ليدخل
فيه اسماء الجموع واسماء الاجناس قوله كانصاري جمع ناصر
مثل صاحب واصحاب وقيل جمع نصير بمعنى ناصر كشريف واشراف
قوله وفي غير ذلك يرد المكسر الى مفرده انما رد الى مفرده
لاستثقال لفظ الجمع مع يا النسبة مع ان النسبة الى الواحد
يفيد ما يفيد النسبة الى الجمع لان المقصود النسبة الى هذا
الجنس والنسبة الى الواحد تفيده مع موافقة واحده

اياه في اللفظ واعلم ان محل الرد الى المفرد حيث كان مفرده قياسيا
مستعملا اما اذا كان له واحد غير قياسي فقيل ينسب الى لفظ
الجمع كمحاسني في جمع حسن لانه لما كان واحده غير قياسي فكانه
لا واحد له وقيل ينسب الى واحده نحو حسني وكذا ينسب
الى لفظ الجمع وان لم يكن له واحد نحو عباديدي في عباديد
قال سيبويه كون المنسوب اليه على لفظه اقوى من ان احدث
شيئا لم يتكلم به العرب ذكره في شرح اللباب لا يقال يرد عليه
نحو شعوبي في شعوب جمع شعب بالفتح وهو ما تشعب من
قبايل العرب والعجم فانه نسب الى الجمع من غير رد الى الواحد
لانا نقول هذا متاول بانه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في
قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبايل دون معناه لانهم تمسكوا
بظاهر الايه فلا يفضلون العرب على العجم اذ الفضل عندهم
بالتقوى فان قلت لم يجعل شعوبا من قبيل كلاب وانمار
علمين ولا يحتاج الى تاويل قلت لان الشعوب قبل النسبة لم
يكن جاريا مجرى العلم وانما جرى مجراه بعد الحاق يا النسبة
به وذلك لان الطايفة الذين لا يفضلون العرب على العجم الشعوبية
لا الشعوب فافهمه انما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد

الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده بل تحذف منه
علامة الجمع قوله واما نحو انمار وكلاب علمين الى اخره انما
لم يكن هذا النحو مما ليس بصدده لانه فرض الكلام في الدال
على الجمعية وهما في هذه الحالة ليسا كذلك لانه لم تقصد
فيهما معنى الجمع فلا يستثقل ولو اريد النسبة هنا الى الواحد
لا يفيد لان العلم هو الجمع لا الواحد مسئلة لو سميت جماعة
برجال واردت ان تنسب اليه فظاهر كلام المصنف
انما ينسب الى لفظه من غير رد الى الواحد لانه قال
ينسب الى الكلمة الدالة على جماعة اذا اشبهت الواحد
الى اخره فرجال اذا سمي به جماعة يكون قد اشبه
الواحد قوله واحمري او حمراوي اي اذا اردت النسب
الى حمر جمعا لاحمر قلت احمري لان مفرده احمر واذا اردت
النسب لحمر جمعا لحمراء قلت حمراوي لان الهمزة للتانيث
وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب قوله وذلك
غالب في الحرف الى اخره قالوا للبياع العطر والبتوت
وهي الاكسية عطار وعطري وبتات وبتي قوله
وحمل عليه قوم الى اخره ظاهره انه لا يرتضيه وذلك لانه

يكون

يكون من باب الشاذ قوله وليس بذي رمح الى اخره وجه
شذوذه انه ليس بحرفة قوله كقولهم اموي بالفتح وبصري
بالكسر سمع في بصري التثليث امية بضم الهمزة نسبوا اليه
بفتح الهمزة على خلاف القياس واما قلب الياء واوا فليس
على خلاف القياس ولهذا قال المصنف بفتح الهمزة قوله
وبدوي بحذف الالف حق النسب الى البادية بادي او بادوي
لانك تحذف تاء التانيث فيصير منقوصا او في بابه وجهان
الحذف والقلب وعلى قولهم فكانهم نسبوه الى بدا اسم موضع
مخصوص قوله وجلولي وحروري جلولا بالمد قرية
بناحية فارس والنسب اليها جلولي على غير قياس مثل حروري
نسبة الى حروراء صحاح وحروراء موضع بظاهر الكوفة
اجتمع فيه اوائل الخوارج واعلم ان الحروري يستعمل في كل
خارجي سواء كان منسوبا الى حروراء ام لا هذا باب
الوقف للعرب في الوقف ثلاث لغات اشهرها ما اقتصر المصنف
عليه والثانية لغة ربيعة حذف التنوين مطلقا والوقف
بالسكون مطلقا ومنه قوله الا حبذا غنم وحسن حديثها
لقد تركت قلبي بها هائما دنف والثالثة لغة الازد ابدال

التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة ويا بعد
الكسرة وقال المازني انها لغة قوم من اليمن ليسوا فصحاء
قوله وان تبدل الفا بعد الفتحة تستثني منه المؤنث
بالتا فان تنوينه تحذف مع الفتحة كما تحذف مع غيرها وتبدل
التا ها في اللغة المشهورة ومن وقف بالتا فعلى مذهبين
منهم من يقف ويبدل من التنوين الفا بعد الفتحة فيقول رايت
قايمتا قوله نحو مُرٍ اسم فاعل من اري اصله اري ارْاي
وعلى هذا ففا مُرءٍ الرا وعينه الهمزة ولامه يا واعلم
ان القاعدة اثبات هذه الهمزة في الماضي وحذفها من المضارع
قال تعالى ارايت ان كذب وقال الم يعلم بان الله يرى وقد
تعكس ضرورة قال الشاعر ارايت ان جاءت به املودا
وقال الاخر اري عيني ما لم ترياه كلانا عالم بالترهات
قوله ولم يحذف اليا في الوقف كما ذكرنا اي لانها لو
حذفت لادى الى الاجحاف لانه تصير الكلمة على حرف واحد
لكن لقايل ان يقول هذا الاجحاف حاصل في الوصل فلم لم
يجتنبوه فيه كما اجتنبوه في الوقف على ان الوصل اصل له
فكان اولى بالاجتناب قوله فان كان مرفوعا او مجرورا

اي سواء كان منكرا او معرفا فانه يجوز اثبات يائه وحذفها
ولكن الارجح من الوجهين مختلف فان كان منكرا فالارجح
الحذف وان كان معرفا فالارجح الاثبات قوله ولكن
الارجح في المنون الحذف حجة من اثبت اليا في المنكر المنقوص
حالة الوقف ان اليا انما حذفت لاجل التنوين ولا تنوين
في الوقف فوجب ان تعود اليا وحجة من حذفها من المعرف
في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف اليا والتنوين
ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفهما ووجه الاول اقوى
قوله ان تقف بالسكون وهو الاصل انما كان الاصل لامرين
احدهما ان الوقف ضد الابتدا والابتدا لا يكون بالساكن
فينبغي ان لا يكون الوقف على متحرك حتى يكون صفته مضادة
لصفته والثاني انه موضع كلال نازل باخف الاحوال وهو
السكون قوله والثاني ان تقف بالروم الروم اخفا
الصوت بالحركة مطلقا اي في الحركات كلها ويحتاج في الفتح لرياضة
وضعفه الفرا وابو حاتم في المفتوح قوله وشرطه خمسة
امور ايضا وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا قال في التسهيل
والوقف بالنقل الى متحرك لغة لخمية انتهى فما ذكره الشيخ

يكون تبعا لجميع اللغات الاهذه **قوله** ولا يستثقل هو الشرط
الثالث وحينئذ يكون معطوفا على يكون من قوله يكون دا ثقل
الاخر ساكنا **قوله** ويختص الشرطان الاخيران اي ان لا
يكون الحركة فتحه وان لا يودي النقل الى بنا لا نظير له **قوله**
فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبأ فيقال في الوقف الخبأ
قوله وان ادي الى صيغة فعل اي بكسر فائه وضم عينه
قوله واذا وقف على تا التانيث التزمت التا هذا مشكل
لانه قري ولات بالتا والها في الوقف قال اثير الدين واما
ربت وثمت ولعلت فالقياس على لات سارح فيوقف عليهن
بالوجهين وفي قوله عندي نظر لان الوقف على لات بالها ليس
قياسا واذا كان كذلك فكيف يقاس عليه **قوله** وجاز ابقاوها
وابدالها فتقول في الوقف ثمرة بالتا وان شيت بالها وكذلك
الكلام في صلاة وزكاة ومسلمات وهذا مردود باجماع المسلمين
على وجوب الوقف اي حيث اريد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف
على موضع بخصوصه ليس واجبا **قوله** فيمن فتحهن اي يا المتكلم
والبا التي هي صلة هي والواو في هو وقوله ما ليه اصله ما لي **هذا**
باب الامالة اعلم ان القصد من الامالة تناسب الاصوات وصيرورتها

قوله

من نمط واحد بيان ذلك انك اذا قلت عابد كان النطق بالفتحه والالف
تصعدا واستعلا واذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا
فيكون في الصوت بعض الاختلاف فاذا املت الالف قربت من
اليا وامتزج بالفتحه طرف من الكسرة فتتقارب الكسرة الواقعه
بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وذلك ان الفتحه والالف
اذا لم يتجردا من التصاعد راسا فانهما اذا جذبا الى مجرى الكسرة
قل التفاوت لان ظاهر العلو الى هبوط وهذا نظير اشمامهم
الصاد زايا للتناسب كما في صدر فانهم اشربوا الصاد صوت الزاي
لان الصاد بما فيه من الصفير والدال في الجهر فحصل بعد الاشراب
تناسب الاصوات الواقعه فيها فافهمه **قوله** وهي
ان يذهب بالفتحه الى احره قال ابن الناظم الامالة هي ان ينحوا
بالفتحه نحو الكسرة وبالالف نحو اليا وظاهر كلام الشيخ انها
اي الامالة عبارة عن عمل واحد وظاهر كلام ابن الناظم
انها عبارة عن عملين والظاهر كلام الشيخ رحمه الله لانه
اذا نحا بالفتحه نحو الكسرة لزمه قطعا ان ينحوا بالالف
نحو اليا ولان ما ذكره ابن الناظم ليس شاملا لجميع اقسام الامالة
لانه يخرج عنه ما لم يكن بعد الفتحه الف **قوله** وانما

امیل نحو فتاه الی آخره هذا اورد علی قوله من یا متطرفه
لانه فی الصورة لیست الیا التی ابدلت الالف منها متطرفة
وجوابه ماذکر قوله والثانی کون الیا تخلفها ای الثانی
من اسباب الامالة کون الیا تخلف الالف فی بعض التصاریف
ومراده بکونها تخلفها ان یقوم مقامها قوله الالف التی هی
من اسباب الامالة علی ثلثه اضرب احدها ان یکون منقلبة
عن الیا حال کون الالف طرفا کما فی رمی وثانیها ان یکون
زائدة اما للتانیث نحو حبلی او للالحاق نحو ارطی وثالثها
ان یکون طرفا منقلبة عن الواو اذا کانت فی فعل وعلی هذا فلو
رجع المصنف هذین السببین الی واحد کما فعلنا لکان حسنا
قوله کقولک قلی وسجی ای لکون الیا تخلف الفهما فی بعض
التصاریف ابن القطاع سجی اللیل سجوا سکن ریحه قلیت التی
قلا وقلا ابغضته وحکی ابن الاعرابی قلیته اقلاه ولم یحکه
غیره قوله بخلاف نحو قال وطال مستصرح لجد بان
طال وزنه فعل وان تقدم فعاله فی فصل کیفیة الوزن
قوله الرابع وقوع الالف قبل الیا مراده الیا المفتوحة
لان الیا مطلقا وذلک لانه لم یقل احد بان الیا فی مبایع موجبة

للامالة مع ان الالف ههنا قبل الیا الا ان ابا علی قال فی التکملة
وکذلک اذا کانت الکسرة او الیا بعد الالف واعترض علیه الشارح
بان الیا لا تاثیر لها فی الامالة فی مبایع وانما ذاک للکسرة الاتری
انک لو وضعت موضعها حرفا اخر کانت الامالة جایزة ولو
کانت تاتی لاجل الیا لوجب ان تذهب بذهابه کما انک لما کنت
املت لاجل الکسرة فی عالم ذهب ان تمیل بذهاب الکسرة نحو عالم
من قوله سبحانه رب العالمین ثم قال ویجوز ان یقال ان الیا وان
کانت لا تذهب الامالة بذهابه فانه لو کد امرها ویشارک الکسرة
فی استدعایها ویدلک علی ذلک انک املت لها علی الانفراد فی الصیاح
فیکون مقصوده ان مبایع یکون للیا فیه تاثیر ما فی الامالة کما
یکون اذا کان قبل الالف انتهی قوله السادس وقوع الالف الی
اخره دخل فیه نحو مبایع وبهذا یعلم ان الیا بعد الالف لا تاثیر
لها وانما هو هو الکسرة قوله او بحرفین احدهما ها الی اخره
مقتضاه سوا فصل بین الکسرة والالف لا تمال نحو بیضها وعلله
بان الضمة حاجزه وکذلک منع الامالة فیما اذا کان الفاصل
الحرفین مع الها نحو نقلها قوله فالاول کرایت عمادا ای
الذی وقعت فیه الالف بعد الف فی کلمة وقد امیلت

[illegible]

الالف الاولى لسبب وعماد امن هذا القبيل لان الالف الاولى
قد اميلت لكونها واقعة بعد كسرة قد فصل بينهما حرف
فتمال الالف الاخيرة لاجل الاولى وكذلك الكلام في كتابا
قوله والثاني اي ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة
بعد الف في كلمة اخرى قد اميلت لسبب قوله وشرط
المنع بالراء كونها غير مكسورة يصدق بان يكون مفتوحة
او مضمومة قوله واتصالها اي اتصال الراء بالالف
اما حال كونها قبل الالف كما في فراش او بعد الالف كما في
حمار من هذا حمار وعلى هذا فالضمير في قبلها عائد الى الالف
لا الراء لانه لو اعيد اليها لفسد المثال لان الاولى ان
اعني فراشا وراشدا قوله وشرط الاستعلاء الى اخره
قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في باب الامالة من شرح
شرح الايضاح والتكملة لابي علي ما نصه اعلم ان هذه
الحروف فيها استعلاء وتصعد فالصاد والضاد والطاء
مطبقة والباقي منفتحة ومعنى الانفتاح ضد الاطباق
وهو ان لا ترفع اللسان الى الحنك فينطبق بذلك على الحرف
تقول الخاء فتراه يخرج وقد انفتح ما بين اللسان

والحنك وكل واحد موافق للآخر في الاستعلاء فاذا وقعت
هذه الحروف قبل الالف او بعده لم تمل نحو قولك طاب وظالم
وذلك ان الامالة انحدار وتسفل من حيث انك تميل الالف
نحو الياء وهذه الحروف تتصاعد في الحنك واذا كان كذلك
حصل الاختلاف ولما اميل نحو عالم وشيبان لان
الالف المفخمة فيها استعلاء والكسرة عارية منه وفيها
انحدار فاريد ان يستوي في الالف بعض الانحدار والانخفاض
فيشاكل الكسرة والياء كذلك تركت الامالة في نحو ظالم وطائر
لتكون الالف بتفخيمها مشاكلة للمستعلي واما اذا وقع
المستعلي بعد الالف بحرفين فان الامالة لا تعود بذلك
نحو مناشيط وشبهه بجلباب من حيث ان الكسرة توجب
الامالة والطاء تمنعها فكما جاز ان تمال الكسرة مع حجز الحرفين
بينها وبين الالف وهما الباء واللام كذلك يجوز ان تترك
الامالة للطاء في مناشيط مع حجز السين والياء بين
المستعلي والالف واشبه من جلباب لمناشيط دهقان
وذلك انه يفصل بين الحرف الذي يلي الالف وتنفصل هي به
وهو الميم وبين الكسرة حرفان كما ان بين الالف والطاء

حرفين واما من امال فلعمد وليس بحسن واما امالتهم
صفات وقفاف فلان المستعلي قد انكسر فانت اذا لفظت
بالمستعلي وهو مكسور ثم املت كنت تتصعد بالصوت
ثم تتحدر بالامالة دون واقد كنت اذا املت انحدرت
للامالة ثم اذا لفظت بالمستعلي تصعدت والانحدار
بعد التصعد اخف من التصعد بعد الانحدار فلذلك
حسن **قوله** الا ان كان مكسورا نحو طلاب اي الا
ان كان حرف الاستعلا مكسورا فانه لا يمتنع بل لك
ان تميل تبعا لاهل الامالة في صفات **قوله** وكذلك
الساكن بعد الكسرة نحو مصباح من امال مصباحا ونحو
فلان الكسرة اذا جاورت الصاد الساكنة فقدرت كانها
اتصلت بالصاد فصارت كصفات ومن ترك امالته فلتقدير
فتحة البا في مصباح كانها على الصاد فقبل مصاح والاول
اذهب في حدث الاتصال وذلك انك اذا قلت مصباح
كان الكسرة بجنب الصاد من حيث ان الحركة بعد الحرف
بدلالة ما تراه في باب الادغام فاذا قلت مصباح كان
الفتحة في البا غير ملاصقة للصاد من حيث ان البا فصل

بينهما وانما كانت تكون ملاصقة لو كانت الحركة قبل الحرف
حتى يعد ان الفتحة قبل البا وذلك محال لا تكون لان الحرف
اول ثم الحركة اذا علمت هذا علمت حكم كون اكثر العرب على
امالة هذا النحو **قوله** ومن العرب لا ينزل هذا منزل
المكسور اي من العرب من لا ينزل الساكن الذي هو حرف استعلاء
وقبله مكسور منزلة حرف الاستعلا المكسور وعلى هذا فيكون
مانعا من الامالة عنده **قوله** ولا نحو لزيد مال لانفصال
السبب اي لان سبب الامالة وقوع الالف بعد الكسرة حال
كونهما في كلمة وهي هاهنا واقعة بعد كسرة لكنهما من غير كلمتها
قوله ودار القرار مع وجودهما اي مع وجود حرف الاستعلا
والرا المفتوحة لان كلا منهما سبب في المنع **قوله** فلا
تمال نحو الا لاجل الكسرة اي لا تمال الا الالف التي هي ذاة
استثنا لاجل الكسرة لان من اسباب الامالة وقوع الالف بعد
الكسرة مفصولا بينهما بحرفين احدهما ساكن وذلك لان الامالة
نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما يشبهه الا ما استثني
قوله ولا الى لاجتماع الامرين اي وهما كون الالف واقعة
بعد الكسرة وكونها ترجع الى اليا **قوله** الحروف لا تمال الفاتها

وذلك نحو حتى والى وعلى وذلك ان الامالة ضرب من التصرف
واكثر العوض فيها اذا جاءت في الالفات ان تدل على ان
اصلها يا والحروف لا يتصرف فيها ولا تكون الفاتها منقلبة
عن يا ولا واو واما اذا سميت بها فانك تميلها لدخولها في
جملة الاسما واما بلى فاميل لانه اكتفي بكلمة بان اغنى عن الكلمة
تقول اليس زيد عندك فيقول المجيب بلى فيتم الكلام به وتجري
مجرى ان يقول زيد عندي فلما وقع موقع الجمل جاز ان يتصرف
فيه وكذا يا لما وقع موقع الفعل في الندا صار يا زيد كادعى
زيد فاميل وان كان لا يمال نحو ما ولا بوجه واما اذا فيمال
لانه اسم ولم تمل ما في حال كونها اسما لانها تكون حرفا ثم ان كانت
اسما فهي اشبه المبنيات بالحرف لامتناعها من ان تستقل بنفسها واذا
اقوى منها لانها تستقل بنفسها تقول جاني ذا ورايت ذا
ومررت بذا وله تصرف اخر وهو انك تصفه فتقول ذا الرجل
وليس كذلك ما واما حروف المعجم نحو با تا ثا فاميلت لاجل
انها اسما مبنية وهي وان كانت لا تشتق ولا يتصرف فيها ليست
حروفا وكذلك قال ابو علي انها ليست كقد لعني ان با اسم وضع
للحرف الذي هو في قولك بزيد كما وضع ذا على المشار اليه وقد حرف

قوله
جا المعنى

جا المعنى وقال بعضهم انما املا استقلت بانفسها فعلت قاصدا
ذكر التهجي با تا فلم تحتج معها الى جزء اخر صار كبلى في مقامها
مقام كلام تام وهذا لغريب ما وذاك ان التهجي بمنزلة من يصوت
صوتا ليداف جرسه او تذكر حركة على حرف ليعرف وليس
يقصد كلاما فكما لقصد المجيب ببلى الاتراه يريد ان يقول هو عندك
فلا امالة فيها من حيث انها اسما فقط من شرح التكملة لابي علي
لعبد القاهر الجرجاني **تنبيه** الحجاج علما والباب والمال
والناس ونحوه مسموع فيه الامالة ولا يقاس عليه ذكره ابن المصنف
قوله بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير اي لان الفتحة على الياء فلا
تمال لان الشرط كونها في غير يا **قوله** ومن غير كا اي لان الساكن
في غير كي يا فلا تمال فتحة الغين لان شرط امالتها ان لا يكون الفاصل
بينها وبين الرا ساكن هو يا **قوله** والثالث هاء التانيث
اي الثالثة من الحروف التي تمال الفتحة قبلها تا التانيث **قوله**
وعن الكسائي امالة هاء السكت ينبغي ان يقول وعن الكسائي امالة
الفتحة قبل هاء السكت **قوله** والصحيح المنع وفاقا لثعلب
وابن الانباري انما كان الصحيح عنده المنع لانه يدعى ان الامالة قبل
هاء التانيث لاجل الشبه الذي ذكره وهو مفقود في هاء السكت

هذا باب التصريف قوله وهو تغيير في بنية الكلمة قال ابن
الناظم تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى
كتغيير المفرد الى المثنى والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل
واسم الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال
ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها يسمى علم التصريف فالتصريف
اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة وزيادة
وصحة واعلال وشبه ذلك انتهى قوله كتغيير المفرد الى التثنية
والجمع لو قال الى المثنى والمجموع لكان اصوب قوله ولهذين
التغييرين احكام كالصحة والاعلال الذي يظهر ان الاعلال
والصحة ونحوهما ليس علم التصريف وانما العلم بها يسمى علم التصريف
كما قال ابن الحاجب علم يعرف به احوال ابنية الكلمة التي ليست
باعراب وكذا ذكر ابن الناظم فيما نقلناه عنه من قبل وظاهر كلام المصنف
مخالف لهما لانه قال وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فينبغي
ان يكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير وتسمى معرفة تلك
الاحكام علم التصريف وحينئذ فلا اشكال قوله ونحو
قِ زيدا الى اخره مثال لما حذفت لامه وعينه وقُم مثال
لما حذفت عينه وبِع كذلك قوله وغايته الخماسي المتجاوز

عن الثلاثي الى الرباعي والخماسي لكونهما اصلح لتكثير الصور في
باب التأنيث والاقتصار على الخمسة لتكون على قدر احتمال
نقصانها وزيادتها قوله واقله الثلاثي علم منه ان
أقل ما تبنى عليه الاسماء المتمكنة والافعال في اصل الوضع
ثلاثة احرف لانه اعدل الابنية لا خفيف خفيف ولا ثقيل
ولانقسامه على المراتب الثلاث المبدا والمنتهى والوسط بالسوية
وللاحتياج لتكثير الصور المحتاج اليها في باب التنويع مسئلة
قال ابن الناظم لم ترد في الخماسي الاحرف مدة قبل الآخر كعندليب
وعضرفوط او بعده مجردا او بها التأنيث كقبعثرى
وقبعثراه ولا يتجاوز الاسم سبعة احرف الا بهاء التأنيث
او نحوها قوله والى مزيد فيه المزيد فيه ما بعض حروفه
ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وهو قد يبلغ بالزيادة
سبعة احرف وان لم يكن خماسي الاصول نحو احميرار واشهيباب
واحرنجام قوله والثاني يكون محركا اي بالفتح والكسر
والضم هذه ثلاثة والسكون رابعها فلس وفرس وكتف وعضد
امثلة مفتوح الفا حبر وعنب وابل امثلة مكسور الفا الذي
اهمل منه فِعُل قوله والمهمل منهما فِعُل اي لانهم

كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة
اثقل منها وليس كذلك عكسه لان فيه تخلصا من زيادة
ثقل ولذلك لم يهملوا افعل بل خصوه بالفعل ونبهوا
على الاصل بدليل لان ذلك ليس لمانع بل لقصدهم تخصيص
الفعل به قوله واما قراءة ابي السمال الى اخره لما
ان قال ان فعل بضم عينه وكسر فائه مهمل علم ان هذه
القراءة ترد عليه فذكرها ليجيب عنها قوله دئل
اسم لدويبة تقال دأل يدأل دالا ودالانا مشية
فيها ختل اي خدع تنبيه حاصل الابنية التي للرباعي
المجرد ستة فعلل بفتح الاول والثالث كجعفر وهو
النهر الصغير ومكسورهما كزبرج وهو السحاب الرقيق
ومن اسماء الذهب ايضا ومضمومهما كدملج ومكسور الاول مفتوح
الثالث كدرهم ومكسور الاول مفتوح الثاني كقمطر قيل
هو اسم لزمن خروج نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة
والسادس ما زاده الاخفش والكوفيون فان قلت هب
ان ما جاء على فعلل بضم الاول وفتح الثالث جاء فيه فعلل
بضمهما من غير عكس فلم يلزم من هذا ان يكون فرعا ولم لا

فيهم

يكون

يكون وقوعه بطريق الاتفاق وهو اصل برأسه كقعدد بضم الاول
والثالث فانهم قد الحقوا به فقالوا اعتاطت الناقة فهي عوطط
اذا اشتهت الفحل وما لي من ذلك عندد اي بد فجاءوا به مفكوكا
غير مدغم وليس هو من الامثلة التي استثنى فيها فك المثلين
لغير الالحاق فوجب ان يكون للالحاق وانما يلحق بالاصل فالجواب
لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما هو لان فعللا
من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما في نحو جدد
وطلل وجلل وان سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا
بالاصول فانه قد الحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس ~~الحق~~
فالحقوه باحرنجم فكما الحق بالفرع بالزيادة فكذا قد الحق بالفرع
بالتخفيف قوله برثن للمخالب وبرجل بكسرهما مخطط وعرفط
لشجر في البادية وجحمرش للافعى العظيمة وقذعميل للشي الحقير
وقذعملة للمراة القصيرة والعظيم القذعمل والقذعملة
الضخم من الابل قوله امثلتها الى اخره فعلى ما قال الابنية فعللل
بفتح اوله وثانيه واسكان ثالثه وفتح رابعه ومثاله سفرجل وفعللل
بفتح اوله واسكان ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه وفعللل
بكسر اوله واسكان ثانيه وفتح ثالثه واسكان رابعه وهو

قرطعبت وفعللل بضم اوله وفتح ثانيه واسكان ثالثه وكسر رابعه
ومثاله قذعمل وجحمرش للاسد علبط للضخم واصله
علابط لانه لم يات على هذا الوزن شي الا وقد سمع بالالف وسمه
جندل للمكان ذي الجنادل واصله جنادل قوله في نحو
خرفع الخرفع بضم اوله وفتح ثالثه القطن الفاسد غرفع بكسر
اوله قوله في الفعل واقله ثلاثه اي اقل اصوله ثلاثه واكثرها
اربعة وانما نقص اكثر اصوله عن اكثر اصول الاسم لانه فرع الاسم
والقاعدة حط الفرع عن الاصل ولان التصرف في الفعل اكثر
منه في الاسم فلذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم
فلم يجاوز المجرد منه اربعة والمزيد فيه ستة قوله كضرب
الى اخره انما كانت فا الماضي مبنيا للفاعل مفتوحه لان الفتح
اخف من الكسر والضم فاعتباره اقرب الى قوله وغايته
سته اي غاية المزيد من كل منهما والثلاثي الاصول منه ما يبلغ
بالزيادة اربعة وضارب وجهور وسلقاه اذا القاه على
قفاه وخمسة كانطلق واقتدر وتعلم وتغافل وتسلقى مطاوع
سلقى وستة نحو استخرج واقعنسس واحمار وكذا الرباعي
الاصول يبلغ بالزيادة خمسه نحو تدحرج وستة نحو احرنجم

واقعد وستعرف طريق العلم بالزيادة قوله وطل دمه
قال في الصحاح طل دمه واطل دمه وطله واطله الله اهدره
قال ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيده والكسائي يقولانه
وقال ابو عبيده فيه ثلاث لغات طل دمه وطل دمه واطل دمه
واما اهدر فانه يستعمل للمفعول والفاعل كما صرح في الصحاح
بمناسبه للفاعل واعلم ان ابا زيد لم يمنع بنا طل للفاعل مطلقا
بل منعه مسندا الى الدم فلا يقال طل دمه اما لو اسند لغير
الدم وتعلق به على انه مفعول فلا منع من بنائه للفاعل كما
مثل بقوله طله الله

فصل في كيفية الوزن

مسئلة قال في شرح الايضاح والتكمله ينبغي ان
يعلم انك اذا قابلت ضرب فاذن في حرف التكرير مذهبين احدهما
ان الاولى زائده والثاني ان الثانيه مزيده والاولى اصل فعلى
المذهب الاول يقول اذا اصدت اللفظ بالدال فرعل وعلى
المذهب الثاني فعزل وقياس الاول ان الرا الاولى ساكنة والثانيه
متحركه والاضعف اولى بان يكون مزيدا الا ترى انه ليس هنا
حرف اكثر خطا من حروف المد في الزيادة وهي سواكن في
الاصل بدلالة ان بابها ما لا يتحرك وهو الالف الساكنة قوله

وكذلك في طال وحب اصله طال طول وحب حبب

قوله وكذلك في اصطبر اي تقول في كل من اصطبر وادكر افتعل وعلى هذا يكون قد ابدلت الطا من التا والدال من التا قوله فتقول في نآ فليع اصل نآ نأي فقدمت اللام الى موضع العين واخرت العين الى موضع اللام

فصل فيما يعرف به الاصول والزوائد

اعلم انه متى تكرر حرف مع اكثر من اصلين فهو زائد ان كان مثل اللام كجلباب او مثل العين وليس مفصولا باصل كقتل وعقنقل لان الذي ليس مفصولا باصل يصدق بصور في الاتصال والانفصال بزائد او مثل اللام والعين كصمحمح او مثل الفا والعين كمرمريس وان كان المكرر مثل الفا وحدها كقرقف او مثل العين مفصولا باصل كحدرد حكم بالاصالة لان الاشتقاق لم يدل في شي منها على الزيادة وكذا لو تكرر مثل الفا والعين بدون اصل ثالث كسمسم فانه يحكم فيها باصالة المكررين لان اصالة احدها واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة احدها باولى من اصالة الاخر فحكم باصالتهما معا الا ان يدل الاشتقاق على الزيادة كلملم

امر من لملم فانه ماخوذ من لممت الذر اصله لممت ثم ابدل من ثالث الامثال مثل الفا كراهة توالیها فصار لملم قوله قال الناظم الى اخره مراده باللازم ماهو لازم لفظا وتقديرا وما هو لازم تقديرا وعلى هذا فلا ترد الواو من كوكب ولا النون من قرنفل لانهما ليسا لازمين من جهة التقدير وكذا لا ترد فا وعد وعين قال ولام غز لانها لازمة تقديرا قوله وفي التعريف نظر قال ابن الناظم الاصل فيما يفرق به بين الزائد والاصلي ان الاصلي يلزم في تصاريف الكلمة ولا يحذف في شي منها وان الزائد يحذف في بعض التصاريف كالف ضارب وميم مكرم وتا احتذي وقد يحكم على الحرف بزيادة وان لم يسقط كنون قرنفل لان الدليل دل على زيادته على ما ثبت في اصل الوضع كما سبقت عليه وعلى هذا الذي ذكره ابن الناظم بحمل كلام ابيه ولا يرد عليه ما ذكر الشيخ رحمه الله قوله حتى يزيد بقية احرف الكلمة على اصلين الاضافة في بقية احرف بيانية والمراد بالاحرف الاصول والمعنى حتى يزيد اصول الكلمة على اصلين فان قلت يلزم على هذا ان يكون دحرج ونحوه مشتملا على زيادة لان اصوله زادت على اصلين والجواب

تصحيح

ان الكلام مفروض حيث نرددنا في حروف الكلمة هل كلها اصول
او بعضها زايد ودحرج ونحوه لا نتردد في كون حروفه اصولاً
بل نحكم من اول الامر بان حروفه كلها اصول فان قيل لاي شيء
حملت كلامه على ما اولت وصرفته عن ظاهره قيل لانه لو تبقى على
ظاهره للزم منه الحكم على زيادة اول الكاس في حلبب لانه
يصدق حينيذ انه زادت بقية حروف الكلمة على اصلين فان
قيل اذا حمل كلامه على حتى يكون بقية حروف الكلمة اكثر من اصلين
فهل يكون صحيحا قيل لا لانه ينتقض بنحو حلبب لانه حينيذ يمكن
الحكم بزيادة الجيم لان بقية حروف الكلمة تزيد على اصلين ٥
قوله كعفنقل وزنه فعنعل والمرمريس الداهية ماخوذ
من المراسة وهي القوة ووزنه فعفعيل وهو وزن نادر والعجعج
الشديد وزنه فعلعل وقرقف وزنه فعلل وسندس
فعلل كلمكة امر من لملث واصله لممث بزيادة مثل العين
ثم ابدل من ثاني الامثال مثل الفا كراهة توالي ما فصار لملم
قوله كلمة مثال الكوفيون الى اخره اعلم ان ما كان على اربعة
احرف وهو مبني من حرفين نحو فيه كلها اصول عند البصريين
سواء صح اسقاط ثالثه اولا واما الكوفيون والزجاج فهم المفصلون

ثم يقولون انه زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو لقول
غير مبدل من شيء والزائد على رايهم وراي هو الثالث الذي
يصح اسقاطه قوله وتزاد الالف بشرط ان يصحب الي اخره انما
حكم بزيادتها اذا صحبت اكثر من اصلين لان اكثر ما صحبت فيه الالف
اكثر من اصلين معلوم زيادتها فيه بالاشتقاق وما سواه محمول
عليه وان صحبت اصلين فهي محمولة من اصل الا في حرف وشبهه
وقوله اكثر من اصلين اي اصولا اكثر من اصلين قوله
وعماد ماخوذ من العهد وهو القوة وعصبي قطعة من الغنم وسلامي
جبل قوله بخلاف نحو قال وغزا الالف في قال وغزا اصلية
لانها لم يصحب اكثر من اصلين وقوله من باب سمسم اي ما كان رباعيا
مركبا من حرفين لا يصح اسقاط ثالثه قوله في غير مضارع اي
لا تزاد اليا مصدرة قبل اربعة اصول في اسم اصلا وانما تزاد مصدرة
قبل اربعة اصول في المضارع نحو يدحرج قوله وذلك
في نحو صيرف وزنه فيعل وجوهر فوعل وقضيب فعيل
وعجوز فعول وحذرية فعلية وعرقوة فعلوة وبيت وسوط
اي لم يصحب اليا والواو اكثر من اصلين فهما اصلان قوله فاما مما زيدت
اليا فيه مصدرة قبل ثلاثة اصول يعمل وهي الناقة القوية ويؤيؤ وهو

قوله م

طاير ذو مخلب وهو مركب من حرفين لا يصح اسقاط ثالثه فيكون
حروفه كلها اصولا فيكون وزنه فعللا ووعوعه مصدر
وعوع اذا صوت ووزنه كذلك لان الواو فيه صدر وكذلك
ورنتل الواو فيه اصليه لا تزاد صدرا واليا في يستعور
اصليه لان بعدها اربعة اصول وذلك لان الاشتقاق
لا يدل في مثله على زيادة اليا وزعم بعضهم ان واو ورنتل
زايده على وجه الندور لا ان الواو لا تكون اصلا في بنات
الاربعة والصحيح انها اصل واللام زايدة مثلها في نحو
فحجل بمعنى افحج قال لزيادة اللام اخرا نظاير بخلاف زيادة
الواو اولا وعلى ما قلنا فوزنه فعلل فلامه الاخير زايده
قوله اليستعور شجر يستاك به قال في الصحاح في مادة
شعر اليستعور الذي في شعر عروة موضع ويقال شجر
وظاهر كلامه ان اليا زايده وكذلك التا والواو وكلام
الشيخ هو الحق **قوله** ومهدد قال في الصحاح في مادة
مهد ومهدد اسم من اسما النسا وهو فعلل قال سيبويه
الميم من نفس الكلمة ولو كانت زايده لادغم الحرف مثل مقر
ومرد فثبت ان الدال ملحقة والملحق لا يدغم **قوله** وذلك

في نحو

في نحو مسجد ومنبج هما مثالان لما زيدت فيه الميم بالشروط
التي ذكرها وقوله بخلاف الى اخره الميم فيه اصليه لانهم اثبتوها
في الاشتقاق **قوله** ومرعز المرعزى قال في الصحاح
المرعزي هو الزغب الذي تحت شعر العنز وهو فعللى
لان فعللا لم يجي وانما كسروا الميم اتباعا لكسر العين
انتهى ولو كانت الميم فيه زايده لقالوا ثوب مرعز
لا ممرعز فلما لزمت في الاشتقاق حكم باصالتها **قوله**
وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين الشرطان اللذان
يشترطان لزيادة الهمزة كونها صدرا وتاخر عنها ثلاثه
اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكان حسنا لانه قال الهمزة
المصدرة **قوله** نحو كنابل هو اسم موضع باليمن وهو بالموحده
قبل اليا وذلك لانتفا الصدر في كنابل ولانتفا الاصول
الثلاثه في اكل ولزيادة الاصول على الثلاثه في اصطبل **قوله**
بخلاف نحو نبا ورشا على فعل ولد الظبية الذي يتحرك ويمشي
والنبا الخبر وجمعه افعال بخلاف نحو امان وسنان وذلك لان
الف كل من سنان وامان لم يسبق باصول اكثر من اصلين
قوله وتزاد النون متاخرة بالشرطين اي وهما ان

يسبق بألف وان تسبق تلك الألف بأصول اكثر من اصلين
ويرد عليه زيادتها في المثنى والجمع الذي على حده نحو مسلمين
ومسلمين وزيادتها للمضارعة نحو نفعل والمطاوعة
فعل وفعلل نحو كسرته فانكسر وجرجبت الابل
فاجرنجمت والحق ان مطاوع فعلل لا يرد على هذا القسم بل
هو داخل في القسم الذي يزاد فيه وسطا قوله فلذلك
حكم بزيادة همزتي شمال مقتضى هذا الكلام مع ما قاله قبل
من انها تزاد اولا واخرا بما شرطه ان زيادة الهمزة حشوا ليس
قياسا والدليل على زيادة الهمزة في شمال واحبنطا انهم قالوا
اشملت الريح شمولا اذا هبت شمالا وحبط بطنه حبطا اذا
انتفخ وعظم باسقاط الهمزة قوله وميم دلامص يقال
درع دلاص ودلامص اي براقة قوله لسقوطها الى اخره
فان قلت السقوط من بعض التصاريف لا يستلزم الزيادة
كما تقدم فصل في زيادة همزة الوصل قوله ولا
في حرف غير اللام هذا على رأي سيبويه في ان الهمزة زائدة واما
من يقول انها غير زائدة ولكن عوملت معاملة الزائدة فلا
بنائي هذا قوله ولا في ماض ثلاثي صواب العبارة

ولا في ثلاثي مزيد الى اخره لان كلا من اكرم واعطى ثلاثي مزيد
قوله وفي عشرة اسما الى اخره اعلم ان مثنى كل من هذه
همزته همزة وصل واما الجمع فهمزته قطع نحو اسما الى اخره
واعلم ان الكوفيين رحمهم الله ذهبوا الى ان همزة ايمن همزة قطع
وهو جمع يمين وما ذهبوا اليه اشكل بحذف همزته في الوصل
وبتصرفهم فيه بالحذف وغيره على اثنتي عشرة لغة ايمن
وايمن وايمن وايم وايم وام ومن بضم الميم وكسرها ثابت
النون ومحذوفها ومثل هذا التصرف لا يعرف في شيء من الجموع
قوله بخلاف نحو امشوا فان قلت لم لم يجر الوجهان في
نحو امشوا كما في اغزي قلت لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل
الكسر فالغي العارض لمعارضته اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا
العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به وقولنا بأصل
الكسر اي في امشوا المسند الى الواو قوله ثم قبل الضمة
المثبتة اي نحو اخشين قوله ورجحان الضم على الكسر ظاهر
قوله انه لا يختاره لان هذا القسم داخل تحت قوله وفي امر الثلاثي
المضموم العين في الاصل وكلام ابي علي حجة على ما قاله ۝
قوله اخشوا اسم هو وما معه مثال لان الهمزة المكسورة

هذا باب الابدال الابدال جعل حرف
مكان حرف والاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب او
حذف او اسكان فنحو ميال ابدال واعلال ونحو قلب وما اشبهه
اعلال بغير ابدال ونحو تراث عكسه قوله الاحرف التي
تبدل الى اخره البدل في الحروف على ضربين الاول ان يراد كون
الحرف عوضا من حذف يلحق الكلمة كما في اقامة والثاني ان يكون
وضع لفظ موضع لفظ كوضعك الواو موضع اليا في موقن اصله
ميقن والذي من هذا الباب الضرب الثاني لا الاول قوله
لغير ادغام محترز به عن ابدال اللام راء في قال ربك وما اشبهه
لانه ابدال شايع لكن للادغام قوله نحو قولهم اصيلال
تصغير اصيل على غير قياس الاصيل الوقت الذي بعد العصر الى
المغرب وصريح كلام الشيخ يقتضي ان اصيلالا تصغير اصيل مفردا
وقال بعض شارحي بانت الفصل الاصيلال جمع اصيل وهو
الوقت الذي بعد العصر الى المغرب وجمعه اصال وقد يجي
جمعه على فعلان كرغيف ورغفان فاصيلال اصله اصيلان
على وزن فعلان ثم صغر وهو على بنا جمع الكثرة على الشاذ
فصار اصيلالا انتهى وهو مخالف لكلام الشيخ وهو الظاهر

قوله وفي

قوله وفي نحو علي في الوقف قيد في اضطجع وفي نحو علي
اي انما يقع هذا الابدال الشاذ فيهما في الوقف لا في الاصل قوله
اصيلال والطجع وعلج فعلى هذا يكون قد لحقت با الطجع ابدل
الصاد لاما والياجيما قوله وقال مال اي ارطاه الارطى
شجر من شجر الرمل وهو فعلى من وجه وافعل من وجه لانهم يقولون
اديم مارُوط اذا دبغ بورقه ويقولون اديم مرطي وقد ارطت
الارض ولحوق التا بدل على ان الالف ليست للتانيث والحقف
الرمل وقوله فالطجع اصله اضطجع ابدل الصاد لاما وقوله
ابو علج اصله ابو علي ابدل اليا المشددة جيما وتمامه المطعمان
الشحم بالعشيج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج
قوله كقولهم هياك ولهنك الاصل اياك ولانك وارقت
واردت وارحت قوله نحو كساء وسماء الهمزة في كساء وسماء
ودعاء بدل عن واو وفي ظباء وفناء وبناء عن يا فاصل كساء
كساو ودعاء دعاو وسماء سماو لانها من الكسوة والدعوة
والسمو واصل ظباء ظباي وبناء بناي وفناء فناي واعلم ان
القول بان الهمزة بدل عن الواو واليا في نحو ما ذكر قول غير
المحققين واما المحققون فانهم يقولون انها بدل عن الالف

التي هي بدل عن الواو والياء والذي دعاهم الى هذا هو ان الهمزة
لا تقارب الواو والياء مقاربة الالف فاكتفى بالنقلة بهما الى الالف
ثم مصير الالف همزة اقوى عندهم لان الهمزة من جنس الالف ولما
كانت الفتحة قبل الواو والياء المتحركتين فوجب قلبهما الفا
نزلت الالف في كساء ونحوه الفتحة اذا كانت منها فقلبت الواو
والياء لها كما قلبت للفتحة قوله بخلاف نحو قاول وبايع
الى اخره اي فانه لم يتطرف فيهما وقوله ونحو غزو والى اخره
وذلك لانها وان كانت طرفا لكنها لم يقع بعد الف زائدة وهو
يصدق حيث لا الف اصلا نحو غزو وحيث كان هناك الف
ولكنها اصلية كما في واو قوله الثانية ان تقع احداهما
عينا الى قوله نحو قائل وبائع فقائل من القول فهمزته منقلبة
واو وبائع من البيع فهمزته عن ياء قوله بخلاف نحو عاين فهو
عاين الى اخره لا تقال عاين وعاور بالهمزة بدلا عن الياء والواو لان
كل واحد منهما لم تعل في الفعل اي لم تقلب الفا قال في الصحاح
عين عينا عظمت عيناه والعيسور بنت والعيسور والعيسولة
الابل والواو زائدة قوله نحو عجائز وصحائف جمع عجوز
وصحيفة والواو في عجوز زائدة والياء في صحيفة زائدة وكل

منهما

منهما حرف مد وذلك لانه حرف علة قبله حركة مجانسة ولذلك
ابدل كل همزة في الجمع على صيغة فاعل واما واو قسور فهي وان كانت
زائدة لكنها ليس قبلها حركة مجانسة فلم تكن مدا فلم تقلب همزة في
قساور واما الياء في معيشة فهي وان كانت حرف مد لكنها ليست
زائدة لانها من العيش قوله وان كانتا في موضع اللام
ابدلت الثانية ياء او واوا اذا كانت مفتوحة بعد مكسورة او كانت
مكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او كانت مكسورة بعد
مفتوحة او مكسورة او مضمومة مثال الاول ان تبني من ام مثل
اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ائمم ثم تنقل حركة الميم الى الساكن
قبلها ليتمكن من ادغام الميم في الميم ثم تقلب الهمزة ياء فتقول ايم
ومثال الثاني والثالث والرابع ان تبني من ام ايضا على وزن اصبع
بفتح الهمزة او كسرها او ضمها مع كسر الباء فتقول اأمم واامم
واامم ثم تفعل ما ذكرناه والى هذه الاقسام الثلاثة اشار المصنف
رحمه الله ايضا بقوله او كانت الثانية مكسورة وعلى هذا فعداه
او كانت الثانية غير طرف والحال انها مكسورة لانه جعل هذا
القسم قسيما لما كانتا فيه طرفا قوله فتقول في مثال قمطر
من قرأ قرأى اي اصل قرأى قرأأ التقى في الطرف همزتان فوجب

ابدال الثانية يا فان قيل قد حصل موجب الادغام في هذه
الصورة ايضا وهو اجتماع المثلين مع سكون اولهما فالقياس
ان تدغم الاولى في الثانية لا ان تعل كما في سأال حين كانتا
عين الكلمة قلت لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك
كما اغتفر في نحو سأال والحاصل انه اذا اجتمع موجب
الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او
في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان
كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة ما ذكرنا
قوله فان كانتا في الطرف الى اخره انما ابدلت المتطرفة
يا مطلقا لان الواو تتطرف فيما تجاوز الثلاثة قوله
وان لم يكن طرفا اي الهمزة الثانية وهي اذا لم يكن طرفا
لم يكن الثانية طرفا من باب اولى قوله ان تبني من قراء
مثل جعفر فتقال جعفر قرأءا او زبرج قرإإ وبرثن
قرأأ قوله كقولك في غلام غليم بالتصغير وقعت
قبل الف غلام لانها لا تراد الا ثالثة كالعدم ثم قلبت الالف
يا وادغمت بالتصغير ههنا لان يا التصغير لا تكون
الا ساكنة ولهذا وجب قلب الالف يا لانه لا يمكن النطق

ويصحح الدال اليا

قوله

بالالف ابدلها كما تعلب يا بعد الكسرة احداها ان يقع
بعد كسرة وهي اما طرف الى اخره انما ابدلت الواو حين كانت
طرفا لانه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها عرضة لسكون
الوقف عوملت بما تقتضيه السكون من وجوب ابدالها يا توصلا
الى الخفة ومن ثم لم تتاثر بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج
الا اذا كان مع الكسر ما يعضدها كحوض وحياض قوله
كرضي الى اخره الاصل رضو وقوو وعفو والغازو والداعو
لانها من الرضوان والقوة والعفو والغزو والدعوة
قوله او قبل يا التانيث كشجية واصلها شجوة لانها
من الشجو فتعل بالواو وقبل يا التانيث ما تعل بها متطرفة
لان تا التانيث في حكم الانفصال والكسية الى اخره اصل
الكسية الكسوة لان مفرده كساو وغازية غازوة لانها من الغزو
فتعل بالواو وقبل يا التانيث ما تعل به لو كانت طرفا
لان تا التانيث في حكم الانفصال قوله الثانية ان يقع
عينا لمصدر فعل اعلت فيه الى اخر الامثلة انما ابدلت
الواو يا في هذه المواضع لانه لما اعتلت الواو في الفعل
استثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرف

كساو وغازية

[illegible]

يشبه الياء فاعلّت حملا للمصدر على فعله بقلبها ياء قوله
وتصحح الواو متحركة في الواحد اي فيما سوى الاسماء كاسيحود
وقال المبرد انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع
ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط وذلك لانهم لما قالوا
في جمع ثور من الحيوان ثيران بالقلب حملوا ثيرة عليه وليس
لثور جمع ثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قوله
واما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا
قال السمين في اعراب سورة الانفال القصوى تانيث
الاقصى والاقصى الابعد والقصو والبعد بمعنى عبارتان
اغلبهما ان فعلى من ذوات الواو ان كانت اسما ابدلت لامها
ياء نحو الدنيا والعليا والقصيا وهذه صفات
لانها من باب افعل التفضيل وكان القياس ان هذه وان
كانت في الاصل صفات الا انها جرت مجرى الجوامد قالوا
وان كانت فعلى صفة اقرت لامها على حالها نحو الحلوى تانيث
الاحلى ونصوا على ان القصوى شاذة وان كانت لغة الحجاز
وان القصيا قياس وهي لغة تميم وممن نص على شذوذ القصوى
يعقوب ابن السكيت وقاله الزمخشري واما القصوى فكالقود في

ان صح

بجمعه

بجمعه على الاصل وقد جاء القصيا الا ان استعمال القصوى اكثر
كالقود استعمال استصوب مع مجيء استصاب واغيلت مع اغالة
اسمى وقد قرا زيد بن علي بالعدوة القصيا فجاء بها على لغة تميم
وهي القياس عند هؤلاء والعبارة الثانية وهي المقلوبة القليلة
العكس اي ان كانت صفة ابدلت نحو العليا والدنيا والقصيا وان
كانت اسما اقرت نحو حزوى كقوله ادارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض او يترقرق وعلى هذا فالحلوى شاذة لاقرار لامها
لكونها صفة وكذا القصوى عند هؤلاء لانها صفة وقد ترتب على
هاتين العبارتين ان القصوى على خلاف القياس فيهما وان القصيا
هي القياس لانها عند الاولين من قبيل الاسماء وهم يقلبونها ياء وعند
الاخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها ايضا وانما يظهر الفرق
في الحلوى وحزوى فالحلوى عند الاولين تصحيحها قياس لكونها صفة
وشاذة عند الاخرين لان الصفة عندهم تقلب واوها ياء وحزوى
عكسها فان الاولين يقلبون في الاسماء دون الصفات والاخرون عكسهم
وهذا موضع حسن يختلط على كثير من الناس فلله الحجة ولعني
بالشذوذ شذوذ القياس لا شذوذ الاستعمال الا ترى ان استعمال
المتواتر بالقصوى اسمى قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون كان القياس

صوابه
اقرت صح

الرويا بابدال الهمزة واوا من غير ادغام قوله نحو ضَيْوُن
القناس ضَيّن واتم بقلب الواو يا وادغام اليا في اليا
عند اجتماع المثلين وكذلك القناس نحصا وعتيه
قوله وجب ان اعلت اللام الى اخره وذلك لانه
كان يقال على تقدير الابدال تشي وعلى ابدال
الواو الاولى يا تم ابدال الثانيه يا ايضا لاجل اجتماع
اليا والواو وتسبق احدهما بالسكون قوله او فصلت
اللام من العين كما في صوام فلان في لامه الميم وعينه
الواو وفصل بينهما بالالف قوله فما ارق النيام
القناس النوام ولان اللام قد فصلت من العين فحقه التصحيح
قوله وجب سلامتها ان تحركت الى اخره هذا راجع
الى قوله ساكنه لان بقيد السكون تخرج المتحركه قوله
او ادغمت راجع الى قوله مفرده لان بقوله مفرده تخروج
ما اذا كانت مدغمة لانتفا الافراد حينيذ قوله
وجب في هذه اي فيما كانت في جمع قلب الضمة كسرة لتسلم
اليا اي لانه شرط في قلبها واوا ان تكون في غير جمع قوله
كهيم اصل هيم وبيض هيم بضم اولها لانها جمعا افعل

كهيم

تفعلا

تفعلا الذي هو فعل بضم اوله وسكون ثانيه كما في حُمْرُ
جمع احمر قوله ونعيا ما لام فعل كتقوى الرجل اصل
تقوى تقيى لقولهم في مصدره تقيه وتقوا وتقيته فقيى
قوله بخلاف نحو توانى توانيه الى اخره انما ابدلت
ضمة توانيا كسرة لانها لو لم تبدل بل تبقيه على حالها لزم
ابدال اليا واوا فيلزم منه صيرورة اسم متمكن اخره
واو وقبلها ضمة لازمة وهو مرفوض في كلامهم فقلبت
الضمة كسرة لتسلم اليا فرارا ~~فروا~~ مما ذكرناه قوله
فانك تقول رموان اصل رموان رميان لانه من الرمي
قوله الثالثه ان يكون لاما لفعلى الى اخره انما ابدلوا
اليا واوا في فعلى اسما لا صفة ليفرقوا بين فعلى اسما وصفة
وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة وكان احمل
للثقل قوله نحو تقوى وشروى شروى بمعنى المثل
قال الجوهري شروى الشي مثله اسمي ومثل الشروى الشوى
والبقوى بمعنى البقيا والثنيا قوله وقال الناظم وابنه
يجوز في عين فعل صفه الى اخره اعلم ان ظاهر كلام ابن الناظم
انه مسموع لانه قال ما نصه اذا كانت اليا المضموم ما قبلها

عينا للفعل وهنا جاز تبديل الضمة كسرة وتصحيح اليا وإبقا
الضم وابدال اليا واوا كقولهم في انثى الاكيس والاضيق
الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى فيرديد ابن حمله
على مذكر تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى وقوله
حمله على مذكر تارة راجع الى الوجه الاول اعني تبديل
الضمة كسرة وتصحيح اليا وقوله وبين رعاية الزنة اخرى
راجع الى الوجه الثاني اعني ابقا الضم وابدال اليا
واوا ومراده بقوله حمله على مذكره تارة اي من حيث
ان اليا صحت فيه لا غير قوله صحت العين في بيان وطويل
اليا والواو فيهما عين ما هما فيه وصحت كل واحدة منهما
لسكون ما بعدها مع كونها عينا وكذا الكلام في خورنق
قوله السادس ان لا يكون احدهما عينا لفعل الى اخره
انما التزم التصحيح في عين هذا الفعل لان هذا الفعل وما كان
من نحوه مختص بالالوان والخلق فهو موافق في المعنى لافعل
نحو احول واعور واصيد البعير واعين فحمل عليه في
التصحيح وحمل المصدر على فعله فقيل هيف هيفا وحول حولا
وعور عورا وعين عينا قوله الثامن ان لا يكون الواو

عينا

عينا لافتعل الى اخره اعلم ان حق افتعل المعتل العين ان
تبدل عينه الفا لوجود المقتضى وعدم المانع من الابدال
وذلك نحو اعتاد وازداد فان اصلهما اعتود وازيد
فان اريد معنى تفاعل اعني الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية حمل عليه في التصحيح ان كان من ذوات
الواو نحو اجتوروا فان كان من ذوات اليا وجب اعلاله
نحو ابتاعوا واستافوا اذ اصلهما ابتيعوا واستيفوا
اذا تضاربوا بالسيوف اذ اتضاربوا بالسيوف لان اليا
اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها
قوله التاسع ان لا يكون احداهما متلوه الى اخره انما
وجب اعلال احدهما دون اعلالهما لئلا يتوالى اعلالان
وانما اعلت اللام دون العين مع انه قد وجد مقتضى اعلالهما
ايضا لان اللام طرف والطرف احق بالتغيير ولان ذلك
العين لانها تحصنت بكونها حشوا قوله نحو آية في اسهل
الاقوال الى اخره حاصل الاقوال التي حكاها ان منهم
من قال ان اصلها أيية بفتح اليائين ومنهم من قال أيية
بكسر اليا الاولى وفتح الثانية ومنهم من قال أيية بسكون

ووزنها فعلة بتحريك العين

ووزنها فعلة كتمرة

ووزنها فعلة كنبقة

اليا الاولى وفتح الثانيه ومنهم من قال انها أُثْبِيَه بمد الالف
وكسر اليا الاولى وفتح الثانيه فان بنينا على القول الاول
كان القياس اعلال اليا الثانيه على قاعده ما تقدم وعلى
هذا فاعلال الاول مخالف للقياس وان بنينا على
القول الثاني كان الاعلال حينئذ قياسا لان اعلال
اليا الثانيه قد فقد منه انفتاح ما قبلها فلا مقتضى
له بخلاف العين اعني اليا الاولى فانه قد وجد مقتضى
اعلاله وعدم ما يمنعه الا انه يلزم على هذا القول
تقدم الاعلال على الادغام والمعروف تقدم الادغام
على الاعلال عند اجتماع ما يقتضيهما وان بنينا على
الثالث فالقياس الادغام وحينئذ يكون قد اعللنا
الساكن وان بنينا على الرابع فالقاعدة تقتضي بقا عينه
فلو حذفت يكون حذفها لغير موجب فقول المصنف
رحمه الله فانه يلزم اعلال الاول دون الثاني على
القول بان اصلها أُثْبِيَه بفتح اليائين واعلال الساكن
اي على القول أُثْبِيَه بسكون اليا الاولى وحذف العين
لغير موجب اي على تقدير ان يكون اصلها أُثْبِيَه

بانهام

بزنه فاعله

بزنه فاعله وقوله يلزم على الاول تقديم الاعلال الى اخره
اي على القول بان اصلها أُثْبِيَه بكسر اليا الاولى وفتح الثانيه
انتهى ومثل اثبيه غايه وطايه وهو السطح والدكان
ايضا وثايه وهي حجارة صغار يرفعها الراعي عند متاعه
فتثوي عندها وقوله وربما اشير به الى ان هذا اي اعلال
العين وتصحيح اللام قليل واما فتحت اللام هنا لانها
حصت بتا التانيث والعين قد سبقت لمقتضى الاعلال
فاعلت قوله فانه يلزم اعلال الاول دون الثاني
الى اخره هذا على تقدير ان يكون الاول ما ذكر وقيل انه
يلزم اعلال الاول دون الثاني اي القياس العكس ويلزم
اعلال الساكن مع ان القياس الادغام ويلزم حذف العين
لغير موجب قوله العاشر ان لا يكون عينا لما اخره
زيادة الى اخره يمنع من قلب اليا والواو الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلها كونها عينا في ما اخره زيادة تخص الاسم
لانه بتلك الزياده يبعد شبهه بما اخفه الاعلال وهو
الفعل فيصح لذلك نحو صوري ولا يجي شي منه معلا الا
ما شذ من نحو ماهان واما نحو حونه فتصحيحه شاذ شذوذ

ذوح وغبيب وعقوة لان تا التانيث غير مختصه فصل
في ابدال التا من الواو واليا انما ابدل كل من الواو والياء
تا فيما ذكر لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التا لما بينهما
من قرب المخرج ومنافاة الوصف قوله وما تصرف منها اي المضارع
والماضي والامر واسم الفاعل والمفعول قوله ونقول
في افتعل من الايزار ايتزر القياس في افتعل اذا كان حرف اللين
فيه بدلا عن الهمزة التي هي فا الكلمة ان لا يبدل تا لانه لما اجتمع
همزتان اولاهما همزة الوصل وثانيتهما فا الكلمة وهي ساكنة
فالقياس ان تبدل من جنس حركة ما قبلها ولا تبدل تا لانها
ليست فا ولئلا تتوالى اعلالين على تقدير ابداله تا قوله
لان هذه اليا بدل من همزة الى آخره فالحاصل انها انما تبدل
من اليا بشرط ان يكون فا وهي اصلية قوله وشذ قولهم
في افتعل من الاكل اتكل القياس ايتكل والاصل ائتكل ابدلت
الهمزة الثانية يا من جنس حركة ما قبلها قوله وقول
الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ اعلم انهم اختلفوا في
اتخذ هل هو اصل او ان التا فيه بدل عن همزة وان اصله اخذ
لانه لما كثر استعمال اتخذ من الاخذ يتوهم ان التا اصلية

فبنوا اتخذ ايضا من تخذ وصاحب الصحاح وجماعة مشوا على
الاول وبنوا على الثاني وصحح قوله بما حكي عن العرب تخذ
يتخذ تخذا فصل في ابدال الطا الى آخره انما وجب
ابدال الطا من التا فيما فاؤه صاد الى آخره لما بينهما من
مقاربة المخرج ومباينة الوصف اذ التا من حروف
الهمس وحروف الاطباق من حروف الاستعلا قوله
وتسمى احرف الاطباق الاولى ان يقول وهي حروف الاطباق
لان ظاهر عبارته ان حروف الاطباق ليست منحصرة فيما
ذكر لانه لا يلزم من تسميتها بحروف الاطباق ان لا يكون
غيرها كذلك قوله اصطبر اصله اصتبر واضطرب
اضترب وكذلك بقية الامثلة قوله ولا يدغم لما ذكرنا
في اصطبر وهو ان الضعيف لا يدغم الا في مثله قوله
وبعضهم يعكس ظاهره ان الشايع انما هو ابدال المعجمة مهملة
وان ابدال المهملة معجمة قليل وهو ظاهر بدليل اجماع القراء
السبعة عليه لانهم لا يجمعون الا على المختار قوله
نحو خلوف فم الصايم لو جا على الكثير لقال الخلوف في الصايم
قوله نحو انبعث ابنعث مثال لما كان النون والبا فيه

وهو كلمه ومن بعثنا لما اجتمعا فيه من كلمتين واعلم أن
ان في النطق بالنون الساكنة قبل البا عسرا لاختلاف
مخرجهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة البا فاذا
وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من مخرج
البا وكالنون في الغنة ولبس في النطق بها قبل البا عسر هذا
باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قوله نحو مخاف ومخيف قلبت
الواو في مخوف الفا لانه لما نقلت حركة الواو الى الساكن
الصحيح قبلها وكانت غير مجانسة للفتحة قلبت الفا لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها وقلبت ايضا في مخوف يا لانها
لما نقلت كسرتها الى الساكن الصحيح قبلها وكانت غير مجانسه
لتلك الحركة قلبت يا لسكونها اثر كسرة قوله ويمتنع
النقل ان كان الساكن معتلا انما امتنع حيث كان الساكن
معتلا لان النقل انما هو للتخفيف لان حرف العلة في نفسه
ثقيل واذا تحرك ازداد ثقلا فينقل حركته الى الساكن
قبله حيث كان صحيحا ليحصل التخفيف لان الحرف الصحيح
لا يستثقل عليه الحركة اما اذا كان معتلا فيمتنع
النقل اليه لان الخفة التي تحصل من المنقول منه يخلفها

ذلك

ذلك الثقل الذي كان في المنقول منه في المنقول اليه واما
امتناع النقل في فعل التعجب فلانهم حملوه في التصحيح على
نظيره من الاسما في الوزن والدلالة على المزيد وهو افعل
التفضيل واما امتناع النقل في المعتل اللام فلئلا يتوالى اعلالان
واما المضاعف فلئلا يجتمع الساكنان على غير حده قوله
فالاول كمقام اي ما اشبهه في وزنه دون زيادته ومقوم
مشبه ليعلم في الوزن قوله فانك تقول تبيع بكسر بين
الى اخره اي بعد نقل حركة اليا الى الساكن الصحيح قبلها
قوله فان اشبهه في الوزن والزيادة معا وجب
التصحيح انما وجب التصحيح اذا اشبه الاسم المضارع في الزيادة
والوزن معا ليمتاز عن الفعل لانه لو اعل في هذه الحالة
لالتبس بالفعل قوله واما نحو مزيد الى اخره حاصله
ان في الظاهر تنافيا اي انه مما اشبه الفعل في الوزن
والزيادة معا واعلت وحقه وجوب التصحيح فاجاب
عنه بان الاعلال ثبت له قبل التسمية فلم يكن لنا الكلام
فيه [علم] وهذا فقد علم من كلامه انه لا تغيير اعلالا له الذي
ثبت له قبل التسمية لانه اذ ذاك كالموجب قوله

والثاني نحو مخيط قال ابن الناظم الفعال كمسواك ومخياط
لا حظ له في الاعلال المذكور لمخالفته الفعل في الوزن
والزيادة واما مفعل فكان حقه ان يعل لانه على وزن
تعلم وزيادته خاصة بالاسما ولكنه حمل على مفعال
لشبهه به لفظا ومعنى في التصحيح انتهى قوله وقد
يحذف نحو واما الى اخره اي ربما ثبت حذف التا المعوض
بها وانما حملناه على التقليل لان قد في عرف المصنفين تفيد
التقليل مع انها في الواقع كذلك قوله مثال الواو مقول
ومصوغ اصلهما مقوول ومصووغ واصل مبيع مبيوع
ومدين مديون نقلت الضمة في مقوول ومصووغ واصل
مبيع مبيوع ومدين مديون نقلت الضمة في مقوول ومصووغ
الى الساكن الصحيح قبلهما فاجتمع ساكنان اولهما مد وكان
القياس ان يحذف لانا حذفنا الثاني لكونه زائدا قريبا
من الطرف وكذلك مبيوع ومديون الا انا قلبنا ضمتها كسرة
لتسلم اليا والا لو بقيت لوجب قلبها واوا لسكونها اثر ضمة
فتلتبس ذوات اليا بذوات الواو قوله وان
كان الفعل مضارعا او امرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان

اي مضارعا على يفعل بكسر العين او امرا من هذا المضارع ن
قوله وقرا نافع وعاصم الى اخره قال ابن المصنف
في شرحه على الالفية قوله وقرن نقلا اشارة الى قراءة
نافع وعاصم وقرن في بيوتكن اصله اقررن من قولهم
قررت بالمكان اقر بمعنى اقر حكاه ابن القطاع ثم خفف بالحذف
بعد نقل الحركة وهو نادر لان هذا التخفيف انما هو للمكسور
العين انتهى فيكون على ما ذكره قد نقل حركة العين الى
القاف ثم حذف همزة الوصل للاستغنا عنها ثم حذف ن
قوله ولان المشهور قررت الى اخره قال في الصحاح في
مادة قرر تقول منه قررت بالمكان بالكسر اقر قرارا
وقررت ايضا بالفتح اقر قرارا وقرورا وقررت به عينا
وقررت به عينا تقر وقرورا فيهما انتهى والحاصل على
ما قاله الشيخ وصاحب الصحاح ان قرن بالفتح لا يكون الا من
يقر بفتح القاف الذي حقه الاتمام لانه يفعل فعلى هذا يكون مثل هذا
موقوفا على السماع واعلم ان قررت بالكسر كظلت فيه الاوجه
الثلاثة واما مضارعه فليس فيه الا الاتمام وان قررت
بالفتح ليس فيه الا الاتمام لانه على يفعل بالفتح وان مضارعه

اعني أرقش بالكسر يجوز فيه الوجهان اعني الاتمام والحذف بعد نقل
الحركة **هذا باب الادغام** الفرا رحمه الله ادغمت الفرس
اذا الجمته وادغمت الثياب في الوعاء ادخلتها فيه وادغام
الحرف في الحرف هو ادغام الساكن في المتحرك الاسمي والادغام بالتشديد
عبارة البصريين وبالتخفيف مذهب الكوفيين وحده ابو علي
بقوله ان تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير ان تفصل بينهما
بحركة او وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة والظاهر
ان قوله فيرتفع الى اخره ليس من تمام الحد بل تفريع على ما فهم منه
وقال بحرف مثله لان الحرف لا يمكن ادغامه في مخالفه فاذا ادغم
المتقارب في المتقارب قلب الاول الى الثاني نحو من واق فانك
تقلب النون واوا ثم تدغمها في واو واق وقال من غير ان تفصل
بينهما بحركة او وقف ليتاتى الاتصال لان كلا من الحركة والوقف
اذا تخلل بين الحرفين فصل بينهما اما كون الوقف فصلا فبين
لانه حبس اللسان عن استمراره في عمله فاذا وقفت على حرف
ثم اخذت في اخر كان الماخوذ منقطعا عن الموقوف عليه مستانفا
لعمل اخر ولذلك قيل وقفه ثم ابتدا فاذا قلت مدد من مد كنت
حبست اللسان عن الدال الثانيه وحينئذ لم يحصل الاتصال

ودخول في مثله فاذا قلت مد كنت امررته في عمل ما صحبتها به
اصابه واحده وحينئذ يحصل الامتزاج واما كون الحركة فصلا
فيتعلق بمعرفة مرتبة الحركة من الحرف وهي لا تخلو من ان يكون
قبل الحرف او بعده او معه لا قبله ولا بعده لا جائز ان يكون
قبله لان الحس يكذبه ولا جائز ان يكون معه لان الحرف عرض
والعرض لا يقوم بالعرض فتعين ان يكون بعده وعلى هذا فاذا
بدر عدمها لم يحصل اتصال احد المثلين بالاخر اسسى واعلم ان
العلة في الادغام انك اذا لفظت بحرفين مختلفين رفعت اللسان
عن موضع ووضعته في موضع اخر لكونه مثله مثل المقيد يرفعها
عن مكان ويضعها في مكان واذا لفظت بمثلين كنت ترفعه عن
موضع وتعيده اليه حتى كانك تفرقه عن جهة وتعكسه الى ورائك
بدفع في صدره مكث وهي تريد المنفوذ في سعيها فيردها فتنعكس
ومعلوم ان مبنى الطباع على الخروج من شيء الى شيء وان العود
الى شيء واحد خلاف المطبوع وداخل في التكلف وجالب للكراهة
واعلم انه لما في توالي المثلين من الثقل رفضوا في كلامهم تركيب
الحروف المتقاربة المخارج نحو الكاف مع الجيم والقاف مع الجيم
والقاف مع الكاف وليس المراد مطلق التقارب بل تقارب

مخصوص **قوله** الثاني ان لا يتصدر اوليهما انما امتنع الادغام
حيث تصدر اوليهما لانه لا بد من تسكينه عند ارادة الادغام
واذا اسكن تعذر الابتداء به **قوله** الثالث ان لا يتصل اوليهما
بمدغم كهسس وذلك لان التقدير مدغم فيه وحينئذ يتعذر الادغام ١
لانه لو ادغم لزم تسكينه ليدغم فيلزم منه فك الادغام الذي
كان قبل **تنبيه** اعلم ان الحروف على ثلاثة اضرب حروف
متباينة غير متقاربة ولا متناسبة وحروف متماثلة وحروف
متقاربة فاذا التقى المتباينان فليس الا الاظهار في كلمة
كانا او في كلمتين متحركا كان اولهما او ساكنا واذا التقى متماثلان
في كلمة كانا او في كلمتين والاول منهما ساكن فقد اجمعوا على
ادغام الاول في الثاني وان كان الاول منهما متحركا فكلهم يظهر
الا ابا عمرو رحمه الله فانه يدغم الاول في الثاني في ادغامه
الكبير واذا التقى متقاربين والاول متحرك فجميعهم يظهر
الا ابا عمرو رحمه الله فان له في ذلك مذهبا في قراءته واذا
التقيا متقاربين والاول ساكن فانهم اختلفوا في ذلك في
تسعة احرف الباء والتاء والثاء والدال والذال والراء
والفاء واللام والنون فاظهر ابن كثير وحفص رحمهما الله

جميع

جميع ذلك في القرآن الا الثاء التاء نحت فانهما ادغماها في حرفين
الدال والظاء نحو ما لت طائفة وقوله تعالى اجيبت دعوتكما
واظهراها في غير ذلك **قوله** كهلل اذا اكثر من قول
لا اله الا الله وانما امتنع الادغام في الملحق لاداته الى
ذهاب مثال الملحق به **وقوله** وانما امتنع الادغام
في الاربعة المذكورة لخفة فعل واختصاص غيره بالاسماء **فائدة**
قال عبد القاهر في شرح الايضاح والتكملة اذا بني على اعلم ان
حرفي التضعيف اللذين هما الياءان اذا كان الثاني منهما في
موضع تحرك بل حشيت فيه جاز الادغام وتركه وذلك في
نحو فعل نحو حيي وحشي وفي افعل واستفعل وفاعل اذا بنيت
للمفعول نحو احيي واستحيي وحوبي كالعي واستلقي والرقي
فالحركة لازمة في ذلك كله لانها الفتحة التي يبنى عليها مثال
الماضي وليست عارضة فنزلت منزلة في ذلك الادغام نحو
حي زيد كما قاله سبحانه ويحيى من حي عن بينة تسكن الياء الاولى
التي هي عين وتدغمها في اللام كما قالوا في يد وطب ويقول
في احيي واستحيي احي واستحي بنقل حركة الياء الاولى التي هي
عين الى فاء الفعل التي هي خاء ثم يدغمها في الياء التي هي لام كما قلت

امدوا واستمد امدد واستمدد ويقول في حوي حوي وتسكن
اليا وتسقط حركتها لان واو فوعل لا تحمل نقل الحركة اليها
وتحجز بينها وبين الفا الذي هو الحا الان ثقل اليه كما نقلت
في احي فالادغام اذا يفتقر الي شريطتين احدهما ان يكون
اليا الاخيرة متحركة حركة لازمة فان الحركة اذا كانت عارضة
لم يجز الادغام وذلك كقوله سبحانه اليس ذلك بقادر على
ان يحيي الموتى لا يجوز ان يقول يحي الموتى وان كان بمنزلة
قد احيي لتحرك اليايين لاجل ان هذه الحركة للاعراب
فهي تزول بسقوط عاملها وذلك اذا قلت هو يحيي والشريطة
الثانية ان لا يكون اليا الاولى مفتوحة فانها اذا انفتحت
انقلبت الثانية الفا كقولك في افعل واستفعل وفاعل
اذا كانت للفاعل احيي واستحيا وحايا الاصل احيي واستحيي
وحايي فتنقلب التي هي لام كما انقلبت في اتقى واستبقى وباقى
فان قلت ما الذي منع من الادغام في هذه الحال وقد حصل المثلان
نحو حاني واحي فيكون كالصحيح في امد في امدد ومادّ في مادد فالجواب
ان القصد في الادغام رفض اجتماع المثلين وكراهية ما يوجب
اللفظ بهما متفرقين ظاهرين وحروف اللين قد جعل

من الاصول فيها ان تقلب اذا تحركت مع انفتاح ما قبلها فاذا كانت
حيث يتاتى فيها القلب لم يحتج الى الادغام لان القلب اقوى واذهب
في المعنى الذي وضع لاجله الادغام وذلك المعنى ازالة المثلين وذلك
انك اذا قلبت احدهما في اللين الفا فقد صرفته الى حرف اخر وليس
كذلك الادغام لانه لا يزيل اجتماع المثلين واذا كان كذلك كان
الواجب ترك الادغام الى القلب اذا امكن لانه اجمع للغرض وازيد
في كفه لازالة التضعيف المستثقل سيما في حروف اللين وامران
اخران احدهما ان في ترك القلب خلافا للاصل المطرد في حروف
اللين والثاني انك اذا ادغمت احتجت الى اعلال العين بالاسكان وتصحيح
اللام وذلك خلاف الاصل ايضا مع وجود الند وحه عنه فلهذه
العلل لم يجز الادغام الا حيث تمتنع الالف وذلك بان يكون الاول
من حرفي اللين مكسورا كحي واحي فان قلت هب ان نحو احي لم يعترفيه
الادغام لامكان القلب فما بال ما لم يتات فيه القلب نحو حيي يجوز
فيه البيان واللفظ بالمثلين ولا يلزم الادغام كما يكون في الصحيح
فلا يجوز حيي واحي كما لا يجوز مدد وامدد فالجواب ان الظاهر
يقتضي ما زعمت الا ان هاهنا ما اوجب اجازة الامرين اي البيان
والادغام وذلك ان الثانية التي هي لام من نحو حيي يقع مواقع

يخرج فيها عن حد الادغام وهو انها تسكن مرة في مضارع افعل واستفعل
وفاعل واشكالها نحو يحيي ويستحيي ويحايي كما تسكن ياء يرمي وكذلك
في المحيي والمستحيي وتقلب مرة في نحو يحيى ومحيا وما اشبه ذلك
وانما يكون تحركها باقيا معها الادغام في بعض امثلة الماضي فلما
كانت تخرج من الادغام في اكثر المواضع لم يلزم الادغام حيث
يمكن تشبيها لبعض احوالها ببعض اذ ليست اليا المتحركة في
حيي غير الساكنة في يحيي والمنقلبة في يحيى لان الحرف لم يختلف
وانما اختلف مثال الفعل بان انتقل عن الماضي الى المضارع
والا فالها لام في الموضعين فلما لزم البيان في نحو يحيي شبه حي
به فبين واكد ابو علي التشبيه بين اليا في المضارع واليا في الماضي
بان هاء الوقف لا يلحق الماضي كما لا يلحق المضارع واما الصحيح
فحاله بخلاف هذه اذ الحركة ملازمة للثاني في مثله في جميع
متصرفاته يقول مد يمد فهو ماد وامد يمد فهو ممد ومستمد
فلا يكون في حال من الاحوال الخمس يمتنع فيه الادغام فلا السكون
يعترضه ولا القلب وانما يلحقه السكون في حالة واحدة وهي حال
الجزم نحو لم يمدد هذا واهل الحجاز يدغمون فيعود عليه الحركة
ثم ان هذا السكون ايضا عارض فيه يزول بزوال العامل وهو

ان

ان يقول يمد والسكون والقلب في نحو يحيي ومحيي ومحيا واشباهها
الكسرة ليس لعامل لكنه لرفضهم الضمة والكسرة في حروف
اللين اذا تحرك ما قبلها وهذا فصل قوي وفرق بين فاعرفه
انتهى قال فرايت على الحاشية ابن النحاس غفر الله له الذي يزعمون
هذا انما هم بنو تميم لا اهل الحجاز قوله وفي هذه الصور الثلاث
الى اخره دخل فيه نحو احييه واعيا في جميع ما وعى فلك ان تدغم
كما ذكرنا وذلك لان الحركة لازمة لانها حركة بنا وان تبين فتقول
احييه واعييا لما ذكرنا من ان هذه اللام قد امتنعت من الادغام
في مواضع فلم يلزم من حيث يترتب فيه مراعاة لما ثبت لها من البيان
في احوال كثيرة وقد فرق بعضهم بين اعيا وبين احييه فقال
ان الادغام في اعيا اقوى منه في احييه لجواز الادغام والفك اي قوله ص
فمن ادغم نظر الى انهما مثلان متحركان في كلمة حركة لازمة بخلاف
لن يحيي فان حركة يائه الثانية عارضة لان الناصب بصدد الزوال
ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه
مختصا بالماضي دون المضارع والامر بخلاف نظيره من الصحيح
نحو رد ولا يعتد بالعارض غالبا تنبيه تقول اذا اسندت
الى المضمر حيوا وعيوا من غير حذف وتقول حيوا وعيوا

كما تقول مقوا وحتوا والاصل حيذ بد حيوا وعيوا كبقوا
فتنقل الضمة من اليا التي هي لام كما بني الي اليا التي هي عين ك
كناف بني ويلتقي اليا المنقول عنها الحركة ساكنة مع واو الضمير
فتسقط فيبقي حيوا وعيوا واما اذا ادغمت فان اليا التي هي
عين تسكن فتقوي اليا التي هي لام علي احتمال الضمة لسكون
ما قبله كما قلت هذا كرسي فاجريته مجري الصحيح لسكون ما قبله
قوله يستترا انما قيل تستتر بفتح اوله لانه بالنظر الي الاصل
متجاوزا للاربعة قوله فان اردت التخفيف في الابتدا
حذفت احدي التائين انما جاز حذف احدي التائين فيما ذكر
لاجل ان فيه تخلصا من توالي مثلين متحركين او ادغام مخالف
للقياس فيه قوله ومنه وكذلك نحي اي وكذلك منه
ونزل الملايكة بالرفع علي لغة من نزل قوله واسند لضمير
المصدر انما قال هذا القايل واسند لضمير المصدر لئلا يخلوا
الفعل عن الفاعل لان المومنين لا يصلح للفاعلية لانه منصوب
ثم ان المصنف اقترح علي صحة اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل
مع ان اقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة واقامة ضمير
المصدر كذلك قوله وبالادغام وجي لغة تميم وعليها قوله

تعالي

تعالي في سورة الحشر ومن يشاق الله ورسوله ومن يرتد
منكم عن دينه في المايدة علي قراة ابن كثير وابي عمرو والكوفيين
خاتمة قول ابن مالك رحمه الله احصي من الكافية الخلاصة
ربما توهم انه اراد بهذا انها اكثر مسايل من الكافية وليس
كذلك لانه يصير مكابرة في الحس والذي يظهر لي ان احصي
فعل ماض وفيه ضمير يعود علي ما في قوله وما بجمعه عنيت
قد كمل الخلاصة مفعول به وقوله من الكافية حال منه والمعني
ان ما بجمعه عنيت جمع خلاصة ما في الكافية وعلي هذا فليس المراد
بالخلاصة اسم هذا النظم بل احسن ما في ذلك الشي انتهي
ما كتبه رحمه الله ورحم اسلافه من الحواشي



وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك
في يوم الاربعاء الرابع عشر من شهر رجب الفرد الحرام
احد شهور سنة كان ولوح
وثماني ماية [illegible]

وصلي الله علي سيدنا محمد رسوله وعبده واله وصحبه من بعده
علي يد افقر عباد ربه الغارق في ذنبه الراجي رحمة الله ومغفرته وعفوانه
المتمسك بعفو الله واحسانه محمد البزازي علي عفا الله عنه وعن والديه
وسامحهم المعين بمنه وكرمه تم

وان تجد عيبا فسد الخللا ... فجل من لا عيب فيه وعلا
والحمد لله على ما اولا ... فنعم ما أولى ونعم المولى

سألت الله يجعلني سعيدا ... أمينا آمنا في الآمنينا
ويحييني سليما في حياتي ... ويكفيني شرور الظالمينا
ويرزقني حلالا من حلال ... على رغم العدا والحاسدينا
ويختم لي بخير في مماتي ... واخواني ويرحم والدينا
وصلى الله رب العالمينا ... على المختار خير المرسلينا
محمد خير خلق الله من قد ... حباه الله بالفتح المبينا
كذا آل واصحاب كرام ... وأزواج كذاك التابعينا
صلاة مع سلام كل وقت ... صباحا مع مسا في كل حينا

غفر الله لمن نظر فيه